كـشـمـيـر

دراسة في التاريخ السياسي
للصراع الهندي – الباكستاني
١٩٤٧ – ١٩٤٩

تأليف

د.كـاظم هـيـلان محسن



دار الفراهيدي للنشر والتوزيع

Faraaheedi house Publishing and Distribuion

بغداد - شارع السعدون - قرب ساحة الفردوس

حقوق النشر محفوظة

لايجوز نسخ هذا الكتاب أو إعادة طبعه
إلا بإذن خطي من الناشر والمؤلف

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢٤٧٩ لسنة ٢٠١١

العنوان : كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي – الباكستاني
١٩٤٧ – ١٩٤٩
المؤلف : د.كاظم هيلان محسن
عدد الصفحات : ٢٨٠
الطبعة الأولى ٢٠١٢



دار الفراهيدي للنشر والتوزيع
Faraaheedi house Publishing and Distribuion
بغداد – شارع السعدون – قرب ساحة الفردوس

المقـدمة

تعـد دولتـا الهنـد والباكـستان مـن دول العـالم المهمـة، لتاريخهمـا الطويـل، وإسهاماتهما الحضارية، وأعداد سكانهما الضخمة، فضلا عن حجم مساحتيهما وموقعيهما الاستراتيجيين في منطقة جنوب اسيا. وعلى الرغم من الروابط العديدة التي تربط بين الشعبين، والنابعة من حقيقة انهما كانا يمثلان شعبا واحدا في وطن واحد منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٧، عندما انفصل المسلمون في دولة مستقلة لهم عرفت باسم (الباكستان)، فان الدولتين قد شرعتا في اشهار السلاح بوجه احدهما الأخرى، بدلا من الدخول في مفاوضات لغرض حل المشكلات التي خلفها الاستعمار البريطاني بعد استقلالهما، وكان الصراع الذي وسم علاقات الدولتين متشعب المجالات، شكلت مشكلة الصراع حول كشمير، احد الفصول الطويلة لهذا الصراع، التي تركت اثرها السلبي على مستوى علاقات الدولتين مع بعضهما من جانب، وعلى مستوى علاقات كل منهما مع بقية دول العالم من جانب آخر. ان مشكلة الصراع حول كشمير تمثل، ان صح القول، لغماً قابلاً للانفجار، متى ما توافرت الظروف المثيرة له. وافضل دليل على ذلك ان الهند والباكستان اشتبكتا في حربين حول كشمير للسيطرة عليها في عامي ١٩٤٧، ١٩٦٥، وكانت الاراضي الكشميرية إحدى ساحات القتال في الحرب الثالثة بين الدولتين، التي كان سببها دعم الهند لانفصال باكستان الشرقية لتشكل دولة بنغلاديش عام ١٩٧١، واليوم وبعد ان امتلكت الدولتان السلاح النووي صارت المشكلة تهدد بتعقيدات أضخم، وعلى مستوى أكثر ايذاءاً ودماراً للدولتين خاصة، ولمنطقة جنوب آسيا عامة[1].

---

(١) للتوسع في اثر السلاح النووي على علاقات الدولتين ينظر:

التميمي، سعد علي حسين خميس: التوازن النووي الهندي – الباكستاني، دوافع التحول وآثاره، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

وفضلي، نادية فاضل عباس: تاثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية – الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

اختار الباحث هذا الموضوع لدراسته، بناءً على مجموعة من العوامل، اولها ان منطقة الصراع قريبة من الوطن العربي عامة، والعراق خاصة، ومن ثم فان حدوث اية تطورات في صراع الدولتين لا بد من ان تنعكس تأثيراتها على الوطن العربي، لان قسمه الشرقي الاسيوي يدخل ضمن النطاق الاقليمي لمنطقة الصراع . ثانيها ان السياسة الخارجية للهند والباكستان تعتمد على محك يتمثل في مواقف الدول من صراعها حول كشمير، فاستنادا الى اساس موقف الدولة الأجنبية من هذا الصراع كانت تصنف هذه الدولة ان كانت من أصدقاء إحدى الدولتين او من غير اصدقائها. ثالثهما يتركز في المشكلات الكثيرة التي خلفها الاستعمار الاوربي وتداعيات رحيله في اسيا، ومشكلة كشمير تمثل أنموذجاً لهذه المشكلات.

وازاء ما تقدم فان المكتبة العربية تبدو بحاجة إلى دراسات رصينة تهتم بقضايا اسيا، وتنطلق من وجهة نظر محايدة تتحلى باكبر قدر ممكن من الموضوعية، لتوفر الى المهتمين بالتاريخ والسياسة خاصة والرأي العام عامة فرصة بناء تصوراته ومواقفه تجاه القضايا الأسيوية اعتماداً على هذه الدراسات.

ان كشف النقاب عن العوامل والظروف التي نشأت واستمرت في ظلها مشكلة الصراع حول كشمير. هي الهدف الذي يبتغيه الكتاب، وللكشف عن هذه الظروف والعوامل ولكي نعطيها حقها من التقصي والتحليل والدراسة، تم التركيز على جذور الصراع بين الدولتين، وجذور مشكلة كشمير، والحرب المحدودة الأولى (١٩٤٧ – ١٩٤٩) بين الدولتين.

ونطمح ان يكون هذا الكتاب حافزاً لدراسات أخرى تهدف إلى كشف النقاب عن الجوانب العديدة للموضوع سواءً المتعلقة منها بالجانب الداخلي للدولتين، او المتعلق منها بعلاقاتهما الدولية ومواقف الدول الكبرى، وطبيعة تدخلها في الحقب اللاحقة.

اختير عام ١٩٤٧ ليكون بداية للبحث لانه العام الذي استقلت فيه الدولتين، وهو العام نفسه الذي دخلت فيه الدولتين في مجابهة سياسية وعسكرية حول كشمير، وتوقفنا عند عام ١٩٤٩، لانه العام الذي شهد وقوع تطوران اساسيان في مجرى الصراع، ففي هذا العام وقعت الدولتان اتفاقا لوقف اطلاق النار تحت اشراف لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان المعروفة باليونسيب (UNCIP)[1] اذ ظل خط وقف اطلاق النار، خطاً لحدود الدولتين في الاراضي الكشميرية إلى الوقت الراهن، اما التطور الثاني فتمثل في ان هذا العام شكل نهاية اعمال لجنة يونسيب وحل مجلس الامن لهذه اللجنة التي فشلت في ان تتوصل إلى اتفاق بين الدولتين المتصارعتين لتوقيع اتفاق للهدنة ومن ثم اجراء استفتاء عام في ولاية كشمير لاختيار الانضمام إلى احدى الدولتين.

اخترنا منهجاً لدراسة الموضوع يعتمد على المزج بين التسلسل التاريخي للاحداث والتحليل التاريخي والسياسي، اذ فرضت طبيعة الموضوع وتشابك احداثه اختيار هذا المنهج، فالتسلسل التاريخي مكننا من تتبع تطور الاحداث وردود افعال الدولتين المتصارعتين، وقد شكل هذا التسلسل المنهج الاساسي المعتمد، وتجاوزنا هذا المنهج في بعض المباحث من خلال اتباع منهج التحليل السياسي، الذي يقوم على الموافقة والمقارنة بين احداث ومواقف متفرقة زمنياً، ليخلص منها بنتائج تغلب عليها صفة التطابق او التقارب ولتمثل موقفاً لجهة ما او عواملاً لموقف ما، ووظفت النصوص في المنهجين معا لتقريب الاحداث والمواقف من ذهن القارئ.

تألف هيكل الكتاب من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، تطرق الفصل الاول للجذور التاريخية للصراع الهندي – الباكستاني التي فصلت في مبحثين، اهتم المبحث الاول بالتركيز على هذه الجذور في ظل الهيمنة البريطانية على شبه القارة الهندية، اذ شكلت هذه الجذور عواملاً اساسية في بلورة مواقف الدولتين تجاه

---

(١) هي اللجنة التي شكلها مجلس الامن في عام ١٩٤٨ للتوسط بين الهند وباكستان في سبيل التوصل لمشكلة صراعهما حول كشمير.

بعضهما بعد الاستقلال، فتتبع هذا المبحث مراحل نشوء وتطور الصراع الهندوسي — الاسلامي، وتحوله من صراع طائفي إلى صراع سياسي ذي مضمون طائفي، والدور البريطاني في اذكاء هذا الصراع وصولا إلى تمزيق وحدة الشعب الهندي، وانفصال المسلمين الهنود بالباكستان عن الهند عام ١٩٤٧، وخصص المبحث الثاني لدراسة الاوضاع الداخلية لولاية كشمير، واعطاء لمحة عن الاهمية الجغرافية والاقتصادية لهذه الولاية وتتبع التطور التاريخي لها، وكيفية تشكلها تحت حكم اسرة الدوغرا الهندوسية، وطبيعة حكم هذه الاسرة، وأخيراً تطرق هذا المبحث لدور الحركة الوطنية الكشميرية ومدى تأثرها بالحركة الوطنية في الهند البريطانية وتأثيرات ذلك على طبيعة الصراع الداخلي في كشمير، والصراع الخارجي حولها. فكانت احداث هذا الفصل تمثل الظروف غير المباشرة التي ادت إلى نشوء مشكلة الصراع حول كشمير.

وكرس الفصل الثاني الذي تمتد مدته بين قبيل عام ١٩٤٧ حتى نهاية هذا العام، لتتبع الدور البريطاني في خلق مشكلة الصراع بين الدولتين حول الولايات الاميرية عامة، وكشمير خاصة، وتناول قضيتي جوناغاد وحيدر اباد بإيجاز وتركيز، ودرس طبيعة الصراع السياسي بين الهند وباكستان حول كشمير دراسة موسعة وصولا إلى المجابهة العسكرية المحدودة وتحويل القضية إلى الامم المتحدة. بالمختصر حاول هذا الفصل توضيح الظروف المباشرة التي نشات في ظلها مشكلة الصراع حول كشمير.

وكان دور الامم المتحدة في حل المشكلة، والمساعي التي تبناها مجلس الامن لوضع معالجات للمشكلة، والموقف الدولي في المجلس، واسهام لجنة يونسيب ومساعيها لجمع الطرفين نحو نقاط مشتركة وفشلها في الوصول إلى حل نهائي، هو موضوع الفصل الثالث.

وحاولنا في الاستنتاجات النهائية اعطاء رؤية نهائية لنشاة مشكلة الصراع بين الدولتين حول كشمير، وارفقنا في نهايتها بعض الحلول المقترحة للمشكلة التي

كان يمكن تبنيها انذاك ويمكن اعتماد بعض افكارها حاليا ايضاً، مستندين بذلك إلى معطيات الحقبة صدد البحث.

تحليل نطاق المصادر

استند البحث إلى عدد من المصادر المتنوعة، التي شكلت فيها الوثائق المنشورة مصدراً للمادة الاساسية للكتاب، وقد دعمت هذه الوثائق بمراجع اساسية، كتبها اشخاص كانوا على صلة مباشرة او غير مباشرة بالاحداث. فشكلت الوثائق الهندية والباكستانية المنشورة في كتاب Essential Documents on Kashmir dispute ، لمحررها الهندي P. L. Lakhanpal الرافد الاساسي لمادة الكتاب، لاسيما في الفصلين الثاني والثالث، وتتميز هذه المجموعة بان محررها حاول ان يجمع وثائق من الجانبين الهندي والباكستاني مع وثائق تتعلق بدور الامم المتحدة، وقد قسمت هذه المجموعة حسب الموضوعات المتسلسلة تاريخياً، بحيث كل مجموعة وثائقية تتناول موضوعا معينا لحقبة معينة تجمع في فصل يسبقها تعليق يدور حولها، وابتدأت المجموعة بمعاهدة لاهور عام ١٨٤٦ وانتهت باتفاقية طشقند عام ١٩٦٦، ويمكن القول ان هذه الوثائق مثلت وجهتا نظر الحكومتين الهندية والباكستانية.

واحتلت وثائق الامم المتحدة التي وفرها مركز الدراسات الآسيوية في القاهرة. اهمية كبيرة في الفصل الثالث. فقد ضمت هذه الوثائق عدد من رسائل الدولتين إلى مجلس الامن. ونصوص قرارات المجلس التي اتخذها بصدد القضية. فضلاً عن احتوائها على نصوص التقارير الثلاثة التي قدمتها لجنة يونسيب إلى مجلس الامن، فغطت هذه المادة الوثائقية الجزء الرئيس من الفصل الثالث.

واعتمد البحث على عدد من الوثائق الهندية والباكستانية التي نشرتها الحكومة الهندية في عام ١٩٤٨ في الكتاب الموسوم White paper on Jammu and Kashmir وتضمنت هذه الوثائق عدد من البرقيات المتبادلة بين البلدين، وخطب جواهر لآل نهرو وبياناته حول كشمير.

واستند البحث ايضاً إلى المجموعة الوثائقية التي جمعها المحرر البريطاني Christine E. Dobbin والموسومة بـ Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan وهي مجموعة وثائق منتقاة حاول محررها ان يعكس صورة عن السياسة البريطانية في شبه القارة الهندية خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، وقد افاد البحث منها في الفصل الاول، اذ انها رفدت البحث بمعلومات ساعدت على دراسة طبيعة الصراع الهندي الباكستاني والدور البريطاني فيه، في الحقبة التي حصرت فيها المجموعة.

اما المجموعات الوثائقية المتعلقة بالرسائل والخطب والبيانات التي القاها كل من جواهر لال نهرو ومحمد علي جناح، فكانت احدى روافد البحث الاساسية فقد افاد البحث من مجموعة خطب نهرو التي نشرتها السفارة الهندية في القاهرة للحقبة ١٩٥٢ – ١٩٥٦ والموسومة بـ (نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية)، ومن مجموعة خطب نهرو للحقبة من ايلول ١٩٤٦- نيسان ١٩٦١، والموسومة بـ India's foreign policy لتي نشرتها الحكومة الهندية، ومن مجموعة خطب محمد علي جناح الموسومة بـ Speeches and Writing of Mr. Jinnah التي حررها Jamil uddin Ahmed.

وفضلاً عن الوثائق المنشورة، استند البحث ايضاً إلى عدد من المذكرات والكتب التي شكلت مراجع اساسية لاي دراسة تتناول الصراع الهندي – الباكستاني ومشكلة كشمير، فشكل كتاب Danger in Kashmir مرجعاً رئيساً وذلك لان مؤلفه Josef Korbel كان رئيسا للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان (يونسيب) للحقبة حزيران - تشرين الاول ١٩٤٨، التي عملت للوساطة بين الهند والباكستان للحقبة ١٩٤٨ – ١٩٤٩، لذا فان كتابه يشكل وثيقة هامة على مستوى عمل اللجنة، فضلا عن دقة معلوماته المتعلقة بالصراع الهندي الباكستاني، التي استقاها من مجموعة وثائق اطلعت عليها اللجنة، وشكل الكتاب الموسوم Two Nation and Kashmir لمؤلفه Lord Birwdood اهمية خاصة، وذلك لكون

مؤلفة خبيراً في شؤون القارة الهندية، اذ انه كان فيلد مارشال في جيش الهند البريطانية قبل عام ١٩٤٧، لذا كانت معلوماته كتابه مستقاة من الضباط الكبار للدولتين، لعلاقاته بهم كونهم كانوا زملاء في جيش واحد، كما ان المؤلف حاول ان يكون حيادياً في كتابه، الا ان الباحث تعامل بحذر مع الكتاب وذلك لمحاولة المؤلف تنزيه بريطانيا عن مقاصد سياساتها، وهذا امر طبيعي لكون المؤلف ضابطاً بريطانياً.

وشكل كتاب الصحفي البريطاني Ian Stephens الموسوم بـ (Pakistan)، مرجعاً هاماً، وذلك لان الكاتب كان من الصحفيين المشهورين في الهند البريطانية، وله علاقات متشعبة مع كبار الضباط المسؤولين البريطانيين، ومن كتب المذكرات التي افاد منها البحث كان الكتاب الموسوم بـ Mission with Mountbatten لمؤلفه Compbell Johnson، وتكمن اهمية الكتاب في ان مؤلفه كان ملحقاً صحفياً لنائب الملك، وفيما بعد الحاكم العام للهند مونتباتن، فانفرد بسرد وقائع اللقاءات التي عقدها مونتباتن والتي لم تدون وقائعها في وثائق، ولعل من اهم هذه اللقاءات لقاء مونتباتن بمهراجا كشمير في تموز ١٩٤٧، اذ انه يعد المصدر الوحيد الذي نشر وقائع هذا اللقاء، ومع هذا كان الحذر ضروري للتعامل مع معلومات هذا الكتاب لان المؤلف كان يحاول ان ينزه مونتباتن من أي خطأ او نوايا غير محايدة. وافاد الباحث من كتاب (Kashmir) لمؤلفه البريطاني Frencis Younchusband وتكمن اهمية الكتاب في انه مطبوع عام ١٩١٧،

ومن ثم فأن معلوماته تتسم بالموضوعية إلى حد ما، نتيجة لعدم تأثر المؤلف بمؤثرات الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، وشكل كتاب The Emergence of Pakistan، لمؤلفه Choudhri Muhammad Ali اهمية كبيرة، اذ ان المؤلف كان على صلة مباشرة بالاحداث، لانه كان يشغل منصب السكرتير العام للحكومة الباكستانية عام ١٩٤٧، وكان كتابه

على العموم يعكس وجهة النظر الباكستانية. اما كتاب المؤلف الهندي Gupta Sisar الموسوم Kashmir, study in India-Pakistan Relations، فهو من الكتب الاساسية التي عكست وجهة نظر الهند، وتضمن معلومات مهمة استند بها إلى مصادر عدة لم يتسنى للباحث الاطلاع عليها. وافاد البحث بصورة كبيرة من كتاب The United States and India and Pakistan، لمؤلفه Norman Brown، وتكمن اهمية الكتاب في ان مؤلفه كان يعمل ضمن جهاز المخابرات الأميركي في مكتب الخدمة الاستراتيجية ابان الحرب العالمية الثانية، وان المؤلف حاول في كتابه ان يجري مسحا شاملا للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لشبه القارة الهندية ليكون الكتاب مرشداً يستند اليه المهتمون الأميركيون باوضاع شبه القارة الهندية، وقد كانت محاولة المؤلف في تبني رؤية موضوعية لا تميل إلى جانب احد الاطراف المتصارعة واضحة للقارئ.

اما الكتب العربية والمعربة فانها شكلت رافداً اخر استقى منها الباحث معلوماته على الرغم من قلة ما ضمته من هذه المعلومات، باستثناء كتابي (كشمير، ميراث متنازع عليه ١٨٤٦ – ١٩٩٠)، لمؤلفه البريطاني والخبير في الشؤون الكشميرية الاستر لامب. وكتاب (الحركة التحررية في كشمير). من اصدارات حكومة ازاد كشمير. وتكمن اهمية الكتاب الاول في اعتماد مؤلفه على عدد كبير من المصادر والوثائق لا سيما الوثائق البريطانية منها التي لم تمر الا سنوات قليلة على نشرها، لقد افاد البحث من هذا الكتاب بصورة اساسية في تزوده بمعلومات عن الحركة الوطنية الكشميرية وثورة البونش، وتكمن اهمية الكتاب الثاني في انفراده بمعلومات مفصلة عن الحركة الوطنية الكشميرية في حقبة ما قبل عام ١٩٤٧.

الفصل الاول

الجذور التاريخية

للصراع الهندي – الباكستاني

مدخــل

المبحث الأول/ الجذور التاريخية للصراع في الهند البريطانية

المبحث الثاني/ الجذور التاريخية للصراع في كشمير

مدخل

كانت شبه القارة الهندية مقسمة إلى قسمين سياسيين رئيسين هما الهند البريطانية[1] وهي الاراضي التي كانت تدار بصورة مباشرة من البريطانيين عبر نائب للملك يشرف على شؤونها الداخلية والخارجية، ويرتبط بالحكومة البريطانية من خلال وزارة الهند، وسيدرس المبحث الاول جذور الصراع الهندي الباكستاني فيها، اما القسم الثاني فهو الولايات الاميرية وهي كيانات تاخذ طابع الحكم الذاتي مع مظهر مستقل، وتدار شؤونها الداخلية من امراء يتوارثون الحكم فيها، اما شؤونها الخارجية، والدفاع، والمواصلات، فكانت تدار من قبل الحكومة البريطانية عبر اتفاقات ثنائية منفردة، ويبلغ عدد هذه الولايات ٥٦٥ ولاية تقريبا (وبعض المصادر تعدد ٥٦٢، ٥٨٤) تنتشر على مختلف اجزاء شبه القارة الهندية، وتشغل مساحتها ما نسبته (٤٥٪) من مساحة شبه القارة، ويبلغ مجموع سكانها (٩٩) مليون نسمة[2]، وكانت الولايات الاميرية مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

اولاً. ولايات كبيرة تتمتع بسلطات قضائية وتشريعية مستقلة، ومفوضة بشكل كبير في ادارة امور ولاياتها الداخلية. ويصل عدد هذه الولايات إلى ١٤٠ ولاية. ومن هذه الولايات على سبيل المثال ولاية كشمير[3]، وولاية حيدر آباد.

---

(١)مصطلح الهند البريطانية يستخدم هنا للدلالة على شبه القارة الهندية في حقبة السيطرة البريطانية المباشرة عليها (١٨٥٧-١٩٤٧)، وقد اطلق هذا الاسم على شبه القارة الهندية لتمييزها عن (الهند الصينية) التي هي الان فيتنام وكمبوديا التي كانت تحت سيطرة فرنسا، و(الهند الشرقية) التي هي الان اندونيسيا، اكانت تحت سيطرة هولندا، وان هذه التسمية للمستعمرات الفرنسية والهولندية ليس بسبب وجود علاقة جغرافية او سياسية لها بالهند، بل تشبها بثروة الهند وغناها من المعادن والاخشاب والتوابل ومصادر الثروة الطبيعية الاخرى.

ياسين، عبد الملك احمد، لماذا باكستان؟ والى اين؟، مجلة المنار، العدد ٤٦، السنة الرابعة، تشرين الاول، (باريس، ١٩٨٨)، ص٨٢.

(٢) Birdwood, Lord, **Two Nation and Kashmir**, Robert Hale Limited, (London, 1956), P.39.

(٣)الاسم الرسمي للولاية هو (ولاية جامو وكشمير)، لكننا استخدمنا مصطلح (كشمير) للدلالة على كل ولاية جامو وكشمير للاختصار وتجنبا للتكرار ومصطلح (وادي كشمير) للدلالة على اقليم وادي كشمير فقط.

ثانياً. ولايات تمارس فيها الادارة البريطانية بعض التدابير الخاصة على ادارتها الداخلية، وبموجب بعض المعاهدات الثنائية والتي تختلف من ولاية لأخرى، ويصل عدد هذه الولايات ايضا إلى حوالي ١٤٠ ولاية ومن بين هذه الولايات ولاية جوناغاد (Junagadh).

ثالثاً. اما الولايات الاخرى فهي ولايات صغيرة تمثل مجرد ملكيات للارض تملك فيها حقوقا حكومية محدودة للغاية.

واي كانت، حجم الولاية الاميرية، فان كل الولايات الاميرية الهندية منفصلة سياسيا واداريا وبصورة تامة عن الهند البريطانية وولائها يكون للتاج البريطاني مباشرة[1].

وسيدرس المبحث الثاني جذور الصراع في ولاية كشمير مع اعطاء لمحة عن اهميتها الجغرافية والاقتصادية.

(٢) لامب، الاستر، كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦-١٩٩٠. ترجمة سهيل زكار، (دمشق، ١٩٩٢)، ص٢٧.

المبحث الاول

الجذور التاريخية للصراع الهندي الباكستاني في الهند البريطانية

المرحلة الاولى/ نشأة الصراع الهندوسي – الاسلامي والدور البريطاني فيه

دخل الإسلام الهند في القرن الثامن الميلادي، وذلك عندما تمكن محمد بن القاسم الثقفي من فتح بلاد السند في عام ٧١١م[1]. وقد كان الهنود على معرفة بالاسلام منذ انتشاره في شبه الجزيرة العربية من خلال العلاقات التجارية الوطيدة بين شبه القارة الهندية والبلاد العربية، اذ ادت هذه العلاقات دورا ملموسا في نشر الاسلام[2]، ونتيجة لتعدد مصادر نشر الاسلام تركز تواجد المسلمين في مناطق متباعدة، فشكلوا اكثرية في المناطق الشمالية الغربية، والشمالية الشرقية من شبه القارة الهندية واقلية في اجزائها الاخرى[3].

وطيلة ثمانية قرون ونصف امتدت منذ القرن الحادي عشر، وحتى منتصف القرن التاسع عشر، تمكن المسلمون من حكم الهند. فدخلت في هذه الحقبة اعداد كبيرة من الهندوس إلى الاسلام، ايماناً به، او رغبة في التخلص من المنزلة

(١) للتوسع عن فتوحات المسلمين في الهند ينظر:
النمر، عبد المنعم: تاريخ الاسلام في الهند، ط١، دار العهد الجديد، (مصر، ١٩٥٩)، ص ٧١ وما بعدها؛ والحسين، عبد الحي: الهند في العصر الاسلامي، دار المعارف العثمانية، (حيدر أباد، ١٩٧٢) ص ١٣٠ وما بعدها؛ وحقي، احسان: باكستان ماضيها وحاضرها، ط١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٤١ وما بعدها.

(٢) للتوسع عن العلاقات التجارية بين الهنود والعرب ينظر:
احمد، حامد: هكذا دخل الاسلام ٣٦ دولة، ط١، دار مكتبة الهلال، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٠-٢٤؛ والهند، حكومة: الكتاب السنوي ١٩٦٦، مكتب استعلامات الهند، ص ٥٩-٦١.

(٣) باكستان والمؤامرة الدولية، مجلة الفكر الاسلامي، العدد ١، كانون الثاني، (بيروت، ١٩٧٢) ص ١٠٢.

الاجتماعية المتدنية التي وضعتهم فيها الديانة الهندوسية وهم (المنبوذون)[1]، او للتخلص من الجزية التي تفرض على غير المسلم، او بهدف الحصول على المناصب في الادارة الاسلامية[2]، وبهذا فان الاسلام انتشر في الهند عبر تغير المعتقد وليس الهجرة[3].

اخذ المسلمون والهندوس بالتعايش السلمي منذ القرن السادس عشر ابان حقبة حكم السلطان المغولي اكبر (١٥٥٦ – ١٦٠٥)م[4]، الذي انتهج سياسة لا تمييزية بين فئات وطوائف الشعب الهندي ووفر الحرية الدينية والمساواة لكل الاديان الموجودة في الهند[5].

وعلى الرغم من ان الاقلية المسلمة قد ظلت محافظة على بعض التقاليد الهندوسية التي مكنتها من التعايش مع الاغلبية الهندوسية الا انها لم تصل إلى حد الاندماج فيها بل ظلت تتميز عنها بعقيدة ذات خصائص اقتصادية واجتماعية

---

(١) تقسم العقيدة الهندوسية مجتمعها إلى اربع طبقات رئيسة، هي من الاعلى إلى الادنى، طبقة البراهمة (Brahma) وتشمل كهنة المعابد والباندديت، وطبقة المقاتلين (Kshattrya)، وطبقة الفلاحين (Vaisyus) وتضم الفلاحين وملاك الاراضي الزراعية، وطبقة الشودرا (Sudra) وهم الخدم والاتباع. وتقف في سلم الطبقات طبقة المنبوذين (Pariah). وتعد العقيدة الهندوسية الطبقة الاخيرة دون الجنس البشري لذا فهي محرومة من اية حقوق اجتماعية. وللتوسع في اوضاع هذه الطبقة يراجع:

علي، محمد جواد، **النظام السياسي في الهند**، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (بغداد، ١٩٨٦)، ص١١-١٤؛ وثابت، محمد، **جولة في ربوع آسيا**، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، د. ت)، ص٥٩-٦٤.

(٢) جوهر، حسن محمد، ومحمد مرسي ابو الليل، **باكستان**، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١١.

Spear, Perciral, India, **Pakistan and the west**, Forth Edition, Oxford university press, (London, 1949), PP. 82-83.

(٣) Brown, W. Norman, **The united state and India and Pakistan**, Harvard University press, (Massachusetts, 1963), P. 137.

(٤) للتوسع عن سياسة اكبر، ينظر:

نوار، عبد العزيز سليمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث**، ج١، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٢٥١-٢٦٩.

(٥) Ganguly, Mridula, **Indian culture, An Interdiction**, in Facets of Indian Culture, Editor Kalpona Rajaram, Revised and Enlarged Edition, (New Delhi, 1996), P. 12.

خاصة[1]، ويبقى العامل الديني يؤثر مؤثرا سلبيا على تعايش المجتمعين اذ "يعبد الهندوس الاصنام ويكرهها المسلمين، ويقدس الهندوس البقرة ويأكلها المسلمين"[2]. لذلك شهد الصراع بين هذين الاتجاهين العقائديين صوراً متعددة، تحت تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة[3].

وبناءً على ما تقدم تغير مجرى التطور التاريخي للعلاقات الهندوسية-الإسلامية بعد امتداد وتغلغل السيطرة البريطانية في الهند ومنذ عهد سيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية British East India of Company (١٧٨٤-١٨٥٧)م[4].

فعلى الرغم من ان البريطانيين خلال هذه الحقبة لم يتعرضوا كثيرا للعقائد الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية، الا عندما تتعارض تلك العادات والتقاليد مع مصالحهم في الهند[5]، مثل تغييرهم للقوانين الاسلامية، وطرد القضاة المسلمين من وظائفهم وتعين قضاة بريطانيين يمارسون القضاء على اساس من قوانين تخدم مصالح الشركة بدلاً من احكام الشريعة الاسلامية[6]، الا ان التغيرات التي

---

(١) حزين، سليمان، الهند بين الوحدة والتقسيم، مجلة الكاتب المصري، السنة الثالثة، مجلد ٧، العدد ٢٥، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص٣١-٤١ ؛ وورسلي، بيتر، العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، منشورات وزارة الثقافة والسياسة والارشاد القومي، (دمشق، ١٩٦٨)، ص٥١.

(٢)Sharma. T. L., **Hindn – Muslim Relations in All- India politics 1913-1925**, B. R. Publishing corporation, (Delhi, 1987), P. 15.

(٣)بالمر، نورمان، **النظام السياسي في الهند**، ترجمة وتقديم فتح الله الخطيب، مكتبة الانجلو – مصرية (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ٤٣.

(٤)شركة الهند الشرقية الانكليزية تأسست عام ١٦٠٠ بمرسوم من الملكة اليزابيث لتتولى ممارسة التجارة مع الشرق، وزودت الشركة بصلاحيات وسلطات واسعة مكنتها من حكم مناطق مختلفة من الشرق بصورة غير مباشرة، لمزيد من للتوسع عن الشركة ودورها في الشرق ينظر:
النجار، مصطفى عبد القادر، **شركة الهند الشرقية ملامحها وابرز سماتها بالخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥، السنة الرابعة، تموز (الكويت، ١٩٧٨)، ص ١٠٢ وما بعدها؛ القيسي، محمود عبد الواحد محمود، **النشاط السياسي والتجاري لشركة الهند الشرقية ١٦٠٠ – ١٦٦٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٣.

(٥)Spear, Op. Cit., PP. 124-127.

(٦)النمر، عبد المنعم، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

استحدثها البريطانيون في الهند في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية احدثت تخلخلاً في ميزان القوى بين الطائفتين، فكان من نتائجه احياء اسس الصراع بينهما[1].

تلاءم الهندوس مع هذه التغيرات بينما ناوأها ونأى عنها المسلمون الذين رفضوا - وهم اصحاب الحكم- التعاون مع البريطانيين الساعين للقضاء على حكمهم، وفي الوقت نفسه عمل البريطانيون على اعادة توزيع الاعمال المختلفة في البلاد بما يتلاءم مع المناطق ذات الاغلبية الهندوسية[2].

وشكل عام ١٨٥٧ نقطة تحول كبيرة في مجرى امتداد السيطرة البريطانية من جهة والعلاقات الهندوسية الاسلامية من جهة اخرى[3]. فقد واجه البريطانيون اول رد فعل ثوري مشترك بين الهندوس والمسلمين للتصدي لهم[4] كان على اثر فشله نقل ادارة الحكم في الهند من شركة الهند الشرقية البريطانية إلى الارتباط بالتاج البريطاني ليديرها عبر نائب للملك[5]. ونتيجة لما ادركه البريطانيون من الاثر الخطير على وجودهم في الهند في حالة الاتفاق بين المسلمين والهندوس وهو ما لمسوه خلال ثورة ١٨٥٧، لجأت الادارة البريطانية الجديدة إلى اتباع السياسة الاستعمارية التقليدية (فرق تسد) هذه السياسة التي سبق وان اقترحها احد ضباط جيش شركة الهند الشرقية البريطانية الليفانتيت كولونيل كوك عام ١٨٢١ عندما قال "فرق

(١)Ali, Choudhri Mohammed, **The Emergence of Pakistan**, (Lahore, 1973), P. 35.

(٢)السعيد ، امينة، **مشاهداتي في الهند** ، دار المعارف، (مصر، ١٩٤٦)، ص ١٣٢-١٣٤.

(٣)Brown, James, D., **The History of Islam in India,** Vol. 3., The Muslim world, vol.39, No. 3. July 1949, P. 181.

(٤) للتوسع في ثورة ١٨٥٧، ينظر،

كبير، همايون، ثورة الهند عام ١٨٥٧، مجلة ثقافة الهند، العدد ٤، ديسمبر كانون الثاني ١٩٥٨، ص ١٠ ومابعدها؛ غنيم، عادل حسن، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **تاريخ الهند الحديث**، دار الكتاب الجامعي، (القاهرة، ١٩٨٤)، ص ١٣٩-١٤٨.

(٥)Government of India Act 1858, in Dobbin, Christine E., **Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan**, Van Nostr and relahold company, (London, 1970), PP. 18-19.

تسد يجب ان تكون نبراسا لنا في ادارتنا للهند"[1]، وأكد عليها الساسة والعسكريون البريطانيون بعد عام ١٨٥٧، فنجد على سبيل المثال وزير الدولة لشؤون الهند السير شارلز وود يوصي نائب الملك لورد الكن في ١٩ ايار ١٨٦٢ في كيفية التنظيم العسكري للجيش في الهند اذ قال "ابق على فرق السيخ في البنجاب فيكونون مستعدين للعمل ضد السيخ ولا تنس ان العداء الطبيعي بين الاجناس هو عنصر كبير لقوتنا فاذا اتحدت الهند ضدنا فإلى أي مدى نستطيع البقاء هناك"[2]. اما روز القائد العام للجيش الهندي آنذاك فقد قال بدوره "لن يمهل سكان الهند اية فرصة ملائمة للتخلص من القيد الذي يطوق اعناقهم، لقد حافظنا على وجودنا من خلال ضرب اقسام الهند ببعضها، ويجب ان نستمر هكذا، وعلينا ان نبذل الجهد لمنع بذور المشاعر العامة المشتركة ان العداء الطبيعي بين الاجناس الهندية عامل مهم لاستمرار الهيمنة البريطانية، لذا يجب العمل على استمرار الروح الانفصالية متأججة على الدوام"[3]. وكتب المعلق السياسي البريطاني سيكي J. R seeky " لقد رأيت كيفية تم القضاء على (العصيان) عبر اجراء عظيم وهو تأليب الاجناس الهندية ضد بعضها البعض وطالما يمكننا القيام بذلك فان حكم الهند من بريطانيا يصبح ممكناً. ولا شك فيه او عجب ولكن اذا تغيرت الامور وتوحد الشعب في قومية واحدة فانا لا اقول اننا يجب ان نخشى على إمبراطوريتنا. بل اقول علينا ان نتوقف حالاً عن الشعور بأي أمل تجاه تلك الإمبراطورية"[4].

ووفقاً للتصور السياسي البريطاني اعلاه، وعلى الرغم من ان ثورة ١٨٥٧ كانت عملاً اشترك فيه الهندوس والمسلمين، لكن بريطانيا حملت المسلمين وحدهم مسؤولية الثورة فسلطت وطأة قمعها على كاهل المسلمين، واخذت الادارة

---

(١) موداك، مانوراما، الهند شعبها وارضها، ترجمة العميد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ١٥٣.

(٢) الاحيابي، نايف محمد، الادارة البريطانية في الهند (١٨٥٨-١٩٠٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٧، ص ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤)Sharma, Op. Cit., P. 9.

البريطانية تعمل على تقريب الهندوس إليها، هذه السياسة التي كانت متبعة قبل الثورة، لكنها اخذت تتبع على نطاق اوسع بعدها، اذ امتص نمو الخدمات المدنية ومعاهد الادارة، الكفاءات الهندوسية، وفي الاعمال التي كان المسلمون يسيطرون عليها قبل الحكم البريطاني[1].

وتعزيزاً لهذه السياسة اتجهت الادارة البريطانية إلى اضعاف المسلمين اقتصادياً واجتماعياً من خلال سياسة الاقراض[2]، وحرمانهم من الوظائف[3]، ووضع العراقيل امام تجارتهم، ونشر الامية بينهم[4]، فكان من نتيجة هذه السياسة ان فقد المسلمون ٩٥٪ من اراضيهم، وعدم تعلمهم اللغة الانكليزية التي اصبحت اللغة الرسمية للدولة، وهكذا وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان المجتمع الاسلامي يشكل القسم الخاسر، وفقدت الطبقة الوسطى الاسلامية مكانتها التي حلت محلها طبقة هندوسية ناشئة[5].

لم يكتف البريطانيون باثارة اسباب الصراع بين الجيل المعاصر آنذاك من الهندوس والمسلمين، بل انهم عملوا على غرس بذور التعصب الطائفي في نفوس الناشئة الهنود، من خلال اعادة كتابة تاريخ الحكم الاسلامي في الهند، وبصورة تكفل تشويهه والتركيز على النقاط السوداء التي تتعلق بالطائفية في ذلك الحكم[6].

---

(١) نهرو، جواهر لال: **من السجن الى الرئاسة**، ط ١، ترجمة ونشر دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩)، ص٢٢٧-٢٢٨؛ ونهرو، جواهر لال: **قصة حياتي**، ترجمة مروان الجابري، ط٢، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٤٤٥.

(٢) الساداتي، احمد محمود: **تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم**، ج٢، وزارة التربية والتعليم، (مصر، د. ت)، ص ٢٩٧.

(٣) عناية الله، انور: **محمد علي جناح**، ترجمة بتصرف سعد ابو دية، السفارة الباكستانية، (عمان، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٤) الساداتي، احمد محمود: المصدر السابق، ص ٩٧؛ السعيد، امينة: المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٥)Brown, W., Op. Cit. PP.139-140.

-(٦) النمر، عبدالمنعم: **كفاح المسلمين في تحرير الهند**، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٩٠)، ص ٤٨-٤٩.

وهكذا يظهر واضحا ان المسلمين لم يعانوا من الاستعمار السياسي فحسب، بل من استعمار ثقافي واقتصادي واجتماعي[1]، تحول المسلمون في ظله من "السيادة المتباهية إلى أقلية مزمجرة"[2].

لقد تعاون البريطانيون والهندوس على تنفيذ هذه السياسة التمييزية، فبرر البريطانيون سياستهم هذه على انها سياسة وقائية تهدف إلى التصدي إلى جهود المسلمين لاستعادة حكمهم في الهند[3]، اما الهندوس فعلى الرغم من انهم كانوا اغلبية لكنهم ظلوا يخشون تصاعد قوة المسلمين الامر الذي قد يؤدي إلى استعادة الحكم الذي عاش الهندوس ولقرون عدة ماضية تحت ظله[4].

وكرد فعل على هذه الاوضاع، برز في القرن التاسع عشر في الجانب الاسلامي تياران، تبنى الاول رؤية محافظة تدعو إلى استمرار المسلمين في مناوأة الثقافة الغربية الوافدة، وعدم التعامل مع الادارة البريطانية، للحفاظ على نقاء الهوية الاسلامية، وتبنى هذه الرؤية علماء الدين الذين اسسوا معهد (ديو بند) للتعليم الديني ليكون مركزا لبث هذه الرؤية[5]. عبر هذا التيار عن الانتكاسة النفسية التي تعرض لها المسلمون بسبب سقوط الحكم الاسلامي في الهند، وهو يلتقي في نتائجه بصورة غير مقصودة مع اغراض السياسة البريطانية في ايجاد اكبر قدر ممكن من الفرقة بين فئات الشعب الهندي[6].

اما التيار الثاني، فتبنى رؤية تدعو للانفتاح على الثقافة الوافدة، اذ رأى ان اعادة التوازن الاجتماعي بين المسلمين والهندوس، لا يمكن تحقيقه الا من خلال تحسين علاقة المسلمين بالبريطانيين، ورفع المستوى الثقافي لهم، وقد قاد هذا التيار

---

(١) الندوي، ابو الحسن علي الحسيني، **القادياني والقاديانية، دراسة وتحليل**، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٦٧)، ص ١٩.

(٢)Brines, Russell, **The Indo- Pakistan Conflict**, Palmall Press, (London, 1968) P. 22.

(٣)Sharma, Op. Cit., PP. 10-11.

(٤)Brown, Op. Cit., P. 130.

(٥)Weeks, Richard R., **Pakistan Birth and Growth of Muslim Nation**, P. Van Nostra and company, (New York, 1964), PP. 73-74.

(٦)Brown, W., Op. Cit., P. 130.

السيد احمد خان (١٨١٧ – ١٨٩٩) الذي اسس الكلية الشرقية الانكليزية المحمدية في عليكرة التي عرفت فيما بعد بـ (كلية عليكرة)، لتعليم المسلمين ولوضع رؤيا النظرية موضع التطبيق، وهو اول من نادى بـ(نظرية الأمتين) التي تقول ان الهند تتكون من امتين رئيستين هما الامة الهندوسية، والامة الاسلامية، إذ كتب السيد احمد خان معبرا عن هذه الرؤية "والان، افترض ان كل الانكليز .. سيغادرون الهند فمن سيكون آنذاك حاكما للهند؟ هل من الممكن في تلك الظروف ان تجلس أمتان وهما الاسلامية والهندوسية على العرش نفسه وتبقيان متساويتين في السلطة؟ بالطبع لا يمكن ذلك فمن الضروري ان تسيطر احدهما على الاخرى وتهزمها، وان الامل ببقائهما متساويتين في السلطة هو الرغبة في المستحيل وهذا ما لا يمكن ادراكه"[١].

دعمت الادارة البريطانية هذا التيار لانه دعا للتعاون معها، وهو بالضرورة سيسهل عليها عملية الادارة في الهند، هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان مساندتها له سيؤدي إلى تصادم هذا التيار مع التيار الاسلامي المحافظ، فضلا عن تصادمه مع الهندوس، وهذا يتماشى مع سياسة فرق تسد التي اتبعوها في الهند[٢].

اثمرت جهود التيار الثاني في احداث تبدل ملموس في المعادلة الاجتماعية بين المسلمين والهندوس. وذلك ببناء جيل مثقف من المسلمين. لعب دورا مؤثرا في المشاركة في الحركة الوطنية الهندية في مراحل لاحقة[٣].

وعلى مستوى الجانب الهندوسي، ظهرت خلال القرن التاسع عشر، عدة حركات اصلاحية في العقيدة الهندوسية، حركات تهدف إلى حماية بعض الحقوق الدينية الهندوسية، ومن ابرزهذه الحركات حركة البراهما سماج (Brahma Smaj) التي اسسها رام موهان روي (Ram Mohan Roy) عام ١٨٢٨،

---

(١) لتوسع في مبادئ هذا التيار، ينظر:

Weeks, Op. Cit, PP. 70-75.

(٢) حقي، احسان، تأريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، ط١، مؤسسة الرسالة (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٣٥٩.

(٣) الندوي، ابو الحسن علي الحسني، موقف العالم الاسلامي تجاه الحضارة الغربية، المجمع الاسلامي العلمي، ندوة العلماء، (لكنو، ١٩٦٣)، ص ٤٨.

وهي حركة اصلاحية دعت إلى مجموعة اصلاحات دينية واجتماعية، فضلا عن دعوتها إلى احياء الثقافة الهندية ومعطياتها الحضارية، وقد ادت هذه الحركة دورا هاماً في ظهور الحركة الوطنية الهندية الحديثة[1].

وفي بومباي اسس ديانند ساراسوتي (١٨٢٤ – ١٨٨٣) عام ١٨٥٧ حركة اريا سماج (Ary Smaj)، التي كانت فكرتها الاساسية هي العودة إلى (الفيدا)[2]، والعمل على طرد المسلمين والمسيحيين من الهند، ودعوة الهندوس الذين تركوا الهندوسية واعتنقوا ديانة اخرى للعودة إلى عقيدتهم الاولى، واخذت الحركة تنفذ اهدافها من خلال (شدي، Shudi) التي تعني اجبار المسلمين والمسيحيين الذين هم من اصل هندوسي على الارتداد إلى الهندوسية، وهذه الحركة عدت الهندوسية جزءاً من التراث القومي للهند، لذا يجب أحياؤها، وهذا يعني انها كانت توحي بقومية دينية[3].

لقد ادت حركات الاحياء الهندية، والثقافة الغربية في الهند، والتغيرات الاقتصادية والثقافية والادارية التي استحدثت في المجتمع الهندي، ونشوء طبقات اجتماعية جديدة، وبالذات الطبقة الوسطى التجارية والمهنية المثقفة، إلى نمو الاحساس القومي، وتنامي المطالب الوطنية[4]. فانتبهت الادارة البريطانية إلى اثر هذه التطورات على وجودها في الهند. وعملت على اخذ زمام المبادرة، باحتواء الحركة

---

(١) حاطوم، نور الدين، دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والامريكية والهندية، معهد البحوث الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٩٦٦)، ص ١٨٥ ؛ وورسلي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢) الفيد (Vada) هو الكتاب المقدس عند الهندوس، مكتوب باللغة السنكريتية، وهو عبارة عن اربع مجموعات من الترانيم الدينية (الريح Ri، وياجو Yajoi وسامو Samo وآثار Athar ، للتوسع ينظر:
شلبي، احمد، اديان الهند الكبرى، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٤٢.

(٣) حاطوم، نور الدين، المصدر السابق، ص ١٨٦ ؛ وحقي، احسان، تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، ص ٢٦٣.

(٤) حسين، ليلى ياسين، حزب المؤتمر الوطني الهندي١٩١٩-١٩٢٠، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٤، ص ١٤.

الوطنية الهندية الناشئة، وتوجيهها الوجهة التي لا تتعارض مع المصالح البريطانية في الهند، فأسست حزب المؤتمر الوطني عام ١٨٨٥[1]، من خلال توجيهها لنخبة منتقاة من رجال الفئات العليا المتعلمة في الهند، ليشكل تأسيسه بداية نمو الحركة القومية الهندية[2].

حاول المؤتمر منذ نشأته ان يكون ممثلاً لكل الطوائف الهندية[3]، لذا فان عضوية المسلمين فيه، اصبحت محل خلاف بين المسلمين انفسهم الذين انقسموا إلى فريقين[4]، الاول أيد اشتراك المسلمين في المؤتمر، إذ رأى ان توحيد الجهود ضمن المؤتمر، سيؤدي إلى تحقيق مصلحة وطنية عليا، وقد قاد هذه الرؤية مجموعة من علماء الدين المسلمين منهم الشيخ عبد القادر الدهيناوي، ومولانا الرشيد احمد الكنكرهي ومولانا محمود الحسن[5]، اما الفريق الثاني والذي قاد رؤيته السيد احمد خان، فكان ينظر إلى المؤتمر نظرة ريبة، ويجد في أغلبيته الهندوسية ناقوس خطر يحذرهم، من انه في المستقبل سيؤدي إلى اقامة حكم هندوسي، يلغى فيه وجود المسلمين، او على الأقل تهضم فيه حقوقهم[6]. وتعاون البريطانيون مع السيد احمد خان في تشكيل جمعيات عديدة هدفها التأثير على المسلمين لمنعهم من الانضمام إلى المؤتمر[7]، ولقد كان البريطانيون يهدفون إلى تغذية الميول القائلة بان القومية تتبع الدين[8].

---

(١) للتوسع في الدور البريطاني في تأسيس المؤتمر، ينظر:-
Chopba, P. N., and M.L. Bhragary Ramgopal, **A Century of Indian National Congress (1885-1985)**, (Delhi,1985) PP. 2-12.

(٢)Brown, W. , Op. Cit., P.73

(٣)محمد، فاضل زكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ٢٩٠.

(٤)راغها فان، ج. ن. س.، تقديم الهند، ترجمة عبدالحق بن شجاعت علي، ط٢، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، (نيودلهي، ١٩٨٣)، ص ٨١.

(٥) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ٥٣.

(٦) العقاد، عباس محمود، القائد الاعظم محمد علي جناح، دار الهلال، (مصر، د. ت)، ص ٢٥.

(٧)من هذه الجمعيات (جمعيات احباء الوطن) و(جمعية الهنود الوطنية) و(الجماعة المحمدية الانكليزية) و(جماعة الدفاع المحمدية الانكليزية الشرقية لعموم الهند) وغيرها، النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص ٥٣-٥٤.

(٨)Brown, W. Op. Cit., P.74

وفي مطلع القرن العشرين، برز في المؤتمر تغير في بنيته واتجاهاته، إذ برز فيه تياران متمايزان هما التيار المعتدل، والتيار الراديكالي، ونتيجة لتأثير التيار الثاني اخذ المؤتمر يعبر عن اتجاهات انتقادية لسياسة الادارة البريطانية في الهند[1]، الامر الذي دفع الادارة البريطانية إلى توسيع سياستها الطائفية، فقرر اللورد كرزن (Lord Curzon) نائب الملك في عام ١٩٠٥، وتحت ذريعة الصعوبات الادارية في اقليم البنغال بسبب كبر حجم الاقليم، إلى تقسيمه إلى قسمين، الاول شرقي ذو اغلبية اسلامية، اما الثاني فهو غربي ذو اغلبية هندوسية[2]، الا ان التعبير الحقيقي لهدف الادارة البريطانية من هذا الاجراء هو ما عبرت عنه صحيفة (ستيسمان) الناطقة بلسان الادارة البريطانية حينما كتبت "ان المقصود به (تقسيم البنغال) هو تدريب قوة اسلامية في شرق البنغال، يرجى ان تكبح تلك القوة المتزايدة في زمرة المتعلمين البرهميين"[3].

رد الفعل الاسلامي على التقسيم، انقسم بدوره على نفسه، فبينما عبر قطاع اسلامي عن اغتباطه لهذا الاجراء، ورأى فيه "تحرير اقتصادي واجتماعي من سيطرة الهندوس"[4]، رفض قطاع اخر بزعامة محمد على جناح هذا الاجراء ومبرر رفضه ان التقسيم مبني على اسس طائفية[5].

اما الهندوس فعدوا يوم التقسيم يوم حداد وطني وعملاً يهدف إلى "تدمير وحدتهم الدينية وازالة تماسكهم القوي"[6]، وقاموا هذا الاجراء من خلال حركة مقاطعة للبضائع والمؤسسات الحكومية، فضلا عن قيامهم باعمال تفجيرات واسعة ضد المصالح البريطانية في الهند[7]، وكان ابرز المتزعمين لهذه الحركة هو تيلاك

---

(١) عودة، محمد: الحزب والجيش في الهند، مجلة الكاتب، العدد ٤٢، أيلول، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص٢٨-٢٩.

(٢) للتوسع ينظر: Fraser, Lovant, **India under Curzon and after**, (London, 1912), P. 382.

(٣) العقاد، عباس محمود: المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٤) Weeks, Op. Cit., P.96.

(٥) حقي، احسان: محمد علي جناح باني باكستان حياته وسياسته، دار الفكر، (دمشق، د. ت)، ص ٣٢.

(٦) Brown, W. Op. Cit., P. 78.

(٧) Brines, Op. Cit, P. 23.

P. L. Tilak (١٨٥٦ – ١٩٢٠) الذي ادى دوراً بارزاً في إضفائه على هذه الحركة صبغة دينية هندوسية[١].

لقد كانت استثارة النزعة الدينية عند الهندوس هي اقرب طريق إلى اثارة الجماهير بشكل واسع من جهة، الا انها كان اقرب طريق إلى اثارة مخاوف المسلمين وريبتهم من جهة اخرى[٢]، لذا فان هذا الضغط الشعبي اثمر عن الغاء التقسيم عام ١٩١١[٣]، لكن بعد ان حقق التقسيم هدفه الطائفي في تنمية طموحات المسلمين في الحصول على حقوق طائفية في مناطق اخرى، او في استعادة التقسيم نفسه[٤].

وفي ظروف تقسيم البنغال مضى البريطانيون قدماً في سياستهم الطائفية، فقد أوعزت الادارة البريطانية إلى المسلمين للمطالبة بتحديد مقاعد خاصة بهم في اية انتخابات محلية مقبلة محتملة ، فتشكل وفد اسلامي في اوائل تشرين الاول ١٩٠٦، وطرح على نائب الملك ولاول مرة مبدأ "ان مسلمو الهند ليسوا مجرد اقلية، بل هم امة ضمن امة"، وتماشيا مع هذا المبدأ طرحوا مطلبين أساسين، اصبحا فيما بعد ركيزة للمطالب الاسلامية حتى عام ١٩٤٠، وهما:-

١. تكون انتخابات المسلمين في جميع المقاطعات، منفصلة عن انتخابات الهندوس.

٢. تخصيص مقاعد محجوزة سلفا للمسلمين بالتناسب مع اعدادهم[٥].

ولكي ياخذ الصراع الهندوسي الاسلامي، مظهره الحزبي المنظم، اوحى البريطانيون إلى المسلمين بتشكيل تنظيم سياسي خاص بهم[٦]، فأسست في ٣٠

---

(١) للتوسع في دور تيلاك، ينظر:
Jeffrey, Robin, **Asia- The winning of independence**, (New Delhi, 1981), PP. 77-78.

(٢) Tinker, Huch, **India and Pakistan a Political Analysis**, Second Edition, Pallmall Press, (London, 1967), P. 24

(٣) Jeffery, Op. Cit., P. 77.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 78.

(٥) The addresses Presented by leading Muslims to Lord Minto in October 1, 1906, in Dobbin, Op. Cit., PP. 66-71.

(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص٢٠.

كانون الاول ١٩٠٦ الرابطة الاسلامية (Muslim League)[١] من مجموعة منتقاة من الطبقة الوسطى العليا الاسلامية[٢]، وقد حددت الرابطة اهدافها في ثلاثة نقاط هي:-

١. الولاء للتاج البريطاني.

٢. حماية حقوق المسلمين في الهند.

٣. العمل على ازالة روح العداء بين الطوائف الهندية[٣].

استفز تقسيم البنغال وتأسيس الرابطة الاسلامية، الهندوس الذين شعروا بخيبة الامل نتيجة لضعف المؤتمر الوطني، وبدءوا بالتفكير وفقا لصيغة المنظمة الطائفية الهندوسية، فكان الحزب السياسي الهندوسي الهندومهاسبها (Hindo Mahesabha) ثمرة هذا التفكير عام ١٩٠٧[٤].

وفي اتجاه تشكيل اطار يضم الصراع السياسي الطائفي، اصدرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٩ قانون مورلي – منتو (Morly-Minto)[٥]، الذي حققت فيه مطلبي الوفد الاسلامي في ١٩٠٦ اذ ادخلت مبدأ التمثيل الطائفي في الانتخابات التشريعية، وتمثيل المسلمين بنسبة الثلث في الانتخابات التشريعية[٦].

---

(١) تسمى الرابطة الاسلامية في بعض المصادر العربية والمعربة (بالعصبة) و (الجامعة) بسبب الاختلاف في الترجمة، والرابطة لم تكن اول حزب اسلامي سياسي، فقد انشأ قبله عام ١٩٠١ في لاكنو حزب سياسي اسلامي، الا انه لم يستطع الاستمرار فانحل بعد حقبة وجيزة. جريدة النهار، العدد ٣٦٧٨، ٣١ آب، عام ١٩٤٧، نقلا عن مجلة (The Arab) الصادرة في بومباي.

(٢) علي، طارق: نظرات تحليلية ثورية عن الوضع في باكستان، ترجمة سلوى الحلو، مجلة دراسات عربية، السنة السابعة، العدد ٦، نيسان، (بيروت، ١٩٧١)، ص٣٣.

(٣) العمر، فاروق: محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال، (الكويت، ١٩٧٧)، ص٤٣؛
Pakistan, Government of, **Pakistan Facts and Figures**, Pakistan Publications, (Karachi, N.D.), P.2.

(٤) Sharm, Op. Cit., P. 21.

(٥) مورلي هو وزير الهند خلال عام ١٩٠٥، امانتو فهو نائب الملك للحقبة ١٩٠٥-١٩١٠.

(٦) للتوسع في الاصلاحات ينظر:
Bhagwon, Visnnoo, **Constitutional History of India and National Movement**, (Delhi, 1947), PP. 88-91.

ويعد هذا القانون مفتتحاً للطائفية السياسية الهندية الحديثة، وعزز هذا المفهوم في اصلاحات مونتاجيو-تشلمسفورد (Montague- Shelmsforsd)[1] عام ١٩١٩، ودستور عام ١٩٣٥، فترك هذا المفهوم اثره الكبير في تعميق حدة الصراع الطائفي[2]، وبهذا الصدد يعلق الباحث البريطاني برنس عليه بالقول "كان سماً في مجرى دم السياسة"[3]، وشاركه في الرأي الباحث الأميركي براون اذ عده "اكثر العوامل التي سممت السياسة الهندية في القرن العشرين"[4]، بينما عده المحلل السياسي البريطاني بورك "بداية لتشكيل الدولة الاسلامية"[5]، فالتمثيل الطائفي كان يعني الاعتراف بالانفصال السياسي بين الهندوس والمسلمين، ومن خلال مفهوم التمثيل الطائفي، انتقلت الادارة البريطانية بالخلافات الدينية من المجتمع إلى المؤسسات السياسية، واصبح على المرشحين المسلمين للهيئات التشريعية، طرح أرائهم في اطار من التعصب الطائفي[6]، وهكذا بدا ان "خلف ظلال الديمقراطية كان هناك ظل باكستان"[7] ، وهذا ما أكد عليه مولانا ابو الكلام ازاد (١٨٨٩- ١٩٥٨) (ابرز الاعضاء المسلمين في المؤتمر الوطني) بقوله "ان نبتة الخلافات الطائفية قد غرست بادخال نظام الانتخاب والتمثيل على اساس طائفي"[8].

---

(١) نسبة إلى بارون تشينلسفورد نائب الملك ١٩١٦-١٩٢٠. الذي اعدها بالتعاون مع منتاجيو وزير الهند في الحكومة البريطانية.

لانجر، وليم: موسوعة تاريخ العالم، ج٧، ترجمة محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص٢٩٣٩.

(٢) كول، في أين: الوضع الجديد في شبه القارة، مجلة ثقافة الهند، المجلد ٢٣، العدد ٢-٣، نيسان، (نيو دلهي، ١٩٧٢)، ص٧.

(٣)Brines: Op. Cit., P. 24.

(٤)Brown, Op. Cit., P. 144.

(٥)Burke, S. M., **Pakistan foreign Policy An Historical Analysis**, Oxford University Press, London, 1973), P. 7.

(٦) عشماوي، سيد: الهند من الحكم الاستعماري المباشر حتى الاستقلال ١٨٥٧-١٩٤٧، مع دراسة حول التأثير المتبادل بين الحركة الوطنية الهندية والحركة الوطنية المصرية، جامعة طنطا، (كلية الآداب، ١٩٨٠)، ص٢٢.

(٧)Brines: Op. Cit., P. 24

(٨) جريدة صوت الاهالي، العدد ١٣٥٧، ٧ نيسان، عام ١٩٤٧.

كان البريطانيون يدعون بان ادخال نظام التمثيل المنفصل والانتخابات المنفصلة اجراء يهدف إلى حل المشكلة الطائفية، الا ان الواقع لم يؤكد هذا الادعاء البريطاني، اذ ان اجراءها هذا قد ادى إلى تزايد حدة المشكلة الطائفية وتعميق وجودها في المجتمع الهندي[1].

ويمكن تلخيص هذه المرحلة من الصراع الطائفي بما قاله غاندي في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٣١ "ان هذا الخلاف الطائفي ليس قديم العهد، واتجرأ على القول بأنه قد ولد مع مجيء بريطانيا"[2]. وهذا ما توصل اليه الصحفي والسياسي العراقي صلاح المختار بقوله " ان محرك الصراع الاسلامي – الهندوسي اصلاً ليس التعصب الديني، وان كان موجوداً، بل السياسة البريطانية التي ايقظته وغذته"[3].

المرحلة الثانية/ التعاون الهندوسي – الإسلامي

ترك الغاء تقسيم البنغال عام ١٩١١، اثراً ايجابياً على العلاقات ما بين الرابطة الاسلامية والمؤتمر الوطني، اذ اقتربت الرابطة من المطالب الوطنية، عندما حددت في ٢٣ آذار ١٩١٣ هدفها بـ (تحقيق الحكم الذاتي للهند)، وأوصت بتعزيز الوحدة الوطنية[4]. وقد كان الهدف نفسه قد تبناه المؤتمر الوطني في عام ١٩٠٦. فضلا عن ان ابرز المتحمسين المسلمين للوحدة الوطنية محمد علي جناح قد انضم إلى الرابطة عام ١٩١٣ ليجمع بين عضوية المؤتمر والرابطة[5].

وعلى المستوى الخارجي، ادت عدة تطورات دولية دوراً مهماً في التقارب الهندوسي–الإسلامي، وغذت الاتجاه الداعي للتعاون بينهم، ومن اهم هذه التطورات

---

(١)Brown, W., Op. Cit. PP. 143-144.

(٢) Conpland, R., **The Indian problem 1833-1935**, Oxford University press, (London, 1943), P. 35.

(٣) المختار، صلاح، جذور وملابسات الصراع الهندي الباكستاني، مجلة دراسات عربية، السنة الثامنة، العدد ٥، آذار، (بيروت، ١٩٧٢)، ص١٢٨.

(٤)Sharma, Op. Cit., P. 43.

(٥) نوار، عبد العزيز سليمان، التاريخ الحديث «الشعوب الاسلامية، الاتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند»، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٥٦٨.

هي الحرب الايطالية-العثمانية[١] عام ١٩١١ التي عدها مسلموا الهند، حرباً صليبية جديدة ضد الإسلام[٢]، وشكلت ظروف قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، التطور الآخر المهم على المستوى الخارجي[٣]، فتركت هذه التطورات على المستويين الداخلي والخارجي، اثر في تجمع الاتجاهات السياسية في الهند، فتوصل المؤتمر والرابطة إلى مشروع التعاون المشترك في ٢٩ كانون الاول ١٩١٦ في مدينة لوكنو، عرف فيما بعد بميثاق لوكنو (Luknou Pact)[٤]، طرح الميثاق جملة مطالب وطنية، واصلاحات ادارية، وقد بنيت هذه المطالب على شروط تضمنت موافقة المؤتمر على مبدأ الانتخابات المنفصلة وفقا لما جاء في قانون مورلي – منتو، الذي سبق وان رفضه المؤتمر، والموافقة على تمثيل المسلمين في الجمعية التشريعية بنسبة الثلث، من مجموع الاعضاء المنتخبين، وتحديد تمثيل للمسلمين، بنسب مختلفة تتوافق مع اعدادهم في المجالس الاقليمية[٥].

وعلى الرغم من ان هذا الميثاق عد بمثابة الرد المناسب على السياسة الطائفية للادارة البريطانية، وخطوة مهمة في اتجاه التقارب بين الهندوس والمسلمين[٦]، ووجده بعض الباحثين "علامة بارزة في الاتفاق الهندوسي – الاسلامي"[٧]، و "قمة التعاون الهندوسي – الاسلامي"[٨]، الا انه من جهة اخرى قد اسس على تنازلات كبيرة قدمها المؤتمر دون ان يكون مؤمناً بها. الا انه وافق على تقديمها سعيا منه لتحقيق الوحدة الوطنية. فتركت هذه التنازلات فيما بعد اثراً

---

(١) وهي حرب دارت في شمال افريقيا (طرابلس وبرقة) بين ايطاليا والعثمانيين، انتهت بهزيمة العثمانيين وخسارتهم ولايتي طرابلس وبرقة بناءً على شروط صلح لوزان في ١٨ تشرين الاول ١٩١٢.
مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية، ج١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٧)، ص٥٥٠.
(٢)Sharma, Op. Cit., PP 39-40.
(٣)حاطوم، نور الدين: المصدر السابق، ص ١٩٧.
(٤) للتوسع في الميثاق، ينظر نصه في:
Dobbin, Op. Cit., PP. 71-74.
(٥) حسين، ليلى ياسين: المصدر السابق، ص٢٩.
(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(٧)Tinker, Op. Cit., P. 19.
(٨)Weeks, Op. Cit., P. 78.

سلبياً على علاقة الطائفتين في المجال السياسي[1]، وهذا ما عبر عنه نهرو بالقول "ان الضرر الذي سببه هذا النوع من الانتخابات (الانتخابات المنفصلة) لكل ناحية من نواحي الحياة الهندية كان وما يزال ضرراً بالغاً عظيماً، وانها هي التي ادت إلى انبثاق جميع ضروب الميول الانفصالية، والى طلب تقسيم الهند اخر الامر...."[2].

وجاءت المناسبة الثانية لدعم التعاون الهندوسي – الإسلامي، في (حركة الخلافة)[3]، التي تشكلت إثناء وعقب الحرب العالمية الأولى، إذ اهتم المسلمون الهنود بمطالبة بريطانيا بالمحافظة على وضع الخليفة العثماني والأماكن المقدسة، فدفع هذا الاهتمام الرابطة الإسلامية، ولجان الخلافة، إلى توطيد علاقاتهم مع الهندوس في سبيل الضغط على بريطانيا لتحقيق مطالبهم[4].

انقسم المؤتمر الوطني في موقفه تجاه حركة الخلافة، اذ رأى فريق من المؤتمر ان قضية الخلافة لا تخص الهند بشيء، وانها خارج نطاق اهتمامات الحركة الوطنية الهندية، ولا تخدم اغراضها، وبهذا الصدد كتب جيثمال بارسرام (Jethmal Parasram) (احد أعضاء حزب المؤتمر الهندي) رسالة إلى ابرز قيادي حركة الخلافة وهما الأخوان محمد علي وشوكت علي قال فيها "ان حركة الخلافة تخدم الكعبة ولا تخدم الهند"[5].

اما الفريق الثاني فتأثر بموقف غاندي الذي برز في عام ١٩١٩ "ليس قائدا وطنيا لكل الهند فحسب، بل نصيرا للوحدة الاسلامية الهندوسية"[6]، والذي رأى انه من الضروري للهندوس دعم المسلمين لان المسلمين جزء من الشعب الهندي، والقضية

---

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٢٩ ؛ Sharma, Op. Cit., P. 47.
(٢) نهرو، من السجن إلى الرئاسة، ص٢٣٥.
(٣) للتوسع في حركة الخلافة ينظر:
حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٩؛ Sharma, Op. Cit., PP. 97-137.
(٤)Ibid, P. 98.
(٥)Sharma, Op. Cit., P. 139.
(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص ٨٠.

تهم مشاعرهم الدينية[1]، فتعاون المؤتمر مع لجان الخلافة في تشكيل وفد مشترك سافر إلى لندن في آذار ١٩٢٠، لطرح المسالة على رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (Lioyed George) ١٩١٨- ١٩٢٢، الذي رفض الاستجابة لمطالبهم[٢].

وعلى الرغم من ان حركة الخلافة فشلت في تحقيق اهدافها، لكنها عملت على دعم مجرى الحركة الوطنية والوعي القومي[٣]، وعملت على تعزيز العلاقات الهندوسية، الاسلامية ، الامر الذي دفع المسلمين إلى التعاون مع الهندوس في المناسبة الثالثة التي وحدت الطائفتين في نضالهم وهي (حركة اللاتعاون)[٤]، إذ تبنى المسلمون برنامجاً للاتعاون بالاتفاق مع غاندي في نيسان ١٩٢٠[٥]، مما اسهم في دعم جهود غاندي في اقناع حزب المؤتمر بتبني هذه السياسة في أيلول ١٩٢٠[٦]، ونتيجة للتعاون الهندوسي – الإسلامي المثمر، حققت حركة اللاتعاون نجاحا كبيرا، تمثل في شل الفعاليات الحكومية بشكل مؤثر، واستطاعت ان تضع "الادارة البريطانية في زاوية ضيقة"[٧].

واجهت الإدارة البريطانية هذه الحركة، عبر أساليبها الطائفية مستغلة في ذلك موضوع هجرة المسلمين إلى أفغانستان ابان حركة الخلافة[٨]، لافتة انتباه الهندوس إلى ان المسلمين يهتمون بالمناطق الإسلامية في الجزيرة العربية اكثر من

---

(١) غاندي، المهاتما، قصة تجاربي مع الحقيقة، ترجمة منير البعلبكي، ط٢، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٧٨)، ص٥٤٩.

(٢)Lovett, Sirverney, **India the Nations of Today A new History of the World**, The Waverley Book Company Limited, (London, N.D.), P. 218

(٣) الالواي، محي الدين، الأدب الهندي المعاصر، مجلة ثقافة الهند ، المجلد الرابع عشر،العدد١ ، كانون الثاني، (نيو دلهي، ١٩٦٣)، ص١١٩.

(٤) ان حركة اللاتعاون يقصد بها الحركة التي نادى غاندي بها والتي ترمي إلى رفض الشعب الهندي التعاون مع الادارة البريطانية في الهند. للتوسع يراجع: حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص٩١ – ١١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٤.

(٦) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص٩٢؛ Sharma, Op. Cit. P.185

(٧)Ibid.

(٨) هاجر حوالي عشرين الف مسلم إلى افغانستان ابان حركة الخلافة استجابة إلى فتاوى صدرت من العلماء المسلمين الهنود تقول ان الهند دارحرب لذا على المسلمين الهجرة إلى افغانستان دار الاسلام لمهاجمة بريطانيا في الهند من هناك، وقد فشلت هذه الحركة العاطفية غير المنظمة في تنفيذ اهدافها.
حقي، احسان، محمد جناح باعث باكستان، ص٦٥.

اهتمامهم بأوضاع الهند[1]، وعملت الإدارة البريطانية على اعتقال بعض القادة المسلمين دون القادة الهندوس لتحقيق هدفين، الأول يتمثل في التخلص من نشاطهم في توعية الجماهير فيما يتعلق بـ (الخلافة)، وأهمية التعاون مع الهندوس في حركة (اللاتعاون)، اما الثاني فكان إثارة المسلمين ضد الهندوس من خلال تحميل القادة المسلمين المسؤولية فقط دون القادة الهندوس[2]، ولم تتوقف الادارة البريطانية عند هذين الاسلوبين بل تبنت اسلوبا اخر تمثل في افراجها عن الزعماء الهندوس المتعصبين الداعين إلى عودة الجماعات الاسلامية إلى الهندوسية، مثل سوامي شرواننـد، لفسح المجال امام عودة الاضطرابات الطائفية[3].

دعمت هذه الاتجاهات بقرار غاندي الداعي إلى ايقاف حركة اللاتعاون في شباط ١٩٢٢ بسبب اعمال العنف التي قامت في قرية تشودر تشوار Chouder Choure في الاقاليم المتحدة، حيث كان لهذا القرار اثر سلبي في استغلال هذه الفرصة من قبل البريطانيين، والرجعيين المسلمين والهندوس[4]، وهكذا يمكن القول ان قرار غاندي، اثر تأثيرا مباشرا في تدهور العلاقات بين الطائفتين، إذ اخذ القادة المسلمون بالشعور بأنهم استخدموا فقط لتحقيق اهداف المؤتمر، وان قضية الخلافة قد تم تجاهلها. وكان للقرار التركي في الغاء مؤسسة الخلافة عام ١٩٢٤، اثر في ان تتجه جهود المسلمين نحو القضايا الداخلية، لضمان موقفهم إلى جانب الهندوس في اية اصلاحات دستورية قادمة[5].

ومما لا شك فيه ان فشل الهنود في ايجاد حلول جذرية للمشكلة الطائفية ترك للادارة البريطانية مجالا كبيرا في استغلالها كلما أتحيت لها الفرصة، كما ان فشل دعاة الوحدة الوطنية كان يعني اتاحة الفرصة امام دعاة التعصب الطائفي لتعزيز نشاطهم، فبعد ان فشلت حركة اللاتعاون استشرت في الهند انشطة

---

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص١١٥؛ Sharma, Op. Cit. P. 139

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص١٥٠.

(4)Brown, W., Op. Cit., P. 109.

(٥) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص١٢٤ – ١٢٥؛ Tinker, Op. Cit. P.22 .

التنظيمات الطائفية، إذ نشط حزب الهندومهاسابها في دعوته الطائفية[1]، واستطاع ان يستغل الظروف في جذب اغلب اعضاء المؤتمر الوطني من الهندوس اليه، فقاد حملة طائفية هندوسية ضد اية جهود تهدف لتحقيق الوحدة بين الطائفتين[2]، كما نشط حزب اريا سماج وبصورة خاصة في البنجاب، حيث لعب دورا كبيرا في زيادة التوتر والعداء بين الهندوس والمسلمين[3]، فضلا عن نشاط حركتي شدي (Shidi) وسانجثان (Sangathan)، وبالمقابل فقد اتجه المسلمون إلى تنظيم انفسهم من خلال حركتين ازداد دورهما بشكل كبير في هذه المرحلة وهما (التبليغ) و (التنظيم)[4]، وقد رافق هذا التدهور في العلاقات الهندوسية – الاسلامية نشاط صحفي بشقيه الهندوسي والاسلامي، لعب دورا بارزا في إذكاء العداء الطائفي، حيث صدرت في تلك الحقبة مطبوعات مكثفة لإبراز العداء الطائفي، إلى درجة ان احد الباحثين اطلق على حملة النشاط الصحفي "حالة الحرب الصحفية"[5].

قتلت هذه التطورات السلبية على مستوى العلاقات الهندوسية – الاسلامية روح ميثاق لاكنو، فاصبح المسلمون والهندوس يعادي بعضهما الآخر اكثر مما يعادون بريطانيا، ووصل التوتر الطائفي ذروته، إذ ان مجرد الاهانة الشخصية تكفي لاندلاع اعمال عنف واسعة، واصبحت الغارات الهندوسية على المساجد الاسلامية، وتعمد المسلمين ذبح البقرة، هما العملين المقصودين المتكررين من قبل العناصر المتطرفة لابقاء حالة التوتر والعنف الطائفي قائمة[6].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٥ – ١٧٦.

(٢) Sharma, Op. Cit., P. 144.

(٣) Brown, W., Op. Cit., P. 73.

(٤) للتوسع في دورهاتين الحركتين ينظر:

Sharma, Op. Cit., PP. 156 – 157.

(٥) Barrier, N. Gerald, **Bannd Controver Sial Literature and Political Control in British India 1907 – 1947**, University of Missouri Press, (Missouri, N. D), P. 39.

(٦) Weeks, Op. Cit., P. 8.

حاولت العناصر الوطنية الهندوسية والمسلمة، وضع حد لتدهور العلاقات الطائفية في الهند، واعادة بناء العلاقات الهندوسية – الاسلامية، الا ان كل هذه المحاولات كانت تنتهي بالفشل، هذا الفشل الذي يترك تأثيراته السلبية على الاوضاع عامة، فضلا عن ان كل فشل كان يمثل عجز العناصر الوطنية عن ايجاد الحلول المناسبة، في الوقت الذي يهيئ الفرصة المناسبة لتعميق الخلافات الطائفية، التي بلغت أوجها باغتيال الهندوسي المتعصب شوامي شروانند من قبل مسلم متعصب في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٦[١]، وقد عبر غاندي عن تشاؤمه ويأسه من تدهور العلاقات الهندوسية – الاسلامية، وفشل جهود المؤتمر في حلها، عندما قال في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٥، انه فقد أي تأثير او سيطرة سواء على الهندوس او المسلمين، واضاف "اذا كان من نصيبنا ان نريق دماء احدنا الاخر، قبل ان نتحد، فمن الافضل ان نسارع في فعل ذلك"[٢].

وجاءت الخطوة الاخرى التي اثرت سلبا على التعاون الهندوسي – الاسلامي، عندما شكلت بريطانيا في سياق اصلاحاتها الدستورية في الهند التي كانت تستحدثها الحكومة البريطانية بين حقبة واخرى، عام ١٩٢٨ لجنة عرفت فيما بعد بـ(لجنة سيمون) للنظر في وضع دستور جديد للهند[٣]. ونظرا لان اعضاء هذه اللجنة جميعهم من البريطانيين، ولم تضم أي عضو هندي، قاطع المؤتمر الوطني، والرابطة الاسلامية، والرأي العام عموما هذه اللجنة[٤]، ورداً عليها شكل مؤتمر الاحزاب السياسية الهندية العام في ١٩ ايار ١٩٢٨، لجنة هندية برئاسة موتيلال نهرو (١٨٦١- ١٩٣١) (والد جواهر لآل نهرو)، وعضوية ممثلين عن الأحزاب السياسية والطائفية في الهند، لصياغة المبادئ الاساسية لدستور الهند، وقد كانت المشكلة

---

(١) حسين، ليلى ياسين: المصدر السابق، ١٨٠ – ١٨٢.

(٢) Sharma, Op. Cit., P. 167.

(٣) نسبة إلى رئيسها جون سيمون، وهو محامي وسياسي وعضو في مجلس العموم البريطاني.

(٤) لانجر، وليم: المصدر السابق، ص٢٩٤٣؛ Brown, W., Op. Cit., P. 110.

الطائفية أصعب المشكلات التي واجهتها اللجنة[1]، فحاولت اللجنة معالجة هذه المشكلة من خلال الأسس التي تبناها تقريرها الذي عرف فيما بعد بـ (تقرير نهرو)، التي هي:-

١. تطبيق مبدأ الانتخابات المشتركة في الهند لكافة الهيئات التشريعية.

٢. رفض مبدأ حفظ المقاعد للطوائف في الجمعية التشريعية الهندية، عدا المسلمين في الاقاليم التي يشكلون فيها اقلية، وغير المسلمين في اقليم الحدود الغربية الشمالية.

٣. عدم الموافقة على مبدأ حفظ المقاعد لأية طائفة في البنجاب والبنغال.

٤. ان مبدأ حفظ المقاعد يسمح به عموما لمدة عشر سنوات فقط[2].

يبدو واضحاً ابتعاد تقرير نهرو بشكل كبير عن ميثاق لوكنو ١٩١٦، من حيث رفضه للانتخابات المنفصلة، ولمبدأ حفظ المقاعد في المجالس التشريعية لكل من البنغال والبنجاب، ولمبدأ الاعتراف بنسبة الثلث للمسلمين في الجمعية التشريعية[3].

وفي اطار سعي محمد علي جناح لتحقيق الوحدة الهندوسية – الاسلامية، دخل في مفاوضات مع مختلف الاطراف الاسلامية، خرج منها بمسودة مقترحات شاملة حددت باربعة عشر نقطة[4]، ضمت مطالب المسلمين لضمان موافقتهم على تقرير نهرو الا ان المؤتمر وتحت ضغط حزب الهندومهاسبها رفض هذه المقترحات[5]، وبهذا الرفض تبلور الموقف الاسلامي في رده على تقرير نهرو، فتيار ايد التقرير وضم

---

(١) نهرو: قصة حياتي، ٢١٦ – ٢١٧.

(٢) حسين، ليلى ياسين: المصدر السابق، ص١٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٦.

(٤) للتوسع يراجع نص الاربعة عشر نقطة في: Dobbin, Op. Cit., PP. 93 – 94.

(٥) Ikram, S. M. **Modern Muslim India and the Birth of Pakistan 1858 – 1951**, Kashmir Bazar, (Lahore, 1965), P. 351.

مجموعة المسلمين في المؤتمر الوطني وعلى رأسهم ابو الكلام ازاد، وتيار اخر رفض وبشكل كامل ما تضمنه تقرير نهرو فيما يخص المشكلة الطائفية وضم هذا التيار مجموعة الرابطة الاسلامية والمسلمين المتطرفين[١].

لقد شكل الخلاف بين المسلمين والهندوس على التقرير بداية النهاية للعلاقة فيما بينهم والتي شهدتها المرحلة السابقة[٢]، وبداية صراع من اجل السلطة بين المؤتمر والرابطة[٣]، فكان لفشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية عبر لجنة نهرو، اثار سيئة بعيدة على مستقبل الهند، فقد وجد الباحث البريطاني هيك تينكر ان هذا الفشل يمثل "نقطة تحول في حياة جناح، وتاريخ شبه القارة وتحول ولاء العديد من الاعضاء المسلمين في المؤتمر إلى الرابطة الاسلامية، وتحول جناح داعية التوفيقية والتعايش، نحو اعادة النظر في اتجاهه"[٤]، ولعل التعليق الذي كتبه راجندرا برازاد اول رئيس لجمهورية الهند (١٩٥٠- ١٩٦٢)، حول الاوضاع في هذه المرحلة، خير ما يعبر عنها "لم تكن مطالبهم (أي المسلمين) لتنزل بالبلاد ايما اذى خطير، حتى ولو قبلت، ولم يحلم احد انذاك، بان عدم قبولها سوف يؤدي إلى تقسيم البلاد"[٥].

المرحلة الثالثة/ مرحلة المطالبة بالباكستان وتقسيم الهند البريطانية

دخلت العلاقات ما بين الهندوس والمسلمين عامة، والمؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية خاصة، مرحلة جديدة تأسست على ضوء العلاقات بين الطائفتين في المرحلتين السابقتين، وتطورت مع التغيرات التي طرأت على الجوانب السياسية والدستورية في الهند وبريطانيا، واتسمت على العموم بالخلاف والتباعد.

---

(١) حسين، ليلى ياسين، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٧.

(٣) Prakhar, Coulab Mishra, **Indo – Pakistan Relations**, (New Delhi, 1987), P. 21.

(٤) Tinker, Op. Cit., P. 23.

(٥) برزاد، راجندرا، هند قدمي غاندي، ترجمة منير البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩)، ص٢٣٠.

لقد حاولت الحكومة البريطانية معالجة الاوضاع السياسية في الهند لتهدئة الاوضاع فيها عبر مؤتمرات المائدة المستديرة بين الحكومة البريطانية وفصائل الحركة الوطنية الهندية للسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١، ١٩٣٢، لكن الخلاف الطائفي، ومشكلة الولايات الاميرية، وتصادم موقفي المؤتمر والرابطة منهما، كان من ابرز اسباب فشل هذه المؤتمرات[1].

وفي غضون ذلك شهدت الرابطة في النصف الاول من عقد الثلاثينات من القرن العشرين انحساراً ملحوظاً في نشاطها، وتدني شعبيتها[2]، الامر الذي دفعها إلى الطلب من محمد علي جناح العودة من لندن ليكون رئيسا للرابطة مدى الحياة، الذي عمل فور عودته عام ١٩٣٥ إلى تنظيم جهود الرابطة[3]، وبالمقابل شهدت شعبية حزب المؤتمر تصاعداً كبيراً، لاسيما بعد حملات العصيان المدني التي قادها غاندي في مطلع الثلاثينات[4].

وفي ظل هذا التناسب اجريت انتخابات عام ١٩٣٧، وفقا لدستور ١٩٣٥، وقد كانت نتائجها ذات اثر حاسم في التباعد بين المؤتمر والرابطة[5]، إذ تمكن المؤتمر من تحقيق نجاح كبير فيها، اهله للحصول على اغلبية المقاعد في ستة ولايات واغلبية نسبية في ثلاث ولايات من مجموع احد عشر ولاية في الهند البريطانية. بينما اخفقت الرابطة في الحصول على الاغلبية في اية ولاية، عقب هذا النجاح اتبع المؤتمر سياسة عبرت عن تجاهله لوجود الرابطة الاسلامية في الساحة السياسية الهندية، إذ صرح جواهر لال نهرو عقب الفوز بالانتخابات بالقول "لم يعد في الهند غير المؤتمر وبريطانيا"[6]، وعزز المؤتمر هذا التصريح بعرضه على اعضاء الرابطة الذين فازوا في

---

(١) Dodds, J. Leroy, **Pakistan the Moslem World**, Vol. 37 No. 1, January 1947, P. 39.

(٢) عناية الله، انور، المصدر السابق، ص٢٢.

(٣) Ikram, Op. Cit., PP. 357 – 359.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P.96.

(٥) بريشر، ميشال، صورة زعيم جواهر لال نهرو، تعريب نخبة من الجامعيين، المكتبة الاهلية، (بيروت، د. ت)، ص١٥٠.

(٦) Prakhar, Op. Cit., P. 21.

الانتخابات الدخول معه في الحكومات التي بدا بتشكيلها في الولايات الهندية، وفق شروط تتلخص في الاستقالة من الرابطة والالتحاق بعضوية المؤتمر الوطني[1].

كانت حقبة حكم المؤتمر بين تموز ١٩٣٧ – تشرين الاول ١٩٣٩ في الولايات التي شكل فيها حكوماته، ذات تاثير كبير على العلاقات الهندوسية – الاسلامية، وعملت اكثر من أي شيء اخر على الاسراع في تقسيم الهند[2]،إذ ان السياسات التي اتبعتها حكومات المؤتمر كانت ذات صبغة دينية، ولا سيما ما يتعلق منها باللغة والعلم والنشيد الوطني[3]. ويرى المؤرخ الاميركي براون ان هذه السياسة "مهدت المسرح لنمو الرابطة الاسلامية خلال الحرب العالمية الثانية وشجعت الطائفية"[4]، وقد علق مولانا ابو الكلام ازاد على هذه السياسة بقوله "لقد منحت الرابطة الاسلامية دفعة جديدة من الحياة.. وقد استفاد جناح من هذا الوضع بصورة تامة جدا، وبدا هجوما ادى في نهاية المطاف إلى تأسيس باكستان"[5].

وهكذا يظهر واضحاً من ان ثقة المؤتمر بشعبيته وامكانياته، بناءً على نتيجة انتخابات ١٩٣٧، دفعته لاتباع هذه السياسة التي وصفت من المؤرخ الهندي غوبتا بـ "القصيرة النظر"[6] إذ انها اثبتت للمسلمين صحة طروحات الرابطة القائلة بان انفراد المؤتمر بالسلطة معناه اهمال حقوق الاقليات، وان شعار علمانية المؤتمر ليس سوى وسيلة لصهر كافة الأقليات في تنظيمه والانفراد بالحكم بظهوره كالممثل الوحيد للشعب الهندي، ويرى ابو الكلام ازاد ان سياسات المؤتمر كانت خاطئة، فلو ان المؤتمر وافق على انضمام الرابطة له في الوزارات لاصبح

---

(١) Bolitho, Hector, **Jinnah Creator of Pakistan**, (London, 1960), P. 114.

(٢) Dumont, Louis, **Regional Politics and History in India**, (Paris, N. D), P. 109.

(٣) عنان، محمد عبد الله، مسألة الهند وقضية باكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد الخامس، العدد١٧، شباط، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص٨٠ ؛ Choudhry, Op. Cit., PP. 20 – 24.

(٤) Brown, W., Op. Cit., P. 117.

(٥) Brines, Op. Cit., PP. 19 – 20.

(٦) Gupta, Sisar, **Kashmir A study in India-Pakistan Relations**, Asia Publishing House, (New Delhi, 1966), P. 6.

"مسار العلاقات الهندوسية – الاسلامية اللاحق مختلفاً"[1]، وعلى الرغم من ان سياسة المؤتمر هذه كانت تتفق مع ما كان يطرحه المؤتمر منذ تأسيسه من انه يمثل كل الشعب الهندي بهندوسه ومسلميه وباقي طوائفه، وان باقي التنظيمات الحزبية والطائفية لا ضرورة لها، الا ان الهدف منها كان تهميش دور الرابطة واضعافها قبل ان تتنامى قوتها[2].

لقد كان قرار المؤتمر بعدم اشراك الرابطة في الحكم معناه وضع محمد علي جناح والرابطة امام طريقين لا ثالث لهما، فإما الخضوع للمؤتمر، او التوجه قدما في السياسة الطائفية، فاختارت الرابطة الطريق الثاني، إذ احتج محمد علي جناح بشدة على سياسة المؤتمر، واستخدمها كدليل على ما ذهبت اليه الرابطة من طروحات وعلق عليها بالقول "منذ البداية بعد اعطاء قليل من السلطة والمسؤولية، اوضحت فئة الاغلبية اتجاهاتها بان هندوستان للهندوس"[3]، وشدد على ان سياسة المؤتمر هذه قد ادت إلى "قتل أي امل نحو استقرار العلاقات الهندوسية – الاسلامية"[4]، واصدرت الرابطة الاسلامية في ١٣ آب ١٩٣٩، قرارا اكدت فيه على رفضها لدستور ١٩٣٥ لانه يسمح "لمجتمع مستمر بعدائه لنا بسحق حقوقنا الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية"[5]، وفي غضون ذلك عملت الرابطة على توسيع قاعدتها الجماهيرية من خلال تبنيها برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية، واحداث تغير في بنيتها من خلال تسهيل عملية انضمام عامة الجماهير الاسلامية اليها إلى جانب الطبقة البرجوازية المشكلة منها اساساً[6].

---

(١) Ibid.

(٢) Brines, Op. Cit., P. 25.

(٣) Ahmed, Aziz, **Islamic Modernism in India and Pakistan 1857 – 1964**, Oxford University Press, (London, 1967), P. 170.

(٤) Choudhury, C. W, **Pakistan's Relations With India 1947 – 1960**, Pall Wall Press, (London, 1968), P. 19.

(٥) Ibid, P. 24.

(٦) العقاد، عباس محمود، المصدر السابق، ص١٢٨ – ١٢٩.

والى جانب تطور الاوضاع السياسية في الهند، ساهمت الظروف الدولية المتمثلة في قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وتداعياتها في تصاعد حدة الصراع السياسي الطائفي في الهند[١]، فعندما اندلعت الحرب، اعلنت الادارة البريطانية ادخال الهند الحرب إلى جانب الحلفاء دون استشارة القادة الهنود[٢]، فاصدرت اللجنة العاملة في الرابطة في ١٨ ايلول ١٩٣٩ قرارا طالبت فيه بـ "دوراً عادلاً ومنصفاً" للمسلمين في الهند اذا كان ينبغي عليهم دعم بريطانيا في الحرب، وضماناً بعدم اقرار أي دستور للهند دون التشاور معهم[٣]، اما المؤتمر فرفض ادخال الهند الحرب دون اعطاء الضمانات الكافية لاستقلالها موحدة بعد نهاية الحرب[٤]، وقدمت حكومات المؤتمر استقالتها الجماعية في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٩ احتجاجاً على رفض مطلبها[٥].

اتسم رد فعل الرابطة بالابتهاج لاستقالة حكومات المؤتمر، ودعت المسلمين للتعبير عن ذلك باقامة (يوم الخلاص)[٦]، وعدت الرابطة طلب المؤتمر من بريطانيا منح الهند الاستقلال موحدة كشرط لموافقته على ادخال الهند الحرب، موجها ضدها[٧]، فاتخذت في لاهور قرارها الذي عرف فيما بعد بـ (تصريح باكستان) او (قرار لاهور)[٨] في عام ١٩٤٠. الذي اكد جوهرد على ان مسلمي الهند لن يقبلوا أي مشروع دستور ما لم يقم على:

---

(١) سالكبين، ايف، التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، سلسلة الدراسات المترجمة رقم ٢٧، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والافريقية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص٤.

(٢) Brown, James D., Op. Cit., P. 187.

(٣) Brown, W., Op. Cit., P. 117.

(٤) Resolution of the Congress Working Committee, September 14, 1939, in Dobbin Op. Cit. PP. 131 – 134.

(٥) راغهافان، المصدر السابق، ص٩٧.

(٦) رسالة من جواهر لآل نهرو إلى محمد على جناح في ٩ كانون الاول ١٩٣٩، في نهرو، جواهر لآل، صفحات مطوية من حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط١، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٦٠)، ص٢٣١ – ٢٣٢.

(٧) رسالة من محمد علي جناح إلى جواهر لآل نهرو في ١٣ كانون الاول ١٩٣٩، في المصدر نفسه، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٨) The Lahore Resolution, March 24, 1940, in Dobbin, Op. Cit. PP. 135 – 136.

أ. تعيين حدود المناطق ذات الاغلبية الاسلامية، المتجانسة جغرافياً، لتصبح اقاليم اسلامية واضحة المعالم.

ب. عد تلك الاقاليم التي يشكل المسلمون اغلبية عددية فيها، دولاً مستقلة.

وهكذا فان الفكرة[1]، التي طرحها الشاعر الهندي محمد اقبال[2] عام ١٩٣٥ بضرورة انفصال المسلمين عن الهندوس، والتي وصفتها حينها الرابطة بـ (الوهمية)[3] عادت عام ١٩٤٠ لتتبناها.

وبناءً على تصور الرابطة في ١٩٣٥ للفكرة، وعدم تضمين تصريح باكستان أي توضيح لآلية العمل التي ستتبعها الرابطة لوضع قرارها موضع التنفيذ، فان القرار يبدو لأول وهلة تكتيكاً سياسياً للضغط على المؤتمر لتحقيق مطالب المسلمين[4]، الا انه من جهة اخرى يعبر عن نتيجة لتراكمات الفشل في الوصول إلى صيغة اتفاق شامل لحل المشكلة الطائفية ضمن برنامج وطني متكامل للنضال، وفي ذات الوقت تبنى محمد على جناح نظرية (الأمتين)، إذ قال في اجتماع الرابطة عام ١٩٤٠، "ان الهندوس والمسلمين ينتمون إلى فلسفتين ودينين مختلفين، والعادات الاجتماعية

---

(١) ان فكرة الباكستان طرحت منذ عام ١٩٢٤ حينما طالب بها عبيد الله السندي ضمن منهاج نشرد في استنبول. وطرحت مرة اخرى عام ١٩٣٢ من قبل الطلبة المسلمين الهنود الدارسين في كامبردج. وكلمة باكستان كلمة مركبة تعني (ارض الاطهار). وركبت من حروف ترمز إلى مناطق اسلامية في الهند: ب- البنغال. أ- الحدود الشمالية الغربية. ك- كشمير، س- السند، تان- بلوخستان. فضلا عن ان مقطع (تان) يعني بلاد.

حزين، سليمان، دولة باكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد٦، تشرين الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص٢٢١ – ٢٢٢؛ وفروخ، عمر، باكستان دولة ستعيش، ط١، دار الكشاف، (بيروت، ١٩٥١)، ص٢٠.

(٢) للتوسع في آراء الشاعر محمد اقبال، ينظر:

هدو، حميد مجيد، اقبال الشاعر والفيلسوف والانسان، ط١، مطبعة الغري الحديثة، (النجف، ١٩٦٣).

(٣) Gupta, Op. Cit. P. 8.

(٤) Nasselos, Jim, **Nationalism on the Indian Subcontinent, An Introductory History,** (London, 1972), PP. 183 – 184; أحمد، افتخار، باكستان، تشكل الدولة والطبقة، في مجموعة باحثين:

باكستان، الدولة والمجتمع والاسلام، تحرير نوبار هوفسبيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦)، ص٨١.

والآداب مختلفة، ودمج مثل هاتين الأمتين بعضهما في بعض تحت دولة واحدة، بينما احدى الامتين من حيث العدد اقلية والاخرى اغلبية، لا بد ان يؤدي إلى خلاف متزايد والى هدم نهائي لأي كيان غير حقيقي قد سيقام لحكومة لمثل هذه الدولة .. المسلمون امة وفق أي معنى للأمة ولا بد ان يكون لهم وطن وارض ودولة.."[1]، وهذه النظرية التي طرحها قبل جناح، سافار كار عند ترأسه دورة منظمة الهند ومهاسبا عام ١٩٣٧ عندما قال "لا يمكن اعتبار الهند اليوم امة واحدة متجانسة في التكوين، وإنما على عكس هذا، تتواجد هناك أمتان أساسيتان، الأمة الهندوسية والأمة الإسلامية .."[2] اصبحت احدى مبدأين أساسين قامت فيما بعد الرابطة عليهما، إذ تمثل المبدأ الثاني في ان الرابطة هي الممثلة الوحيدة للقومية الإسلامية، والمؤتمر ممثلاً عن القومية الهندوسية فحسب[3].

لم يلق طرح الرابطة أعلاه تأييداً كاملاً من مسلمي الهند، فقد عارضه تيار إسلامي مثله المسلمون الوطنيون في المؤتمر الوطني، وجمعية العلماء، ومؤتمر الشيعة، ومؤتمر المؤمنين، وحزب الحرية، والطائفة القاديانية (الاحمدية)[4].

رأت التنظيمات الدينية ان فكرة باكستان هي فكرة اقليمية اساساً، وان هذه الاقليمية تجعلها بعيدة عن فلسفة الاخوة في الاسلام وهي فلسفة عالمية[5]. اما العناصر العلمانية، فقد عبر عن وجهة نظرها ابو الكلام ازاد الذي وصف تصريح باكستان بأنه "رمز للانهزامية، ويماثل مطلب اليهود[6] بتأسيس وطن قومي لهم.."،

---

(١) راغها فان: المصدر السابق، ص٩٣.

(٢) راغهافان: المصدر السابق، ص٩٣-٩٤؛ وفروخ، عمر: المصدر السابق، ص١٧.

(٣) الحديثي، هاني: سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٤)، ص٨٨.

(٤)Brown, W., Op. Cit., P. 152.

(٥) للتوسع في هذه الرأي والرد عليه ينظر:
خان، محمد ايوب: باكستان اصدقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، (بيروت، ١٩٦٨)، ص٢١٢-٢١٨.

(٦) في حقيقة الامر ان مطلب الباكستان يختلف عن مطلب اليهود من حيث ان المسلمون الهنود يريدون الانفصال بارض يسكنونها فعلا عبر عهد طويل من التاريخ، اما اليهود فانهم ليسوا بذي وطن وهم مشتتون في انحاء العالم، فعمل الاستعمار على تجميع شتاتهم في ارض فلسطين العربية التي اغتصبت بالقوة.

ووجد ان تأسيس باكستان سيضعف من موقف المسلمين الذين سيظلون في الهند، وانه سيؤدي إلى خلق مشكلات بين الطائفتين من الصعب حلها[1].

ومن الجدير بالذكر انه رغم تعدد التنظيمات الإسلامية الرافضة لتصريح باكستان الا ان معظم هذه التنظيمات هي غير فعالة سياسيا[2].

اما المؤتمر فانقسم في رد فعله على (تصريح باكستان)، إلى فئتين، فئة الاغلبية التي رفضت رفضا قاطعا فكرة التقسيم، وقد دعم موقف هذه الفئة برفض غاندي تقسيم الهند مع انه رأى ان المسلمين اذا أرادوا الانفصال لا يمكن إجبارهم على غير ذلك[3]، وبرر نهرو رفض الأغلبية لفكرة التقسيم بطرحه جملة أسباب[4]، جوهرها الاتي:-

١. ان تقسيم الهند يحرمها من العمل كوحدة اقتصادية وسياسية متكاملة ومن ثم التأثير سلباً على تقدمها.

٢. انه حتى لو فصلت المناطق التي يشكل اتباع احدى الديانتين (الهندوسية والاسلامية) الاكثرية فيها. فان اقليات ضخمة تنتسب إلى الديانة الاخرى سوف تبقى في كل منطقة، وهكذا فبدلا من ان يحل التقسيم مشكلة الاقليات. سيعقدها.

٣. ان اعطاء الحرية إلى الاقلية الاسلامية، سيؤدي حتما إلى غبن حق اقليات اخرى، مثل اقلية السيخ في البنجاب، التي في حالة التقسيم، ستقسم بصورة لا تتفق وارادتها، وتوزع في دولتين مختلفتين فضلا عن ان فصل الاقلية الاسلامية في دولة سيحفز اقليات اخرى لطرح نفس المطالب.

---

(١) Statement of Moulana Abul Kalam Azad on the Pakistan scheme, April 15, 1946, in Muslim India, Vol.13, No. 156, December, (India, 1995), P. 533-535.

(٢) Brown, W., Op. Cit., P. 152.

(٣) الاعظمي، محمد حسن: حقائق عن باكستان، الدار القومية، (القاهرة، د. ت)، ص٥٤.

(٤) للتوسع في هذه الاسباب ينظر:

نهرو: من السجن إلى الرئاسة، ص٣٩٧-٤١١.

٤ . ان تقسيم الهند على اساس ديني، عودة إلى بعض مفاهيم العصور الوسطى، التي لا يمكن ان تنسجم مع روح العصر الحديث.

اما الفئة الثانية، وهي برئاسة راجو جو بلشاري، فرأت ان هناك ضرورة للموافقة على قرار الرابطة، والاتفاق معهم، اخذين بنظر الاعتبار النموذج المستقبلي لإدارة الهند[1].

إزاء ذلك عرض نائب الملك على الهنود في اب ١٩٤٠، عرضاً عرف فيما بعد بـ (عرض اوغست)، وعد فيه الهنود بمنحهم نظام دومينيون بعد الحرب، شريطة ان يتفق جميع الهنود على مطلبهم السياسي[2]، وفي عام ١٩٤٢ اوفدت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة ساتفورد كريبس رئيس مجلس التجارة[3]، للتباحث في حل للمشكلة الهندية، لا سيما ان الاوضاع الدولية شهدت تغيرا على الساحة العسكرية في الحرب العالمية الثانية فادركت بريطانيا حينها ان مصالحها اصبحت في خطر، فاليابان صارت على مشارف الحدود الشرقية للهند، وتدهور الوضع العسكري للحلفاء في الشرق الاقصى[4]. فاقترحت البعثة على الزعماء الهنود ايجاد اتحاد هندي له دستور دومينيون، على ان تمنح الولايات الاميرية الهندية حرية الدخول في الاتحاد من عدمه. وبينما كانت البعثة تطرح اقتراحاتها[5]، كانت تصريحات زعماء المؤتمر لا تترك منفذا لحل توفيقي. فقد صرح فلابهال باتل (احد ابرز الأعضاء

---

(١) البطريق، عبد الحميد ، ومحمد مصطفى عطا: باكستان في ماضيها وحاضرها ، سلسلة اخترنا لك ، دار المعارف، (مصر ، د.ت) ، ص٥٢.

(٢) عنان. محمد: المسألة الهندية. مجلة الكاتب المصري. العدد ١٢ ، كانون الاول، (القاهرة، ١٩٤٦) ، ص .

(٣) ضمت البعثة فضلا عن كريبس، لورد بيشك لورنس (سكرتير دولة الهند) ، والاسكندر رأي دي (اللورد الاول للبحرية). Choudhury, Op. Cit., P. 27.

(٤) رفعت، محمد: مشكلة الهند ، مجلة الكاتب المصري، العدد١٦ ، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧) ، ص٥٩٤؛ وقلعجي، قدري: غاندي ابو الهند ، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٤٨) ص١٠٠.

(٥) للتوسع في هذه الاقتراحات ينظر:

حسين، عبد الله: المسألة الهندية، مطبعة التوكيل، (مصر، ١٩٤٥) ، ص٢٢٩-٢٣٥؛
Dobbin, Op. Cit., PP. 139-142.

المحافظين في المؤتمر الوطني) ان "حصول المسلمين على باكستان لن يمر الا عبر ثمن هو الحرب الأهلية"[1].

وهكذا قاد فشل بعثة كريبس إلى اتخاذ المؤتمر الوطني قرارا في ١٨ اب ١٩٤٢، باعلان العصيان المدني، وتحت شعار "ارحلوا عن الهند"، وقبل ان يتم تنظيم الحركة، ادخل قادة المؤتمر السجن[2].

وفي غضون ذلك عدت الرابطة الاسلامية ان حركة المؤتمر تلك، ليست موجهة لارغام الحكومة البريطانية على التسليم لمطالب المؤتمر فحسب، على ما في ذلك من خطر على المسلمين، بل لإرغام المسلمين للاستسلام لشروط المؤتمر، لذا طلبت الرابطة من المسلمين الهنود عدم المشاركة في العصيان[3]، وخلال حقبة غياب قادة المؤتمر في السجون، استغلت الرابطة الفرصة فنظمت صفوفها، ودعمت موقفها بين الجماهير المسلمة، وعملت على نشر فكرة الباكستان[4]، فاصبح شعار (الإسلام في خطر) يتردد بحماس بين الجماهير الهندية المسلمة[5].

وبعد اطلاق سراح قادة المؤتمر في حزيران ١٩٤٥، وافق غاندي على التباحث مع محمد جناح، الا ان مباحثاتهم فشلت في الوصول إلى اية نتيجة تذكر[6]، وفي الشهر نفسه دعى نائب الملك ويفل زعماء الهندوس والمسلمين، وممثلين عن الاحزاب والاقليات الهندية، للاجتماع معه في سملا، الا ان مؤتمر سملا، فشل في الوصول إلى اتفاق على اقترح النائب بتشكيل مجلس تنفيذي برئاسته، بسبب اصرار الرابطة على

---

(١) Choudhury, Op. Cit., P. 27.

(٢) برزاد، راجندرا، المصدر السابق، ص٤١١؛ وبالمر، نورمان، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٣) Ali, Op. Cit., P. 45.

(٤) راغها فان، المصدر السابق، ص١٩.

(٥) Tinker, Op. Cit., P. 25.

(٦) للتوسع في هذه المباحثات ينظر:

Ali, Op. Cit., PP. 47-49.

ان تكون الشخصيات الاسلامية المرشحة للاشتراك في المجلس التنفيذي، مسماة من قبل الرابطة وليس من قبل نائب الملك[1].

وفي ظل اقتصاد بريطانيا المنهار بسبب الحرب العالمية الثانية، وصل حزب العمال للحكم في بريطانيا عام ١٩٤٥، فدعا لاجراء انتخابات جديدة في الهند[2]، وقد اصبحت هذه الانتخابات ذات اهمية بالغة، لكون الرابطة وضعت (فكرة الباكستان) كمحور اساس لبرنامجها الانتخابي[3]، ومن ثم فإن نجاح الرابطة في الانتخابات معناه تأييد المسلمين الهنود للانفصال، وان الرابطة اضحت تمثل نسبة كبيرة من المسلمين الهنود، وان فشلها يعني انها غير مؤهلة للتحدث باسم مسلمي الهند[4]، اما المؤتمر فوافق على المشاركة في الانتخابات على اساس ان حكومة العمل في بريطانيا صديقة للمؤتمر[5]، وفي ظل هذه الاعتبارات جرت الانتخابات في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥، فحققت الرابطة فوزا كبيرا تمثل في إحرازها لجميع المقاعد المخصصة للمسلمين في المجلس التشريعي المركزي، والمجالس الاقليمية، بينما حقق المؤتمر الوطني من جانبه فوزا ساحقا في الدوائر المخصصة للهندوس[6]. فأكد نجاح المؤتمر والرابطة في الانتخابات للحكومة البريطانية، ان أي مشروع مستقبلي للهند يجب ان يتم في اطار هاتين القوتين الرئيستين[7].

وبناءً على نجاح الرابطة في الانتخابات وفق النقطة الرئيسة في برنامجها الانتخابي (فكرة باكستان)، اجتمع اعضاء المجلس التشريعي والمجالس الاقليمية التابعون لحزب الرابطة الاسلامية مع اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة في

---

(١) فيشر، لويس، غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص٢١٤.

(٢)Azad, Maulana Abul Kalam, **India Wins Freedom**, first published, orient Longmans, , (New Delhi, 1959), P. 120.

(٣) فروخ، عمر، المصدر السابق، ص٢٥.

(٤) نقاش، شفيق، محمد علي جناح القائد الاعظم، (د. م، ١٩٥٢)، ص٢١.

(٥)Azad, Op. Cit., P. 120.

(٦)Tinker, Op. Cit., P. 28.

(٧)Dumont, Op. Cit., P. 109.

دلهي، واتخذوا قرارا في ٨ نيسان ١٩٤٦[١]، عززوا فيه (تصريح باكستان)، فحدد القرار الجديد المطالبة بتأسيس دولة اسلامية واحدة هي (الباكستان)، بدلا من الدولتين التي نص عليها تصريح باكستان عام ١٩٤٠.

وفي ضوء تشكل الحكومات الاقليمية، رأت الحكومة البريطانية ان الوقت ملائم لتشكيل مجلس تنفيذي، ودعوة الجمعية التشريعية إلى الاجتماع للتوصل إلى اتفاق حول شكل الجهاز الذي سيضع دستور الهند[٢]، فارسلت في كانون الثاني ١٩٤٦ بعثة وزارية لتحقيق هذا الهدف، في ذات الوقت الذي اعلن اتلي رئيس الوزراء البريطاني "اننا لا نسمح للاقلية ان تفرض سلطتها على الاكثرية"[٣] فترك هذا التصريح الذي كان مبعث ارتياح من قبل المؤتمر، اثرا سيئاً على مباحثات البعثة، وقد طرحت البعثة مشروعا على الاطراف الهندية، يتلخص في اقامة حكومة اتحادية تتولى شؤون السياسة الخارجية والدفاع والمواصلات، على ان تختص حكومات الاقاليم بالشؤون الداخلية، فلم يحظ المشروع بموافقة المؤتمر او الرابطة الاسلامية[٤].

فقدمت اللجنة مشروعا جديدا في ١٦ ايار ١٩٤٦، يتلخص في تقسيم الهند البريطانية إلى ثلاثة اقسام القسم الاول يشمل مقاطعات البنجاب والسند، والمقاطعات الشمالية الغربية. القسم الثاني. ويشمل مقاطعات البنغال وآسام. والقسم الثالث ويشمل باقي المناطق التي هي مقاطعات مدارس وبومباي والمقاطعات المتحدة وبيهار واوريسيا. والمقاطعات الوسطى. ثم يطلب من هذه الاقسام الثلاثة تعيين من يمثلها لوضع مسودة الدستور، وحتى يتم تحقيق ذلك تشكل حكومة انتقالية من الهندوس والمسلمين بنسبة خمسة اعضاء هندوس وخمسة اعضاء مسلمين، واربعة اعضاء يمثلون الاقليات الاخرى[٥].

---

(١) نص القرار في: حقي، احسان، باكستان ماضيها وحاضرها، ص١٤٧-١٥٠.

(٢) وورهاوس، ك. م، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، المؤسسة المصرية العامة، (مصر، د. ت)، ص٢٢٨.

(٣) الاعظمي، محمد حسن، محمد علي جناح باعث باكستان، دار مكتبة الحياة، (د.م، د. ت)، ص١٢٧.

(٤)Ali, Op. Cit., P.55.

(٥) للتوسع في هذا المشروع ينظر:

ان كل من المؤتمر والرابطة، فسر هذا المشروع من زاويته؛ فبينما رأت الرابطة في المشروع "نصف الطريق إلى مسكن الباكستان"، رأى المؤتمر ان المشروع يرمي إلى ايجاد دولة موحدة[1]، وفي الوقت الذي اخذت فيه تصل طلبات الرابطة من جهة والمؤتمر من جهة اخرى إلى نائب الملك والبعثة لإيضاح وتفسير ما اختلف عليه، كان نائب الملك يرد بابهام، واهمل هذه الطلبات، وقام باعلان اسماء الحكومة الانتقالية، فاعلنت الرابطة قبولها الاشتراك في الحكومة في ٦ حزيران ١٩٤٦، الا انها رفضت المشاركة في اعمال المجلس التشريعي، بينما اعلن المؤتمر موافقته على المشاركة في اعمال المجلس التشريعي، الا انه رفض المشاركة في الحكومة لان قائمة اسماء مرشحي المؤتمر تضمنت الهندوس فقط، ولم تضم احد من المسلمين الوطنيين من اعضاء المؤتمر، كما ان نائب الملك وافق على مرشحي الرابطة، ورفض ثلاثة من مرشحي المؤتمر[2].

وازاء هذه الاوضاع الغى نائب الملك الدعوة لتشكيل الحكومة الانتقالية، فعدت الرابطة ان الغاء الدعوة اهانة لها. فعقدت الرابطة اجتماعا في تموز ١٩٤٦ في بومباي، اعلنت فيه سحب موافقتها على دعوة نائب الملك الملغاة[3]، وظهر واضحا في هذا الاجتماع ان الامور بدأت تاخذ اتجاها اخر. حيث صرح جناح فيه "نودع اليوم الوسائل الدستورية كلها[4]". واعلنت الرابطة ان يوم ١٦ آب ١٩٤٦ سيكون يوم (العمل المباشر) لتحقيق الباكستان[5].

وفي ظل هذا الوضع المضطرب، وبدلا من ان تنتهج الحكومة البريطانية، او الادارة البريطانية خطوات لتهدئة الاوضاع، عملت على تعقيدها، وذلك عندما دعى

===Dobbin, Op. Cit., Pp. 146-150.

(١) البطريق، عبد الحميد ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢)Gupta, Op. Cit., P. 12.

(٣)Ali, Op. Cit., P. 68.

(٤) دروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٦)، ص٢٦٧.

(٥)Ikram, Op. Cit., P.372.

نائب الملك، جواهر لآل نهرو ليكون نائباً لرئيس الحكومة الانتقالية في ٤ آب ١٩٤٦، بينما اهمل الرابطة ورئيسها محمد جناح[١].

وفي يوم العمل المباشر، ١٦ آب ١٩٤٦، وقعت اعمال عنف طائفية في كلكتا، راح ضحيتها الآلاف من الارواح، ودمار للممتلكات الخاصة والعامة، وامتدت اعمال العنف من كلكتا إلى شرق البنغال وبيهار والاقاليم المتحدة[٢]، وفي ٢ ايلول عام ١٩٤٦ وعندما باشرت الحكومة المؤقتة اعمالها، اعلن جناح الحداد العام، وطلب إلى كل مسلم ان يرفع على مسكنه او متجره راية سوداء، كاحتجاج صامت على تولي الهندوس السلطة[٣]، وبذلك انتقل الصراع ما بين المؤتمر والرابطة، والذي كان يتصادم في الاطر الدستورية وبالاساليب السياسية، إلى العمل تحت ضغط العنف الطائفي الذي استشرى في كل انحاء الهند.

وفي ظل هذه الاوضاع، تمكن نائب الملك من اقناع جناح لادخال الرابطة إلى الحكومة المؤقتة وفق شروط تتلخص في ان يكون منصب نائب رئيس الحكومة دوريا بين المؤتمر والرابطة، وان توزع الحقائب الرئيسة بالتساوي بينهما وعدم اللجوء إلى احداث أي تغير عليها دون موافقة الحزبين[٤]، فاعيد تشكيل الحكومة، بعد ان اضيف اليها خمسة وزراء من الرابطة، وقد كان اشتراك الرابطة بالوزارة كفيلا بشلها، لانه من الصعوبة على ممثلي الحزبين العمل في حكومة واحدة وفي اطار فريق متعاون دون ان يستندوا إلى اتفاق سياسي بينهم[٥].

اعلنت الادارة البريطانية انه في يوم ٩ كانون الاول ١٩٤٦، سيعقد المجلس التشريعي جلساته، سواء اشتركت الرابطة ام لم تشترك، فاكد جناح موقف حزبه من عدم الاشتراك في المجلس الا بعد ان يتحقق تفاهم كامل ما بين المؤتمر والرابطة، وازاء ذلك حاولت الحكومة البريطانية ايجاد مخرج للمسالة الهندية،

---

(١) البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢) Weeks, Op. Cit., P.88.

(٣)Ikram, Op. Cit., P.379.

(٤) بريشير، ميشيال، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٥) برزاد، راجندرا، المصدر السابق، ص٤٢٨-٤٣٠.

فدعى اتلي (Attlee)، كل من نائب الملك وجناح ولياقيت علي خان ونهرو وممثل السيخ ساردار بلدن للحضور إلى لندن في ٣ كانون الاول ١٩٤٦، الا ان المحادثات التي جرت في لندن فشلت في الوصول الى اية نتيجة[١].

ونتيجة لرغبة البريطانيين بالانسحاب من الهند باسرع وقت ممكن بسبب اقتصادها المنهار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية[٢]، واشتداد اعمال العنف الطائفي في الهند، واستشراء الفساد في الادارة البريطانية في الهند، وفضلا عن اعمال التمرد التي اخذت تقوم في الجيش الهندي[٣]، صرح اتلي في مجلس العموم البريطاني في ٢٠ شباط ١٩٤٧ بالقول "ان الحكومة البريطانية قد صممت بشكل قاطع على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق انتقال السلطة إلى ايدي المسؤولين الهنود في موعد لا يتجاوز حزيران ١٩٤٨"[٤]، وقد برر اتلي قرار حكومته بالقول "انما تفعل ذلك لتلتقي بالخطر في منتصف الطريق.."[٥]، ويبدو ان الخطر الذي يقصده اتلي هنا هو الاحساس المتزايد بان الامور ستخرج عن ايدي البريطانيين ويفلت زمامها لذا فان هذه الخطورة ضرورية لاحتواء الموقف، وفي غضون ذلك تم تعيين اللورد مونتباتن (Lord Mountabten)[٦]، ليتولى مهمة نقل السلطات، الذي وصل إلى الهند في ٢٢ آذار ١٩٤٧. وبينما كان مونتباتن يجري مشاوراته مع مختلف الاطراف الهندية، تجددت اعمال العنف الطائفي ابتداءً من ١٤ نيسان ١٩٤٧، وبشكل خاص في مقاطعة البنجاب، إذ توجد فيها ثلاثة طوائف كبيرة من الهندوس والسيخ

---

(١) عنان، محمد عبد الله، مسألة الهند وقضية الباكستان، ص ٨٢-٨٤ ؛ رفعت، محمد، المصدر السابق، ص٥٩٥.

(٢) جريدة الاخبار، العدد ١٩١٥، ٢٠ نيسان ١٩٤٧.

(٣) المختار، صلاح، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٤) The Address C. R. Attlee on transfer of power, February 20, 1947, in Dobbin, Pp. 154-157.

(٥) ياسين، عبد الملك احمد، المصدر السابق، ص٨٥.

(٦) ولد عام ١٩٠٠، قائد اسطول قاذفات في البحر الابيض المتوسط ١٩٣٩-١٩٤١، وقائد قوات الحلفاء في جنوب شرق اسيا في الحرب العالمية الثانية، وقائد بحري في البحر الابيض المتوسط ١٩٥٢- ١٩٥٤، وادميرال بحري، ١٩٦٥، ورئيس اركان حرب ١٩٥٩-١٩٦٠.
الكيالي، عبد الوهاب، وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٥٣٥.

والمسلمين. فخرج مونتباتن من مباحثاته ومن استطلاعه للوضع عن قرب، بقناعة مفادها ان الرابطة متمسكة برأيها حتى النهاية، وانه من غير الممكن فرض الهند الموحدة الا على نيران حرب اهلية كبرى في الهند لا يمكن حساب نتائجها[1].

ويبدو ان حزب المؤتمر توصل إلى ذات القناعة، وهذا ما يؤكده احد اعضاء المؤتمر البارزين ف. ب. مينون في شرحه للظروف الرئيسة التي ادت بحزب المؤتمر إلى القبول بتقسيم الهند، حيث قال "لقد وافق المؤتمر على تقسيم الهند لاعتبارين في المقام الاول فكان من الواضح من اتجاه الرابطة الاسلامية الذي لم تتنازل عنه ان تحقيق الهند الموحدة سيتأخر او يتم على حساب حرب اهلية، وثانيا كان من المأمول ان اقامة دولة اسلامية منفصلة سيؤدي في النهاية الى تسوية للمشكلة الطائفية ...."[2]. ويبدو ان جميع الاطراف الهندية وصلت إلى هذه القناعة، فتوصل مونتباتن مع الزعماء الهندوس والمسلمين إلى مشروع للتقسيم[3]، وفي ٣ آيار ١٩٤٧ اعلن الزعماء الهنود وصولهم إلى اتفاق للتقسيم، فاقر المؤتمر الاتفاق في اجتماع موسع عقد خلال المدة ٤ — ٥ حزيران باغلبية ١٥٣ ضد ٢٩ صوت وامتناع ٣٦ صوت، اما الرابطة فانها سبق وان منحت محمد جناح الصلاحيات الكاملة والتي بموجبها قبل الاتفاق[4]، واصدرت الحكومة البريطانية بيانا في ٣ حزيران ١٩٤٧[5]، أوضحت فيه خطتها لنقل السلطة إلى الهند وفقا لاتفاق ٣ آيار ١٩٤٧ بين الزعماء الهنود ونائب الملك، وفي ١٧ تموز ١٩٤٧ وافق البرلمان البريطاني على مشروع تقسيم الهند، بقرار سمي بـ (قانون استقلال الهند)، الذي نصت الفقرة الاولى منه

(١)Brines, Op. Cit., PP. 42-43.

(٢) بالمر، نورمان، المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤.

(٣) الهند ونظام الدومنيون، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، مجلد رقم ٩، العدد ٤٤٨، تموز، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص٧٧٧.

(٤)Brines, Op. Cit., P. 23.

(٥) Statement of government of British on June 3, 1947, in Dobbin, Op. Cit, Pp. 158-160.

علـى انـه "منـذ ١٥ آب ١٩٤٧ سـيتم تأسـيس دولتـا دومينيـون[١] مـستقلتان في الهنـد وتعرفان بالهند والباكستان"[٢]

اقـرت اليـة التقسيم، ان تنقسم المجـالس الاقليميـة في البنجاب والبنغـال إلى مجلسين في كل ولاية منها، مجلس لغربهـا، ومجلس لشرقها، والالية نفسها تطبـق على البنغال، ويقرر كل مجلس منها رغبته او عدمها في تقسيم المقاطعة او بقائها ومن ثم الانضمام للهند او الباكستان، وكنتيجة طبيعية لتركيبة السكان الدينية في الاقليمين، انضم شرق البنجاب ذو الغالبية السيخية والهندوسية إلى الهند وغرب البنجـاب ذو الغالبيـة الاسـلامية إلى باكستان، وقسمت البنغـال لينظم غربهـا ذو الغالبيـة الهندوسـية إلى الهنـد وشـرقها ذو الاغلبيـة المسلمة الى الباكـستان، وهكـذا تـشكلت باكـستان مـن شقين غربي، وشـرقي يفصل بينهمـا اكثـر مـن ١٥٠٠ ميـل مـن الاراضي الهنديـة، اذ ضـم الجـزء الغربـي مقاطعـات الـسند، والحـدود الغربيـة الـشمالية، وغرب البنجـاب والباكـستان، وضـم الجـزء الـشرقي، شـرق البـنجاب، وسـيليت[٣]، عامـة حـصلت باكـستان علـى ٢٣٪ مـن ارضـي الهنـد البريطانيـة و١٩٪ مـن سـكانها[٤]. وقـد وضـعت حـدود الـدولتين مـن قبـل لجنـة حـدود برئـاسة قاضـي بـريطاني لـيس لديـه ايـة معـرفة بالهنـد ولم يـزرهـا قـط يـدعى راد كليـف وعضوية ممـثلين عـن الهنـد وممـثلين عن الباكستان[٥].

اصبح مونتبـاتن حـاكمـاً عامـاً للهنـد للحقبـة (١٥ اب ١٩٤٧- ٢١ حـزيـران ١٩٤٨)[٦]، ومحمـد علـي جنـاح حـاكمـاً عامـاً للباكـستان للحقبـة (١٥ اب ١٩٤٧- ١١

---

(١) الدومنيون Dominion هو كل دولة مستقلة تدخل في اطار رابطة الامم البريطانية (الكومنولث) وتعترف بالعاهل البريطاني سلطة عليا ويكون الحاكم الذي يعينه ممثلا له، ومن دول الكومنولث في عام ١٩٤٧ كانت كندا، واستراليا وجنوب افريقيا. الهند ونظام الدومينيون، المصدر السابق، ص٧٧٧-٧٧٨.

(٢)The Indiana independence Act 1947, in Dobbin, Op. Cit, Pp. 160-163.

(٢) زرقانة، ابراهيم احمد، بعض مشكلات الجغرافية السياسية، ط١، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص٨٨.

(٤) جانكوفسكي، ي.، ول. ر. بولانسكايا، تاريخ باكستان وتركة الحقبة الاستعمارية، في مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص١٨.

(٥) Brines, Op. Cit., P. 43.

(٦) خلفه في الحكم راجاكو بلشاري (حزيران ١٩٤٨-١٩٥٠).

ايلول ١٩٤٨)[1] وقد رفض المجلس التأسيسي الباكستاني اختيار مونتباتن حاكماً عاماً على الباكستان ايضاً لانهم كانوا يشككون بنزاهته ويرون انه ميال إلى حزب المؤتمر الهندي، وهذا ما اثار استياء مونتباتن، الذي كان يطمح إلى ان يكون حاكما عاما إلى كل من الهند والباكستان[2]. واصبح جواهر لال نهرو رئيساً لوزراء الهند للحقبة (١٩٤٧- ١٩٦٤)، اما لياقيت علي خان (السكرتير العام للرابطة الاسلامية) فاصبح رئيساً لوزراء باكستان للحقبة (١٩٤٧- ١٩٥١)[3].

كانت قرارات لجنة الحدود ملزمة للهند والباكستان، ولأن اللجنة منحت منطقة غورداسبور (Gurdaspur) ذات الاغلبية الاسلامية إلى الهند ضمن مناطق البنجاب، ولان هذه المنطقة تعد الطريق البري الوحيد الممكن الذي يسهل للهند الوصول إلى كشمير[4] فأن الباكستان عبرت عن شكوكها في نزاهة لجنة الحدود، الا انها لم تستطع الا الموافقة على قراراتها[5].

جرى تقسيم الهند في جو مشحون بالتوتر، اذ ان اعمال العنف الطائفي وصلت ذروتها في منطقة البنجاب، إذ تقاتل المسلمون والسيخ والهندوس مع بعضهم البعض بشكل بعيد عن الانسانية، وفي بعض المدن كان الارهاب الطائفي خارجاً عن السيطرة كالاعمال التي ارتكبت في لاهور ودلهي، وكان بموازاة العنف والابادة الجماعية، هجرة جماعية كبيرة على الحدود الهندية الباكستانية. فالهندوس والسيخ في باكستان يهاجرون إلى الهند، والمسلمين في الهند يهاجرون إلى باكستان، مما اذكى اعمال العنف الطائفي[6]، وعلى الرغم من ان الهند وباكستان

---

(١) خلفه في الحكم الخواجة ناظم الدين (اب ١٩٤٨-تشرين الاول ١٩٥١).

(٢) Sayeed, Khalied B., **Pakistan 1857-1948**, Second Edition, Oxford University, (London, 1968), P. 224.

(٣) علوي، حمزة، الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان، في انور عبد الملك، **الجيش والحركة الوطنية**، ترجمة حسن قبيس، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧١)، ص١٩٦-١٩٧.

(٤) الخشاب، وفيق حسين، واخرون، **الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية، دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي**، جامعة بغداد، (بغداد ١٩٨٠)، ص٨٧.

(٥)Brines Op. Cit., P. 43.

(٦) للتوسع في اعمال العنف الطائفي ينظر:

Brown, W., Op. Cit, PP. 161-162; Lamb, Alastair, **Crisis in Kashmir 1947 to 1966**, First Published, Routledge and kegan Paul, (London, 1966), Pp. 8-11.;

اتفقتا على تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على وقف العنف وتسهيل عملية الهجرة، الا ان اللجنة فشلت في القيام بمهمتها[١]. ولا توجد اعداد دقيقة لضحايا العنف الطائفي والهجرة، الا ان التقديرات اشارت إلى مقتل اكثر من نصف مليون شخص من الجانبين، وهجرة ستة ملايين ونصف إلى باكستان، وهجرة خمسة ملايين هندوسي وسيخي إلى الهند في مدة شهرين، لتشكل هذه الهجرة في ظل زمنها القصير اكبر حركة سكانية في التاريخ، وهذا ما علق عليه بريشر بالقول "لقد كان ثمن التقسيم بالنسبة لما قاسته الانسانية في الهند ثمناً باهضاً"[٢]. فتركت هذه الاحداث اثار سيئة في اذهان الهنود والباكستانيين وخلفت انعكاساتها على اسلوب علاقاتهم في المستقبل ولاسيما صراعهم حول كشمير[٣].

ان تقسيم الهند وعلى الاساس الطائفي، كان النتيجة المباشرة التي افرزتها سياسة بريطانيا في الهند، والنتيجة التي لا مفر منها في ضوء تراكمات الصراع الهندوسي الاسلامي، الا ان الصراع لم يتوقف بعد التقسيم، فقد نحى الصراع الطائفي، السياسي قبل التقسيم منحى صراع دولي بعد التقسيم فانتقل صراع حزبي المؤتمر والرابطة إلى صراع بين الهند والباكستان، فبدأت الدولتان، بالعمل بعد الاستقلال على ضوء هذه الخلفية. وكدول ذات سيادة وجدت نفسيهما مشتبكة في صراع حول مسائل عديدة تتعلق بتعيين الحدود بين الدولتين، ومسألة اللاجئين التي كانت ترتبط اساساً بممتلكات الاشخاص الذين نزحوا من بلد إلى آخر، والاقليات الدينية التي بقيت في كل من الدولتين، وتوزيع مياه الانهار في مناطق الحدود وانظمة الري، والمسائل المالية، ومسالة تقسيم ممتلكات الهند البريطانية[٤]،

---

(١) مجموعة مؤلفين: الموسوعة التاريخية الحديثة، تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، ج١٠، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (لبنان، ١٩٧١)، ص٥٨٢؛ البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا: المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

(٢) بريشير، ميشال: المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٣) Lamb, Op. Cit., P. 11.

(٤) جانكوفسكي، ي.، ول. ر. بولانسكايا: المصدر السابق، ص١٨؛

Admes, Joun and Walter C. Neale, **India the Search for Unity**, Democracy a progress Van Nostrand Company, INC. (New York, N. D.), P. 130.

ومع انه هذه المشكلات قد حلت بصورة او اخرى، الا ان مشكلة كشمير ظلت عالقة دون حل بين البلدين.

المبحث الثاني
الجذور التاريخية للصراع في كشمير

الأهمية الجغرافية والاقتصادية لكشمير

تقع ولاية كشمير في شمال غرب شبه القارة الهندية، بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وبين دائرتي عرض ٨، ٣٢و ٥٨، ٣٦°، وخطي طول ٢٦، ٣٧، و ٣٠، ٨٠، وتقاسم حدودها اربعة دول، فاقليم التبت الصيني يحدها من الشمال الشرقي والشرق لمسافة ٤٥٠ ميلاً حتى الحدود الهندية التي تحد الولاية من الجنوب الشرقي لمسافة ٣٥٠ ميلاً، ومن الجنوب والجنوب الغربي، على طول الحدود الغربية ولمسافة ٧٠٠ ميلاً تقاسم باكستان، وتحدها افغانستان من الشمال بشريط ضيق ولمسافة ١٦٠ ميلاً يفصلها عن تركمنستان[١].

ومن هذا الموقع الحساس والمتحكم اكتسبت كشمير اهميتها الإستراتيجية، اذ انها تتقاسم الحدود مع اربع دول كبيرة في المساحة والسكان، ذات عقائد وحضارات مختلفة، ولا يفصلها الا شريط ضيق عن الاتحاد السوفيتي الذي كان على مسار النصف الثاني من القرن العشرين القطب العالمي الثاني. وحدود كشمير تضم الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة الوعرة. و وتتحكم بالطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين اقليم التبت الاسيوي وما بعدها ومن وراء الجبال شمالا، فهي احد "الابواب التي تقيم الصلة بين الهند واسيا"[٢].

اما تضاريس كشمير فتتميز بكونها ارضاً جبلية، اذ تنتشر فيها سلاسل الجبال، ففي الشمال سلسلة جبال قره قورم، وفي الشمال الغربي سلسلة بوخشان وسلسلة هندوكوش، وفي الشرق سلسلة جبال الهملايا، وتحيط بوادي كشمير

---

(١)Lakhanpal, P. L, **Essential Documents and Notes on Kashmir Dispute**, Second Edition, International Books, (Delhi, 1965), P. 9.

(٢)الشامي، صلاح الدين، وزين الزين عبد المقصود، **جغرافية العالم الاسلامي**، منشاة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٤)، ص٤٤٧ – ٤٤٨.

سلسلة جبال بيربانجال التي يبلغ ارتفاعها ١٤٠٠ قدم من كل الجهات[١]، ويتخلل الولاية سهلان هما سهل جامو (العاصمة الشتوية) المتاخم للبنجاب، وسهل وادي كشمير وهو الاهم والذي يبلغ طوله ٨٤ ميلاً وعرضه ٢٥ ميلاً و تتوسطه (العاصمة الصيفية) سرينجار[٢].

وتشتمل المصادر المائية على عدة بحيرات وعدد من الروافد والانهار، واهمها بحيرة دولر التي هي اكبر بحيرة في شبه القارة الهندية[٣]، وبحيرة وال التي تتمتع باهمية سياحية[٤]، اما الانهار فاهمها جيناب وجليوم واندوس التي تمر كلها في باكستان وتعتمد عليها بشكل رئيس الزراعة في البنجاب الغربية[٥]، وتتزود هذه البحيرات والانهار بالمياه من خلال الامطار والثلوج التي تتساقط طيلة الشتاء، اما مناخ الولاية فيتميز بتنوعه فهو قارس البرودة في وادي كشمير، إلى حار مداري في سهل جامو[٦].

- ادارياً كانت الولاية مقسمة قبيل عام ١٩٤٧ إلى ثلاث وحدات ادارية هي:-

أ. **اقليم وادي كشمير**، ويتالف من مقاطعات بارامولا، ولنانتانك، ومظفر اباد وسرينجار، وتبلغ مساحته ٨.٦٣٩ ميل٢، ويسكنه ١.٧٢٨.٧٠٥ نسمة عدد المسلمين منهم يبلغ ١.٦١٥.٤٧٨ وبنسبة ٩٣٪ من مجموع سكان الاقليم.

ب. **اقليم جامو**. ويضم مقاطعات جامو وكاتور ورادهاسبور ورياسي وميربور وبونش، حيث يشكل مجموع مساحتها ١٢.٣٧٨ ميل٢، وبعدد سكان حوالي ١.٩٨١.١٣٣ نسمة ويبلغ عدد المسلمين منهم ١.٢١٥.٦٧٦، وبذلك تكون نسبتهم في هذا الاقليم ٦١٪.

---

(١) سعودي، محمد عبد الغني، **الجغرافية والمشكلات الدولية**، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١)، ص١٣٥.
(٢) Lakhanpal, Op. Cit., P. 12.
(٣) الهند، حكومة، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٤) حسني، المصدر السابق، ص٦٢.
(٥) حقي، احسان، **مأساة كشمير المسلمة**، ط١، دار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٧٠)، ص١٨.
(٦) Lakhanpal, Op. Cit., P. 12.

ج. اقليم الحدود، ويتشكل من مقاطعات لادخ داستور وغليغيت، وتبلغ مساحته ٦٣.٥٥٤ميل٢، وعدد سكانه ٣١١.٤٧٨ نسمة، عدد المسلمين منهم ٢٧٠,٠٩٣، وبنسبة ٨٧.٤٦ ٪.

وبذلك يكون مجموع مساحة ولاية كشمير ٤٨.٥٧١ ميل٢، واجمالي عدد سكانها ٤.٠٢١.٦١٦ نسمة، تشكل نسبة المسلمين منهم ٧٧.١١ ٪، والهندوس ٢٠.١٢ ٪، والسيخ ١.٦٤ ٪، والبوذيين ١٪ من مجموع سكان كشمير[١].

ان سكان كشمير الذين يختلفون عن بقية سكان شبه القارة، بصفاتهم الجسمية من حيث قاماتهم الطويلة، وعيونهم الملونة، وبشرتهم البيضاء، وصفوا من بعض الباحثين في التاريخ الكشميري، بافتقادهم للحس الوطني بالترابط[٢]، اذ ان الجبال الشاهقة، وطرق المواصلات الصعبة التي يستغرق اجتيازها للعبور من مدينة إلى اخرى عدة شهور، تركت اثرها السلبي على احساس السكان بالوحدة والترابط بينهما، وجاءت التقسيمات الادارية التي اقيمت وفقاً لعوامل جغرافية، لتعمق هذا الاثر السلبي، فتجد الهندوس في وادي كشمير معزولين عن بقية السكان، كطبقة تتمتع بكل الوظائف والاعمال الكبيرة التي ترد عليها مردوداً مادياً مرتفعاً يجعلها معزولة عن بقية السكان. والمسلمون على الرغم من ارتباطهم الواضح بالاسلام. الا انهم يبدون القليل من الوحدة في المواقف الوطنية، في الوقت الذي يعيش مسلمو غليغيت في عزلة تامة عن بقية الولاية، وقد عزز الوضع السياسي لهذه المقاطعة من هذه الحقيقة (اذ ان البريطانيين كانوا يديرون غليغيت بشكل مباشر وبصورة منفصلة عن حكم المهراجا)، فضلاً عن بعدها الجغرافي عن المركز الحيوي في الولاية (وادي كشمير)، اما البوذيين في لادخ فانهم كانوا يرتبطون روحياً وثقافياً مع اقليم التبت الصيني اكثر من ارتباطهم بسكان كشمير، ويكشف سكان

---

(١)هذه الارقام مستندة لاحصاء عام ١٩٤١، للتوسع ينظر:
Lakhanpal, Op. Cit., P. 11.

(٢)Band, Frencis Younchus, **Kashmir,** A & C Black LTD, (London, 1917) P. 131; Birdwood, Op. Cit., P. 21; Brown, w., Op. Cit., P. 180; Korbel, Josef, **Danger in Kashmir**, Princeton University Press,(USA, 1966) P. 9; Brines, Op. Cit.,P.P. 63-64

وادي كشمير عن صفات شخصية ذات طابع عام، فهم مطيعون، سهلوا الانقياد، بينما يشبه مسلمو جامو مسلمي غرب البنجاب من حيث تميزهم كمحاربين اشداء[1]، وعزز من هذا الانقسام تعدد اللغات التي ينطق بها الكشميرون اذ ان سكان كشمير يتكلمون اكثر من اثني عشر لغة وعدة لهجات متفرعة عنها[2].

اقتصادياً، يعد وادي كشمير المركز الرئيس للولاية، فقد هيأت الطبيعة له اجواءً جعلت منه احد المراكز السياحية المهمة ليس في شبه القارة الهندية بل في العالم، إلى درجة اسماه بعض الباحثين بـ (جنة الهند) و (جنة الشرق) و (جنة الله على الارض)[3]، فخلال الحكم الاسلامي له كان منتجعا للملوك المغول[4]، وفي فترة الحكم البريطاني كان القادة والموظفون والضباط البريطانيون، وكبار الاثرياء الهنود يقضون اجازاتهم السنوية فيه[5]، وقد ارتبط هذا النشاط السياحي بعدد من الخدمات والصناعات التي كانت تعد احد الموارد المهمة للسكان والدولة[6].

ومثل الوادي مركزا لصناعة الشال والاقمشة الناعمة[7]، حتى عام ١٨٧٠، اذ اصيبت هذه الصناعة باضرار كبيرة تأثرا بالمجاعة التي حدثت في هذا العام، وقد حلت محلها في اوقات لاحقة صناعات اكثر تطورا للسجاد والحرير والاثاث[8].

وقد هيأ مناخ الوادي، وخصوبة تربته، ووفرة مياهه، إلى ازدهار عدد من الانشطة الزراعية، مثل زراعة الارز والاشجار المثمرة. فضلا عن الرعي، وهيأ انتشار الغابات الفرصة لان يكون الوادي مركزا لصناعة الاخشاب التي كان الجزء الاكبر

---

(١)Korbel, Op. Cit., P. 9.

(٢)Weeks, Op. Cit., P. 25.

(٣) داود، نور الدين: محنة في الفردوس، (بغداد، ١٩٥٠)، ص٤٢؛ Choudhury Op. Cit., P. 91

(٤)سعودي، محمد عبد الغني: المصدر السابق، ص١٣٥.

(٥)عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت،)، ص٤١٢.

(٦)المراكشي، السيد محمد العربي الهلالي: تاريخ مدنية الهند وباكستان، ج١، (الرباط، ١٩٥٨)، ص٢٧.

(٧)مجموعة مؤلفين: البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، (الرياض، ١٩٧٩)، ص٣٦٣.

(٨)Lamb, Op. Cit., P. 20.

منها يصدر إلى منطقة البنجاب الغربية حيث شكلت احد المصادر الاساسية للتجارة[1]، كما تنتشر فيه الازهار الجبلية التي كان البراهمة يحرصون على تعطير المعابد الهندوسية بها[2].

اما المعادن فتشير التخمينات بناء على التنقيبات الجيولوجية المحدودة التي اجريت عام ١٩٢٣، وجود كميات صالحة للاستثمار من النحاس والفضة والزنك، الا ان تلك المعادن ظلت دون أي استثمار فعال قبل عام ١٩٤٧، اما الجص والجبس فكان انتاجه محدداً بكميات تغطي حاجة الاستهلاك المحلي المحدود، وقد كانت الايدي العاملة في الصناعة بحدود ١.٥٪ من السكان، بينما كانت النسبة الغالبة من السكان تعمل في القطاع الزراعي[3]. ويمكن القول بذلك ان كشمير ولاية ذات اقتصاد زراعي.

ولكون ولاية كشمير ذات طبيعة جبلية متعرجة، واهمال الحكومات لمشاريع الموصلات، افتقدت الولاية إلى طرق المواصلات، بل ان اغلب الموجود فيها كان يغلق عدة ايام بسبب الثلوج المتساقطة في الشتاء، التي تعرقل استخدامها[4]، ولهذا تمتعت الانهار باهمية كبيرة على اساس انها الطرق الرئيسة التي يستخدمها السكان في تنقلاتهم. وتجارتهم. اذ ان ثلث الدخل السنوي للولاية كان يتأتى من التجارة المارة عبر الانهار، ان افتقاد كشمير لطرق المواصلات البرية واعتمادها على الانهار التي تصب في البنجاب الغربية (التي صارت في عام ١٩٤٧ من حصة باكستان) جعلها ترتبط اقتصادياً بباكستان[5]، وقد كانت اهم الطرق في الولاية وهي طريق سرينجار – باثنكوت (٢٣٦ ميلاً) وطريق سرينجار – روالبندي (١٩٧ ميلاً)، وطريق باثنكوت – جامو، وهي طرق برية، اما خط السكة الحديد الوحيد في كشمير قد

---

(١)The World Book Encyclopaedia, Vol. 11, (U. S. A, 1965), P. 203.

(٢)ابو الليل، محمد مرسي: *الهند تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها*، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص٢٦.

(٣)Gupta, Op. Cit , P. 28.

(٤)Weeks, Op. Cit., P. 225.

(٥)Lakhanpal, Op. Cit. , P.12.

افتتح عام ١٨٩٠ ليربط جامو بسيالكوت في البنجاب الغربية[1]، ان كل هذه الطرق تربط كشمير بالمناطق الباكستانية والطريق الوحيد الذي يربطها بالهند كان عبارة عن معبر ضيق عبر مقاطعة غورداسبور[2]، وفضلا عن هذه الطرق كان مطار سرينجار الذي كان غير ذي اثر في اقتصاد الولاية اذ يبدو ان خدماته مقتصرة على تنقلات الاسرة الحاكمة، والموظفين البريطانيين الكبار، والمجالات العسكرية، اما الاتصالات، فكانت جميع خطوط البرق والهاتف متصلة بمراكز كائنة في باكستان، باستثناء خط يربط باثنكوت بجامو[3].

سيطرة اسرة الدوغرا على كشمير

دخل الاسلام منطقة كشمير عام ١٣٣٩، عندما اعلن حاكم وادي كشمير البوذي (انجاندرا) اسلامه، بعد فترات غير مستقرة من حكم البوذيين والهندوس[4]، وان اعلان الحاكم اسلامه دلالة على الانتشار التدريجي للاسلام في وادي كشمير، بحيث ان الحاكم يغير معتقده دون الخشية من رد فعل السكان المحكومين، لا سيما اذا علمنا ان المنطقة لم تفتح من قبل المسلمين او تفرض عليها الجزية[5].

ضمت المنطقة التي تشمل وادي كشمير وجزء كبير من جامو إلى ممتلكات الدولة المغولية عام ١٥٨٦. اذ استطاع السلطان اكبر من السيطرة على المنطقة. ونتيجة لما اصاب الدولة المغولية من ضعف وانحلال في منتصف القرن الثامن عشر،

---

(١) مؤلف مجهول، حقائق ساطعة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠)، ص٣.

(٢) Schefield, Victorie, **Kashmir in the Crossfire**, (London, 1996), P. 20.

(٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص٤.

(٤) للتوسع في هذه الحقب ينظر:

داود، نور الدين، المصدر السابق، ص٥٤ – ٧٩؛ وبام زني، ب. ن. ك: كشمير، عرض تاريخي، تعريب احمد فائد، مجلة ثقافة الهند، المجلد الخامس عشر، العدد٢، نيسان، (نيو دلهي، ١٩٦٤)، ص٣٥ – ٤١؛ Ansari, Moin, **Kashmir Matters**, (Islamabad, 1999), PP.1-8.

(٥) للتوسع في دخول الاسلام إلى كشمير، ينظر:

داود، نور الدين، المصدر السابق، ص٨٠ وما بعدها.

تمكن الافغان من السيطرة على المنطقة في عام ١٧٥٢ حيث تمكن احمد شاه دوراني احد القادة العسكريين الافغان من السيطرة عليها، وبقيت تحت حكم المسلمين حتى عام ١٨١٩[١]، عندما وسع السيخ دولتهم التي بنوها في البنجاب عام ١٧٩٩، إلى كشمير وذلك بعد ان تمكن مؤسس هذه الدولة رانجيت سنغ (Ranget Singh) من السيطرة عليها[٢].

ترك رانجيت سنغ احد العاملين في خدمته من قبيلة الدوغرا الهندوسية[٣]، المدعو بـ غولاب سنغ (Gulab Singh) حاكما على اقليم جامو في عام ١٨٢٠، بينما ترك على وادي كشمير حاكم مسلم هو امام الدين، ومنح الاخ الاصغر لغولاب سنغ المدعو بديان سنغ (Dhyan Singh) اقليم بونش التي اصبحت مقاطعة مستقلة تتمتع بحكمها الخاص عن كل من منطقتي جامو وكشمير[٤]، وفي الوقت الذي بدأت فيه امبراطورية السيخ بالضعف كان النفوذ البريطاني يتزايد في شبه القارة الهندية، اذ اصطدموا مع بعضهم في معركة سبراون Sebroon عام ١٨٤٦[٥].

وبينما كان الصراع قائماً بين البريطانيين والسيخ، كان غولاب سنغ يتفاوض سرا مع البريطانيين، الذين سبق وان عقد معهم صفقة عام ١٨٤٢ عندما

---

(١) الحديثي، هاني الياس خضر: مشكلة كشمير بين الحقائق التاريخية والمتغيرات السياسية، اوراق اسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، السنة الاولى، العدد٨، اب، (بغداد، ١٩٩٩)، ص١.

(٢) للتوسع في دولة السيخ وعقيدتهم، ينظر:
عبد العال، خليل عبد الحميد: تاريخ السيخ الديني والسياسي من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، ١٤٩٩ – ١٨٤٩، دار المعارف الجامعية، (الاسكندرية، ١٩٨٧)؛ ومصطفى، عبد الجبار عبد: مشكلة البنجاب الهندية والامن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد٥، نيسان، (بغداد، ١٩٩٠)، ص١١٧–١٢٩.

(٣) قبيلة الدوغرا هي قبيلة تدين بالهندوسية وتسكن السهول الممتدة اسفل سهول البنجاب من جهة السلاسل الجبلية المحيطة بكشمير من الجنوب، وقد انقسمت القبيلة إلى عدة فروع، فكان الفرع الذي ينتمي اليه غولاب سنغ قد هاجر إلى جامو في منتصف القرن الثامن عشر، للتوسع ينظر:
Band, Op. Cit., PP. 163 – 164

(٤)Ibid, P. 164.; Azad Kashmir, Government of, Kashmir Odyssey of Freedom, (Mozafarabad, 2000), P.3.

(٥)Lovett, Op. Cit., P. 121.

تمكن من ان يحصل من السيخ على وعد بعدم مهاجمة القوات البريطانية التي كانت تحارب الافغان على الحدود الهندية الافغانية، وتوصل غولاب سنغ والبريطانيين إلى اتفاق سري، يتعهد فيه بالتزام الحياد اثناء الحرب، وعندما طلب السيخ منه ان يقود جيشه لمشاركة قواتهم في الحرب لم يرفض ولكنه ناور بجيشه بحيث انه لم يشركه فعليا في الحرب مما ادى إلى هزيمة السيخ، والذين طلبوا منه التفاوض باسمهم مع البريطانيين[1]، ونتيجة لوساطته عقد البريطانيين مع السيخ معاهدة لاهور في ٨ اذار ١٨٤٦، وقد تخلى بموجبها السيخ عن نصف ممتلكاتهم من الاراضي[2]. ويبدو مما سبق ان خيانة غولاب سنغ للسيخ وتآمره مع بريطانيا يستند على قناعته بان البريطانيين سيكونون اسياداً لكل الهند في المستقبل[3].

وفي ضوء اتفاق غولاب سنغ مع البريطانيين، منحه البريطانيون السيادة على وادي كشمير، مقابل مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون روبية (حوالي ٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني) بموجب معاهدة امرتسار في ١٦ آذار ١٨٤٦[4]، وبذلك اصبح غولاب سنغ حاكما اسمياً على وادي كشمير، الا انه واجه صعوبة في بسط سيطرته على الوادي، اذ ان حاكم الوادي رفض تسليمه لغولاب سنغ وتعاون معه الاقطاعيين في التصدي لقوات جامو العسكرية، فلجأ غولاب سنغ إلى طلب المساعدة البريطانية التي ارسلت عدد من قواتها لتنضم إلى قوات جامو، وبهذا الاسناد البريطاني تمكن غولاب سنغ من ارساء سيطرته على وادي كشمير عام ١٨٤٦ ليصبح حاكماً على المنطقة التي صارت تعرف بولاية جامو وكشمير[5].

---

(١) كشمير، ازاد، الحركة التحررية في كشمير، (مظفر اباد، ١٩٦٠)، ص٧ – ٨.

(٢) Treaty Between the British Government and the State of Lahore, Concluded at March 9, 1846, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 28 – 30.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 21.

(٤) Treaty Between the British Government and Maharaja Culab Singh, Concluded at Amritsar, on March 16, 1846, in Lakhnpal, Op. Cit.,,, PP. 31 – 32.

(٥) Band, Op. Cit., PP. 171 – 173.

ولتفسير طبيعة معاهدة امرتسار كتب الحاكم العام للهند اللورد هاردنغ (Hardinge) إلى ملكة بريطانيا فكتوريا (Victoria) ما نصه " ان من المرغوب اضعاف دولة السيخ التي بدت قوية، وان نثبت لآسيا قوة بريطانيا بطريقة لا يمكن اساءة فهمها، وضرورة تقليص وسائل المحاربين السيخ ومنعهم من تكرار الاعتداء، وبعد ثلاث سنوات سنقوم بضم كشمير لنا اذا تكررت اعمال العنف وقتل الضباط البريطانيين وان شركة الهند الشرقية في الوقت الحالي لا تفكر في توسيع ممتلكاتها، بل رغبت فقط في قمع قوة جيرانها المعتدين، ومكافأة الرجل الذي قدم لها الخدمات عبر حرمان السيخ ومنحها لحاكم من دين مختلف عنهم"(١).

يظهر مما سبق ان بريطانيا كانت تهدف من معاهدة امرتسار تحقيق عدة اهداف تتمثل في استحصال جزء من تكاليف حملتها على السيخ الذين عجزوا عن دفعها، وتفكيك دولة السيخ حتى يطمئن البريطانيين ان لا يشكل السيخ في المستقبل خطراً على مصالحهم ووجودهم في شبه القارة الهندية. كما ان وضع حاكم هندوسي على اغلبية اسلامية كان يهدف إلى جعل الحاكم لا يلتقي مع طموحات سكانه، وان يتولى عملية السيطرة عليهم، وهذا يتفق عموماً مع السياسة البريطانية في هذه الفترة من وجودهم في الهند والذي انتهجوا فيه نهجا يقوم على تقريب الهندوس اليهم على حساب المسلمين. فضلا عن ان تنصيب حاكم من الاقلية ستجعله في حاجة مستمرة إلى الدعم البريطاني وهذه الحاجة ستدفعه إلى خدمة مصالح بريطانيا على حساب مصالح سكان كشمير، وارادت بريطانيا ضرب مثال لمكافأة من يتعاون معها، وهي دعوة صريحة إلى حكام المناطق المتبقية خارج السيطرة البريطانية للتعاون معها، وكان ابقاء المناطق الحدودية مع دول كان للبريطانيين علاقات متوترة معهم مثل افغانستان وروسيا، واخرى لها مصالح فيها مثل الصين، تحت مراقبتها، هو احد الاهداف الاساسية والذي عززته فيما بعد باستئجار منطقة غليغيت الحدودية مع روسيا وافغانستنان من المهراجا عام ١٨٩٩ لتدخل تحت

---

(١)Ibid., PP. 171 – 172.

السيطرة البريطانية المباشرة وهو ما اغناها عن ضم كشمير إلى الادارة البريطانية في الهند، فضلا عن شركة الهند الشرقية لم تكن في وضع يسمح لها بتحمل حماية الامن الداخلي لكل هذه المنطقة الواسعة وادارتها لا سيما وان ممتلكات الشركة قد توسعت بشكل كبير في شبه القارة الهندية في منتصف القرن التاسع عشر. وعلى العموم فان معاهدة امرتسار وما ترتب عليها، كانت كفيلة "باثارة الفتن والاضطرابات في المنطقة"[١] ، لهذا يصف الباحث البريطاني فيكتور سشيفلد المعاهدة بانها " صفقة للبيع، وتناقض في الحقائق، وسوء لقراءة التاريخ. ونكران حق الشعب، بهدف خدمة مصالح الامبرياليين والاستعماريين.."[٢].

لقد ظلت علاقة كشمير مع البريطانيين، تبنى على الاعتراف بسيادة الحكومة البريطانية، وكرمز لهذه السيادة كان لزاما على المهراجا ان يقدم للحكومة البريطانية وبموجب (البند رقم ١٠ من معاهدة امرتسار) هدية رمزية سنوية مؤلفة من حصان واثنتي عشر عنزة (ستة ذكور وستة اناث) وثلاثة ازواج من الشال الكشميري، وقد وجد الباحث العراقي سراب الدهان ان هذا الشرط يشير إلى ان معاهدة امرتسار تحمل مضمون (لمعاهدة ايجار) ومن ثم فانه بعد انسحاب البريطانيين عام ١٩٤٧ يجب ان تلغى كل الحقوق المترتبة على هذا الايجار[٣].

مثل الحكومة البريطانية في كشمير مندوب سامي. لم يتدخل بشكل كبير في الشؤون الداخلية لكشمير في حقبة حكم غولاب سنغ ١٨٤٦- ١٨٥٧، الا ان هذا المندوب اصبح يدير البلاد بصورة فعلية في حقبة حكم (براتاب سنغ ١٨٨٥-١٩٢٥(Pratap Singh) الذي خلف رانبير سنغ ١٨٥٧ – ١٨٨٥ (Ranbir Singh) في الحكم، فقد اثيرت اتهامات بريطانية تقول بوجود مراسلات له مع روسيا، على اثرها

---

(١) سعيد، باهر، النزاع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، السنة٢٨، العدد١٠٧، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص٢٠٢.

(٢)Schafield, Op. Cit., P. 11

(٣)الدهان، سراب حميد صالح، دور الاعلام الخارجي في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الهندية، دراسة حالة الاعلام الخارجي الهندي تجاه مشكلة كشمير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، هامش ص٢٢٣.

اصبح مجلس الدولة الذي يضم الاسرة الحاكمة والموظفين البريطانيين والكشميريين الكبار في الدولة ان يعمل وفق توجيهات المندوب السامي، وقد ظل التدخل البريطاني بهذه الصورة حتى عام ١٩٢٥ عندما تولى الحكم (هاري سنغ ١٩٢٥- ١٩٤٨ (Harry Singh) ابن اخ رانبير سنغ اذ اعطيت له صلاحيات واسعة في ادارة الشؤون الداخلية ولم يشهد حكمه تدخل بريطاني واسع في هذه الادارة[١].

الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كشمير في عهد حكم اسرة الدوغرا

ورث المهراجا هاري سنغ عند وصوله إلى الحكم في ١٩٢٥، نظاما عانت فيه الاغلبية المسلمة من السكان صعوبات كبيرة وعلى مختلف المستويات في حياتها اليومية، فقد كانت السياسة الاقطاعية التي انتهجتها طبقة الدوغرا الحاكمة في ادارة السياسة الزراعية ذات اثر في ازدياد المديونية الريفية، وتكاثر المقرضين بشكل مضطرد[٢].

كانت كل اراضي كشمير ملكا للمهراجا، ليس لاي شخص أن يدعي ملكية مساحة منها. وكانت الضرائب التي تفرض على الاراضي ذات نسب عالية يعادل غالبا ثلاثة اضعاف ما هو سائد في البنجاب الغربية. لذا كانت الاراضي والضرائب المفروضة عليها تشكل مصدرا رئيسا لدخل الولاية، وللسبب نفسه بقيت مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الصالحة دون استغلال حيث احجم الفلاحون عن استثمارها لخشيتهم من ان الضرائب ستحول دون ان يحققوا أي مردود من الربح او امكانية الاحتفاظ بجزء مناسب من المحصول[٣].

---

(١)Gupta, Op. Cit., PP. 22 – 23.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٣)Band, Op. Cit., PP. 176 – 177.

لم تقل معاناة السكان في المجال التجاري والصناعي عن معاناتهم في المجال الزراعي، إذ اخضعت التجارة والصناعة لطلبات ابتزازية كثيرة، فلم يستثنى أي انتاج مهما كان صغيرا او حرفة مهما كانت هامشية، من دفع ضريبة ما، وقيمة الضرائب هذه تصل احيانا إلى نسبة ٨٥ ٪ من قيمة البضاعة مثل الضرائب المفروضة على صناعة النسيج، فقد شملت الضرائب كل الاعمال فقد كان "القصابون والخبازون والملاحون وحتى المومسات خاضعين للضريبة" وكان على الحمالين الذين يحملون الامتعة دفع نصف مدخولاتهم[١]. واحتكرت الحكومة المبادلات التجارية الرئيسة، فشملت الحرير والاقمشة والورق والتبغ، والنبيذ، والملح والحبوب، وكانت قيود مماثلة تفرض على صناعات الشال[٢]. وقد بلغ ابتزاز الاموال مبلغا كبيرا وللتدليل على ذلك فان حكومة كشمير كانت تفرض ضرائب حتى على نوافذ المنازل المطلة على الطريق على اساس ان النوافذ من مظاهر الترف ومن ثم ان مالكيها قادرين على دفع ضريبة مقابلها[٣]. ورافق كل هذه المعاناة، نظاما للسخرة مارسته الحكومة على نطاق واسع، اذ يسخر الناس في مختلف الاعمال بما فيها الخدمة كحمالين وخدم[٤]. وعلى الرغم من ان هذا النظام الغي نظريا عام ١٩٢٠، الا ان الحكومة ظلت تمارسه على المستوى العملي[٥].

وفي كل نواحي الحياة كان هناك تميز ضد الاغلبية المسلمة، وتطبيق التشريعات المصممة بوضوح لصالح الهندوس، فقد كتب البانديت الهندوسي بريم ناث بزاز عن هذا التميز في كتابه الموسوم (in side Kashmir) ما نصه "لم يكن حكم الدوغرا سوى تحكم هندوسي، لم يعامل المسلمين معاملة عادلة، واقصد بالمعاملة العادلة المساواة بالهندوسين... ويجب ان نعترف ان المسلمين عوملوا معاملة سيئة جدا لمجرد كونهم مسلمين، وليس ادل على ذلك من القانون الذي يمنع ذبح

---

(١)Birdwood, Op. Cit., P. 31..

(٢)Band, Op. Cit., P. 177.

(٣)حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص٨١.

(٤) جريدة الاخبار، العدد ٢١٧٢، ٢٩ شباط ١٩٤٨؛ لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥)Brown. W, Op. Cit., P. 182.

البقر، ويمكن القول كذلك بان ٢٨ رئيساً للوزارة تناوبوا الحكم خلال قرن من حكم الدوغرا لم يكن أي منهم مسلما، وان الجيش المؤلف من ١٣ فوجا لا يضم سوى فوج ونصف من المسلمين، ومع ان قانون الاسلحة الكشميري يسمح للراجبوت الهنود بحمل الاسلحة النارية بدون اجازة، فانه لا يستثني أي مسلم من هذا القيد، وان المسلمين متأخرين من ناحية التعليم فقد دلت اخر الاحصائيات ان المتعلمين لا يتجاوزون ١.٦٪.."[١].

ويمكن الاضافة إلى سياسة التمييز تلك، ان السلطة كانت تصادر ممتلكات أي هندوسي يعتنق الاسلام، ولا ينطبق هذا القانون عند ارتداد المسلمين عن دينهم، وكان ذبح البقرة يعد من الجرائم الكبرى التي تعاقب بحكم الاعدام حتى عام ١٩٣٤ عندما خفض الحكم إلى السجن عشر سنوات مع الاشغال الشاقة[٢]، كما ان جيش الولاية كان يجند من خارج الولاية من السيخ والهندوس، لان عددهم في كشمير لا يؤمن الكفاية المطلوبة بجيش الولاية، وفي المقابل كان المسلمون يخدمون في الجيش الهندي البريطاني لعدم توفر فرصة عمل ملائمة لهم في كشمير[٣].

وكان تأخر المسلمين في المجال التعليمي مقصوداً، اذ ان المدارس اقيمت لتكون قريبة من اماكن سكن الهندوس والسيخ وبعيداً عن اماكن سكن المسلمين، وهذا ما لاحظه مدير المدرسة الكنسية التبشيرية في كشمير عندما قال: "ان المسلمين لم يتمكنوا من ارسال اولادهم إلى المدارس اذ كانت كل الخدمات الحكومية ممنوعة عليهم"[٤].

وفي المجال السياسي، كان المهراجا يضرب طوقاً على أي نشاط سياسي في كشمير، فقد مارس المهراجا سياسة حظر ضد انشاء الجمعيات السياسة والاجتماعية والدينية، وحتى عندما تسمح الحكومة بفتح جمعية ذات مظهر

---

(١) نقلا عن داود، نور الدين: المصدر السابق ص٢١٨.
(٢) Kashmir, Azad, Kashmir Slides in to Slavery India Defies U.N, (Muzaffarabad, N.D), P.2.

(٣) كشمير، ازاد: المصدر السابق، ص١٢.

(٤) Schofield, Op. Cit., P. 13.

اجتماعي او ديني، فانها تراقبها بدقة للتأكد من عدم تضمنها محتوى سياسي، وللتأكد من عدم وجود قنوات تسمح للشعب بالاتصال الخارجي، كانت تتم مراقبة حركة الزائرين المشكوك بامرهم لكشمير، وطرد أي من تبدو عليه بادرة تثير شك الحكومة[1].

وبناءً على ما تقدم فان ولاية كشمير قد عانت في النصف الاول من القرن العشرين، من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، لم تجد أي سعي جاد من الادارة الحاكمة إلى اصلاحها، وقد اشار إلى هذه الحقيقة السير البيون بانرجي Albion Bannerji ، رئيس الديوان الكشميري، الذي شرح اسباب استقالته عام ١٩٢٩، بقوله انه من غير الممكن بقاءه مع مساوئ حكم المهراجا، واعلن ان "ولاية جامو وكشمير تعمل في ظل الكثير من المساوئ، ففيها جمهور مسلم كبير، امي تماماً يعمل في ظل الفقر والظروف الاقتصادية المتدنية جدا للمعيشة في الريف وانهم محكمون عملياً كقطيع من الماشية، وليس هناك اية صلة بين الحكومة والشعب، ولا فرصة امامهم لعرض هذه الاحوال السيئة، والية الادارة نفسها تتطلب اصلاحاً من القاعدة إلى القمة للوصول بها إلى اطار من الكفاءة المعاصرة، هذه الادارة التي ليس لديها أي تعاطف مع متطلبات الناس وشكاويهم"[2]. وفي ظل هذه الاوضاع انبثقت الحركة الوطنية الكشميرية.

الحركة الوطنية الكشميرية

بدا المظهر الخارجي للعلاقات الهندوسية – الاسلامية في ولاية هاري سنغ سلميا إلى حد مناسب، لكن هذه السمة السلمية لا تعود إلى عدالة الحكم وتوازنه بل ترجع إلى طبيعة حكم المهراجا القمعية التي كانت تقمع بشدة كل اثر لبدايات

---

(١)Bamzai, P. N. K, **Kashmir and Power Politics, from Lake success to Tashkent**, (Delhi, 1960), P. 56

(٢)Bamzai, Op. Cit., P. 56.

معارضة، الامر الذي جعل الكشميريين مذعنين وطائعين للحكومة، وفي عمق المجتمع كانت هناك روح للثورة تتبلور في بدايات القرن العشرين[1]، وتحت تأثير عوامل متعددة تمثلت في:

١. تنامي نشاط حزب المؤتمر الوطني الهندي في الساحة السياسية الهندية وتأسيس الرابطة الاسلامية.

٢. خروج الشعب عن العزلة، وتأثرهم بالافكار الغربية، سواء من خلال الطلبة الدارسين في الهند البريطانية، او الدارسين في داخل الولاية[2]، او من خلال اهتمام الصحافة التي انشاها الكشميريون في الداخل والخارج او الصحافة في الهند البريطانية[3]. وبالذات الصحافة الاسلامية في لاهور التي كانت دائبة على تصعيد مطالب المسلمين وانتقاد حكم المهراجا[4].

على الرغم من الامتيازات المتوفرة لطبقة البانديت الكشميرية فانها كانت في مقدمة المستاءين من حكم الدوغرا[5]، فقد تاثرت هذه الطبقة بما لها من اتصالات في الهند البريطانية، إلى حد ما، بمختلف حركات الاصلاح الفكري والسياسي التي ظهرت خلال القسم الاخير من القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين. وعلى غرار حزب الاريا سماج (Ary samaj). انشأت طبقة البانديت التي بأثرها انشات الدوغرا سبها (Dogra sabha) في ١٩٠٣، وبحلول ١٩١٥ فان الافكار المرتبطة بالاريا سماج، اصبح لها جذورها بين بانديت سرينجار، ومن جمعية الدوغرا سبها انشقت عناصر شكلت جمعيات ذات اهداف طائفية اكثر تطرفاً، وكان ابرز هذه الجمعيات جمعية يوفاك سبها (Yuvak sabha)، التي كانت موجهة

---

(١) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢)Bamzai, Op. Cit., P. 53.

(٣) للتوسع في النشاط الصحفي، ينظر
داود، نور الدين: المصدر السابق، ص٢٢١ – ٢٢٥.

(٤)Schofield, Op. Cit., P. 17.

(٥) داود، نور الدين: المصدر السابق، ص٢٢١.

للحفاظ على منزلة البانديت الكشميرية في كشمير. فضلا عن ثلاثة احزاب سياسية هي المؤتمر الكشميري للبانديت، وحزب الهند وسابها، وحزب داربر شرمر كاس (Shiromarikhasa Darbar)، وقد اسست هذه الاحزاب لتدافع عن مصالح الاقليات غير المسلمة لذا فانها خطيت بموافقة المهراجا على اتاحة الحرية امام نشاطها السياسي وعلى هذا فانها ظلت ذات تاثير محدود وضمن الاقليات الهندوسية والسيخية[1]. ومع ان هذه الجمعيات لم تبد نشاطا معارضا لسلطة المهراجا، فانها ادت دوراً في تحريض البانديت على تبني اراء اكثر اصولية، وقدمت أنموذجاً للطائفة الاسلامية لفعاليات اساليب التنظيم الطائفي[2].

بدا التنظيم الاسلامي في كشمير عام ١٩٠٥، عندما اسس الزعيم الديني لمسلمي وادي كشمير واعظ كشمير مولاي رسول شاه، جمعية في سرينجار باسم (جمعية نصرة الاسلام) بهدف تحسين نصيب مسلمي كشمير لا سيما في التعليم، ونشر العقيدة الاسلامية[3]. ومهما يكن من امر فان هذه الجمعية لم تكن ذات اثر فاعل في التأثير على سلطة المهراجا، لكنها اوجدت سابقة هامة جدا تتمثل في انها اول تنظيم اسلامي في كشمير، فعلى غرار هذه الجمعية انشأت جماعات اسلامية اخرى في الوادي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين مثل جمعية (حمدار اسلام). وجمعية (تحفظ نماط ومستمري ستورات). وفي جامو جمعية (اسلاميا). ومع انتشار هذه الجمعيات فانها ظلت ذات طابع محلي محدود، ولم تتاثر إلى حد ما، بالنشاطات السياسية المنتشرة آنذاك في الهند البريطانية[4].

وخاضت الحركات الاسلامية في الهند البريطانية تجربة التحرك والتنظيم الواسع في عام ١٩١٩ عبر حركة الخلافة، وعلى الرغم من الصدى المحلي الواسع في داخل الهند لهذه الحركة، فانها لم تحض بانعكاس قوي في كشمير، فاقتصرت على

---

(١)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨؛ Korbel, Op. Cit., P. 17.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٣)Schofield, Op. Cit., P. 14.

(٤)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٣٩.

الاجتماعات الجماهيرية في سرينجار خلال النصف الاول من عام ١٩٢٠، التي استطاعت السلطة احتواءها بسرعة وفعالية[1].

وشهد وادي كشمير ازمة في عام ١٩٢٤، شكلت بتداعياتها بداية مرحلة هامة لتطور النشاط السياسي المعارض لحكم المهراجا، فقد اضرب العمال في مصنع الولاية للحرير في سرينجار، وقد كبحت السلطة المضربين بقسوة[2]. وعلى الرغم من ان الاضراب كان احتجاجا على الاجور المتدنية للعمال ،الا انة شكل اول عمل منضم احتجاجي واسع، كما انه جلب اهتمام حكومة الهند البريطانية للاوضاع المتردية في كشمير[3]، فحينما زار نائب الملك الورد ريدنغ reading في تشرين الاول ١٩٢٤ سرينجار قدمت له مذكرة موقعة من قبل عدد من الاعضاء البارزين في الطائفة الاسلامية الكشميرية بما فيهم مير واعظ كشمير ، التي حددت مطالبهم ليس فقط مجال مصنع الولاية للحرير بل في كل نواحي حياتهم ، وطالب بزيادة في اعداد المسلمين العاملين في الادارة الحكومية لكشمير، وبتحسينات في تعليم المسلمين ، وبالاصلاح الزراعي وضرورة ان تتيح الحكومة الحرية الدينية للمسلمين وان تحمي مؤسساتهم من اعتداءات الهندوس عليهم، والغاء كل صور السخرة، والمساواة في توزيع عقود الولاية بين الطوائف. وبدستور للولاية ينص على احداث جمعية تشريعية يمثل المسلمون بها بشكل مناسب[4]. وبذلك فان هذه المذكرة قدمت برنامجاً اجمالياً للاصلاح في الولاية وقد تأكدت هذه النقاط في العوامل المعلنة لاستقالة السير آلبيجون الانفة الذكر.

وخلال عقد العشرينات، وكنتيجة لتطور الجمعيات الاسلامية المهتمة باصلاح التعليم كان عدد من الشباب المسلم قادراً على مغادرة كشمير للدراسة في معاهد التعليم العالي في الهند البريطانية، وبحلول عام ١٩٣٠ لعب المتخرجون دورا

---

(١)المصدر نفسه، ١٤٠.

(٢)Schofield, Op. Cit., P. 15.

(٣)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٤)كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص١٦.

مهما في النشاط السياسي المحلي[١]، وبالتعاون، والتنافس، مع الزعامة الاسلامية التقليدية التي كان يرأسها المير واعظ[2]، وفي الوقت ذاته تصاعدت الحملات الصحفية في الاقليم المجاور (البنجاب)، ضد سياسة المهراجا، فضلا عن الحملات المستمرة والمتصاعدة في الصحف الصادرة في باقي مناطق الهند البريطانية، وقد ادخلت نسخ من هذه الصحف سرا إلى كشمير[٣]، ومما لاشك فيه فان هذه التطورات قد ادت إلى نمو ونشاط الحركة الوطنية في عقد الثلاثينات من القرن العشرين وما تلاه.

في ظل الاوضاع المشحونة السابقة، توفرت الشرارة التي فجرت الاوضاع، ففي اوائل حزيران ١٩٣١ عمل عدد من موظفي المهراجا في جامو إلى اهانة القرآن الكريم، وعندما وصلت اخبار تلك الحادثة إلى سرينجار اثارت غضباً اسلامياً كبيراً، فانطلقت المنابر تشجب، وتجمعت الجماهير الغاضبة في مظاهرات ولقاءات عامة، وفي ظل هذه الاوضاع المتوترة القت السلطات القبض على شخص يدعى (عبد القادر) كان يلقي خطبة حماسية في الجماهير الاسلامية في ٢٥ حزيران، فوفر هذا التصرف بؤرة جديدة للتظاهر والاحتجاج العام وتمثل ذلك اثناء محاكمته في سرينجار في ١٣ تموز ١٩٣١، فاصطدمت الجماهير الغاضبة والمحتشدة خارج سجن سرينجار المركزي حيث تجري المحاكمة. مع الشرطة وراح ضحية هذه الاصطدامات ما يقارب ٢١ شخصاً من المتظاهرين، مما ادى إلى انتشار هذه المصادمات واعمال العنف في كل انحاء ولاية كشمير[٤]. وقد جعل الكشميريون من يوم ١٣ تموز ذكرى لـ (يوم الشهداء)[٥].

---

(١)Bamzai, Op. Cit., P. 59.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٣)Bamzai, Op. Cit., P. 61.

(٤)للتوسع في هذه المصادمات ينظر:

كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص١٧ – ١٩.

(٥)الحرة، كشمير: كشمير تتحدر نحو العبودية، تحدي الهند للامم المتحدة، مطبوعات كشمير، (مظفر آباد، د. ت)، ص٢.

وجد المهراجا، وبتأثير بعض مستشاريه، ان السبب المباشر للاضطرابات هو التشجيع الذي اولاه رئيس وزراءه البريطاني وكفيلد O. E. C. Wokefield للمحرضين من المسلمين، فعزل ويكفيلد، وعين هاري كيشن Hari kishen، وهو من البانديت الكشميريين[1].

اما المسلمون في الهند البريطانية، فردوا من جانبهم بتشكيل لجنة للبحث في اسباب احداث ١٣ تموز ١٩٣١، وكان الهدف منها لفت نظر الادارة البريطانية إلى الوضع المتردي في كشمير وللضغط عليها لتعيين لجنة تحقيق محايدة، واختاروا يوم ١٤ آب للاحتفال بيوم خاص لكشمير، وفي اليوم المحدد كانت هناك لقاءات وتجمعات في مختلف انحاء الهند، وعلى الرغم من حظر المهراجا للمظاهرات والتجمعات، جرت في هذا اليوم مظاهرات ضخمة في كشمير لعل اكبرها المظاهرة التي خرجت من المسجد الجامع في سرينجار التي قدر عدد المشتركين فيها بنحو (٥٠ الف) شخص[2].

اما اقليم البنجاب فكان اكثر تأثراً وتأثيراً في الاحداث التي تجري في كشمير من انحاء الهند الاخرى. فقد خرجت في انحاءه مظاهرات كبيرة تعاطفا مع مسلمي كشمير، ولم يتوقف مسلمي البنجاب عند هذه المظاهرات بل اخذوا بارسال فرق من المتطوعين إلى كشمير[3]، الا ان الادارة البريطانية في البنجاب منعتها من الوصول إلى كشمير والقت القبض على اكثر من (٣٠٠٠٠) متطوع[4].

نتيجة للضغط الذي سلطته المعارضة الواسعة لاساليب حكم المهراجا سواء في الولاية، او في الهند البريطانية، اضطر المهراجا وتحت ضغط آخر من حكومة الهند البريطانية، إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة موظف بريطاني كبير من

---

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥.

(٣)Bamzai, Op. Cit., P. 66.

(٤) باكستان، سفارة، باكستان، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص٥١.

الدائرة السياسية الهندية هو ب. غلنسي (B. Glency)، فضلاً عن تعيينه رئيس وزراء بريطانياً هو ي. ج. د. كولفن(E. J. D. Colvin) [1].

وفي غضون ذلك نشرت لجنة غلنسي، التي عاونها اربعة من الكشميريين، تقريرها في نيسان ١٩٣٢، وقد اوصت فيه باجراء اصلاحات مهمة في كشمير، وعلى ضوء التقرير، منح المهراجا الولاية دستورا عام ١٩٣٤، اتاح الفرصة وبدرجة كبيرة المجال امام حرية الكلام والاجتماع[2].

في ظل هذه التطورات خطى التنظيم الاسلامي السياسي خطوة إلى امام عام ١٩٣٠، عندما شكل مجموعة من الشباب المسلمين المتعلمين غرفة للمطالعة في سرينجار، التي كانت تحمل مظهراً ثقافياً، الا ان محتواها كان سياسياً، اذ ان النقاشات التي كانت تدور فيها، تتمحور حول كيفية رفع الظلم عنهم، وتحقيق العدالة لسكان الولاية دون تميز، لذا وصفت بأنها كانت "مدرسة للتدريب السياسي"، اذ خرج من هذه الغرفة ابرز قادة الحركة الوطنية الكشميرية[3]، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبد الله[4].

جاءت الفرصة المناسبة لتحويل هذه الغرفة إلى حزب سياسي، وذلك عندما نشر تقرير غلنسي. ومنحت الولاية على اثره الدستور فاسس زعماء اسلاميون بارزون وعلى رأسهم الشيخ عبد الله. والمير واعظ محمد يوسف شاه وشوذري غلام عباس المؤتمر الاسلامي العام لجامو وكشمير (The Muslim National conference of Jammu and Kashmir)، الذي اصبح المنظمة الرئيسة المعارضة لحكم المهراجا حتى عام ١٩٣٨، وقد عقد اول اجتماع سنوي له في ١٥- ١٧ تشرين الاول ١٩٣٢ برئاسة الشيخ محمد عبد الله[5].

---

(١)كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص١٨.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٣)كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص١٦؛ حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص١٤٢.

(٤)ولد الشيخ عبد الله في سرينجار عام ١٩٠٥ واخذ البكالوريوس من كلية لاهور، والماجستير من كلية عليكرة عام ١٩٢٠ في العلوم السياسية، وعين مدرساً في كلية سرينجار حيث بدأ بنشاطه السياسي.
حقي، احسان، ماساة كشمير المسلمة، ص١٤٢؛ كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص١٦.

(٥)كشمير، آزاد، المصدر السابق، ص٢٠.

لقد ترك هذا الاجتماع اثرا ايجابيا على الحماس الثوري في صفوف الشعب الكشميري الذي لم يسبق له ان شاهد او حضر او مارس مثل هذا النشاط المعارض المنظم[1]، ومنذ لحظة تأسيسه واجه المؤتمر الاسلامي مشكلة القيادات الداخلية المتناقضة، نتيجة لتشكل بنيته من شخصيات مختلفة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية[2]. فبحلول منتصف عام ١٩٣٣ تطورت منافسة سياسية فعالة في صفوف مسلمي سرينجار بين المؤيدين للنهج العلماني الوطني للشيخ عبد الله، والمؤيدين للنهج الاسلامي للمير واعظ محمد يوسف شاه، وظهر هذا الصراع واضحا عندما صرح الشيخ محمد عبد الله في مطلع عام ١٩٣٥ "..دعونا جميعا نتخلص من الخلافات الطائفية، ونعمل معا من اجل مصلحة الجماهير، ادعو اخوتي الهندوسيين إلى التخلي عن الشكوك والمخاوف، ودعونا نؤكد لهم بان حقوقهم لن تتعرض للخطر اذا ما اتحدوا مع المسلمين"[3].

ان هذا التصريح يعبر بوضوح عن بزوغ اتجاه نحو توحيد الطوائف الدينية في الحركة الوطنية الكشميرية، وقد لقي هذا الاتجاه تأييدا كبيرا من شخصيات هندوسية بارزة معارضة لحكم المهراجا مثل البانديت بريم ناث بزّاز، وقد تبلور هذا الاتجاه عام ١٩٣٨، عندما اعلن الشيخ عبد الله في الجلسة السنوية للمؤتمر الاسلامي "ان المشكلة الاساسية المطروحة امامنا هي تنظيم عمل جماعي، وجبهة موحدة، ضد القوى التي تعيق تحقيق هدفنا، وهذا يتطلب اعادة تشكيل منظمتنا على اساس غير طائفي ... اولا يجب ان ننهي الطائفية بالتوقف عن التفكير والتحدث بمصطلحات مسلم وغير مسلم، عندما نناقش مشاكلنا السياسة، ثانيا يجب ان يكون هناك حق الانتخاب العام .." ويرر الشيخ عبد الله سياسته هذه بالقول "يشتكي البعض من ان الهندوس المنتمين إلى الجهات الاخرى ذو طبيعة معارضة للنشاط الوطني، وانهم

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣) Gajendragedker, P. B, **Kashmir Retrospect and prospect**, University of Bombay, (Bombay, 1967) , P. 24

يقفون في طريق تقدمنا، لكن اليس لدينا التجربة ذاتها فيما يتعلق بالرأسماليين المسلمين؟ انه ذو مغزى، فعلى الرغم من كل الصعوبات التي تقف في طريقهم، يتعاون غير المسلمين معنا على الرغم من عددهم القليل"[1].

وتماشيا مع هذا التحول، تبنت اللجنة العاملة للمؤتمر الاسلامي في ٢٨ حزيران ١٩٣٨، تقريرا ينص على تغير اسم وهيكل المنظمة، بحيث يسمح لكل الكشميريين الاشتراك فيه بغض النظر عن اصولهم ومعتقداتهم، وتبنى المؤتمر الاسلامي هذا التقرير في ١١ حزيران ١٩٣٩، وتغير اسم المنظمة إلى المؤتمر الوطني لجامو وكشمير (The National Conference of Jammu and Kashmir) وتمت الموافقة في الجلسة نفسها على عدم دمج المؤتمر الوطني الكشميري مع المؤتمر الوطني الهندي، او الرابطة الاسلامية[2]. ومنذ تأسيسه اخذ المؤتمر الوطني يوسع تنظيمه ونشاطه من خلال تأسيسه عدد من الفروع في المدن والقرى الكشميرية[3].

لقد ادى المؤتمر الاسلامي قبل تحوله إلى المؤتمر الوطني دورا مهما في الحركة الوطنية الكشميرية، اذ بدأ المؤتمر الاسلامي بنشاطاته المعارضة لحكومة المهراجا في عام ١٩٣٤، وذلك حين اظهر المهراجا تلكأ في تنفيذ الاصلاحات التي اوصت بها لجنة غلنسي، فعقدت اجتماعا في سيالكوت ١٩٣٤ قررت فيه تعيين شوذري عباس رئيسا للمؤتمر. وقررت القيام بحركة فعالة لارغام المهراجا على تنفيذ الاصلاحات ونتيجة لهذه الحركة اعتقلت حكومة المهراجا شوذري عباس وعدد من زعماء المؤتمر الاسلامي، وتحت ضغط استمرار الحركة، اعلن المهراجا عن اصدار دستور للولاية يتضمن استحداث جمعية تشريعية في كشمير، وافرج عن جميع المعتقلين على اثر حركة المطالبة بتنفيذ الاصلاحات عام ١٩٣٤ [4].

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 53.

(٢)Bamzai, Op. Cit., PP. 71 – 72.

(٣)العسكري، الحاج عبد الوهاب: مشاهداتي تحت سماء الشرق، دار الحديث، (بغداد ، ١٩٥١)، ص٦٠-٦١.

(٤)كشمير، ازاد: المصدر السابق، ص٢٠ – ٢١.

رسم الدستور حدود الجمعية التشريعية لتكون هيئة استشارية فحسب، اذ ظلت السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في يد المهراجا، فتألفت الجمعية التشريعية من ٧٥ مقعداً، يعين المهراجا منها ٤٢ مقعداً، اما المقاعد الاخرى الثلاثة والثلاثون فتكون عن طريق الانتخاب وبطريقة التمثيل الطائفي حيث خصص ٢١ مقعدا للمسليمن، و١٠ للهندوس، و٢ للسيخ[١]. اما من يحق لهم الانتخاب فقد حصر هذا الحق بمجموعة من الضوابط والشروط حتى صارت النسبة تتراوح بين ٣ – ٨٪ من سكان الولاية البالغين[٢]. وهكذا يظهر واضحا ان الاغلبية النظرية في الجمعية هي للاعضاء المعينين من قبل المهراجا، كما ان هيكل هذه الجمعية بعيد تماما عن الصورة الديمقراطية الحقيقية، ومع ذلك شكلت الجمعية مكانا للنشاط السياسي حيث استغل المؤتمر الاسلامي هذا المكان لزيادة شعبيته بين جماهير المسلمين[٣].

جرت اول انتخابات للجمعية عام ١٩٣٤، احرز المؤتمر الاسلامي فيها نجاحا اذ فاز بـ ١٦ مقعداً من اصل ٢١ مقعداً خصصت للمسلمين، وقد ظهر نشاط المؤتمر الاسلامي المعارض واضحا عام ١٩٣٦ عندما وجه اعضاءه ومؤيديه في ٨ أيار ١٩٣٦ للقيام بحركة جماهيرية من اجل قيام حكومة مسؤولة في جميع انحاء كشمير. اذ برهن المؤتمر في هذا اليوم فضلا عن فوزه في انتخابات ١٩٣٤. على مدى اتساع شعبيته، هذه الشعبية التي مكنته من تحقيق نجاح مماثل في انتخابات عام ١٩٣٧، وفيما كان المؤتمر الاسلامي في انتقالة مرحلية إلى المؤتمر الوطني في عام ١٩٣٨، حقق نجاحات كبيرة، ففي ٥ اب نظم المؤتمر يوما للاحتجاج والمطالبة بقيام حكومة مسؤولة، وعقدت اجتماعات شهدتها جماهير كبيرة، واتخذت في تلك الاجتماعات

---

(١)Brown, W., Op. Cit., P. 183.

(٢)لقد كانت هذه الضوابط تتلخص في ان لا يكون المرشح اميأ، وان لا يقل دخله السنوي عن ما يصل إلى ٨٠ دولار امريكي، وان ما يمتلك ما قيمته ١٥٠٠ دولار امريكي من الاملاك الثابتة.
Korbel, Op. Cit., P. 19

(٣)جلاد، ادجار؛ شعب كشمير قال لي، (د. م، د. ت)، ص١٣.

مقررات "بشجب النظام القائم القاضي بوجود حكومة غير مسؤولة والاعراب عن الثقة التامة بانشاء حكومة مسؤولة تستطيع وحدها ان تعالج جميع امراض الولاية"[١].

واستجابة لحملة الاحتجاج والمعارضة المنظمة من قبل المؤتمر الوطني ومؤيديه في الهند البريطانية اصدر المهراجا دستورا جديدا في عام ١٩٣٩ تم في ضوئه زيادة عدد المقاعد المنتخبة في الجمعية التشريعية إلى ٤٠ مقعدا لاعطاء الاعضاء المنتخبين اغلبية نظرية، الا ان التمثيل الطائفي ظل قائما[٢].

خلال هذه المدة ظهرت على الساحة السياسية الكشميرية مشكلة تحديد المستقبل النهائي لكشمير، وذلك مع اعلان الرابطة الاسلامية انها لن تقبل اقل من تأسيس دولة اسلامية في مناطق الاغلبية الاسلامية في شبه القارة الهندية بعد الانسحاب البريطاني منها، فولد هذا الاعلان انشقاقاً في صفوف المسلمين في كشمير، فمالت العناصر الوطنية بقيادة الشيخ عبد الله والمتأثرة بالفكر الغربي إلى علمانية المؤتمر الوطني الهندي بدرجة اثارت مخاوف العناصر الوطنية المحافظة بزعامة شوذري غلام عباس التي اتجهت في نهاية الامر إلى انعاش المؤتمر الاسلامي عام ١٩٤١ كحزب متساوق مع افكار الرابطة الاسلامية[٣].

ومع ان المؤتمر الوطني استطاع ان يهيمن على مقاعد المسلمين في الجمعية التشريعية في ظل الدستور الجديد، الا ان ظهور المؤتمر الاسلامي عام ١٩٤١ كمنافس قوي له، استطاع ان لا يترك للمؤتمر الوطني سوى عشرة مقاعد في الجمعية فقط، ونتيجة لهذا التمثيل الضعيف في الجمعية قرر المؤتمر الوطني توجيه ممثليه في الجمعية للاستقالة، لكن المهراجا رفض استقالاتهم ما خلا استقالة (ميان احمد يار) زعيم مجموعة المؤتمر الوطني في الجمعية التي تم قبولها، وبرر المهراجا

(١) كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٣) Lamb, Op. Cit., P. 31

رفضه قبول الاستقالات من ان ظروف الحرب العالمية الثانية تمنعه من اجراء انتخابات جديدة لذا على الاعضاء ان يستمروا في مناصبهم[1].

وفي عام ١٩٤٤ قام المهراجا بمحاولة لزيادة شقة التصدع والانقسام في صفوف الحركة الوطنية الكشميرية، ولبناء قاعدة لتأييده الشعبي، قرر ان يعين في الحكومة وزيرين من الجمعية التشريعية احدهما مسلم والثاني هندوسي، فعين من المسلمين ميرزا افضل بك نائب رئيس المؤتمر الوطني وزيرا للاشغال العامة والبلديات، وعين من الهندوس وزيرا يدعى بـ وزير غانا رام Wazir Gane Rum الذي كان قد حصل على اعلى الاصوات في الدوائر الانتخابية الهندوسية[2]. وقد كانت خطوة المؤتمر هذه ذات اثر سيئ على شعبية الحزب بين الجماهير، وعلى اثر فشل هذه التجربة استقال ميرزا افضل بك في آذار ١٩٤٦[3].

خطت الحركة الوطنية خطوة اكبر في نشاطها المعارض في عام ١٩٤٦ عندما قدم الشيخ عبد الله في ايار مذكرة إلى بعثة مجلس الوزراء البريطاني (التي كانت تبحث عن حل لمشكلة الهند)، قال فيها "ان اساس دعوانا هو ان عقد البيع الذي اوقع كشمير تحت سلطة اسرة الدوغرا لا يخول من الامتيازات ما تدعيه الامارات الاخرى المرتبطة بما يسمى حقوق الاتفاقية.. واننا نحن الشعب الكشميري قد عقدنا العزم على ان نملك زمام امرنا واننا نناشد اعضاء البعثة الوزارية الاعتراف بعدالة قضيتنا وصوابها"[4]، عرفت هذه الحركة التي قام بها المؤتمر الوطني بحركة (اتركوا كشمير)، وعلى غرار حركة المؤتمر الهندي عام (اتركوا الهند) عام ١٩٤٢[5]، لقد اثارت هذه الحركة حركة احتجاج جماهيرية واسعة في كشمير، ردت عليها الحكومة الكشميرية بوضع الولاية تحت القانون العرفي، اذ

---

(١) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٤٩.

(٢) Korbel, Op. Cit., P. 21

(٣) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٤٩.

(٤) حقي، احسان: ماساة كشمير المسلمة، ص١٦٥.

(٥) Kashmir, Azad, Op. Cit., P. 3.

اعتقل المئات وقتل عشرون على الاقل من المتظاهرين، وحكم على الشيخ عبد الله بالسجن تسعة سنوات بتهمة الخيانة والتحريض على الفتنة[١].

اما المؤتمر الاسلامي فتبنى سياسة عدم التورط فيما قدر انها حيلة من جانب المؤتمر الوطني بالتحالف مع المؤتمر الهندي، ونظر إلى هدف الحركة من انه يتمثل في ارغام المهراجا على الاعتراف بالمؤتمر الوطني كممثل وحيد للشعب الكشميري على حساب المؤتمر الاسلامي[٢]، وقد عبر رئيس المؤتمر الاسلامي غلام عباس في آب ١٩٤٦ عن هذا الموقف عندما قال "انها خدعة مدبرة لابعاد المسلمين عن طريقهم لمصلحة المؤتمر الهندوسي"، وقد اشار قبل ذلك في ٣٠ ايار ١٩٤٦، الا ان التحريض قد بدا "بناءا على امر قادة المؤتمر الهندي"[٣]، وفي ١٣ حزيران ١٩٤٦ اوضحت اللجنة العاملة في المؤتمر الاسلامي في تقرير لها "ان نهرو يدعم المؤتمر الوطني الكشميري لانه يعتقد وببساطة ان الشيخ عبد الله اتاح لهم فرصة استخدام كشمير كقاعدة انطلاق ولذلك فهو يستطيع استخدام الولاية كجيب لتدمير الحركة الباكستانية"[٤]. وعلى الرغم من المعارضة المعلنة للمؤتمر الاسلامي لهذه الحركة الا ان هناك اعداد من المسلمين المنضمين للمؤتمر الاسلامي قد اشتركوا بفعالية في هذه الحركة[٥]، اما محمد علي جناح فقد هاجم هذه الحركة ووصفها بـ "حركة عدد من المرتدين"[٦].

وفي الوقت الذي اعتقل فيه زعماء المؤتمر الوطني، حافظ المؤتمر الاسلامي على نشاطه السياسي فاتخذ في حزيران ١٩٤٦ قرار بالقيام بحركة تدعو إلى

---

(١)Wilcox, Wayne Ayres, **Pakistan the Consolidation of a Nation**, Columbia University Press, (U. S.A), P. 60.

(٢)كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص٢٤.

(٣)Gupta, Op. Cit., P. 65.

(٤)Ibid.

(٥) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٥١.

(٦)Sheikh Mohammed Abdulleh`s Statement in the UN Security Council Meeting, No. 241, held on February 5, 1948.

(كشمير الحرة) (Azad Kashmir) ، تتمحور حول المطالبة بانشاء حكومة مسؤولة في كشمير، وفي تموز ١٩٤٦ قرر المؤتمر الاسلامي دعم حركته هذه بالقيام بـ (عمل مباشر) يتمثل في دعوة مسلمي الولاية بالبدأ بتنظيم انفسهم والتهيؤ إلى الكفاح، كما قررت اللجنة العاملة للمؤتمر الاسلامي عقد اجتماعها السنوي للحزب في تشرين الاول ١٩٤٦ في سرينجار متحدية قرار منع الاجتماعات الذي اصدرته الحكومة، وبعد عقد الاجتماع قررت الحكومة اعتقال زعماء المؤتمر الاسلامي وعلى رأسهم شوذري غلام عباس واودعوا السجن نتيجة لمخالفتهم قرار المنع[١].

وفي ضوء هذه الاوضاع قرر المهراجا في نهاية ١٩٤٦ القيام بانتخابات جديدة للمجلس التشريعي، فقاطع المؤتمر الوطني هذه الانتخابات بينما اشترك فيها المؤتمر الاسلامي، فكسب المؤتمر الاسلامي خمسة عشر مقعد من المقاعد الانتخابية وضلت المقاعد الاخرى المخصصة للمسلمين شاغرة بسبب عدم توفر المرشحين حيث رفضت الحكومة طلبات ترشيح عدد كبير تحت ذرائع مختلفة[٢]، من جانبه رأى المؤتمر الوطني ان هذه الانتخابات قد فشلت بدليل ان ١٨٢٫٨٠٠ قد شاركوا فيها من مجموع ٦٠٧٫٤١٩ يحق لهم الاقتراع[٣].

موقف المؤتمر الوطني الهندي من تطور الاوضاع السياسية في كشمير

بدء اهتمام المؤتمر الوطني الهندي بالولايات الاميرية في الربع الثاني من القرن العشرين، فقد صرح نهرو في ١٠ شباط ١٩٢٧ "ان تلك الامارات هي ضمن الرعاية البريطانية ... حيث تعمل بريطانيا على اعاقة تطورها .. ان الامراء الهنود حلفاء لبريطانيا"، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا اخذ المؤتمر يهتم بشؤون الولايات

---

(١)كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢)Korbel, Op. Cit., PP. 23 – 24.

(٣)Fein, Bruce, Self – Determination for Subjugated Kashmir (London, N. D), P. 5.

الاميرية، فاتخذ من (مؤتمر شعوب امارات عموم الهند)، الذي تأسس عام ١٩٢٧، مركزا اساسيا لتوثيق علاقته بالحركات الوطنية فيها[١].

وظهرت كشمير ضمن اهتمامات المؤتمر في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، اذ امتدح نهرو الاتجاهات السياسية المختلفة التي ظهرت في كشمير، وفي اشارة ضمنية واضحة إلى المؤتمر الوطني الكشميري، قال نهرو في شباط ١٩٣٩ "ان عددا من الهندوس والسيخ والحكماء وبعيدي النظر قد القوا بكواهلهم على الحركة الوطنية، ودعموا المطالب الوطنية"[٢]، وضمن سعي نهرو لتعزيز الاتجاه الوطني في الحركة الوطنية الكشميرية ولدفع الأقليات الدينية للاشتراك بفعالية في المؤتمر الوطني الكشميري ولتوطيد السمعة السياسية والاتجاه العلماني للشيخ عبد الله، زار نهرو الولاية استجابة لدعوى من الشيخ عبد الله عام ١٩٤٠، فتركت هذه الزيارة اثرا في توطيد العلاقة بين المؤتمر الوطني الهندي ومؤتمر شعوب امارات عموم الهند من جهة، وبين المؤتمر الوطني الكشميري من جهة اخرى، كما انها عززت بناء صداقة شخصية بين نهرو والشيخ عبد الله اذ جمعهما الاتجاه الفكري العلماني الاشتراكي الوطني، واصبح نهرو يرى في الشيخ عبد الله زعيم حقيقي لشعبه استطاع ان يتحول بالحياة السياسية الكشميرية من حركة طائفية ابتدأت بها، إلى حركة وطنية اكثر شمولا واكثر جدوى لكشمير[٣]. كما انه وجد في الشيخ عبدالله زميلا كشميريا وشيئا من الانعكاس لذاته. قد اعتقد بثبات انهما كانا يتشاطرا الهدف نفسه في هند علمانية مستقلة تضم كل الاراضي التي كانت تشكل جزءا من الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية، وكان نهرو واثقا في ان هذا الهدف يمثل اغلبية الشعب في داخل كشمير مثلما في أي مكان اخر من الهند[٤].

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 43.

(٢)Ibid, P. 54.

(٣) Brines, Op. Cit., P. 67.

(٤) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥٢.

وفي ظل اشتداد المنافسة السياسية بين الاتجاه الوطني، والاتجاه الاسلامي في الهند البريطانية من جانب، وفي ولاية كشمير من جانب اخر، زار نهرو الولاية مرة اخرى عام ١٩٤٥، اذ حضر نهرو بصحبة عبد الغفار خان[1]، ومولانا ابو الكلام ازاد، وحضروا احدى جلسات المؤتمر الوطني الكشميري التي عقدها في سوبور Sobur ، وبناءا على دعوى من الشيخ عبد الله، وقد القوا في الجلسة خطبا اكدت على دعمهم اللامحدود للمؤتمر الوطني الكشميري[٢].

اثار اهتمام المؤتمر الوطني الهندي بالحركة الوطنية الكشميرية معارضة منظمة هندو مهاسبا الهندوسية، اذ قال رئيسها بي، جي خاباردا في خطاب الرئاسي في المنظمة عام ١٩٤٤ "ان غاندي متلهف فقط لاضعاف الامراء الهندوس، وفي الوقت الراهن اذا كان غاندي يضعف الامراء الهندوس ويحطم سلطتهم، وتقوم بريطانيا بدعم الرعايا المسلمين، فان الشرك سيكون مكتملا آنذاك، وهي مأساة لم يشهد التاريخ مثلها"[٣].

لم يلتفت المؤتمر الوطني وزعماؤه لاعتراضات منظمة الهندومهاسبا، واستمروا في دعمهم للمؤتمر الوطني الكشميري، ففي الوقت الذي انتخب فيه الشيخ عبد الله في عام ١٩٤٦ نائباً لنهرو في رئاسة مؤتمر شعوب امارات عموم الهند. القي القبض عليه باثر حركة (اتركوا كشمير)، فقرر نهرو الذهاب إلى سرينجار لمساعدة صديقه الشيخ عبد الله. فرفضت حكومة كشمير السماح له بدخول الولاية في ٢٠ حزيران ١٩٤٦، واحتجز لمدة يومين على الحدود الهندية – الكشميرية[٤]. عد نهرو منعه من الدخول إلى كشمير اهانة شخصية، لذا فانه قرر اعادة المحاولة للدخول اليها، وبتأثير نائب الملك ويفل على المهراجا سمح لنهرو بالدخول للولاية

---

(١) رئيس حزب (خدام الله) في ولاية الحدود الشمالية الغربية، وهو حزب متضامن مع المؤتمر الوطني الهندي. للتوسع ينظر:
يونس، محمد: الحدود تتكلم او تاريخ شعب مناضل، ط٢، (نيودلهي، ١٩٦٥)، ص١٠٨-٢١٠.

(٢) Brines, Op. Cit., P. 67.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 43.

(٤)Azad, Maulana, Op. Cit., P. 148.

في ٢٤ تموز ١٩٤٦، وقد زار الشيخ عبد الله في السجن، وحضر بعض من جلسات محاكمته[١].

موقف الرابطة الاسلامية من الاوضاع السياسية في كشمير

تبنت الرابطة الاسلامية موقفا يتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للولايات الاميرية، كما انها رفضت أي تدخل من قبل المؤتمر الوطني الهندي في شؤون هذه الولايات، وفسرت اهتمام المؤتمر الهندي بهذه الولايات بأنه دليل اضافي على الاتجاه الطائفي بين الهندوسيين، وهدد محمد جناح في عام ١٩٣٨ في خطابه الرئاسي في الجلسة السنوية للرابطة الاسلامية في باتنا من انه "اذا ما استمر المؤتمر بحملته في الولايات الاميرية الاسلامية فان الرابطة ستجد الامر مسالة تدخل في الشؤون الداخلية للولايات الاميرية الهندية"[٢].

اخذ موقف الرابطة هذا بالتبدل التدريجي، فبعد تبني الرابطة تصريح باكستان عام ١٩٤٠، قال جناح في معرض تفسيره للتصريح بصدد الولايات الاميرية "ان الامارات المهمة بالنسبة لنا ليست الواقعة في الشرق بل الولايات الواقعة في المنطقة الشمالية الغربية .. فاذا وافقت هذه الامارات على الدخول في اتحاد مع الدول الاسلامية. فسنكون مسرورين .. ومع ذلك فلا نرغب بارغامها او الزامها بالاتحاد باية وسيلة"، ومع ان محمد علي جناح ابدى امتعاضه من السياسة السيئة في كشمير، الا ان الرابطة ظلت تأكد على سياسة عدم التدخل[٣].

وظهر تحول آخر في سياسة الرابطة بعد عام ١٩٤٠ حيث ابدى جناح اهتمامه بالاوضاع الداخلية في كشمير فكتب في عام ١٩٤٣ إلى نائب الملك

---

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٢) The Presidential Address Delivered Extempore at the Annual session of the All – India Muslim League Held at Patna, 26 – 29th December, 1938, in Ahmed, Jamil Uddin, Speech is and Writing of Mr. Jinnah, Vol. I, 6th Edition, (Lahore, 1960), PP. 67 –69.

(٣) President Addresses at the All - India Muslim league, Lahore Session, March, 1940, in Ibid, PP. 143 – 163.

لاناثكيو(Linlithgow) من انه لا يستطيع تفهم الوضع الحالي في كشمير وان هذا الوضع سيبقى كذلك " ما لم يكن هناك رئيس مستقل ومسؤول ونزيه يتولى الادارة فيها"[1]

وتلقى جناح دعوة من المؤتمر الوطني الكشميري، والمؤتمر الاسلامي لتصفية الخلافات بينها، فوصل جناح للولاية في ١٠ ايار ١٩٤٤، وبقي فيها لشهرين متواصلين وقد رحبت بزيارته كل الفئات الاسلامية الكشميرية، وبعد ان استمع محمد جناح إلى وجهتي نظر الطرفين فشل في التوفيق بينها، فخطب خطبته الاخيرة في كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٤، فقال "كمسلم ينبغي لي ان اقول ما اشعر بأنة افضل طريق للمسلمين، وبالنسبة لما تمكنت من فهمه من وجهة نظر قادة المؤتمر الوطني، فلا اعتقد بامكانية نجاحهم. فمن وجهة نظر موضوعية يجب تأسيس قاعدة واحدة، ومنظمة واحدة، والانضمام تحت راية واحدة، وكان ٩٩٪ من المسلمين الذين التقيتهم، يرون بان المؤتمر الاسلامي وحده هو مثل الشعب الكشميري"[2]، وقد حاول جناح في خطابه تجنب التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للحكومة الكشميرية اذ قال "ان الادارة الداخلية للدولة او المواضيع الجادة الخطيرة التي تواجه المهراجا وحكومته هي امر خاص به وبشعبه". الا انه حث حكومة المهراجا والمسلمين على الحوار فقد قال "ان نصيحتي للمسلمين هي ان يتم حل الخلافات بينهم عن طريق الحوار والتباحث وتبادل وجهات النظر، وعن طريق العقل وليس عن طريق العنف، وينبغي على الحكومة عدم اللجوء للعنف، وان تمنح حرية الكلام والمعتقد وهما حقان ابتدائيان لكل مواطن في ظل أي شكل من اشكال الحكومة المدنية"[3].

---

(١)Schefiled, Op. Cit., P. 19.

(٢)كشمير، ازاد، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣)Gupta, Op. Cit., P. 59.

تركت زيارة محمد جناح اثرا كبيرا على الاتجاهات السياسية في كشمير، لانها ربطت سياسة المؤتمر الاسلامي بشكل واضح بسياسة الرابطة، في الوقت الذي اصبح فيه التقارب بين المؤتمر الوطني الكشميري والمؤتمر الهندي كبيرا[1].

اثارت تصريحات جناح، احتجاج الشيخ عبد الله الذي رفض تلك التصريحات ورد في ٢٦ حزيران ١٩٤٤ بالقول "فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني فنحن لا ندين باعتذار للسيد جناح عن وجودنا وعندما نظرنا إلى الوضع من خلال منظور عموم الهند وجدنا ان السيد جناح قد اعلن مرارا ان خططه لا تمتد لتشمل الامارات الهندية بل باكستان فقط ومع ذلك فقد تخطى حدوده عندما اقدم على اعطاء النصيحة"[2].

في ضوء ما تقدم، يبدو واضحا ان موقف المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية من الاوضاع في كشمير كان نتيجة طبيعية للتوجهات السياسية لكل منها، فتنامي قوة المؤتمر الوطني الكشميري يثبت صحة المبدأ الذي يقول المؤتمر الهندي على انه ممكن التحقيق وتؤكد الرابطة على انه غير ممكن التحقيق والذي يقول ان بامكان الهندوس والمسلمين التعايش مع بعضهما والنضال معاً من اجل حقوقهما ضد من ينكر عليهما تلك الحقوق سواء كان اجنبيا او هندوسيا او اسلامياً، لذا فان تأييد المؤتمر الهندي للمؤتمر الوطني الكشميري وتأييد الرابطة الاسلامية للمؤتمر الاسلامي موقف يتفق تماما مع منطق المبادئ التي يؤمن بها كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية.

هكذا كانت الحالة السياسية في ولاية كشمير عشية نقل السلطة في الهند البريطانية عام ١٩٤٧ انقسام عميق بين اتجاه وطني علماني يتمثل في المؤتمر الوطني وتيار اسلامي يتمثل بالمؤتمر الاسلامي انقسام يجد جذوره في النزاع بين الشيخ عبد الله والمير واعظ محمد يوسف شاه، ويدعم تناميه صراع في الهند البريطانية بين

---

(١) فرج الله، سمعان بطرس: قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد٣، كانون الثاني – اذار، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص٣١.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 59.

اتجاهين مماثلين، وفي ظل هذا الصراع والانقسام في الحركة الوطنية الكشميرية لم يتمكن أي من الاتجاهين اظهار تفويض شعبي ساحق، لا سيما وان النظام الانتخابي الذي نص عليه دستورا ١٩٣٤ و١٩٣٩ لم يسمح الا بتمثيل اقل من ٨٪ من السكان، فضلا عن ان الانتخابات الاخيرة قد قوطعت من المؤتمر الوطني نظراً لأنها جرت في ظل الاحكام العرفية ووجود ابرز زعماء الحزبين في السجون[١].

وفي ظل هذا المشهد السياسي قررت بريطانيا نقل السلطة بحلول ١٥ آب ١٩٤٧ إلى دولتي الهند وباكستان، اذ اخذ كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية يتصرف في الشهرين المتبقيين قبل ١٥ آب ١٩٤٧، على اساس انه يمثل احد حكومتي الدولتين الوارثتين للحكم في شبه القارة الهندية.

---

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص ١٥٣.

الفصل الثاني

الصراع السياسي والعسكري بين الهند والباكستان

حول كشمير ١٩٤٧ـ١٩٤٨

الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية في ضوء الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية.

موقف المؤتمر الوطني الهندي من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية.

موقف الرابطة الاسلامية من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية.

قضيتي ولايتي جوناغاد وحيدر آباد واثرهما في الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.

الموقف الداخلي في كشمير من قضية تقرير مستقبلها.

ضغوط الهند على كشمير.

التطورات الداخلية في كشمير.

ضغوط الباكستان على كشمير.

ثورة البونش وتدخل رجال القبائل الباكستانية في كشمير.

انضمام كشمير للهند والمجابهة العسكرية.

دوافع التدخل الباكستاني في كشمير.

دوافع التدخل الهندي في كشمير.

المحادثات الهندية ـ الباكستانية.

الموقف البريطاني.

الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية
في ضوء الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية

شكل مستقبل الولايات الاميرية احدى المشكلات الاساسية التي تعترض عملية نقل السلطة من البريطانيين إلى الهنود، وجاءت اول محاولة بريطانية لمعالجة هذه المشكلة وطرح تصوراتها لمستقبل هذه الولايات في ضوء أي تطور محتمل تمنح به بريطانيا الهند حكماً ذاتياً واسعاً او الاستقلال في المذكرة التي قدمتها البعثة الوزارية للهند إلى مجلس امراء الولايات الهندية في ١٢ آيار ١٩٤٦، التي عرفت فيما بعد بمذكرة ١٢ آيار، اذ جاء في النقطة الخامسة منها "عندما يتم انشاء حكومة او حكومات جديدة ذات حكم ذاتي تام او استقلال تام في الهند البريطانية فان حكومة جلالته ستعفي تلك الحكومات من التزامات الهيمنة لان الحكومة البريطانية غير قادرة على ممارستها عبر الحكومات القادمة ولا تستطيع ايضا استبقاء القوات العسكرية البريطانية لتنفيذ التزاماتها ولا يمكن للحقوق التي تنازلت عنها الولايات للقوة المهيمنة ان تنتقل إلى طرف ثالث فتلك الحقوق ستعود للولايات وسيد الفراغ بدخول الولايات في علاقات فيدرالية مع الحكومة او الحكومات القادمة في الهند البريطانية او الدخول في ترتيبات سياسية خاصة معها في حالة فشل الاقتراح الاول"[١].

ان هذه النقطة الاساسية في المذكرة تشرح هنا انه في حالة حصول الهند على أي نوع من انواع الاستقلال فان حقوق الولايات النابعة من (التزامات الهيمنة) التي يقصد بها الالتزامات المتبادلة بين بريطانيا والولايات الاميرية التي اتفق عليها من خلال مجموعة معاهدات مختلفة عقدت بصورة منفردة مع كل ولاية التي

---

(١)Memorandum on States Treaties and Paramountcy presented by the cabinet Mission to his Highness the Chancellor of the chamber of Princes on 12 May 1946. in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 33-34.

تتعلق عامة بالشؤون الخارجية والمواصلات والدفاع اذ هيمنت بريطانيا على الولايات من خلالها[1] لن يعود لها وجود وان تلك الالتزامات والحقوق التي تنازلت عنها لبريطانيا ستعود إلى الولايات مرة اخرى، وبذلك منحت الولايات استقلالا في ترتيب اوضاعها مع الحكومة او الحكومات القادمة، لقد اكدت الحكومة البريطانية هذا الوضع في قانون استقلال الهند الذي اعلنته بريطانيا في ٣ حزيران ١٩٤٧ الذي جاء فيه "ترغب حكومة جلالته توضيح ان سياستنا تجاه الولايات الاميرية الهندية الموجودة في مذكرة بعثة مجلس الوزراء في ١٢ أيار ١٩٤٦ ستبقى كما هي دون تغيير"، وقد اوضح المشروع انه لغرض منع تعطيل الترتيبات المتعلقة بالكمارك وتجارة الترانسيت والمواصلات وما شابهها فانه يمكن للولايات الاميرية خلال الفترة بين ١٧ حزيران عندما تتم الموافقة على المشروع وبين ١٥ اب ١٩٤٧، عندما تمنح الهند والباكستان استقلالهما، ان تدخل في (اتفاق تجميد) مع احدى او كلا الدولتين المستقلتين[2].

يلاحظ ان مذكرة البعثة الوزارية في ١٢ ايار ١٩٤٦ وقانون استقلال الهند في ٣ حزيران ١٩٤٧ قد تركا الكثير من الغموض والابهام اذ يمكن تسجيل الملاحظات الآتية عليهما:

١. لم توضح المذكرة او القانون من انه يحق لهذه الولايات الاستقلال التام وبالشكل الذي تكون فيه دول ذات سيادة في حالة رفضها الانضمام إلى احدى الدولتين.

٢. لم تشرح المذكرة او القانون على أي اسس واعتبارات تعتمد الولايات في اختيارها الانضمام إلى احدى الدولتين هل هي الاعتبارات الدينية او الجغرافية او الاقتصادية وبالشكل الذي يلزم الولايات بمراعاتها.

---

(١)Gejendragadkar, P. B, **Kashmir – Retrospect and Prospect,** University of Bombay, (Bombay, 1967), P. 44.

(٢)The Indian Independence Act 1947 , in: Dobbin, Op. Cit., PP. 160 – 163.

٣. ان الهند البريطانية قسمت عمليا على اسس طائفية وان الولايات الاميرية ليست بمنأى عن هذه الطائفية في تركيبتها السياسية، بل ان لبعض هذه الولايات اوضاع تتصف بعدم التوافق بين غالبية سكانية من طائفة معينة وبين الحاكم الذي ينتمي إلى الاقلية، وقد شكل هذا الوضع مشكلة في عدد من الولايات مثل ولاية كشمير وجوناغود وحيدر آباد، ومن ثم فان المشاريع البريطانية لمعالجة مشكلة الولايات الاميرية اهملت هذه الاوضاع ولم تشر بشكل واضح لا لبس فيه من ان تقرير مستقبل الولاية يعود للحاكم او للشعب مما ترك اثره في صراع داخلي بين الحكام وشعوبهم، هذه الولايات من جهة وبين الهند والباكستان من جهة اخرى.

٤. اشارت مذكرة ١٢ ايار، إلى ان الولايات التي لا تنتمي إلى احدى الدولتين يمكن لها ان تتخذ معهما او مع احداهما (ترتيبات سياسية خاصة) ولكن ما هي هذه الترتيبات وما حدودها ؟ هل هذه الترتيبات هي (اتفاق التجميد) الذي اشار اليه قانون ٣ حزيران ام ان المقصود به شيء اخر، تساؤلات لم تجب عنها الحكومة البريطانية فتركت مصير الولايات يخضع لتفسيرات واجتهادات مختلفة من قبل كل من الولايات والهند والباكستان. كلّ يجيب عليها بالصورة التي تخدم طموحاته واتجاهاته السياسية.

وتأسيساً على ما تقدم، أيمكن القول ان الحكومة البريطانية كانت حسنة النية وان هذه الملاحظات قد فاتت على السياسيين و القانونيين في الحكومة البريطانية الذين وضعوا الاسس الغامضة التي تم في ضوئها معالجة مصير الولايات الاميرية وهم السياسيون والقانونيون الذين كانوا يديرون (امبراطورية لا تغيب عنها الشمس) ويدركون جيداً التبعات التي تترتب على غموض النصوص القانونية وبهذا الشكل الفاضح وفي شبه قارة قسمت على ضوء نزاع سياسي طائفي لعبت بريطانيا دورا اساسيا في نشأته واستمراره ؟

اثار هذا الغموض جدلا واسعا بين المؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية وقد دفع هذا الجدل الذي سبق يوم الاستقلال اتلي إلى التصريح في مجلس العموم البريطاني في ١٠ تموز ١٩٤٧ تصريحا زاد غموض النصوص القانونية غموضا عندما قال: "تامل حكومة جلالته ان تجد كل الولايات في الوقت الملائم مكانها الملائم في الحكومات الجديدة واذا ما سألتموني عن موقف حكومة جلالته تجاه اية ولاية تقرر ان تنفصل عن الدول المجاورة لها واعلان استقلالها فاني سأجيب حاكم تلك الولاية "خذ الوقت الكافي وفكر بالامر مرة اخرى واتمنى ان لا يتم اتخاذ أي قرار قطعي قبل اوانه الملائم"[١].

وحاول نائب الملك مونتباتن ان يشرح جزءاً من الغموض عندما قال في اجتماع له مع امراء الولايات في ٢٥ تموز ١٩٤٧ "نظريا ان الولايات حرة في ربط مستقبلها مع الدومينيون التي قد تختارها، ولكن عندما اقول بأنها حرة في الارتباط مع احدى الدومينيون فاني قد اشير إلى وجود التزامات جغرافية معينة لا يمكن تجنبها ففي ٥٦٥ ولاية ترتبط الغالبية العظمى من السكان بروابط جغرافية غير قابلة للتعويض عنها مع دومينيون الهند ودومينيون الباكستان... وانتم لا يمكن لكم الهرب من حكومة الدومينيون التي هي جارتكم اكثر مما تستطيعون الهرب من رعاياكم الذين انتم مسؤولون عن مصلحتهم"[٢].

على الرغم من ان هذا التصريح لم يهتم إلى بمشكلة الجوار الجغرافي وتجاوز المشكلات الاخرى فانه يعكس احساس نائب الملك بالثغرات الواسعة التي تركتها المذكرة وقانون الاستقلال ولكن مع ذلك ماذا يمكن ان يغير تصريح غير ملزم في مشهد يخضع لقوانين ملزمة في ضوء تنافس سياسي يحاول استغلال كل ثغرة قانونية او سياسية لصالح احد اطرافه[٣].

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 77.

(٢)Mountpattan's Address to A special Full Meeting of the Chamber of Princes on July 25, 1947, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 40-44.

(٣)النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص٢٩٩.

موقف حزب المؤتمر الوطني الهندي
من الوضع القانوني والسياسي الولايات الاميرية

قبل حزب المؤتمر الوطني قانون ٣ حزيران، لكنه رفض تفسير نصوصه المتعلقة بالولايات الاميرية من ان انتهاء الهيمنة البريطانية على الولايات يؤدي إلى استقلالها في حالة رفضها عدم الانضمام لاحدى الدومينيون المستقلين الهند والباكستان، كما اكد المؤتمر على مبدأ الاخذ برأي شعوب الولايات في قرار الانضمام[١].

تصاعدت مخاوف المؤتمر بعد اعلان ولاية حيدر اباد عزمها على اعلان استقلالها في حزيران ١٩٤٧. فرد المؤتمر بقرار شديد اللهجة اصدرته اللجنة العاملة للمؤتمر في ١٤ حزيران رفضت فيه استقلال اية ولاية[٢] الذي وجدت انه سيؤدي بالنتيجة إلى بلقنة الهند (India Balkanization) فضلا عن انه يمثل تنكرا لتاريخ الهند واهداف الشعب الهندي وقد اوضح القرار ان تلك الولايات الهندية لم يسبق لها ابدا ان امتلكت كيانات دولية عبر ثلاثة قرون مضت لذلك لا يمكن لاي برلمان اجنبي (في اشارة ضمنية إلى البرلمان البريطاني) ان يجعلها ولاية مستقلة، كما ان انتهاء الهيمنة البريطانية تعني بصورة تلقائية ولادة الهيمنة الهندية ذات السلطة المركزية وبناءً على هذه العوامل. وجد القرار انه ليس لبريطانيا استناداً للاعراف الدولية الحق في ان تحد من حقوق السيادة في الهند الحرة سواء في شؤونها الداخلية او الخارجية ووجد القرار ان قانون٣ حزيران خلص الولايات الهندية من الهيمنة البريطانية الا انه لم يجعل منها وحدات مستقلة وفي ظل هذا القانون فان جزءا من المنطقة الهندية قد تم اقتطاعه ليكون دولة مستقلة وهي الباكستان ومنحت الولايات حقا بان تكون مستقلة من خلال انضمامها إلى لهند او الباكستان،

---

(١)خطاب الشيخ محمد عبد الله في الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام المنعقد في مكة للفترة ١٧ – ٢٤ نيسان ١٩٦٥، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد الاول، ج٢، حزيران، (كراتشي، ١٩٦٥)، ص٤٥ – ٥٥.

(٢)جريدة النهار، العدد٣٦٢٧، ١٧ حزيران ١٩٤٧.

وان الولايات التي لا تنظم إلى الدولتين، تكون ذات حكم ذاتي في الدولة الهندية في ظل مبدأ ان الهند ترث كل التزامات وحقوق الحكومة البريطانية المنسحبة"[1].

وقد علق نهرو على هذا القرار بالقول "ان التقسيم فصل جزءاً من الهند ونحن مقتنعون بذلك الا ان الاجزاء الاخرى من الهند وبضمنها الولايات لا زالت كيانات موحدة مع الهند حتى يحدث ما يفصل تلك الولايات عن الهند، فنحن لم نوجد جراء التقسيم كما حدث مع الباكستان ان الهند موجودة ولا زالت وستكون وستبقى كذلك، ولذلك وحتى يتم التوصل إلى قرار مختلف عن ذلك فاننا سنبقي علاقاتنا القديمة مع الولايات"[2]. وقد اكد نهرو هذا الموقف في اجتماع لزعماء الاحزاب الهندية برئاسة مونتباتن في منتصف حزيران ١٩٤٧ اذ قال "انه يقر تماما بالمبدأ القائل بان اية ولاية تستطيع اذا كانت راغبة بالانضمام إلى المجلس التأسيسي، لكن ليس هناك أي ذكر في مذكرة بعثة مجلس الوزراء بالسماح لاية دولة بادعاء الاستقلال"[3]، وفي اجتماع لحزب المؤتمر في ١٥ حزيران ١٩٤٧ اخبر نهرو المؤتمر بان الهند لن تعترف باستقلال اية ولاية داخل الهند وحذر بريطانيا وباكستان في اشارة ضمنية لهما من الاعتراف بهكذا استقلال "ان اية قوة اجنبية تعترف بهذا الاستقلال فانها ستقوم بما نعده عملا غير ودي"[4].

اما غاندي فقد هاجم امراء الولايات ورأى ان الشعوب هي التي ستمتلك قرارها اذ قال في منتصف عام ١٩٤٧ "انه الامراء هم من صنع الاستعمار البريطاني ولما كان البريطانيون قد جلوا عن الهند فان شعوب الامارات اصبحت سادة انفسها..."[5]. وفي ٨ تموز ١٩٤٧ التمس غاندي في اجتماع للصلاة من بريطانيا النظر

---

(١)Bamzai, Op. Cit., P. 86.

(٢)Ibid, P. 87.

(٣)Gururajrao, H. S, **Legal Aspect of the Kashmir Problem**, Asia Publishing House, (Bombay, 1967) P. 337.

(٤)Brines, Op. Cit., P. 58.

(٥) حقي، احسان: مأساة كشمير المسلمة، ص ١٦٢.

في مسالة انضمام الامارات لاحدى المجلسين التاسيسيين، وفي ٢٧ تموز ١٩٤٧ جدد غاندي اثارة الانتباه لهذه المسالة "انه من الحكمة للامراء ان يقرروا الامر ويدخلوا في احدى الدولتين على اساس موقع ولاياتهم الجغرافي والتزامات ذلك الموقع". واشار غاندي في معرض مصادقته على دعوة مونتباتن لمراعاة الموقع الجغرافي (في ٢٥ تموز ١٩٤٧) الآنفة الذكر، بان الفجوة في دعوة نائب الملك هي "عدم اشارته لشعوب تلك الامارات"[١].

وبناءً على ما تقدم يظهر ان موقف حزب المؤتمر من وضع الولايات الاميرية اكد على نقطتين رئيستين هما:

١. انه من غير الممكن لحزب المؤتمر القبول باستقلال الولايات، لعدة اسباب هي:

أ. لا يوجد بند في مذكرة ١٢ايار وقانون ٣ حزيران، ينص بوضوح على حق الامارات بتشكيل دول مستقلة.

ب. انه حتى لو وجد مثل هذا النص فان استقلال هذه الامارات يعني تمزيق وحدة اراضي الهند بصورة تتعارض مع امال المؤتمر في قيادة هند موحدة، فضلاً عن الخطر الذي سيشكله هذا الوضع على الامن القومي الهندي.

ج. ان الهند وريثة بريطانيا في شبه القارة الهندية، ومن ثم هي التي ترث التزامات وحقوق بريطانيا على الولايات الاميرية التي لا تنظم بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٧ إلى احدى الدومينيون الهندي او الباكستاني.

٢. ان القرار ينبغي ان لا يعود للحكام، بل ان قرار الانضمام يجب ان تتخذه الشعوب في الولايات الاميرية، ويبدو ان موقف المؤتمر قد بني على اساس ان الامراء يحكمون ولاياتهم بصورة بيروقراطية وبالتالي تفضيلهم البقاء مستقلين، بينما شعوبهم مضطهدة وستجد في الانضمام للهند فرصة للتخلص من اوضاعهم السيئة في ظل دولة ديمقراطية علمانية حرة.

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 90.

ان موقف المؤتمر هذا يعبر عن سعي حزب المؤتمر إلى اقامة دولة هندية كبيرة وموحدة لا سيما بعد انفصال جزأين من شبه القارة الهندية ليكّونا باكستان بشقيها الشرقي والغربي، ولمنع اية ولاية من الاستقلال فتشكل سابقة للولايات الاخرى، لا سيما وان عدد الولايات الداخلة في الخارطة الهندية هي اكثر من الولايات الداخلة في الخارطة الباكستانية وان عدداً منها يحتل مساحة شاسعة من ارض الهند[1]، كولاية حيدر آباد التي تبلغ مساحتها ٨٢ الف ميلاً، فضلاً عن ان جميع هذه الولايات تقريبا تمارس انظمة حكم بيروقراطية ذات مضمون طائفي مما لا يتلائم مع توجهات حزب المؤتمر العلمانية والديمقراطية، لا سيما وان بعض هذه الامارات يحكمها حكام مسلمون متعاطفون مع الرابطة الاسلامية، مما سيشكل خطرا على امن الهند في ضوء احتمالية تحالفهم مع الباكستان المنافس الرئيسي لهم.

ونتيجة لاهمية موضوع الولايات الاميرية بالنسبة للهند، فان المؤتمر اسند مهمة ادارة ملفها وتحقيق انضمامها إلى الهند إلى (فلا بهال باتل) الشخصية المحافظة والمتشددة، التي تحتل الاهمية الثانية بعد نهرو في قيادة المؤتمر الوطني[2].

موقف الرابطة الاسلامية من الوضع القانوني والسياسي للولايات الاميرية

في الوقت الذي وافقت فيه الرابطة على قانون ٣ حزيران، فان موقفها كان على الضد من موقف المؤتمر الوطني في تفسير نصوص القانون المتعلقة بتحديد مستقبل الولايات الاميرية، فقد ساندت الرابطة بشكل واضح حق السيادة لحكام الولايات، وحرية الولايات في الانضمام إلى احدى الدومينيون او الاستقلال الكامل، لقد عبرت الرابطة عن هذا الموقف قبل اعلان قانون ٣ حزيران، ففي ٢١ نيسان ١٩٤٧، رد لياقيت علي خان على تصريح نهرو المتعلق بان المؤتمر سيهتم باية سياسة تقوم بها

---

(١) الهندية، السفارة، قضية كشمير في مجلس الامن، خطاب كريشنا مينون في مجلس الامن في ٢٣-٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧، (بغداد، د. ت)، ص٨.

(٢)Gupta, Op. Cit., P. 77.

الامـارات باتجـاه اعـلان اسـتقلالها بـالقول "اسـتنادا لمذكرة بعثـة مجلـس الـوزراء، وتصريحات مونتباتن المتكررة فان الامارات لها الحق التام في رفض القيام باي شيء له صـلة بـالمجلس التأسيـسي .. وعنـدما يـتم اتخـاذ القـرار المتعلـق بمـستقبل الهنـد البريطانيـة والاعـلان عنـه، فـان الامـارات الهنديـة سـتكون حـرة في التباحـث بـشان الاتفاقـات مـع باكـستان او هندسـتان فيمـا يتعلـق باعتبـارات التقـارب او الـشؤون الداخليـة ووفـق مـا تمليـه الظـروف او قـد يقومـون بالاختيـار الخـاص بهـم والمتعلـق باسـتقلال اوضـاع الحكـم مـن اجـل مـصلحتهم"[١]. وفي اليـوم ذاتـه ذكـرت جريـدة (The Dawn) لسان حال الرابطة، وفي المقال الافتتـاحي "بـاي وسيلة عدا الاعتداء المسلح يرغب الباندیت نهرو بادخال الامارات الهندية في مدار مستقبل امبراطوريته رغم عدم رغبتها بذلك"[٢]. وجدد جناح موقف الرابطة هذا في مقابلة صحفية في ٢١ ايار ١٩٤٧ بقوله "ينبغي ان تكون الولايات كدول مستقلة تماما خالية من الهيمنـة مهمـا كانـت وان تاخـذ بنظـر الاعتبـار مـا الـذي يـشكل افـضل لمصالحها، وسـتكون حـرة لتقـرر اذا مـا كانـت ستنـضم إلى المجلـس التأسيـسي الباكـستاني او المجلس التأسيسي الهندوستاني"[٣].

استمرت الرابطة في موقفها المساند لاستقلال الامارات اذا ما رغبت بذلك بعد اعلان قانون الاستقلال. ففي اجتماع زعماء الاحزاب الهندية برئاسة مونتباتن ١٣ حزيران ١٩٤٧، رد جناح على رأي نهرو القائل بعدم وجود ذكر في مذكرة بعثة مجلس الوزراء بالسماح للامارات بالاستقلال بالقول من انه يرى "ان الامارات مخولة تماما في قولها بعدم رغبتها بالانضمام للمجلس التأسيسي، ان اية امارة هندية هي دولة ذات سيادة"[٤].

---

(١)Ibid, P. 47.

(٢)Ibid.

(٣)Gururajrao, Op. Cit., P. 337.

(٤)Singh, Jasjit, **India and Pakistan crisis of Relationship**, Lancer Publishers PVT. LTD, (London, 1996), P. 119.

وأوضح موقف للرابطة عبرت عنه في بيان صادر عنها في ١٧ حزيران ١٩٤٧، الذي جاء فيه "ستكون الامارات الهندية وبصورة تشريعية وقانونية دولاً ذات سيادة مستقلة بعد زوال الهيمنة، وستكون حرة في اتخاذ قراراتها الخاصة بها وتبني مسارها الخاص، وهي حرة في الانضمام للمجلس التأسيسي الهندوستاني او المجلس التأسيسي الباكستاني او البقاء مستقلة وفي نهاية الامر فانها ستدخل في اتفاقات او علاقات مع هندوستان او باكستان وكما ترغب هي .. لقد كانت سياسة الرابطة الاسلامية لعموم الهند واضحة منذ البدء، فنحن لا نرغب بالتدخل في الشؤون الداخلية لاي ولاية، لان هذا الامر يجب حسمه بين الحكام وشعوبهم في تلك الولايات"[١].

لقد اكدت الرابطة على لسان جناح هذا الموقف فيما بعد عدة مرات، فقال جناح اثناء لقاءه بمندوب من المؤتمر الاسلامي الكشميري في تموز ١٩٤٧ "لقد اوضحت سلفا ولاكثر من مرة واحدة ان الولايات الهندية حرة في الانضمام لاي من المجلسين التأسيسيين الباكستاني والهندي او البقاء مستقلة"[٢]، وقال في ٣٠ تموز ١٩٤٧ "ان كل الامارات الهندية ستستعيد سيادتها التامة واوضاعها المستقلة، لذلك فهي حرة للانضمام اما لاحدى الدولتين .. او تبقى مستقلة"[٣]، وقبيل انتقال السلطة في ١٤ آب ١٩٤٧ جدد جناح موقف الرابطة الاسلامية في اجتماع للدائرة السياسية برئاسة مونتباتن اذ قال "الولايات مخولة تماما بان لا تنضم لاي من المجالس التأسيسية .. كل ولاية هندية هي ولاية حاكمة ذات سيادة فيما يتعلق بكل الاجراءات[٤]، وفي اشارة ضمنية إلى موقف المؤتمر قال جناح "ان الافتراض القائل بان كل الولايات الهندية ملزمة بالدخول في احدى المجالس التأسيسية هو قول

---

(١)Gururajrao, Op. Cit., PP. 337 – 338.

(٢)Ali, Op. Cit., P. 287.

(٣)Brines, Op. Cit., P. 58.

(٤)Gururajrao, Op. Cit., P. 337.

مناقض للقانون والدستور، اذا ما رغبت الولايات بالدخول في تلك المجالس فانها ستفعل ذلك عبر الاتفاق وليس هناك طريقة لارغامها على القيام بذلك"[1].

ان موقف الرابطة هذا قد بني على معطيين، الاول تمثل في ان اهم الولايات الاميرية واكبرها كانت تقع ضمن حدود الهند، وانها ستثير عقبات متعددة امام حكومة الهند في حالة اعلان استقلالها خاصة وان عدد الولايات الاميرية يتجاوز الـ ٥٠٠ ولاية ضمن الخارطة الهندية بينما الولايات التي تقع ضمن حدود الباكستان، ولايات قليلة العدد وصغيرة الحجم، وغير مؤهلة عمليا للاستقلال، وبذلك فهي محكومة بالانضمام للباكستان[2]، اما المعطى الثاني فتمثل في سعي الرابطة إلى التقرب من الامراء وخطب ودهم، والتأكيد لهم من ان مناصبهم ومصالحهم سوف لا تصادر في حالة الانضمام للباكستان التي تعترف بسيادتهم على ولاياتهم، وباستقلالية قراراتهم، على العكس من الهند التي ستسلبهم هذه الامتيازات في حالة الانضمام اليها.

(١)Ibid.

(٢)بريشير، ميشال، المصدر السابق، ص٢١٦.

قضيتي ولايتي جوناغاد وحيدر آباد، واثرهما في الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير

ان موقفي الهند والباكستان من وضع الولايات الاميرية، اصطدم بثلاثة قضايا كشفت مدى عدم احترام الدولتين لمواقفهما المعلنة تجاه هذه الولايات، وهذه القضايا الثلاث تتعلق بولايات جوناغاد، وحيدر اباد، وكشمير، ولكي يعطي البحث تصوره عن مصداقية موقفي الدولتين سيحاول هنا بيان قضيتي جوناغاد وحيدر اباد، واثرهما في الصراع حول كشمير.

فجوناغاد ولاية صغيرة تبلغ مساحتها ٣.٣٣٧ ميل٢، وعدد سكانها يربو على ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، وهي واحدة من مجموعة ولايات يطلق عليها اسم (ولايات كاثيوار)، غرب الهند وقد كانت جوناغاد في عدد من جوانبها صورة معاكسة لكشمير، فاغلبية سكانها من الهندوس تصل نسبتهم إلى ٨٠٪ من مجموع السكان، ويحكمها حاكم مسلم[١].

تحيط بجوناغاد من كل جوانبها ولايات انضمت إلى الهند، والطريق المفتوح الوحيد امامها الذي يمكنها الاتصال بالباكستان هو ميناء فيرا فال Vereval على المحيط الهندي والذي كان يغلق خلال موسم الرياح الموسمية[٢]. وكانت هناك جيوب من اراضي جوناغاد في وسط ولايات كاثيوار، وتجاور جوناغاد امارة صغيرة تسمى مانفادار وهي شبه اقطاعية كبيرة يحكمها حاكم مسلم[٣]، وفي داخل جوناغاد امارات صغيرة ايضا عبارة عن اقطاعيات كبيرة ابرزها مانغرول Mangrol وبابرود Babariawed، وكان يحكمهما حاكمان هندوسيان، ويفترض ان تكون

---

(١)Ali, Op. Cit., P. 276.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٢)Ali, Op. Cit., P. 276.

هاتان الامارتان الصغيرتان تحت سلطة جوناغاد الا ان حاكمي الامارتين اصروا على ان انتهاء الهيمنة البريطانية قد جاء بالاستقلال لهم ايضا[1].

لم تعلن جوناغاد انضمامها إلى أي من الدولتين فارسلت حكومة الهند آلية الضم إلى الديوان شاه نواز بوتو لتوقيعها، وعندما لم يصلها الجواب ارسلت في ١٢ اب ١٩٤٧ تطلب جواباً فوريا، فاجاب بوتو من ان الموضوع ما زال تحت الدراسة، وفي ١٥ اب ١٩٤٧ اعلنت جوناغاد قرارها بالانضمام للباكستان، التي وافقت على انضمامها، وفي مطلع ايلول انضمت مانفادار إلى باكستان التي وافقت على ضمها ايضا في ٥ ايلول ١٩٤٧[2].

رفضت الهند قبول الضم الباكستاني لولايتي جوناغاد ومانفادار واكدت على ان ثلاثة مبادئ رئيسة قد تم خرقها بضم جوناغاد ومانفادار وهي:-

١. الحدود الجغرافية.
٢. التركيبة السكانية.
٣. رغبة الشعب[3].

لم ترد باكستان على الاتهامات الهندية، بل اكدت عملية الضم وابلغت الهند بتاريخ ١٣ ايلول من انها قد وافقت على الضم ووقعت اليه الضم[4].

ارسلت حكومة الهند سكرتير وزارة الولايات إلى جوناغاد في ١٩ ايلول الذي اجرى محادثات مع الديوان كانت نتيجتها الفشل حيث اكد الديوان على ان قرار الضم قد اتخذ بناءا على رغبة مجلس الولاية، فطالب نهرو باكستان باجراء استفتاء في جوناغاد تحت ادارة محايدة[5]، وقد اكد مونتباتن على هذا المطلب في برقية بعث بها إلى محمد علي جناح في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، واشار إلى ان هذا الانضمام

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 81.

(٢) Ibid, P. 81.

(٣)Karunakeran, K. P., **India in world affairs August 1947- January 1950**, First Published, Oxford University Press, (London, 1952), PP. 123-124.

(٤) Ibid

(٥) الجمعية الاسلامية العالمية، خرافة المطالبة الهندية بجامو وكشمير، (لندن، ١٩٩٦)، ص٨.

هو "محاولة صريحة لتمزيق وحدة الهند، نتيجة لمد نفوذ باكستان وتوسيع حدودها الامر الذي يعد بدوره مخالفة صريحة للمبادئ التي سبق لباكستان ان وافقت عليها واحلتها محل التنفيذ"[1].

في غضون ذلك طلبت امارتي مانغرول وبابرود انضمامها إلى الهند، فرفضت جوناغاد هذا الطلب وارسلت برقية إلى الهند اشارت فيها إلى ان مانغرول وبابرود هما جزء من جوناغاد وبالتالي لا يحق لهم طلب الانضمام إلى الهند[2].

تزامنت هذه الاحتجاجات الرسمية مع اتخاذ حكومة الهند مجموعة اجراءات لحل المشكلة عن طريق القوة حيث احاطت القوات العسكرية الهندية وبالتعاون مع قوات كاثيوار بجوناغاد ومانافادار، وبدأت بالضغط اقتصاديا على جوناغاد اذ قطعت طرق المواصلات مع الهند، فتقلصت موارد جوناغاد المالية الناتجة عن تجارة الترانسيت، وحدث نقص حاد في المواد التموينية على الرغم من تزويد باكستان للولاية بالحبوب، في الوقت الذي شكلت فيه حكومة مؤقتة في بومباي لجوناغاد برئاسة شاملداس غاندي (Shamaldas Gandhi) (ابن اخ المهاتما غاندي)[3]، ونقلت هذه الحكومة المؤقتة مقراتها إلى راجكوت (Rajkot) قرب جوناغاد[4].

ازاء ذلك وفي الاول من تشرين الاول ١٩٤٧ احتلت قوات جوناغاد امارتي مانغرول وبابرود، فطلبت الهند في ذات اليوم من باكستان سحب قوات جوناغاد من مانغرول وبابرود فرفضت باكستان هذا الطلب، فاتخذت الهند قرارها في ٤ تشرين الاول ١٩٤٧باحتلال مانغرول وبابرود وعملية احتلال هاتين الامارتين يتطلب اختراق اراضي جوناغاد، ومن ثم تحتل القوات الهندية ولاية جوناغاد، واخبرت الهند

---

(١) الباكستان، سفارة، مأساة كشمير، دراسة مختصرة، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص١٣.

(٢)Gupta, Op. Cit., PP. 81 – 82.

(٣)Ali, Op. Cit., P. 278.

(٤) فرج الله، المصدر السابق، ص٣٢.

باكستان من انها ستنهي عملية ضم الباكستان لولاية جوناغاد وانها ستحيل الموضوع ليقرر عبر الاستفتاء العام[١].

اجابت باكستان في ٥ تشرين الاول ١٩٤٧ ببرقية اكدت فيها موافقتها للقبول برأي قانوني لوضع مانغرول وبابرود وفي هذا الاثناء تنسحب القوات العسكرية الجوناغادية من تلك الامارات وتسحب الهند قواتها التي تحيط بجوناغاد، فرفضت الهند هذا المقترح، فاقترح رئيس الوزراء الباكستاني في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٧على رئيس الوزراء الهندي ان تقوم الحكومتين بمناقشة المسالة لحسم شروط اجراء استفتاء عام، الا ان الهند رفضت هذا المقترح ايضا. فدخلت القوات الهندية اراضي جوناغاد لتفرض سيطرتها على امارتي مانغرول وبابرود، وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ احتلت القوات الهندية كامل اراضي جوناغاد، في الوقت الذي فر فيه الحاكم وابرز اركان حكومته إلى باكستان، وبعد يومين من احتلال الولاية اعلنت الهند ان جوناغاد اصبحت ولاية هندية، واجرت استفتاء تحت الادارة الهندية في ٢٠ شباط ١٩٤٨ اختار فيه (٩١) ناخب فقط باكستان من مجموع ١٩٠.٨٧٠ ناخب في جوناغاد[٢].

رفضت باكستان الضم في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٧. واكدت على ان ما قامت به الهند هو انتهاك واضح للاراضي الباكستانية وخرق للقانون الدولي، ورفضت الاعتراف بشرعية الاستفتاء، وطالبت بانسحاب القوات الهندية واعادة الادارة الشرعية كاساس اولي للمناقشات بين الدولتين[٣]، الا ان الهند عدت ان الضم نهائي وان جوناغاد اصبحت جزءاً من الاراضي الهندية[٤].

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 82.

(٢) Karunakaran, Op. Cit., P 124.

(٣) جريدة الاخبار، العدد ٢٠٨٣، ١٢تشرين الثاني ١٩٤٧؛ Ali, Op. Cit., P. 278.

(٤)Gupta, Op. Cit., P. 84.

يبدو مما سبق ان الحكومة الباكستانية قد رأت في جوناغاد سلاحا هاماً للقتال من اجل كشمير، إذ كان عدد من الاحتمالات الممكنة مثل تبادل مباشر لجوناغاد بولاية كشمير، او دفع الهند إلى القيام بعمل عسكري في جوناغاد الامر الذي كان بامكانه تقديم المبرر للباكستان للتهديد او القيام بعمل مماثل في كشمير، او استغلال وضع جوناغاد لايجاد سابقة تساهم في حل مشكلة الصراع حول كشمير عن طريق الاستفتاء[1].

اما الموقف من حيدر اباد فهو اقل اثرا من الموقف من جوناغاد على المشكلة الكشميرية، فهي تشبه المشكلة الكشميرية من ناحية معاكسة واحدة وهي وجود حاكم مسلم على اغلبية هندوسية.

فحيدر آباد من اهم واكبر الولايات الاميرية تبلغ مساحتها ٨٢.٠٠٠ ميلا٢ وعدد سكانها ١٦ مليون نسمة، تحيط الاراضي الهندية تماما بها وليس للولاية أي منفذ بري او بحري للاتصال بالعالم الخارجي الا عبر الاراضي الهندية[2]، يحكمها الامير عثمان علي خان بهادور الملقب بـ (النظام)[3]، الذي ينتمي إلى سلالة حاكمة في الولاية منذ القرن الثامن عشر وتعود اصولها إلى الآسرة المغولية الحاكمة في الهند. لذا فان لحيدر آباد مكانة خاصة في قلوب المسلمين الهنود بسبب ارتباطها بمجد الامبراطورية المغولية وبسبب حجمها الكبير واهمية مواردها[4].

شعر النظام بأنه مخول بالحصول على مكانة مستقلة ذات سيادة، فاعلن عن رغبته هذه في ٣ حزيران ١٩٤٧، وارسل مبعوثا إلى نائب الملك ليعلمه بهذه الرغبة، فاخبره مونتباتن ان الحكومة البريطانية لن توافق على منح حيدر اباد مكانة الدومنيون، وحث مونتباتن النظام على الانضمام للهند مؤكدا على الحقائق الجغرافية للولاية، فلم تتخذ حيدر اباد قرارها حتى ١٥ آب ١٩٤٧، فضغطت الهند

(١) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٩٥.

(٢) Wilcox, Op. Cit., P. 63.

(٣) فروخ، عمر: المصدر السابق، ص٧٧.

(٤) Wilcox, Op. Cit., P. 63.

على النظام من اجل الضم الا ان اقصى ما عرضه النظام هو عقد اتفاقية تتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات، الا ان الهند رفضت عقد مثل هذه الاتفاقية، وعرضت بدلا عنها في ٢٧ اب اجراء استفتاء عام تقوم بتنظيمه دوائر بريطانية، الا ان النظام رفض هذا العرض(١)، وعرض بدلا عن ذلك اجراء الاستفتاء تحت ادارته فرفضت الهند وقالت ان مثل هذا الاستفتاء لا يمكن ان يجري الا بعد خمس سنوات من انشاء حكومة في حيدر آباد تمثل فيها كل الفئات والطوائف الموجودة تمثيل مناسب لاعدادها(٢).

دعمت توجهات النظام الاستقلالية، من منظمة (اتحاد المسلمين) التي كانت تملك ميلشيا عسكرية تسمى (رازكار Rzakar)(٣)، تحت زعامة كاظم رازي Razvi الذي كان يرفض باصرار ضم حيدر آباد إلى الهند(٤).

وتحت ضغط مونتباتن والحكومة الهندية وافق النظام على توقيع (اتفاق تجميد) مع الهند في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، لمدة عام واحد على ان يسعى الطرفان خلال هذا العام للوصول إلى حل للخلاف(٥)، واعطى النظام وعدا سريا لمونتباتن بعدم الانضمام للباكستان(٦).

لقد ارادت الهند من اتفاق التجميد فرض هيمنتها على سلطة النظام الذي كان يطمح إلى بقاء سياساته مستقلة عن نفوذ حكومة الهند، التي اخذت تعبر عن استيائها من سياساته لاسيما منعه تصدير المعادن الثمينة للهند، وعده العملة الهندية عملة غير قانونية في حيدر آباد، وكان اكثر الامور ازعاجا للهند هو

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 85.

(٢)جريدة النهار، العدد٣٩٨٩، ١٦ ايلول، ١٩٤٨.

(٣)الرازكار، يقصد بها (الرضا كار) التي تعني المتطوعون في الجيش.

فروخ، عمر، المصدر السابق، ص٧٨.

(٤)Karunakaran, Op. Cit., PP. 125-126.

(٥)جريدة النهار، العدد٣٩٨٩، ١٦ ايلول، ١٩٤٨؛ الصمد، رياض، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ١٨١.

(٦)Karunakaran, Op. Cit., P. 125

العلاقات الودية بين النظام وباكستان، وتقديمه قروضاً مالية كبيرة للباكستان وتعيينه مندوبا للعلاقات العامة في كراتشي[1].

فاتبعت الهند اجراءات للضغط اقتصادياً على حيدر آباد[2]، واخذت بتحشيد قواتها على حدود الولاية وفرضت قيوداً على سفر المسؤولين من حكومة حيدر آباد، وطالبت بحل منظمة رازكار، وفي ٢٣ آذار قدمت الهند مذكرة رسمية إلى حيدر اباد تضمن اتهاماتها ومطالبها وهي:-

١. سحب القرض المقدم للباكستان.

٢. اعادة تنظيم وتشكيل الشرطة.

٣. حظر نشاط منظمة اتحاد المسلمين وحل منظمة رازكار.

٤. الغاء القانون المتعلق بالعملة الهندية.

٥. الغاء الخطر على استيرادات الهند.

٦. الغاء اتفاقات تبادل المعلومات ووسائل الاعلام مع الصحافة والمحطات الاجنبية[3].

ردت حيدر اباد في ٥ نيسان ١٩٤٨ ناكرة كل التهم التي اشارت اليها المذكرة وعدت المطالب الهندية غير مشروعة لان هذه القضايا تخص حكومة حيدر اباد، وفي المقابل حدد رئيس وزراء حيدر اباد مير لوكة (Mir Loikah) تهم حكومته للهند:-

١. وقعت عمليات عسكرية مكثفة حول كل انحاء حيدر اباد.

٢. حدثت عدة غارات قام بها اشخاص هنود على الحدود.

٣. قيام الهند بمحاصرة الولاية اقتصاديا[4].

---

(١) Gupta, Op. Cit., P.86.

(٢) الانصاري، رفاعة، حول مشكلة حيدر اباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥١٠، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٨)، ص٨.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 85-86.

(٤) Ibid., P. 86.

تدهورت الاوضاع بشكل كبير من الجانبين، ورأت الهند ان حيدر اباد تهدد الوحدة الهندية، فحاصرت الجيوش الهندية حيدر اباد، فرد النظام من جانبه بارساله مبعوثا إلى مجلس الامن في اب ١٩٤٨ لعرض شكوى حيدر آباد من الهند[١]. فحدد نهرو في ٧ ايلول ١٩٤٨ امام المجلس التأسيسي الهندي موقف حكومته باعلانه ان استقلال حيدر آباد سيترك آثار سلبية على الامن القومي الهندي ويهدد وحدتها، وان الاوضاع العامة في حيدر اباد تتسم بالفوضى، وان السكان مهددين بسيطرة منظمة الرازكار، كما ان طبيعة الحكم بيروقراطية تستوحي نظم العهود الاقطاعية، ومن ثم لا يمكن للهند الموافقة على استمرار هذه الفوضى[٢].

وفي ٩ ايلول ١٩٤٨ قررت الهند احتلال حيدر اباد، وبدأت تحركها العسكري في ١٣ ايلول ١٩٤٨، وفي غضون ١٠٨ ساعة تمت للهند سيطرتها على حيدر اباد، ووضعتها تحت سيطرة حاكم عسكري، واعتقل كل اعضاء رازكار[٣]، وفي ٢٣ ايلول سحب النظام القضية من الامم المتحدة وتم ضم حيدر اباد إلى الهند[٤].

لم تتدخل باكستان بصورة علنية في المشكلة بين الهند وحيدر آباد، وعندما قامت في كراتشي في ١٣ ايلول ١٩٤٨ مظاهرات كبيرة تطالب الحكومة الباكستانية بمساعدة حيدر آباد وباعلان الحرب الشاملة ضد الهند[٥]. صرح المفوض السامي للباكستان في نيودلهي مكذبا الشائعات التي قالت بان باكستان احتجت لدى الهند على اجتياح الجيوش الهندية حيدر اباد، وحدد الموقف الباكستاني بقوله "على الرغم من العطف الذي توليه باكستان نحو ولاية حيدر اباد، فليس من حقها

---

(١)حقي، احسان؛ مأساة كشمير المسلمة، ص٣٦.

(٢)Nehru's Statement in the Constituent Assembly, September 7, 1948, in Nehru, Jawahar Lal, *Independence and after*, the Publications Division, (Delhi, 1949), PP. 103 – 108.

(٣)Gupta, Op. Cit., P. 87.

(٤)عنان، محمد عبد الله؛ قضية حيدر اباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد٥٠٨، ايلول، (القاهرة، ١٩٤٨)، ص٢.

(٥) جريدة النهار، العدد ٣٩٨٧، ١٤ ايلول ١٩٤٨.

الشرعي التدخل في هذه القضية"[١]. هذا الموقف الباكستاني المعلن، اما الموقف غير المعلن فتثمل في ان ممثلي الرابطة الاسلامية في حيدر اباد، وبتوجيه من الحكومة الباكستانية كانوا يشجعون النظام على عدم انضمامه إلى الهند[٢].

اما الموقف البريطاني من قضية حيدر اباد التي كانت تجري تفاعلاتها في الوقت نفسه الذي كانت فيه القوات الهندية والباكستانية مشتبكة بمجابه عسكرية حول كشمير، فظهر منذ بداية شهر آب ١٩٤٨ حينما القى ونستون تشرشل (Winston Churchill) رئيس الوزراء البريطاني السابق (١٩٤٠- ١٩٤٥) وعضو مجلس العموم البريطاني خطابا في المجلس اعلن فيه ان تهديدات نهرو لحيدر آباد بهجوم مسلح عليها يعد بمثابة تمهيد لعدوان مقبل يشبه ما قام به هتلر قبيل اعتدائه على النمسا، وطلب تشرتشل من حكومة اتلي بالتعهد بالمحافظة على حقوق الولايات الاميرية، ومساعدتها على تقرير مصيرها عن طريق الاستفتاءات وتحت اشراف الامم المتحدة، كما طالبها بمساعدة حيدر أباد وكشمير على سهولة الاتصال بالامم المتحدة[٣]. وقد ناشد النظام في اواخر تموز ١٩٤٨ ملك بريطانيا جورج السادس، والرئيس الامريكي ترومان في منتصف ايلول ١٩٤٨ مساعدته على الاستقلال بولايته، الا انه لم يجد أي ردود مشجعة له من قبل ترومان[٤]، اما الحكومة البريطانية فعبرت عن موقفها الرسمي على لسان وزير خارجيتها بيفن عندما قال في مجلس العموم البريطاني في منتصف ايلول ١٩٤٨ انه يؤيد احالة قضية حيدر اباد إلى مجلس الامن، واشار إلى تدخل الهند العسكري في حيدر اباد بقوله "مما لا جدال فيه ان الهند قد ارتكبت مخالفة خطيرة، لا تعذر عليها لاتفاقها مع ولاية حيدر اباد ثم اجتياحها بلاد هذه الاخيرة، ان هذا الاجتياح عمل عدواني"،

---

(١) المصدر نفسه، العدد ٣٩٩٠، ١٧ ايلول ١٩٤٨.

(٢) Sharma, B. L., **The Pakistan - China Axis**, Asia Publishing House, (New Delhi, 1967), P. 12.

(٣) جريدة النهار، العدد ٣٩٥٠، ١ آب ١٩٤٨.

(٤) المصدر نفسه، العدد ٣٩٨٩، ١٦ ايلول ١٩٤٨.

واكد ايضا على انه ينبغي على الحكومة البريطانية ان تبذل جميع جهودها للحصول على مساعدة الامم المتحدة[1]. لكن الحكومة البريطانية لم تبذل أي مساعي جدية لترجمة هذا الموقف.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات حول قضيتي جوناغاد وحيدر آباد واثرهما في الصراع حول كشمير:

١. ان القضيتين ظهرتا بسبب الاختلاف بين عقيدة اغلبية السكان الهندوسية، وعقيدة الحاكم الاسلامية في كل منهما، وهذا ما اسست له الحكومة البريطانية، وذلك باغفال قوانينها للاستقلال والتقسيم مثل هذه الاوضاع.

٢. تعاملت الحكومة الهندية مع هاتين الولايتين في ضوء مبادئها المعلنة والقائلة بان القرار يعود لشعوب الولايات الاميرية لا لحكامها، لذا فأنها رأت في ضم جوناغاد إلى الباكستان خرقا للمبادئ الثلاثة التي ينبغي مراعاتها في قبول ضم اية ولاية اميرية، وهي (رغبة السكان، الحدود الجغرافية، رغبة الشعب)، وعلى هذه الاساس رفضت ضم جوناغاد إلى الباكستان، وإستقلال حيدر آباد.

٣. لم تلتزم الحكومة الهندية بالاجراءات الدبلوماسية من خلال الحوار او اجراء مفاوضات مباشرة مع الباكستان للوصول إلى اتفاق شامل لحل قضية الولايات الاميرية، بل لجأت إلى استخدام القوة العسكرية في فرض سيطرتها على الولايات الرافضة الانضمام اليها، ومن ثم تجري استفتاءات فيها تحت ادارتها.

٤. اما الحكومة الباكستانية فتبنت موقفا مسؤولا تجاه قضية حيدر آباد، وموقفا مع جوناغاد يتوافق مع مبادئها المعلنة، الا ان الموقف الاخير سيكلفها الكثير في التأثير سلبا على موقفها السياسي تجاه كشمير.

٥. لم تبذل الحكومة البريطانية اية محاولة جادة في سبيل حل الخلاف بين الدولتين، وبين الهند والولايات الاميرية الرافضة الانضمام لها، وتركت الدولتان

---

(١) المصدر نفسه والعدد نفسه.

والولايات الاميرية تفسر قوانين الاستقلال كل حسب ما يخدم توجهاته السياسية، ومن ثم دخولهم في صراعات سياسية وطائفية وعسكرية، وهذا يتفق تماما مع منطق السياسات البريطانية السابقة في الهند البريطانية.

وعلى العموم ان هذه الملاحظات سيجد القارئ اثرها من خلال تناقض وتضارب موقفي الدولتين تجاه مشكلة كشمير في الصفحات التالية من البحث.

الموقف الداخلي في كشمير
من قضية تقرير مستقبلها

انقسم الموقف في كشمير من قضية الانضمام إلى ثلاثة تيارات اساسية تمثلت في الاتي:-

أ. تيار يدعو إلى استقلال الولاية، ومثل هذا الاتجاه المهراجا، وطبقة الدوغرا، والاحزاب الهندوسية، واقلية من المسلمين سواء في المؤتمر الوطني او المؤتمر الاسلامي.

ب. تيار يدعو للانضمام للهند مع الحفاظ على كيان مستقل لكشمير ضمن الدولة الهندية، وقد تبنى المؤتمر الوطني هذا التيار.

ج. تيار ثالث يدعو للانضمام للباكستان، ومثل هذا التيار حزب المؤتمر الاسلامي وعدد من الاحزاب الصغيرة مثل حزب كشمير الاشتراكي وحزب العمال.

ادت هذه التيارات من خلال تنافسها وصراعها دورا اساسيا في خلق وضع متدهور في كشمير ادى إلى زيادة اثارة الاطراف الخارجية لتدخل في الصراع وبدفع من مصالحها وبالتعاون مع الاتجاهات المتعاطفة معها.

فقد ظهرت رغبة المهراجا بالاستقلال مبكرا، ففي منتصف تموز ١٩٤٦ وفي خطاب القاه المهراجا في المجلس التشريعي لكشمير بعد حركة (اتركوا كشمير) قال "ان المبدأ ... الذي يقود سياستنا فيما يتعلق بشؤوننا الداخلية، هو اننا يجب ان نقرر مصيرنا بانفسنا دون ان تفرضه علينا اية جهة لا تشكل جزءاً موحداً مع دولتنا"[1]، وجد المهراجا دعما لطموحه بالاستقلال عندما حولت الحكومة البريطانية اليه سلطة السيطرة وادارة وكالة غليغيت التي (كانت تحت السيطرة

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 94.

البريطانية المباشرة بسبب موقعها الاستراتيجي في اقصى الشمال الغربي لكشمير)، فاكتملت بذلك سيطرة المهراجا على اراضيه مما عزز من طموحه في الاستقلال[1]. ومع ذلك فان المهراجا وجد انه عند استحالة تحقيق طموحه في الاستقلال، فانه سيفضل الانضمام للهند وليس للباكستان، وذلك بسبب علاقاته الاقتصادية الوثيقة مع الرأسماليين الهنود، ومن ناحية اخرى استيائه من النظام الاسلامي الباكستاني[2].

اما التيار الثاني وممثله المؤتمر الوطني الذي كان ابرز زعمائه في السجن، فقد عبر عن اتجاهاته من خلال رسالة من الشيخ عبد الله (الذي لا زال في السجن) إلى صديق له في جامو نشرت في الصحافة الهندية، التمس فيها من المهراجا ان لا يبقى مستقلا وان لا يلتحق بباكستان بل يعمل على الانضمام إلى الهند، وقد وعد الشيخ عبد الله بمعاونة فعلية يقدمه حزبه للمهراجا اذا اعلن انضمامه للهند[3].

وبعد ان اخرج المهراجا الشيخ عبد الله من السجن قبل انتهاء مدة محكوميته حاول التخفيف من وضوح الموقف فصرح في اجتماع للمؤتمر الوطني في ٣ تشرين الاول ١٩٤٧ "ان المشكلة التي تواجه شعب جامو وكشمير الان فيما اذا كان يجب ان ينضم للاتحاد الهندي او الباكستاني او البقاء مستقلين، ربما يكون نهرو هو افضل اصدقائي. واني احترم غاندي جدا، وان مساعدة المؤتمر لحركتنا كانت بلا حدود، الا ان خيارنا للانضمام للاتحاد الهندي او الباكستاني يستند على المصلحة العامة .. ولكن حتى لو اندمجنا مع باكستان فاننا لن نؤمن بنظرية الامتين التي تعد مسؤولة عن السموم المنتشرة في هذا البلد اليوم.."[4]، الا ان موقفه سرعان ما اتضح وذلك عندما قال في خطاب له امام مائة الف مواطن في سرينجار في ٥ تشرين الاول

---

(١)Bamzai, Op. Cit., P. 91.

(٢) جانكوفسكي وبولانسكايا، المصدر السابق، ص٢٥.

(٣)بزاز، بريم ناث، وشهد شاهد من اهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠)، ص٤.

(٤)Donaldson, D. M, Islam in India 1947, The Muslim World, Vol.38, No. 2 April, 1948, P. 90.

١٩٤٧ "من الطبيعي اننا سنختار الانضمام لتلك الدومينيون التي تعترف بمطلبنا بالتحرر وتدعمه .. لا نرغب بالانضمام لاولئك الذين يقولون بأنه ليس للشعب صوت في المسالة .. ليتم تقطيعنا إلى قطع صغيرة قبل ان نسمح باي تحالف بين هذه الولاية، وهذا النوع من الحكم"[١].

لقد شرح الشيخ عبد الله موقفه الداعي إلى ضم كشمير إلى الهند في عام ١٩٥١ عندما قال "لو انضمت كشمير إلى باكستان .. ماذا ستكون النتيجة ستقع كشمير في قبضة الاقطاعيين، وعملاء الاستعمار البريطاني القدامى، واخطر من هذا ستغدو كشمير فورا قاعدة من قواعد الحرب الباردة في قلب اسيا .. ان كشمير ذات حدود مشتركة مع الهند ومع الاتحاد السوفيتي .. والغرب يتطلع اليها بلهفة ليجعلها من قواعده، واخطر من هذا ايضا، سوف تذكي احقاد المتعصبين الهندوكيين في الهند نفسها، وستجعل الاربعين مليون مسلم الذين لا زالوا في الهند مكروهين في الهند وستحل بهم كل الاخطار المحتملة .. ولكن مع الهند، سوف تكون كشمير قمة الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية، مركز اشعاع في قلب اسيا، ومنارة تلقي ضوءها على الجميع .."[٢].

اما التيار الثالث فقد عبرت عنه الاحزاب الممثلة له في قرارات تبنتها توضح فيها مبررات دعوتها للانضمام للباكستان، فاصدر المؤتمر الاسلامي في ١٩ تموز ١٩٤٧ قرارا يؤيد ضم الولاية للباكستان، على الرغم من ان فئة من المؤتمر الاسلامي من بينها رئيسة المكلف تشوذري حميد الله خان فضلت خيار بقاء كشمير مستقلة[٣]، وقد شرح المؤتمر الاسلامي، دوافع قراره بالقول ".. ان كشمير لما كان ٨٠٪ من

---

(١)Korbel, Op. Cit., P. 71.

(٢)عودة، محمد: الفشل المزدوج، قصة اسد كشمير، مجلة الكاتب، العدد٤١، اب، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص٢٤؛

عودة، محمد: رحلة في قلب نهرو وصور اخرى من الهند ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٣)،

ص١٢٨ – ١٢٩.

(٣)لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٥١.

سكانها المسلمين، ولما كانت كشمير وباكستان تربطهما روابط قوية وثيقة وقومية، ولان كشمير تقع متلاصقة، مع باكستان نظرا لكل ذلك فان تلك الحقائق تجعل انضمام ولاية جامو وكشمير إلى باكستان، امراً ضرورياً لا مناص منه"[1]، وهدد المؤتمر الاسلامي حكومة كشمير من تجاهل هذا الطلب، واتخاذها قرارا تحت تاثير "بعض النفوذ الداخلي والخارجي والانضمام إلى المجلس التأسيسي الهندي، فان مسلمي جامو وكشمير جميعهم، سيعارضون هذا الاجراء بكل ما يملكون من قوة"[2].

واتخذ حزب العمال قراره في ٥ ايلول ١٩٤٧ في الانضمام للباكستان وشرح اسباب ذلك "ان الاكثرية الساحقة من سكان جامو وكشمير مسلمة، وان الولاية متاخمة لاراضي باكستان، وجميع الطرق الرئيسة الثلاثة، وجميع الانهر في الولاية، وتفضي إلى باكستان، ولهذه الاسباب .. الولاية يجب ان تنضم الى باكستان.."[3].

اما الحزب الاشتراكي فاتخذ قراره بالانضمام للباكستان في ١٨ ايلول ١٩٤٧، اذ وجد الحزب ان "المصير الطبيعي والافضل للولاية هو ان تنظم، إلى باكستان، وليس إلى الهند". وشرح العوامل التي دفعت الحزب إلى اتخاذ هذا القرار بالقول "يعتقد الحزب لاسباب واضحة جوهرية، ان الولاية لا تستطيع ان تبقى مستقلة، ان الانضمام إلى باكستان، هو امر مرغوب فيه لحماية مصالح السكان الفقراء والمتأخرين"[4].

ان الموقف المنقسم بوضوح في ولاية كشمير قد نتج عن الانقسام الموجود اصلا بين الطبقة الحاكمة والشعب من جهة، وانقسام الحركة الوطنية الكشميرية بين الحزبين الرئيسين في الولاية المؤتمر الوطني، والمؤتمر الاسلامي في جهة اخرى، وتأثير الهند والباكستان في تعميق هذا الانقسام، وبعبارة اخرى ان هذا الانقسام

---

(١) المودودي، ابو الاعلى، قضية كشمير المسلمة، ط٢، دار القلم، (الكويت، ١٩٨٦)، ص١٩.

(٢) Bennett, Frederic, Kashmir Today, (London, 1997), P. 7.

(٣) النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين، ص٣٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٠٢.

كان صورة عن انقسام الرؤى والارتباطات السياسية بين الاطراف الداخلية الكشميرية، فضلا عن طموحات الاطراف الخارجية المؤثرة فيها.

فالطبقة الحاكمة كانت مدفوعة في اتجاهها نحو الاستقلال رغبة منها في الحفاظ على مناصبها وامتيازاتها ومصالحها التي ستتأثر سلبا بكل الاحوال في حالة الانضمام إلى أي من الدولتين ، فالهند ومنذ وقت مبكر تصرح برفضها لسياسة المهراجا، اما باكستان وعلى الرغم من تأكيدها على سيادة الحكام، فانها دولة قامت على اساس (القومية الدينية) وعلى نظرية الامتين، ومن ثم فانه مصير الطبقة الحاكمة الهندوسية سيكون مهدد بدرجة كبيرة بالزوال في ظل حكومة اسلامية، ام الاحزاب الهندوسية فايدت الاستقلال على اساس ان الهند دولة علمانية ومن هنا فهي لا تتوافق مع الاتجاهات المحافظة لهذه الاحزاب، وباكستان دولة قامت على اساس نقيض اتجاه هذه الاحزاب، وهكذا فان الاستقلال هو فقط من يضمن استمرار عملها بصورة مدعومة من سلطة الحكومة.

وكان تيار الانضمام للهند، وممثله المؤتمر الوطني مدفوع إلى ذلك نتيجة لتقارب اهداف المؤتمر الوطني الكشميري مع اهداف المؤتمر الوطني الهندي. لذا فان مستقبل كشمير سيكون مع الهند. إذ ان انضمام الولاية إلى باكستان يعني عمليا انتهاء نفوذ المؤتمر الوطني مقابل تصاعد نفوذ المؤتمر الاسلامي. الذي كان تبينه للتيار الرامي للانضمام إلى الباكستان مبني على ارتباط اهداف الحزب باهداف الرابطة الاسلامية منذ منتصف الاربعينات، وايمانه بان مستقبل كشمير ذات الاغلبية الاسلامية لن يكون الا مع الباكستان فضلاً عن العوامل الجغرافية والاقتصادية التي دفعت احزاب مثل حزب العمال والحزب الاشتراكي إلى تبني الدعوة للانضمام إلى الباكستان.

ضغوط الهند على كشمير

في ضوء تسارع الزمن باتجاه موعد الاستقلال في ١٤ اب ١٩٤٧، فان كلاً من المؤتمر الوطني، والرابطة الاسلامية كانا يسارعان في ضم الامارات إلى دولتيهم، وقد اولى المؤتمر اهتماما خاصا بمستقبل ولاية كشمير، واستنادا الى هذا الاساس كتب نهرو إلى الشيخ عبد الله في ١٠ حزيران ١٩٤٧ "انا مقتنع بشدة بان ارادة الشعب هي التي ستسود في كشمير"[١]، وقد ابدى كل من نهرو وغاندي عن عزمهما على زيارة كشمير لقلقهما من اعلان الحكومة نيتها الاستقلال، الا ان نائب الملك مونتباتن ابدى رغبته بزيارة الولاية قبلهما[٢].

وقبيل رحيل مونتباتن تلقى رسالة خاصة من كريشنا مينون (Krishna Manun) المستشار السياسي لمونتباتن في ١٤ حزيران ١٩٤٧ حذره فيها من ان نتائج سيئة ستتعرض لها العلاقات البريطانية – الهندية اذا سمح لولاية كشمير بالانضمام للباكستان. وان الهنود سيفهمون هذه الخطوة من السياسة البريطانية على انها تهدف إلى جعل باكستان قوية بضم كشمير في الجبهة الشمالية لمحيط النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط. واكد مينون في رسالته من ان هذا التطور لن يكون مقبولا على الاطلاق في هند حديثة الاستقلال وانه سيعرض المصالح البريطانية الواسعة في الهند إلى الخطر وبناءً على ذلك رأى مينون في رسالته إلى انه من الضروري ضم كشمير إلى الهند[٣].

وبينما كان مونتباتن على وشك المغادرة إلى سرينجار، تلقى مذكرة حول كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٧، كان قد طلب في وقت سابق من نهرو ان يعدها له، وبعد ان بين نهرو ان في ولاية كشمير يشكل المسلمون ٧٧٪ من مجموع السكان، رأى

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 90.

(٢)Johnson, A. Campbell, **Mission With Mountabten**, Robert Hallited, (London, 1951), P. 120.

(٣)لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٦٨.

ان شعب الولاية يرغب بالانضمام للهند، لكون شعب الولاية يؤيد المؤتمر الوطني ورئيسه الشيخ عبد الله، اما المؤتمر الاسلامي فلا يحظى الا بنفوذ صغير في كشمير، واكد تقرير نهرو إلى ضرورة استحداث اصلاحات كبيرة لتصبح كشمير ديمقراطية، فينبغي ازاحة رئيس الوزراء البانديت كاك، واطلاق سراح الشيخ عبد الله ورفاقه من السجن، واستطرد نهرو يقول "ان ما يحدث في كشمير له بالطبع اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة للهند ككل ليس فقط بسبب احداث السنة الماضية هناك .. بل ايضا بسبب الاهمية الاستراتيجية العظيمة لولاية الحدود هذه"، واختتم نهرو تقريره بالقول "اذا جرت أي محاولة لدفع كشمير إلى داخل الجمعية التأسيسية لباكستان يحتمل حدوث متاعب كبيرة لان المؤتمر الوطني لا يحبذ ذلك، وموقف المهراجا سيصبح صعبا جدا ايضا، ويبدو ان المسار الطبيعي الواضح لكشمير هو الانضمام للجمعية التأسيسية للهند وهذا سيرضي كلا من المطالب الشعبية ورغبات المهراجا ومن السخف الاعتقاد بان باكستان ستسبب المتاعب اذا حدث هذا"[1].

ان هاتين الرسالتين الراميتين إلى التأثير على مونتباتن المتوجه إلى سرينجار تظهران بوضوح ان المؤتمر لا يعترض فقط على استقلال ولاية كشمير بل انه لا يقبل بانضمام كشمير إلى الباكستان، وهذا يتنافى مع ما ذكره بيردود من ان مونتباتن قد حصل على تأكيد من وزير الولايات باتل "من ان وزارة الولايات لن تعتبر أي قرار قانوني للانضمام للباكستان على انه عمل غير ودي"[2]، هذا القول الذي أتخذه الكتاب الهندي مرتكزاً لرأيهم القائل بان الهند لم تكن في نيتها الضغط على المهراجا للانضمام للهند[3]، الا ان الرسالتين الآنفتي الذكر تجعلان من الصعوبة لهذا الرأي الصمود امامهما.

---

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

(٢)Birdwood, Op. Cit., P. 42.

(٣)ينظر بهذا الصدد:

Bamzai, Op. Cit., P. 90; Gupta, Op. Cit., PP.92-93 ; Gajenargakar, Op. Cit., P. 50.

وصل مونتباتن إلى كشمير في ١٧ حزيران ١٩٤٧، وقد وجد مونتباتن المهراجا مراوغا سياسيا بحيث انه كان يتعمد عدم الخوض في مناقشة الامور الجوهرية، لذا فان مونتباتن نصح رئيس الوزراء كاك بان على ولاية كشمير ان تنضم اما للهند او باكستان حيث انها ستجد صعوبة كبيرة في حماية نفسها بنفسها ومع ذلك لم يقترح مونتباتن إلى أي جمعية تأسيسية يجب ان تنضم اليها، ولكنه اوضح ان على كشمير ان تقرر ذلك بنفسها على اساس افضل المصالح التي تتحقق للحاكم وشعبه، والاخذ بنظر الاعتبار الموقع الجغرافي، والموقف المحتمل للمؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية على حدة، واكد له ان الاندماج مع أي من الدولتين قبل ١٥ اب ١٩٤٧ سيكفل تجنب كشمير اية مشكلة، اذ ان الدولة الضامة "ستحمي الولاية كجزء من اقاليمها"، وانه قبل الاعلان من الانضمام على المهراجا ان يتحرى رغبة الشعب وان يفعل ما ترى الاغلبية انه الافضل لكشمير[1].

اقترح المهراجا ان يعقد الاجتماع الرسمي بينه وبين نائب الملك في اخر يوم من الزيارة المقررة باربعة ايام، فوافق مونتباتن على ذلك، إذ انه اراد ان يترك الحد الاقصى من الفرصة ليتخذ المهراجا قراره، ولكن عندما حان الوقت ارسل المهراجا رسالة إلى نائب الملك يخبره فيها بأنه مريض بسبب مغص معوي، وانه غير قادر على حضور الاجتماع، ازاء ذلك عاد مونتباتن دون ان يعقد اجتماعاً رسمياً مع المهراجا[2].

فُسرت زيارة مونتباتن تفسيرات مختلفة من الهند والباكستان، فقد اشارت وجهة نظر الهند الا ان مونتباتن قد نصح حكومة المهراجا بالانضمام إلى أي من الدولتين وانه اكد لها ان الهند لن تعترض على انضمام الولاية للباكستان مع الاستشهاد بتأكيدات باتل آنفة الذكر، وتشير ايضا إلى ان قادة المؤتمر لم يؤثروا

(١)Johnson, Op. Cit., PP. 119 – 120.
(٢)Ibid, P121.

على زيارة مونتباتن الا انهم فقط طلبوا منه القيام بها لكي لا تثار مشكلة حول كشمير[1].

بينما كانت وجهة نظر الباكستان، ان مونتباتن لم يكن محايدا، وانه قام بزيارته لكشمير بطلب من قادة المؤتمر للضغط على المهراجا وحكومته للانضمام للهند، والدليل على هذا الرأي ان مونتباتن طلب من نهرو ان يعد له تقريراً عن كشمير ولم ياخذ بوجهة نظر الرابطة الاسلامية، وان حثه المهراجا على تحري (رغبة الشعب)، يعني ما بينه نهرو في تقريره، فيقدر مونتباتن ان الحصيلة تحت قيادة الشيخ عبد الله ستكون الانضمام للهند، لا سيما وان اسلوب تعامله مع كشمير يختلف عن تعامله مع حيدر اباد حيث انه لم يعرض على كشمير ان تتحرى رغبة الشعب تحت اشراف ضباط بريطانيين وترك للحكومة الكشميرية حرية اتخاذ الاجراء لتحري رغبة الشعب، ومن ثم وجدت وجهة النظر الباكستانية ان الزيارة لم تكن الا خطوة في مؤامرة لضم كشمير للهند[2].

ان زيارة مونتباتن إلى كشمير كانت اشارة واضحة إلى اهمية هذه الولاية وظهورها كمشكلة في الافق بين الهند والباكستان لاسيما اذا عرفنا ان عدداً اخر من الولايات الاخرى كان مترددا في اتخاذ قرار الانضمام وان مونتباتن خص كشمير بزيارته دون هذه الولايات.

رأى نهرو ان مونتباتن قد فشل في الوصول إلى حلول مناسبة وذلك لعدم اتخاذ المهراجا قراره، فاعلن ان المسالة لم تحل حتى يطلق سراح الشيخ عبد الله من السجن وياخذ الشعب حقوقه المدنية والسياسية كاملة، وعبر عن نيته لمونتباتن، للتوجه إلى كشمير ليتحقق بنفسه من امكانية ايجاد الحلول المناسبة[3]، لكن نهرو كان يعلن انه يريد زيارة كشمير للتوسط من اجل صديقه الشيخ عبد الله، وقد

---

(١)Gajenargakar, Op. Cit., 50.; Gupta, Op. Cit., PP. 92-93.

(٢) Bolitho.Op. Cit., PP. 206 – 207; Ali, Op. Cit., PP. 285 – 288; لامب، المصدر السابق، ص١٦٨

(٣)Burk, Op. Cit., P. 22.

تساءل كوربيل "اذا كان نهرو مهتما بمصلحة الشيخ عبد الله بتجرد عن المضامين السياسية في وقت كانت فيه شبه القارة تغلي بالعنف الطائفي والتوتر؟"[1]، وقد اقنع مونتباتن، نهرو انه من الصعوبة ترك مسؤولياته في الحكومة والسفر إلى كشمير، واتفق معه على ان يقوم غاندي بمهمة الزيارة، وتولى مونتباتن مهمة تمهيد الطريق امام غاندي بكتابة رسالة إلى المهراجا[2].

وصل غاندي إلى سرينجار في ٣١ تموز ١٩٤٧، وفي الايام الاولى لزيارته حاول ان ينفي عن زيارته اية طبيعة سياسية، إذ قال "انا لم آت إلى كشمير في مهمة سياسية ولا انوي المطالبة باطلاق سراح الشيخ عبد الله"[3]، وقال في ٣ اب ١٩٤٧ "ان لم آت لاثير خلافا بين الهند وباكستان"[4]، واكد على ان زيارته تاتي وفاء لوعد قطعه للمهراجا براتاب سنغ الذي توفي عام ١٩٢٥[5].

تباحث غاندي مع المهراجا والمهرانا (Maharani Tara Devi) (زوجة المهراجا)، ورئيس الوزراء كاك، وبعد اختتام زيارته كتب تقريرا إلى نهرو جاء فيه "اكدت للمهراجا بأنه مع انتهاء الهيمنة البريطانية فان الهيمنة الحقيقية يجب ان تكون للشعب، ومهما كانت رغبتهم بالانضمام لاي اتحاد، ينبغي عليهم ان يتخذوا القرار مع ما يتلاءم ورغبات الشعب"[6]. واشار في تقريرد ايضا إلى "ان بخشي غلام احمد[7]. مليء بالامل. وان الشعب الكشميري سيصوت لصالح الهند على شرط ان يطلق سراح الشيخ عبد الله ومن معه من السجن وازالة الاحكام العرفية، وان لا يبقى رئيس الوزراء الحالي في منصبه"[8].

---

(١)Korbel, Op. Cit., 60.
(٢)Burk, Op. Cit., 22.
(٣)Birdwood, Op. Cit., 43.
(٤)Gupta, Op. Cit., 97.
(٥)Ibid, P. 96; الحرة، كشمير، كشمير تتحدر نحو العبودية، ص٢
(٦)Burk, Op. Cit., 22.
(٧)هو احد قيادي المؤتمر الوطني الكشميري البارزين.
(٨)Ibid.

يبدو ان زيارة غاندي إلى كشمير قد تركت أثراً سيئاً على مصداقيته، إذ ان اعلانه ان الزيارة تأتي وفاء لوعد قطعه للمهراجا الراحل براتاب سنغ قبل ٢٢ عاماً أمراً يثير الدهشة، لاسيما وان الزيارة تأتي في وقت كانت شبه القارة الهندية تعاني من اعمال متأججة للعنف الطائفي، وتقرير غاندي المرسل إلى نهرو يشير بوضوح إلى ان زيارة غاندي كانت ذا طبيعة سياسية على العكس مما ذكره غاندي في مقتبل زيارته لكشمير.

ولم تنتهِ الضغوط الهندية عند زيارة غاندي، بل ان الساسة والامراء الهنود استمروا في تعاقب زياراتهم إلى كشمير للضغط على المهراجا فزارها رئيس المؤتمر الوطني اكوري كربلاني (Achory Kripalani) وامراء ولايات اميرية هندوسية في شرق البنجاب وهم امراء باثيلا، وباتالا، وكوربوثلا، وفارداكت، في اوقات متقاربة قبل وبعد ١٤ اب ١٩٤٧[١].

(١)Birdwood ,Op. Cit ,P. 43 .

التطورات الداخلية في كشمير

شهدت كشمير في الاشهر القليلة التي سبقت واعقبت موعد الاستقلال في ١٤ اب ١٩٤٧ مجموعة من التطورات الداخلية تركت اثرا هاما في تصاعد حدة الازمة الكشميرية.

فعلى مسار تموز ١٩٤٧ حرك المهراجا عدد من وحداته العسكرية إلى مناطق بونش، وجامو وعلى الحدود البنجابية الكشميرية، ولقد كانت تلك الاجراءات احتياطات معقولة في وقت حرج ومتوتر، الا انها صارت مثيرة للشكوك لكونها تزامنت مع اصدار الاوامر إلى المسلمين لتسليم اسلحتهم إلى الحكومة[١]، وبحلول ١٤ اب لم يتخذ المهراجا قراره بالانضمام إلى احد الدولتين بل ارسل اليهم برقيات يطالبهما فيها بتوقيع (اتفاق تجميد) مع الدولتين كلٌ على حدى[٢]، وافقت باكستان على توقيع الاتفاق وعلى الرغم من انه لم يتم توقيع اتفاق رسمي، الا ان الحالة الراهنة تم تأكيدها عبر تبادل البرقيات[٣]، وقد رأت باكستان ان هذا الاتفاق كان كافيا لضمان تقدمها فيما يتعلق بعلاقاتها مع كشمير على حكومة الهند التي رفضت توقيع اتفاق تجميد مع كشمير[٤]، وطالبت الحكومة الكشميرية بارسال مندوب عنها للتباحث معه. الا ان هذا المندوب لم يرسل ولم يوقع اتفاق التجميد مع الهند. ولم توضح الهند على مرار سنوات الازمة سبب عدم توقيعها هذا الاتفاق، الا ان الشيخ عبد الله شرح موقف الهند عام ١٩٥١ بالقول "ان قرار الهند بالامتناع عن توقيع اتفاق التجميد كان يحكمه قناعتها بان اتفاقاً كهذا تدخل حكومة الولاية فيه مع الهند

---

(١)Ali, Op. Cit., P. 288.

(٢)Telegram from Prime Ministarstate, to Sarder Abdyr Rab Nichtor, State A relations Department, Karachi, Dated 12. 8. 1947; Telegram Exchanged Between India and Kashmir, in Lakhnpal, Op. Cit., P. 45.

(٣)Telegram, from Foreign Secretary, Government of Pakistan, Karachi, to Prime Minister of Jimmo and Kashmir, Srinager, Dated 15. 8. 1947, in Ibid, P. 45.

(٤)Karunakaran, Op. Cit., P. 131.

لن يعبر شرعيا ما لم يحصل على موافقة ممثلي الشعب"[1]، الا ان هذا القول يتناقض مع حقيقة ان كشمير قد وقعت اتفاق تجميد فيما بعد مع حيدر اباد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ دون ان تاخذ موافقة من ممثلي الشعب في حيدر اباد.

وخلال شهر ايلول كان مد المقاومة الشعبية في كشمير يتصاعد ضد حكم المهراجا، ولا سيما في الاراضي القريبة من الحدود الباكستانية، وكما بين القائد العسكري للقوات الكشميرية الجنرال هـ. ل. سكوت H. L. Scott في تقرير ارسله إلى المهراجا في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، اكد له فيه انه بدأ يفقد السيطرة على اجزاء من ولايته[2].

فاستبدل المهراجا، سكوت، بالبرغادير (العميد) راجندر سنغ Singh Rajiander من الدوغرا في ٢٢ ايلول ١٩٤٧، الذي عمل بعد تسلمه منصبه على تقوية دفاعات الجيش، وتعزيز الروابط العسكرية مع الهند، فزود مطار سرينجار بمعدات لا سلكية، وبالتعاون مع المستشار العسكري الهندي كولونيل كشمير سنغ كاتوش Kashmir singh Katoch زودت الهند كشمير بكميات كبيرة من التجهيزات الحربية في منتصف تشرين الاول ١٩٤٧، كما تم التهيؤ لتركز قوات هندية في مادنوبور Madnopur قرب الحدود في جامو كتعزيزات لجيش الولاية. كما زودت ولاية باتيلا Patiala التي انضمت إلى الهند قبل ١٤ اب عام ١٩٤٧ في الاسبوعين الاولين من تشرين الاول، حكومة كشمير، كتيبة مشاة وسرية مدفعية جبال، وقد تمركزت كتيبة المشاة في جامو، اما سرية المدفعية فقد تولت مهمة حراسة مطار سرينجار[3].

---

(١)Birdwood, Op. Cit., P. 46.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣)المصدر نفسه، ص١٩٨ – ٢٠١.

وتعزيزا لمواصلات كشمير مع الهند شرعت حكومة كشمير بانشاء طريق مباشر بين الهند وجامو، واصدرت الحكومة الكشميرية في مطلع تشرين الاول أوامراً لانشاء جسر على نهر راي Ravi قرب مقاطعة باثنكوت الهندية الهندية للحفاظ على طريق للمرور بين جامو والاتحاد الهندي، وضرورة العمل فيه باقصى سرعة ممكنة، وقد حفظت هذه الاوامر على انها سرية للغاية[1]، الا انها تسربت إلى صحيفة بانديت سابها (Pandit Sabha) الصادرة في كشمير التي نشرتها على الفور، وعلى الرغم من ان الرقابة الحكومية منعت المطبوعات من اعادة نشرها، الا انها وصلت إلى باكستان التي اعادت صحافتها نشرها في منتصف تشرين الاول ١٩٤٧[2].

وعلى المستوى السياسي فان المهراجا اتخذ عدة خطوات هامة، فبعد منتصف شهر اب عزل الباندیت كاك من رئاسة الوزراء وعين بدلا عنه جاناك سنغ Janak Sinng من الدوغرا الا انه سرعان ما عزل، وعرض المهراجا المنصب على القاضي الهندي مهركاند مهاجان Mehr chand Mahajan الذي كان عضوا من الجانب الهندي في لجنة رادكليف ويعمل في المحكمة الهندية العليا في شرق البنجاب[3].

قبل مهاجان العرض على اساس مدة قصيرة. وطلب اجازة لثمانية شهور من المحكمة الهندية العليا. وقد وافقت الحكومة الهندية على هذا الاجراء الذي علق عليه باتيل بالقول "لقد تم اعفاءه من مهامه لاسباب ستراتيجية وتكتيكية خاصة بكشمير"[4]، وقبل ان يتولى مهاجان منصبه رسميا زار نيودلهي في ١١ تشرين اول ١٩٤٧، والتقى بابرز المسؤولين الهنود فتباحث مع مونتباتن وغاندي، ونهرو، وباتل، ومينون، بينما لم يتصل باي سياسي باكستاني، فكانت تحركات مهاجان هذه

---

(١)Korbel, Op. Cit., P. 60.

(٢) Ibid., P. 61.

(٣)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٧ – ١٩٨.

(٤)Burk, Op. Cit., P. 23.

تعكس إلى درجة كبيرة الاتجاه الذي سيتبناه في ادارة السياسة الكشميرية[١]، وقد اتضح هنا الاتجاه اكثر بعد تسلم مهاجان لمنصبه، ففي اليوم الذي تسلم فيه منصبه عقد مؤتمرا صحفيا انتقد فيه تأسيس باكستان[٢]، وقد كشف في كتاب كتبه عن سيرته الشخصية بعد سنوات من اندلاع المشكلة حول كشمير النقاب عن ان الهند اكدت له انها ستمنحه مساعدة عسكرية متى ما احتاج اليها[٣]. في هذه الاثناء طلب جناح زيارة كشمير لقضاء اجازة له فيها، فرفضت حكومة كشمير طلبه، الامر الذي جعل الباكستانيون يشعرون بان اية فرصة لضم كشمير عبر التفاوض قد اخذت بالتلاشي[٤].

لقد كانت التطورات الداخلية في كشمير تتخذ تحت ضغوط هندية، وعلى هذا الاساس نجد نهرو يكتب في ٢٥ ايلول ١٩٤٧ رسالة إلى باتيل يؤكد فيها له "ان معظم ولاية جامو وكشمير ستنعزل عن الهند، وسوف يعزل المهراجا عن المساعدة الخارجية، اذا ما احتاج اليها، وسيكون للشعب الباكستاني مجال حر نسبيا، واصبح الانضمام للهند الان مسالة الحاح بالغ من اجله كان على المهراجا ان يلقى دعما من الشيخ عبد الله والمؤتمر الوطني"[٥]، ان هذه الرسالة بالغة الاهمية من اذ انها توضح بشكل كبير ان الهند كانت تعمل على دعم المهراجا الذي تنتقده علنا. كما انها تشير ضمنا إلى الضغوط الهندية على المهراجا، والاهم من هذا انها تحمل تصورا مستقبليا على ان الهند والباكستان سيدخلون في صراع حول كشمير.

على العموم فان باتيل على اثر هذه الرسالة دخل في اتصالات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء الكشميري ر. ل. باترا (R. L. Batra) الذي كانت له اتصالات اخرى مع وزير الدفاع الهندي بالديف سنغ Baldev Singh ونتيجة هذه الاتصالات دخل باترا في مفاوضات مع الشيخ عبد الله حول طبيعة الشروط التي يمكن تضمينها

---

(١) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢) Ali, Op. Cit., P. 291.

(٣) Burk, Op. Cit., P. 23.

(٤) Birdwood, Op. Cit., P. 46.

(٥) لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٨.

في اتفاق يضمن تعاون الشيخ عبد الله مع حكومة المهراجا مقابل اطلاق سراحه، وفي هذا الضوء افرج عن الشيخ عبد الله في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ وبعده ببضعة ايام افرج عن زعماء المؤتمر الوطني الاخرون[١]، بينما بقي رئيس حزب المؤتمر الاسلامي تشوذري غلام عباس وزملائه في السجن، مما اثار حفيظة الحكومة الباكستانية، التي احتجت بشدة على معايير الحكومة الكشميرية المزدوجة "تطلق حكومتك سراح الشيخ عبد الله الذي اتهم بالخيانة العظمى، والسماح بفسح المجال امام المؤتمر الوطني لاستمرار حملاته الدعائية، ومن ناحية اخرى لا زال السيد غلام عباس وزملائه الذين سجنوا بتهمة عصيانهم امر حظر الاجتماعات، يتعفنون في السجن"[٢].

يظهر مما تقدم ان هذه التطورات الداخلية في كشمير كانت بمجملها تصب في اتجاه لصالح الهند وبالضد من الاتجاه نحو الباكستان، لذا فإن الشكوك الباكستانية ظلت تاخذ بالتزايد من ان هناك مؤامرة ما تحاك خيوطها لضم كشمير إلى الهند، وقد دعمت قناعتها من خلال هذه التطورات قد اعقبت او ترافقت مع الزيارات المتواصلة للساسة والامراء الهنود هذا من جانب، ومن جانب اخر انها كانت تدار في اطار من السرية والحرص على عدم الاعلان عنها[٣].

---

(١)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢)Telegram Dated October 20, 1947 from the Governor General of Pakistan, to the Maharaja of Jammu and Kashmir, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 53 – 54.

(٣)الحرة، كشمير، كشمير تنحدر نحو العبودية، ص٤.

ضغوط الباكستان على كشمير

اذا كانت الهند اتخذت من الاسلوب السياسي منهجا للضغط على كشمير، فان باكستان لم تتمكن من استخدام هذا الاسلوب لرفض الحكومة الكشميرية استقبال المسؤولين الباكستان، ونتيجة للارتباطات الاقتصادية التي اتاحها طول الحدود المشتركة، وخطوط النقل الرئيسة النهرية والبرية التي تربط كشمير بباكستان اكثر مما تربطها بالهند، اتخذت الحكومة الباكستانية من الاقتصاد اسلوبا للضغط على المهراجا، وقد ترافق هذا الضغط مع التطورات الداخلية الانفة الذكر في كشمير، فكانت البرقيات المتبادلة بين كشمير وباكستان مليئة بالاتهامات المتبادلة بينهم حول عمليات تسلل عبر الحدود، فضلا عن اتهامات باكستانية لحكومة كشمير باضطهاد المسلمين من قبل المنظمات الهندوسية والسيخية المتعصبة في جامو وتواطؤ قوات المهراجا او اشتراكها احيانا في عمليات ابادة وتهجير على نطاق واسع في جامو وبونش.

بدأت الاحتجاجات الباكستانية على عمليات اضطهاد المسلمين في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٧، اذ اكدت الحكومة الباكستانية لحكومة كشمير انها "..مهتمة بصورة حيوية في الحفاظ على السلام على حدودها ومصلحة المسلمين في الاقاليم المجاورة ..". وقد حذرت باكستان من خطورة الوضع في منطقة البونش . ودعت إلى وقف مشاركة قوات المهراجا في اضطهاد المسلمين[١]، واشارت في برقية اخرى في اليوم نفسه إلى قيام "..غزاة قادمين من حدود جامو إلى داخل منطقة سليكيت sialkat.. للقيام بعمليات ضد باكستان"، ونبهت حكومة كشمير إلى ان ".. استمرار هذه الغارات سيعتبر عملاً غير ودياً"[٢] . وبعد ثلاث ايام من هذه البرقية ردت الحكومة الكشميرية على الاحتجاجات والاتهامات الباكستانية بتوجيه اتهامات مقابله

(١)Telegram Dated October 12, 1947, from Foreign Secretary to the Government of Pakistan to the Prime Minister of Kashmir, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 50.

(٢)Lakhnpal, Op. Cit., PP. 50 – 51.

بوقوع عمليات تسلل من باكستان إلى كشمير وعرضت "اجراء تحقيق غير متحيز حول القضية باكملها، وختمت ردها بتحذير ذي مغزى هام للباكستان" اذا لم تصغ الحكومة الباكستانية إلى هذا الطلب فانه لسوء الحظ سيكون خيارا ضد رغباتها وقيامنا بطلب المساعدة لايقاف العدوان والاعمال غير الودية التي يقوم بها الباكستانيون عبر الحدود "[1]، وفي ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧، احتجت كشمير مرة اخرى على تسلل باكستانيين إلى منطقة بونش وباعداد كبيرة ، واتهمت السلطات المحلية بالتواطؤ معهم، واحتجت ايضا على الضغوط الاقتصادية التي ادعت انها بدات منذ منتصف اب ١٩٤٧، واحتجت على الصعوبات التي تعترض عمليات التموين بالوقود، والملح، والسكر، والاقمشة، فضلا عن صعوبات اعترضت عمل انظمة البريد، والمصارف، وانقطاع خطوط السكك الحديد من سليكيت إلى جامو، وقد وجدت حكومة كشمير "استحالة تحمل هذا الموقف، واذا لم يتم الاصغاء لهذا الطلب .. سيتم طلب المساعدة الصديقة لايقاف التجاوزات على حقوقنا الاساسية"[2]، وقد نشرت حكومة كشمير هذه البرقية في وسائل الاعلام، ففسرت حكومة الباكستان هذا الاجراء على انه عمل تمهيدي يهدف إلى صنع المبررات لاعلان انضمام الولاية إلى الهند، وردت ببرقية شديدة اللهجة في ٢٠ تشرين اول ١٩٤٧، انكرت فيها ان الضغط الاقتصادي كان مقصودا، موضحة ان الصعوبات التي اعترضت وصول المؤن كانت بسبب تردد سائقي الشاحنات في عبور اراضي الحدود بين كشمير وباكستان، المضطربة بالعنف الطائفي، وان توقف خط حديد سيليكيت – جامو مرده إلى النقص في كميات الفحم المتوفرة، وازدحام الطرق بحشود النازحين التي اخذت بالمغادرة بسبب اعمال العنف الطائفي، اما الصعوبات المصرفية فكانت بسبب قلة الكادر الوظيفي واحتجت حكومة الباكستان على لهجة البرقية ووصفت ذرائع الحكومة الكشميرية بـ "عديمة الاساس .. وهي مجرد سحابة دخان تخفي الهدف

---

(١)Ibid, P. 51.

(٢)Telegram Dated October 18, 1947 from the Prime Minister of Kashmir to the Governor General of Pakistan, in: Lakhanpal, Op. Cit., PP. 51 – 52.

الحقيقي لسياسة حكومتك.."، وحذرت المهراجا من الانضمام للهند ".. ما لم تتغير سياستك الحالية ولم تتوقف استعداداتك واجراءاتك التي تعمل في ضوءها الان من اجل تنفيذ هذه السياسة، فان عواقب وخيمة ستنتج عنها وستحمل مسؤوليتها لوحدك"، وردا على نشر حكومة كشمير البرقية في وسائل الاعلام، نشرت باكستان ردها في وسائل الاعلام ايضا[1].

وقد حاولت باكستان معالجة التدهور المتزايد في العلاقات بينها وبين كشمير، فارسلت الميجر شاه (A. S. B Shah) الوكيل الاقدم في وزارة الخارجية الذي كان مسؤولا عن الدائرة الخاصة بكشمير، إلى كشمير للتباحث حول الامور المختلف حولها، الا ان حكومة كشمير لم ترغب في استقبال شاه، حتى تتمكن من فرض سيطرتها على الاوضاع المضطربة في بونش، ومع هذا وصل إلى سرينجار ودخل في محادثات غير مثمرة مع عدد من المسؤولين في الحكومة الكشميرية[2].

وقد شرح رئيس الحكومة الكشميرية، مهاجان، عوامل فشل هذه المباحثات في مقابلة صحفية بتاريخ ٣١ تشرين اول ١٩٤٧ اذ قال "لم تكن المباحثات ممكنة في تلك المرحلة لعدم توفر جو من الصداقة الملائمة لاجراء تلك المباحثات. ولقد اخبرته باوضح لغة ممكنة بانه ما لم يرفع الحصار الاقتصادي وما لم تتوقف الغارات من غرب البنجاب على كشمير، فليس من الممكن اجراء مباحثات ودية. وان هذا الموقف من جانب حكومة باكستان سيرغمنا على الانضمام للاتحاد الهندي"[3].

يبدو من هذه المراسلات، ان الشكوك كانت متبادلة بين حكومتي باكستان وكشمير، وانهما كانا يعملان على التساهل مع عمليات التسلل إلى حدود الطرفين بهدف زعزعة الوضع الداخلي لهما، وان توتر العلاقات بين الجانبين كانت له اهداف، فباكستان تهدف من خلاله إلى الضغط على كشمير للانضمام اليها اذ ان

---

(١)Telegram Dated October 20, 1947 from the Governor General of Pakistan to the Maharaja of Jammu and Kashmir, in: Ibid, PP. 52 – 54.

(٢)Ali, Op. Cit., P. 291.

(٣)Gupta, Op. Cit., P. 104.

تبني اسلوب الضغط الاقتصادي يرمي إلى التعجيل بضم كشمير من خلال خلق الصعوبات امام الحكومة الكشميرية، وايصال رسالة ضمنية إلى حكومة كشمير من ان ارتباط كشمير بباكستان اقتصاديا امر حيوي لها، بينما كانت حكومة كشمير المتعاونة إلى حدود بعيدة مع حكومة الهند تهدف من سياساتها إلى خلق الذرائع لضمها إلى الهند وهو السبب الذي جعلها تنتقل بالبرقيات المتبادلة بينها وبين حكومة باكستان من الاطار الدبلوماسي إلى وسائل الاعلام لتزيد من حدة توتر العلاقات بينهما.

ويفسر برنس الضغوط الباكستانية على كشمير من ان "كراتشي لم تتحمل فكرة استقلال كشمير رغم تأكيد جناح على امكانية تبني الولايات الاميرية وضعا كهذا"[1]، الا ان اخذ التطورات الداخلية في كشمير والضغوط الباكستانية بنظر الاعتبار يشير إلى ان باكستان ليس لم تتحمل فكرة استقلال كشمير فحسب، بل انها لم تتحمل فكرة انضمام كشمير إلى الهند، رغم تأكيد جناح على انه من حق الحاكم اختيار الدولة التي يرغب في الانضمام اليها.

(١)Brines, Op. Cit., P. 78.

ثورة البونش
وتدخل رجال القبائل الباكستانية في كشمير

انطلقت الاضطرابات في ولاية كشمير من مقاطعة البونش، ولقد ساهمت مجموعة عوامل في ان تكون هذه المقاطعة منطلقا للاحداث التي ستعم كشمير باكملها ويمكن تحديد هذه العوامل بالاتي:-

اولا . ان اراضي بونش كانت مملوكة من احد افراد اسرة الدوغرات، خارج سيطرة مهراجا كشمير الذي استطاع من فرض سيطرته على هذه الاراضي في منتصف عام ١٩٣٦ من خلال القضاء[١].

ثانيا . ان مقاطعة بونش ترتبط بعلاقات وثيقة مع الباكستان اجتماعيا واقتصاديا تفوق مالها من ارتباطات ضعيفة مع باقي اجزاء كشمير حيث ان هذه المقاطعة متاخمة للحدود الباكستانية[٢].

ثالثا . ان رجال البونش كانوا يشكلون جزءاً هاماً من قوات ولاية كشمير، وعدد كبير منهم كانوا يخدمون في جيش الهند البريطانية في الحرب العالمية الثانية، ويقدر عدد الرجال في بونش الذين سبق لهم الخدمة العسكرية النظامية بـ ٦٠.٠٠٠ رجل الذين كونوا فيما بعد نواة لمقاومة حكم المهراجا[٣].

بدأت بواكير الثورة تعتمل في البونش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عاد رجال البونش بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية، فوجدوا امامهم تغيرا في ملكية البونش اذ تحولت إلى حكم مهراجا كشمير عام ١٩٣٦ من خلال دعوة قضائية في المحاكم الهند البريطانية، فادخلت بونش بذلك تحت حكم مهراجا

---

(١)Fein, Op. Cit., P. 3.

(٢)الدهان، سراب حميد صالح: المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٣) لامب، الاستر: المصدر السابق، ص١٨٩؛ Ali, Op. Cit., P. 288.

كشمير المباشر، فاستاء السكان المسلمين الذين يبلغ عددهم ٣٨٠٠٠٠ نسمة من هذا التغيير، ولم يرضوا لانفسهم ان يكونوا رعايا لمهراجا كشمير وهو الموقف الذي تبلور عام ١٩٤٧ لاسيما وان سكان بونش كانوا يرتبطون بشكل وثيق مع اقليم حدود الشمال الغربي نتيجة لانفصال بونش عن ولاية كشمير بسلسلة جبال بيربانجال، كما ان سكان بونش تعود اصولهم إلى عشيرة سوذان Sudhans احدى عشائر قبائل الباثان Pathan في اقليم الحدود الغربي الشمالي في باكستان[1]، فعندما فرضت حكومة كشمير ضرائب جديدة على الاراضي والمنازل امتنع سكان بونش عن دفعها واحتجوا ضدها في حزيران ١٩٤٧[2].

من جانبها اصدرت حكومة المهراجا في تموز ١٩٤٧ امراً إلى المسلمين في كشمير بتسليم اسلحتهم إلى الحكومة، ويشمل هذا الامر المسلمين الموجودين في الشرطة والجيش[3]، في اول الامر نفذت هذه الاوامر في بعض المقاطعات، لكن مع تدهور الاوضاع باتجاه تصاعد العنف الطائفي في جامو، بدا المسلمون بالامتناع عن تسليم اسلحتهم واخذوا بالبحث عن امدادات جديدة للاسلحة عبر الحدود الباكستانية[4].

وفي منتصف اب ١٩٤٧ قام المسلمون احتفالات في كشمير. ابتهاجا بـ (يوم باكستان)[5] فردت قوات الولاية العسكرية بعملية قمع شديدة على اساس ان هذه الاحتفالات مخالفة لاوامر منع التجمعات والتظاهر والاحتفال، ولارهاب المسلمين ومنعهم من اية ردة فعل على عملية القمع، قام المهراجا بتعزيز الحاميات العسكرية السيخية والهندوسية في المناطق الاسلامية[6].

---

(١)Birdwood, Op, Cit., P.49; الدهان، سراب حميد صالح، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢)Ali. Op. Cit., PP. 288 – 289.

(٣) Bennett, Op. Cit., P.8.

(٤)المختار، صلاح، المصدر السابق، ص١١٥؛ Beg, Aziz, Captive Kashmir, Ailied Business Corporation, (Lahore, N. D), P.31.

(٥)Ali. Op. Cit., P. 289.

(٦)Korbel, Op. Cit., P.66.

في هذا الاثناء اخذت وتيرة العنف الطائفي تتصاعد في جامو[1]، اذ نشطت المنظمات الهندوسية والسيخية المتطرفة مثل منظمة (R.S.S.S)[2]، ومنظمة الجان سنغ، ومنظمة الهندومهاسبا[3]، وعملت على تدعيم نشاطها بتشكيل كتائب مسلمة سميت بـ (كتائب السلام) او (فرق الامن)[4]، وقد اتخذت هذه التنظيمات والكتائب من جامو قاعدة لحركاتها، وقد تضاعفت اعداد هذه التنظيمات من خلال انضمام اللاجئين الهندوس والسيخ، الذين لجئوا إلى جامو هربا من اعمال العنف الطائفي في البنجاب في فترة تحويل السلطة[5]، وقد ادخل اللاجئين اما في تنظيمات الجيش والشرطة، او في المنظمات المتطرفة[6]، التي مارست بالتعاون مع حكومة المهراجا عملية ابادة منظمة للمسلمين، فقبل منتصف اب كان هناك حوالي ٧٠٠٠٠ بندقية من ترسانة الاسلحة في فيروز بور، تم توزيعها بصورة واسعة على السكان الهندوس في جامو بذريعة استخدامها للدفاع عن انفسهم، فتزايدت قوة التنظيمات المتطرفة واخذت مع جيش وشرطة المهراجا في مهاجمة القرى المسلمة[7]. وقد وصفت جريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٤٨ الاحداث بقولها" وفي سائر مقاطعة دوغرا، ابيد ٢٣٧٠٠٠ من المسلمين ابادة منظمة الا من نجا منهم بنفسه هاربا عبر الحدود إلى الباكستان. وقد تولى هذه الابادة قوات نظامية لمقاطعة دوغرا

---

(١) جانكوفسكي، ويولانسكاي: المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) (R.S.S.S) مختصر لاسم المنظمة الكامل وهو (راستشاريه سيوام سافاك سنغ) Roshtriya Swayam Sevak Sangh، وهي عبارة عن ميليشيا عسكرية هندوسية متطرفة اسسها عام ١٩٢٥ هيد كاور, K.B. Hedgwar، وهذه المنظمة تقلد النازيين في طريقة لبسهم وتنظيمهم، وقد وصل عدد اعضاءها إلى ٤٠٠ الف عضو عام ١٩٤٧.

Korbel, Op. Cit., P. 52.

(٣)Choudhury, Op. Cit., P. 93.

(٤) المودودي، ابو الاعلى: المصدر السابق، ص٢٠.

(٥) جريدة الاخبار، العدد ٢١٧٢، ٢٩ شباط ١٩٤٨.

(٦)Brines, Op. Cit., P. 70; Hussain, Syed Tassedque, *Reflections on Kashmir Politics*, Rim Publishing House, (New Delhi, 1987), P. 49.

(٧)Birdwood, Op. Cit., P.51.

يقودها مهراجا كشمير نفسه ويساعده على الفتك برعاياه المسلمين جماعات من الهندوس والسيخ"[1].

وفي ١٢ ايلول ١٩٤٧، اصدرت حكومة المهراجا بيانا اكدت فيه ان عموم جامو في ١٠ ايلول اصبحت مسالمة "وان العمليات مستمرة لاستعادة السيطرة على الادارة المدنية للمنطقة"[2]. الا ان الاضطرابات لم تهدا، وعمليات الابادة الجماعية لم تتوقف حيث انتشرت من غرب جامو إلى شرقها، وتصاعدت وتيرتها اذ ان التنظيمات المتطرفة كانت تعمل على حرق القرية بكاملها، لمجرد ان مسلم واحد فقط منها عمل على مقاومتها، وتفاقمت الاحداث مع مجزرة قطارين مزدحمين بالمسلمين اللاجئين إلى باكستان، ففي ٥ و ٦ تشرين الثاني ثم تغير مسار القطارين إلى قرية على طريق كاثيو Kathaa – جامو، واحاطت بها القوات المسلحة النظامية الكشميرية، وبمشاركة التنظيمات الهندوسية والسيخية المتطرفة وارتكبت مجزرة جماعية بركاب هذين القطارين[3].

لقد كانت دوافع حكومة المهراجا في استمرار حملة الاضطهاد هو اجراء تعديل منظم للسكان لصالح العناصر غير المسلمة هذا من جهة ومن جهة اخرى اثارة الكراهية الطائفية بين ابناء شعب كشمير لتغير اتجاه الامور لتصب في صالحها[4].

تركت هذه الاحداث اثرها في نفوس المسلمين في الباكستان، وفي مقاطعة البونش المضطربة اصلا[5]، فخلال شهر ايلول تمكن الثوار الذين اخذوا بالتجمع على حدود مقاطعة البونش من تشكيل قيادة لهم برئاسة محمد ابراهيم خان الذي كان يعمل ضابطا نظاميا في جيش المهراجا، كما انه كان نائبا عن منطقة بونش في

---

(١) نقلاً عن فروخ، عمر، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

(٢)Korbel, Op. Cit., P. 47.

(٣)Birdwood, Op. Cit., P. 51.

(٤)Ibid.

(٥)Wilcox, Op. Cit., P. 61.

الجمعية التشريعية لكشمير واحد قيادي المؤتمر الاسلامي، وقد تمكن من المغادرة سرا في نهاية اب إلى باكستان وحاول الاتصال بجناح، الا ان جناح رفض لقاءه لعدم رغبته في التورط شخصيا في احداث كشمير[1]، الا ان محمد ابراهيم خان تمكن من انشاء قاعدة عند محطة تل موري على حدود بونش مع الباكستان، وتمكن من خلال هذه القاعدة جمع الاسلحة وكان المصدر الرئيس لهذه الاسلحة هي المناطق التي كانت تسكنها قبائل الباثان، كما شكل تنظيمات عسكرية من الثوار البونش والمتطوعين الباكستانيين ومن قبائل الباثان، وتولى تشكيل هذه التنظيمات السردار محمد عبد القيوم خان، وهو من ملاك الاراضي في بونش ويبدو ان ميان افتخار الدين احد سياسي الرابطة قد لعب دورا في مساعدة حركة ابراهيم خان وبتوجيه من جناح[2].

وفي هذا الاثناء كان اكبر خان الذي كان جنرالا في الجيش الباكستاني، والذي سيعرف لاحقا باسم مستعار هو (الجنرال طارق)[3]، في قيادته للثوار، يجري عدة لقاءات مع المسؤولين الباكستانيين شملت رئيس الوزراء، وغلام محمد وزير المالية، وحاكم البنجاب، ونواب مامدوت، والسردار شوكت حياة خان الوزير في حكومة البنجاب. ويبدو انه اتخذت خلال هذه اللقاءات مجموعة خطوات لدعم ثوار البونش[4].

ازاء تصاعد عمليات الابادة الجماعية في ولاية كشمير وتصاعد زخم ترتيبات ثورة البونش كان امام الحكومة الباكستانية ثلاثة خيارات متاحة، الاول هو تجاهل الاحداث المرتبطة بثوار البونش وتركهم لمصيرهم وهذا معناه تجاهل مشاعرهم المؤيدة لضم كشمير للباكستان، اما الثاني فهو مساعدة المهراجا

---

(١)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩١.

(٢)لامب، الاستر، المصدر السابق، ص١٩١.

(٣)اتخذ هذا اللقب تيمنا بالقائد العربي طارق بن زياد الذي فتح الاندلس.
Korbel, Op. Cit., P.75.

(٤)لامب، الاستر، المصدر السابق ،ص١٩٢.

الهندوسي في قمع المسلمين، وهذا معناه تخليها عن كل ادعاءاتها وشعاراتها لحماية المسلمين من الاضطهاد الهندوسي، وكان الخيار الثالث هو السماح (علنا او سرا) بصورة رسمية او غير رسمية لمرور المساعدات المطلوبة عبر الاراضي الباكستانية لدعم الثورة، وقد تبنت الحكومة الباكستانية الخيار الثالث[١].

في ظل التهديدات الكشميرية للباكستان بطلب (المساعدة الصديقة) لوقف عمليات التسلل عبر الحدود، بدات ثورة البونش تاخذ منحىً اخر، ففي ١٩ تشرين اول ١٩٤٧، انطلقت جماعة تقدر بـ (٩٠٠) من الباثان نحو كشمير في عربات نقل من منطقة ويزرستان الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لكشمير وسرعان ما لحقتهم فرقا اخرى، وفي ٢١ و ٢٢ تشرين اول ١٩٤٧ كان هناك ٢٠٠٠ من الباثان في ارض كشمير[٢].

انضم الباثان إلى الثوار في البونش والذين كانت قيادتهم على اتصال مع الجنود المسلمين الذين كانوا يشكلون نصف الكتيبة الرابعة لمشاة كشمير التي كان نصفها الثاني من الهندوس الدوغرا، وقد اخذ الجنود المسلمين الدوغرا على حين غرة فقتلوا أغلبهم بما فيهم قائدهم الكولونيل نارين سنغ Narain Sing[٣]. وفي ٢٣ تشرين اول ١٩٤٧ سيطر الثوار ورجال القبائل على جيناري. واوري في ٢٤ من الشهر نفسه[٤]، وفي هذا اليوم نفسه اعلن الثوار ورجال القبائل استقلالهم رسميا عن المهراجا تحت اسم (حكومة ازاد كشمير)، أي كشمير الحرة، وبرئاسة محمد ابراهيم خان[٥].

اخذت ما يمكن تسميته الان بقوات ازاد كشمير بالتقدم، ففي ٢٧ تشرين اول ١٩٤٧، وصلت إلى بارامولا على بعد ٣٥ ميلاً عن العاصمة سرينجار، التي اصبح

---

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) Brines, Op. Cit., P.70.

(٣) Bamzai, Op. Cit., PP. 98 – 100.

(٤) Gupta, Op. Cit., P. 111.

(٥). Brecher, M., **The Struggle for Kashmir**, (New York, 1953), P. 79.

الطريق بعد سقوط باراmola اليها مفتوحا، إلى ان وصول القوات الهندية في هذا اليوم اوقف زحف قوات ازاد[1].

لقد فشلت ثورة البونش في تحقيق هدفها بالسيطرة على كشمير واسقاط حكم المهراجا وضمها إلى باكستان، وقد جاء هذا الفشل نتيجة للجوانب السلبية في هذه الثورة. فتركيبة قوات ازاد على الرغم من اخضاعها لبعض صور التنظيم العسكري الا انها ظلت ذات طابع قبلي يصعب السيطرة عليه من قياداته، وهذا الطابع نفسه هو الذي دفع هذه القوات تتأخر في كل منطقة تسيطر عليها عن التقدم إلى مناطق اخرى، نتيجة أنشغالهم بجمع الغنائم ومحاولة جمع أكبر قدر منها[2]. وهو الذي دفع هذه القوات وبالذات رجال القبائل لارتكاب أعمالاً (غير انسانية) من سلب ونهب واغتصاب وقتل على نطاق واسع، وعلى سبيل المثال أن هجومهم على كنيسة سانت جوزيف في بارامولا وقتل عدد من الرجال ومن بينهم مسيحيين أمام هذه الكنيسة كان ذا أثر سيئ بالغ على سمعتهم وسمعة هدف حركتهم فكانت هذه الحادثة عاملاً أساسياً في انزعاج البريطانيين العاملين في خدمة الحكومة الهندية ونقطة أساسية في الأعلام الهندية لتأليب الرأي العام في الهند ضد قوات ازاد[3]. اما العامل السلبي الأخر الذي اسهم في فشلهم هو عدم امتلاكهم آليات للنقل السريع الذي سيوفر لهم سرعة التحرك مقابل قوات المهراجا التي أخذت بالانهيار. مما أدى إلى تأخر عملية تقدمهم، وأتاح في الوقت نفسه الفرصة للقوات الهندية للوصول إلى كشمير وقلب موازين القوى[4].

---

(١)Bamzai, Op. Cit., P. 7.

(٢)Weeks, Op. Cit., P. 228; Ali, Op. Cit., P. 293.

(٣)لامب، الاستر: المصدر السابق، ص٢٠٨ – ٢٠٩.

(٤)المصدر نفسه، ص٢٠٤.

انضمام كشمير للهند
والمجابهة العسكرية

كان لدى حكومة الهند فكرة جيدة الوضوح، عما يحدث ففي ٢٤ تشرين اول ١٩٤٧ ارسل نائب رئيس الوزراء باترا إلى نيودلهي ليطلب مساعدة الهند في صورة رجال واسلحة وذخيرة، وقد كان المهراجا حتى هذه المرحلة يامل في ان تكون المساعدة الهندية وشيكة دون أي تسليم للاستقلال وذلك بالانضمام للهند[١].

تلقى الزعماء الهنود اخبار كشمير التي نقلها باترا في مساء ٢٤ تشرين اول ١٩٤٧، فعقدت لجنة الدفاع الهندية اجتماعا طارئا في ٢٥ تشرين اول ١٩٤٧ ضم مونتباتن ورؤساء الخدمة البريطانية فضلا عن المسؤولين الهنود، وقرا الجنرال لوكهارت القائد العام للقوات الهندية برقية من القائد العام للقوات الباكستانية، يشير فيها "إلى ان المسلمين احتلوا مدينة مظفر اباد، وعددهم بنحو خمسة الاف رجل. وهم على بعد خمسة وثلاثين ميلاً من سيرنجار"، فجرت مداولات بين اعضاء اللجنة فقال مونتباتن "انه من الخطر ارسال اية قوات عسكرية ما لم تفرض كشمير مسالة الضم اولا". "اما حكومة الهند فارادت التصرف بصورة معاكسة لنصيحة كل من قادة القوات العسكرية وبالضد من نصيحة مونتباتن ايضا وعزمت على ارسال قوات عسكرية استجابة لطلب كشمير" فاعترض مونتباتن ورأى ان "من الغباء جدا ارسال قوات عسكرية إلى ولاية مستقلة، حيث لا يحق للهند ارسال تلك القوات طالما ان باكستان يمكن ان تقوم بالشيء نفسه تماما مما ينتج عنه صدام بين القوات العسكرية وحدوث حرب، ولذلك حث حكومة الهند على انها اذا كانت عازمة حقا على ارسال تلك القوات العسكرية فان من الضروري ان تطالب اولا وبصورة جوهرية بالضم"[٢]، وفي نهاية الاجتماع اتفق على ارسال مساعد وزير الداخلية ف. ب.

---

(١)Johnson, Op. Cit., P. 224.

(٢) Ibid, PP. 224 – 225.

مينون V. P. Menun إلى سرينجار على الفور لتقصي الحقائق وتقدير الفعل المناسب، وفي الوقت ذاته وصل الشيخ عبد الله إلى نيودلهي من سرينجار[1].

وفي سرينجار نصح مينون المهراجا بمغادرة سرينجار إلى جامو وبالفعل غادر المهراجا إلى جامو، وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٧ ابرق مينون لهيئة الدفاع بـ "ضرورة حماية كشمير من الغزاة"، وقد وافقت حكومة الهند على ابداء المساعدة شريطة ان يطلب المهراجا الانضمام إلى الهند وبدون ذلك فانها لا تتمكن من ابداء المساعدة المطلوبة[2]، وتحت هذه الظروف اصبح امل المهراجا بالاستقلال صعب التحقيق، فكتب في ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٧ طلب الانضمام للهند الذي جاء فيه "بسبب الظروف التي حدثت وتحدث الان في ولايتي وحالة الطوارئ الخطيرة في الوضع الراهن ليس لدي خيار اخر سوى طلب المساعدة من الدومينيون الهندي الذي لن يقوم بارسال المساعدة التي اطلبها بصورة اعتيادية ما لم تنضم ولايتي إلى الدومينيون الهندي، ولذا قررت القيام بذلك"، واضاف انه استجابة للمطالب الهندية قرر "تشكيل حكومة انتقالية. ومطالبة الشيخ عبد الله بتولي المسؤوليات في هذه الحالة الطارئة مع رئيس وزرائي"[3]، ومن جانبه ايد الشيخ عبد الله ضم كشمير إلى الهند[4].

قبلت الهند على الفور بضم ولاية كشمير وذلك في اجتماع لهيئة الدفاع في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٧، حيث كتب مونتباتن إلى المهراجا "... في ظل الظروف الاستثنائية التي ذكرها جلالتكم، قررت حكومتي الموافقة على قبول ضم ولاية جامو وكشمير إلى الدومينيون الهندي، وثباتا على سياسة حكومتي فأنه اذا ما اصبحت قضية الولاية المندمجة مثارا للنزاع فأن مسألة الضم تقرر وفقا لرغبات شعب الولاية وتتمنى حكومتي انه حالما يتم استعادة النظام والقانون في جامو وكشمير ويتم

---

(١)Johnson, Op. Cit., P.225.

(٢) Ibid.

(٣)Letter Dated October 26, 1947 from Sir. Hari Singh, The Maharaja of Jammu and Kashmir to Lord Montbetten, in India, Government of, White Paper on Jammu and Kashmir, (Newdalhi, 1948), PP. 46 – 47.

(٤)Gupta, Op. Cit., P. 122.

تطهير ارضها من الغزاة ان يتم حسم موضوع الضم عن طريق تحويلها إلى الشعب"[١].

ويروي آن ستيفنس وهو من اشهر الصحفيين البريطانيين في الهند، من ان مونتباتن وزوجته دعوة إلى العشاء في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٧ وقد كتب في مذكراته بعد الدعوة "لقد ارعبني اشارتهم حول المسائل من جانب واحد، وبدوا كأنهم كلهم موالون للهند، وفي ذلك المساء وفي مقر الحكومة بدا ان الجو هو جو حرب وان باكستان والرابطة الاسلامية والسيد جناح هم الاعداء .. لقد بدا ان سياسة الهند تجاه كشمير والولايات الاميرية عموما منزهة عن الخطأ تماما"، وان مونتباتن قال له "ان هذه الولاية الكبيرة ذات الغالبية المسلمة تضيع قانونيا من جناح، لقد كان الباكستانيون مجنونون اذ وافقوا على ضم جوناغاد"[٢].

ومع ضم كشمير إلى الهند، كانت القوات الهندية تنقل جوا إلى مطار سرينجار[٣]، وان كانت عمليات نقل القوات قد بدات فعلا قبل اتخاذ الاجراءات الرسمية للضم[٤].. وبدأت القوات الهندية عملياتها وبالتعاون مع جيش ولاية كشمير في ايقاف تقدم قوات ازاد نحو سرينجار، ولم تجد هذه القوات المدربة صعوبة كبيرة في اخراج رجال القبائل من وادي كشمير وبارامولا واسفل معابر جيلوم إلى النقطة الواقعة وراء يوري URI . الا انها علقت هناك لان خطوط الاتصالات والامداد اصبحت بعيدة جدا ومعرضة للخطر[٥]، مما جعل رجال القبائل تنتقل بعملياتها إلى اسلوب (حرب العصابات) حيث نجحت إلى حد ما بهذا الاسلوب من

---

(١)Letter Dated October 27, 1947 from Lord Montbetten to the Maharaja Jammu and Kashmir, in: India, Government of..., Op. Cit., PP. 47 – 48.

(٢)Stephens, Ian, Pakistan, Second Edition, Ernest Benu Limited, (London, 1967), PP. 203 – 204.

(٣)جانكوفسكي ويولانسكايا، المصدر السابق، ص٢٨ – ٢٩.

(٤)Korbel, Op. Cit., P. 85.

(٥)Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India, Government of India's Foreign Policy, Speeches of Jawahr Lal Nehru, September 1946 – April 1961, the Publications Division, (New Delhi, 1961), PP, 443 – 447.

عرقلة التقدم الهندي[1]. وقد اسهمت الثلوج المتساقطة شتاءاً في ايقاف تقدم الجيش الهندي[2]، الا ان الهند استغلت فترة الشتاء في تحسين طرق التموين تمهيدا للهجوم الربيعي الذي تمكنت من خلاله الاقتراب من بونش[3].

ازاء ذلك امر محمد علي جناح، القائد العام للجيش الباكستاني دوغلاس غريسي (Douglas Grassy) بارسال القوات العسكرية إلى كشمير لدعم قوات ازاد والتصدي للجيش الهندي، الا ان غريسي امتنع عن تنفيذ الامر، واخبر جناح بعدم قدرته على ارسال القوات العسكرية إلى كشمير دون موافقة القائد العام لقوات البلدين (الهند وباكستان) الجنرال اوكنلك Ouchialck المسؤول عن تقسيم جيش الهند البريطانية، وقد اقنع اوكنلك جناح بالغاء هذا الامر على اساس انه عمل غير قانوني، وانه في حالة اصراره على هذا الامر فان الضباط البريطانيون العاملون في الجيش الباكستاني سيقدمون استقالة جماعية، وبدلا من ذلك اتفق معه على ارسال رسالة إلى الحاكم العام ورئيس الوزراء الهندي لدعوتهم للحضور إلى لاهور لمناقشة المشكلة الكشميرية[4].

- لقد اصبح من الواضح صعوبة مقاومة قوة ازاد للقوات الهندية إلى عززت بصورة مستمرة وكبيرة . في الوقت الذي اخذت فيه افواج من اللاجئين المسلمين بالتدفق إلى غرب البنجاب، مما ادى إلى وضع الباكستان في موضع صعب من حيث صعوبة تحملها لاعباء مدنية ثقيلة جديدة، ولاسباب الامن الاستراتيجي كان لا يمكن للباكستان السماح للشريط المتبقي من اراضي ولاية كشمير المتاخم لحدودها ان يحتل ولذلك وبتقدير للحقائق الاستراتيجية من غريسي[5]، تم ارسال

---

(١)Stephens, Op. Cit., P. 20.

(٢)امام مجلس الامن، مشكلة كشمير، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، مجلد رقم١٠، العدد٤٨٤، نيسان (القاهرة، ١٩٤٨)، ص٢٠ – ٢١.

(٣)Bamzai, Op. Cit., P.

(٤)Lamb, Op. Cit., P. 49.

(٥) سيناقش موضوع تدخل الجيش الباكستاني في كشمير في الفصل الثالث، الصفحات

وحدات من الجيش الباكستاني في ايار ١٩٤٨ للولاية لاقامة ساتر دفاعي ولتعزيز قوات ازاد[١].

خلال الصيف استنزفت دوامة القتال في كشمير قوة الجيشين المتقاتلين الهندي والباكستاني، ولاسيما الجيش الباكستاني الحديث التكوين، وتحولت الحرب بعد احتلال الهند لمدينة بونش في تشرين الاول ١٩٤٨ إلى حرب استنزاف، مما ادى إلى تعزيز قناعة الدولتين بضرورة وقف اطلاق النار وتحت مضلة الامم المتحدة في ١ كانون الثاني عام ١٩٤٩[٢].

ومن الجدير بالذكر ان المجابهة العسكرية الهندية الباكستانية ظلت محدودة في الاراضي الكشميرية ولم تمتد إلى الحدود الطويلة التي يشترك بها البلدان[٣]، مع ان الهند كانت تضرب بين الحين والاخر قواعد قوات ازاد في الاراضي الباكستانية المتاخمة لولاية كشمير[٤].

---

(١)Stephens, Op. Cit., P. 209 - 210 .

(٢)سيناقش موضوع وقف اطلاق النار بتوسع في الفصل الثالث من البحث في الصفحات

(٣)Nanda, B. R., **Indian Foreign Policy the Nehru years**, (New Delhi, 1976), P. 85.

(٤)Brines, Op. Cit., P. 74.

دوافع التدخل الباكستاني في كشمير

بني التدخل الباكستاني في كشمير على اساس مجموعة دوافع تتعلق بعدة جوانب ويمكن تحديدها بدوافع داخلية واقتصادية، وامنية استراتيجية، وعقائدية فكرية فضلا عن تطور الاحداث في كشمير، فتمثل الدافع الداخلي في مشكلة القبائل الساكنة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، فهذه المقاطعة المعروفة بـ (اقليم بشتونستان) تتمتع بوضع خاص بالنسبة للباكستان، وذلك لان سكانها الذين ترجع اصولهم إلى قبائل (البشتون) اقرب بميولهم إلى افغانستان منها إلى باكستان اذ ان هذا الاقليم هو منطقة افغانية اقتطعتها بريطانيا عام ١٨٩٣ بموجب خط الحدود المعروف بخط دوراند (Durand Line)[1]، من افغانستان لضرورات امنية للدفاع عن الهند البريطانية، ومن ثم ان باكستان كانت تدرك حساسية المنطقة وسكانها[2]. وقد شكل سكان هذه المنطقة قلقا مستمرا لحكومة الهند البريطانية. لكون منطقتهم تعد من مناطق التلال الجرداء وهذه الطبيعة القاسية تركت اثرها في طبائع السكان التي اجمعت المصادر تقريبا على وصفهم بالجهل، وسرعة الانفعال. وقوة الابدان[3]، وقد كان تركيز البريطانيين على هذه المنطقة الحدودية مع دولتين لبريطانيا علاقات متوترة معها اغلب الاحيان هما افغانستان وروسيا، ذا طبيعة عسكرية، مما جعل من رجال القبائل جنودا محترفين ذوي خبرة جيدة، وقد انتهجت بريطانيا سياسة تهدف لاحتوائهم من خلال المنح المالية السنوية واغرائهم بالمناصب العسكرية، ومع ذلك لم يكن السلام مع تلك القبائل يسيرا او

---

(١) نسبة إلى أيد موثيموار دوراند مخطط الحدود الانكليزي.

(٢) خورشيد، فؤاد حمة، افغانستان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٩، ص١٩٠.

(٣)Bamzai Op. Cit., P. 96; يونس، محمد، المصدر السابق، ص٧٤ ; Gupta, Op. Cit., P. 110; Korbel, Op. Cit., P. 73.

دائما وكثيرا ما لجأت بريطانيا لقوة السلاح من اجل السيطرة عليهم بعد ان تفشل الاساليب الاخرى[1].

وعندما انسحبت بريطانيا من شبه القارة، وجدت الحكومة الباكستانية نفسها امام هذه المشكلة، لذا حاول جناح ان يخطب ودهم منذ وقت مبكر، فشرح في ٣١ تموز ١٩٤٧ سياسته تجاههم بالقول: "فيما يتعلق بمناطق القبائل فانا مسرور لدعم اخوانهم المسلمين في نضالهم من اجل الحصول على دولة مستقلة واود ان أؤكد لهم ان من مصلحة الحكومة الباكستانية الاستمرار بعد ١٥ اب بالعمل بالمعاهدات والاتفاقات حتى يتم اللقاء بين ممثلي القبائل والحكومة الباكستانية للتفاوض بشان اتفاقات جديدة وليست للحكومة الباكستانية اية رغبة من أي نوع للتدخل في الاستقلال التقليدي لتلك المناطق القبلية"[2].

وقد ظهر واضحا انه قبيل التقسيم قد استفز طموح القبائل جراء التنافس السياسي في الهند البريطانية، وبدأت ملامح مطالبة الباثانيين على الاقل بحكم ذاتي واسع لهم، وازاء تفاقم اعمال العنف الطائفي في اقليم البنجاب وكشمير، وعدم قدرة الحكومة الباكستانية في الوقت نفسه على توفير الاموال لهذه القبائل التي بدأت تستفز للقيام بعمل ما، وجدت باكستان ان الحل المناسب هو ان يترك المجال امام هذه القبائل للتوجه إلى كشمير، وقد علق جوزيف كوربيل على هذا الحل بالقول "لقد وجدت حكومة باكستان متنفساً لها بايجاد طريق نحو كشمير لا سيما وان تلك الغارات ستكون خدمة للمصالح الوطنية الباكستانية"[3]. ويرى براون ان "المسؤولين الباكستانيين قد شعروا بالراحة لعدم غزو رجال القبائل للاراضي الباكستانية"[4].

---

(١)Bamzai, Op. Cit., PP. 96 – 97.

(٢)Gupta, Op. Cit., P. 118.

(٣)Korbel, Op. Cit., P. 75.

(٤)Brown, W., Op. Cit., P. 185.

وتمثل الدافع الاقتصادي في ان اقتصاد كشمير كان يرتبط بشكل واضح بباكستان التي وجدت في كشمير مورداً اقتصادياً هاماً وبالذات من الاخشاب التي تصدر إلى باكستان ومن المساحات الزراعية الخصبة التي يمكن استغلالها، فضلا عن المنابع المائية للانهار التي تصب في باكستان[١]، التي رأت باكستان فيها مقوم من مقومات التقدم الاقتصادي وذلك من خلال استغلال مساقط المياه من الروافد النهرية لتوليد الطاقة الكهربائية[٢]، فضلا عن ان الولاية تشكل منطقة سياسية من الدرجة الاولى لذا فهي ستوفر للباكستان موارد اقتصادية جديدة[٣]. فضلا عن ان شبكة الطرق في كشمير ترتبط بباكستان مما يجعل توجهها التجاري نحو باكستان[٤]. اما دافع الامن الاستراتيجي فكان واضحا من حيث ان كشمير تتمتع بموقع استراتيجي حساس، فسيطرة باكستان على كشمير سيجعلها على اتصال مع دول كبرى كالصين والاتحاد السوفيتي، وبالمقابل فان سيطرة الهند على كشمير سيؤدي إلى زيادة قوة الهند وتوسيع طول الحدود مع الباكستان[٥]، كما ان وقوع منابع الانهار الرئيسة التي تصب في باكستان وتعتمد عليها الزراعة في البنجاب بشكل أساس تحت سيطرة الهند سيزيد من تهديد الامن الباكستاني اذ ان اية سياسة مستقلة سيكون منالصعوبة تحقيقها دون ان تتوافق هذه السياسة مع توجهات الهند التي تعدها باكستان نقيضها من الأساس[٦]. وهذا ما اكد عليه جناح عندما قال "ان كشمير سياسيا واقتصاديا عصب باكستان المركزي ولا تستطيع امة تحترم نفسها ان تعرض عصبها المركزي لسيف عدوها المجرد"[٧].

---

(١)المراكشي، السيد محمد العربي الهلالي، المصدر السابق ص٧؛ Weeks, Op. Cit., P. 232

(٢) الشامي، صلاح الدين علي، دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، منشأة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٣)، ص٢٩٧.

(٣)لاهمية موقعها تراجع صفحة (   ) من البحث.

(٤) سعودي، عبد الغني، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٥)سعودي، عبد الغني، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٦)البدري، عبد الستار، مشكلة كشمير، الندوة رقم ٣٩ المجلة المصرية للعلوم السياسية، السنة الاولى، العدد٢، كانون الاول (القاهرة، ١٩٥٧)، ص١٢٥ ؛ Choudhury , Op. Cit., P.90-91

(٧) حقي، احسان، مأساة كشمير المسلمة، ص٨٥.

ويعد الدافع العقائدي (الفكري) من الدوافع الرئيسية التي دفعت باكستان للتدخل في كشمير، وذلك لانه مثلما اوضح في الفصل الاول من ان الوضع في كشمير كان صورة مصغرة للوضع في الهند البريطانية ويمكن عدها رمزا للصراع بين المؤتمر والرابطة، فان انضمام كشمير إلى الهند معناه بشكل واضح ان الفكرة التي قامت عليها باكستان التي بنيت على نظرية الامتين هي فكرة هشة وفاشلة، لذا فان الحيلولة دون انضمام كشمير للهند هو اجراء جوهري لمنع نسف (فكرة وجود دولتهم)، ولقد كان الباكستانيون يتحسسون بالخطر منذ نشأة دولتهم من حيث احساسهم بالضعف امام الهند الجارة الغير صديقة لهم، وبقاء عدة مشاكل معلقة بين البلدين[1]، كما ان الباكستانيين كانوا يعتقدون بان الهنود يسعون من خلال ضم كشمير إلى القضاء عليهم كدولة[2]، وبهذا الصدد يقول ايوب خان ان الهند "ارادت ان تقتلنا في مهدنا يوم ولدنا"[3]، وكان عدد من المسؤولين الهنود يرون ان تقسيم شبه القارة الهندية هو امر مؤقت وانهم يعترفون به كامر واقع فقط ولا بد من اعادة توحيد شبه القارة الهندية في المستقبل[4]، وقد عززت تصريحات بعض الساسة الهنود من هذه الرؤية اذ قال نهرو في خطاب اذاعي له في ٣ حزيران ١٩٤٧ انه "سيتم اعادة توحيد الهند باقرب وقت ممكن"[5]. وقد عبرت اللجنة العاملة في المؤتمر عن ذات وجهة النظر اذ اكدت في بيان لها في حزيران ١٩٤٧ "ان الصورة التي تعودنا على الاحتفاظ بها في قلوبنا هي الهند الموحدة. وان هذا الوضع سيتم انهاؤه وستحل المشاكل الهندية في الوقت الملائم وان النظرية الخاطئة الخاصة بـ(الأمتين) ستنتهي وسيرفضها الجميع"[6]، وفي ١٨ آب ١٩٤٧ قال رئيس حزب المؤتمر الوطني كربلاني "ان

(١) هيكل، محمد حسين، احاديث في اسيا، دار المعارف، (لبنان، ١٩٧٢)، ص٢٢٤.
(٢) العمر، فاروق، المصدر السابق، ص٦٥.
(٣)خان، ايوب، المصدر السابق، ص١٨٦.
(٤) البدري، عبد الستار، المصدر السابق، ص١٣٦؛ الخشاب، وفيق، المصدر السابق، ص٩٨.

(٥)Burk, Op. Cit., P. 8.
(٦)Burk, Op. Cit., P. 9.

لا المؤتمر ولا الامة الهندية قد تخليا عن المطالبة بهند موحدة"[1]، لهذا نجد جناح يخبر هيئة اركان الحرب لديه من انه يشعر "منذ البدء بانه ليس هناك بديل سوى القتال للوقوف بوجه تلك النوايا"[2].

وكانت تطورات الاحداث سبباً مباشراً للتدخل الباكستاني، اذ ان الاحداث في داخل كشمير كانت تتطور بشكل يوحي بان ضم الولاية إلى الهند صار وشيكاً، وقد دعم هذا التطور للغليان الشعبي في منطقة البونش، وتدفق اعداد كبيرة من اللاجئين إلى باكستان التي ستؤدي إلى تعقيد المشاكل التي تعاني منها باكستان، اذ ان اكثر من ستة ملايين ونصف مسلم سبق وان هاجر اليها من البنجاب الشرقية ومناطق اخرى من الهند.

شكلت هذه الدوافع بمجموعها محركا لدفع باكستان نحو التدخل في كشمير ودعم رجال القبائل والثوار الكشميريين. اذ ان باكستان رفضت القبول بانضمام كشمير إلى الهند، وقد وجدت ان رفضها يستند إلى جملة مبررات تمثلت بان هذا الاجراء كان على النقيض من رغبة شعب كشمير، وان وجود (اتفاقية التجميد) بين كشمير وباكستان السارية المفعول امر يحول دون قدرة المهراجا على تغيير الوضع في ولاية كشمير من جانب واحد. كما ان المهراجا حين عرض ضم كشمير إلى الهند كان لا يتمتع بسلطة حقيقة على اجزاء كثيرة منها نتيجة لسيطرة الثوار عليها، فضلا عن هذه المبررات فان قبول الضم من قبل الهند كان مؤقتا ومشروطا، ومن ثم فليس من حق الهند الادعاء بشرعية وجودها في كشمير[3].

وهناك حقيقة اساسية ينبغي ان لا تغفل وهي انه من بين كل الولايات الاميرية ليس هناك ولاية واحدة ذات اغلبية هندوسية اصبحت جزءا من باكستان، ولن تكن هناك اية ولاية ذات اغلبية مسلمة (باستثناء احد ولايات كاثيوار وهي

---

(١)خان، ايوب: المصدر السابق، ص١٨٦ – ١٨٧.

(٢)Brines, Op. Cit., P. 54.

(٣) باكستان، سفارة، المصدر السابق، ص٥٧.

ولاية كابورثالا التي يحكمها حاكم سيخي والتي تم قتل او طرد العدد الاكبر من المسلمين فيها لتظل البقية منهم تشكل اقلية فيها)، انضمت للهند، بل كان هناك توحد وتكامل وفقا للانتماءات الدينية وفي كل الحالات عدا حالة كشمير[1].

(1)Korbel, Op. Cit., P. 63.

دوافع التدخل الهندي
في كشمير

مثلما دفعت باكستان مجموعة من الدوافع، فان مجموعة دوافع ايضا دفعت الهند إلى التدخل في كشمير، وهناك بعض الدوافع التي اشتركت مع باكستان فيها ودوافع اخرى انفردت بها، ويمكن تحديد دوافع الهند بالدوافع السياسية، والامنية الإستراتيجية، والعقائدية الفكرية، والعاطفية، والقانونية، فالدافع السياسي تمثل في ان الهند عدت نفسها خليفة الهيمنة البريطانية على الولايات الاميرية ولهذا فعليها التزامات متعلقة بامن المناطق غير المنظمة للهند او الباكستان، وعلى الرغم من هذا الاعتبار فان الهند لم تساعد الولاية في الدفاع عن نفسها ضد تدخل رجال القبائل، الا بعد ان استغلت الموقف بارغامها على الانضمام اليها، وتدعيم موقفها القانوني في احقيتها في ولاية كشمير، وهذا ما علق عليه كوربيل من انه "اما كان بامكان الهند تقديم الدعم لكشمير دون اشتراط طلب الانضمام ؟"[١]، وهذا ما انتبه اليه نهرو عام ١٩٥٦ عندما قال "ان الواجب كان يحتم علينا ان نفعل ذلك حتى لو لم تكن كشمير قد اعلنت انضمامها إلى الهند"[٢].

شكلت الاهمية الاقتصادية لكشمير احد دوافع الهند في تدخلها في كشمير، اذ ان اهميتها السياحية كانت في اذهان الساسة الهنود في اندفاعهم نحو كشمير التي عبر عنها نهرو في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ اذ قال: ان كشمير "ذات ارتباط وثيق باقتصاد الهند حيث تمر الطرق التجارية الاساسية من اسيا الوسطى إلى الهند"[٣].

وشكل دافع الامن الاستراتيجي للهند احد الدوافع الرئيسية وذلك على اعتبار ان السيطرة على كشمير يشكل ضمان لامن حدودهم الشمالية الغربية. اذ

---

(١)Ibid., PP. 97 – 80.

(٢)خطاب القاه نهرو في البرلمان في ٢٦ مارس ١٩٥٦، في الهندية، السفارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مكتب النشر والاستعلامات، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص١٤٥ – ١٥٦.

(٣)Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India Government of, India's Foreign Policy, PP. 443 – 447.

تمر في الولاية الممرات الاساسية عبر الجبال الشاهقة التي يمكن (للأعداء) استغلالها فوقوع كشمير بيد دولة عدائية معناه تهديد امن للهند وهذا ما اكد عليه نهرو في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٧ في خطاب له اما المجلس التأسيسي اذ قال "ان كشمير وبسبب موقعها الجغرافي الذي يربط حدودها مع ثلاثة اقطار اجنبية مرتبطة بشكل وثيق مع امن روابط الهند الدولية"[١]. وشرح نهرو هذا الدافع بصورة اكثر تفصيلا عام ١٩٥٣ عندما قال "ان كشمير مكان ذو اهمية حربية عظمى وقد كان سوء الحظ دائما يحالف البلاد ذات المراكز الإستراتيجية لانه يجعلها محط انظار الكثيرين، ومما لا شك فيه ان كشمير مرغوبة من جانبنا من هذه الناحية"[٢].

وكان الدافع العقائدي (الفكري) دورا اساسيا في ان تتجه الهند نحو التدخل في كشمير، اذ ان ضم كشمير إلى الهند يعطيها دليلا قويا على فشل نظرية الامتين على نجاح سياسة التعايش وعلمانية المؤتمر[٣]، لذا كانت الهند ترفض فكرة تقرير مستقبل الولايات الاميرية على اساس التركيبة السكانية لهذه الولايات من الناحية الدينية وترى انه ليس من العدل وجود اربعين مليون مسلم في الهند وان يدعى إلى الطرح القائل بقبول كل المسلمين وبسبب من دينهم الانضمام للباكستان[٤]. وهذا ما علق عليه روي مكريدس بقوله ان الهند تعد "ان وجود منطقة ذات اكثرية اسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية"[٥] اما غوبتا فوجد ان "كشمير هي النموذج الذي عمل قادة الهند على انشاؤد للهند

---

(١)Nehru's Statement in the Constituent Assembly, Dated November 25, 1947, in India Government of, India's Foreign Policy, PP. 443 – 447

(٢) من خطاب لجواهر لال نهرو في البرلمان الهندي في ١٧ ايلول ١٩٥٣ . في الهند ، سفارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، ص٢٥-٤١.

(٣)بهوتو، ذو الفقار علي: كشمير شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، قسم الصحافة، (بيروت، د.ت)، ص٢٨.، The Report of the U.S. Congressional Sub. Committee on Asia and the Pacific (June 1, 1993), P. 6.

(٤)Cheema, Pervaiz Iqbal, **the Kashmir Dispute and the Peace of South Asia**, Regional Studies, Vol. 15, No. 1, (Islamabad, 1967), PP. 170 – 172.

(٥) مكريدس، روي، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٦)، ص٥٣٥.

المستقبلي")[1]، وقد قال نهرو في ١٠ اب ١٩٥٣ : ان كشمير "رمز على بعض المثل العليا وعنوان على بعض المبادئ التي قامت من اجلها حركتنا الوطنية وما زالت تقوم"[2]، وردد هذا الطرح في ١٧ ايلول عام ١٩٥٣، اذ قال: "كنا دائما نعد موضوع كشمير موضوعا مثاليا بالنسبة لنا، له رد فعل بعيد المدى في الهند، فهو موضوع مثالي من ناحية انه يقدم دليلا على ان الهند دولة ليس لها دين رسمي وان كشمير واغلبيتها بل اغلبيتها العظمى من المسلمين قد رغبت بمحض ارادتها في ان ترتبط بنا"، واضاف "ان هذه المشكلة لم تكن في يوم من الايام مشكلة اقليم قد يرتبط بالهند او قد لا يرتبط بل هي مشكلة اعمق اثرا من ذلك بكثير"[3].

لقد كانت الهند ترى ان التفريط بكشمير معناه السماح للاتجاهات الانفصالية بتهديد وحدة الدولة[4]، كما ظهر ان ذكرى الفتح الاسلامي وحكم المسلمين للهند قد تركت اثرا في اذهان بعض الساسة الهنود اذ يقول ف. ب مينون "عندما قدمت توصية لحكومة الهند بقبول طلب مهراجا كشمير حول ضم كشمير كان في ذهني اعتبار واحد فقط وهو ان احتلال كشمير من قبل اولئك المشاغبين كان تهديدا جسيما لوحدة الهند. فمنذ عهد محمود الغزنوي[5]، منذ ما يقارب ثمانية قرون وما عدا فترة قصيرة خلال العهد المغولي. خضعت الهند إلى غزوات دورية من جهة الشمال الغربي، وفي غضون اسابيع عشرة من تأسيس باكستان الجديدة كان اول اجراء لها هو السماح لغزو قوات القبائل بالمرور عبر جبهة الشمال الغربي، اليوم سرينجار وغدا دلهي، ان الدولة التي تنسى تاريخها وجغرافيتها تعرض نفسها

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 120.

(٢) من خطاب لجواهر لال نهرو في مجلس الشعب الهندي في ١٠ آب ١٩٥٣، في الهند، سفارة، نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، ص٢٦-٣٠.

(٣)من خطاب لجواهر لال نهرو في البرلمان الهندي في ١٧ ايلول ١٩٥٣، في المصدر نفسه، ص٣٥ – ٤١.

(٤)Azad Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 2.

(٥) محمود الغزنوي هو سلطان الدولة الغزنوية التي تأسست في المنطقة التي تشغلها افغانستان حاليا عام ٩٧٥م، اذ حكمها محمود الغزنوي للمدة من ٩٩٠-١٠٣٠م وبدا فتوحاته في الهند منذ عام ١٠٠٠وحتى عام ١٠٣٠م.

مجموعة مؤلفين، الموسوعة العسكرية، ج٢، ص٥٩٨.

للخطر"[١]. وقد صرح بعض الساسة المسلمون تصريحات اعطت اساسا لهذا الخوف، فعلى سبيل المثال قال ان ا ح شهراوردي (رئيس حكومة البنغال عام ١٩٤٦ وأحد اعضاء الرابطة البارزين) في نيسان ١٩٧٤ لجريدة النيوزيورك تايمز من انه "يريد للمسلمين ان يكونوا سلالة حاكمة في شبه القارة[٢]". وبعد التقسيم صرح عبد الرب نشتار (Abdelrab Nishtar) احد زعماء الرابطة الاسلامية في البنجاب "ان الحدود الباكستانية ليست ما ينبغي ان تكون عليه، وان شاء الله سنوسع حدودنا إلى حيث ينبغي ان تكون الحدود الصحيحة"[٣].

وكان الهندوس ينظرون إلى كشمير نظرة تحمل الكثير من القدسية فكانوا يرون فيها موطنا للالهة[٤]، لذا فأنهم قدسوا انهارها ولسبب نفسه رأى عدد من الهنود ان تأسيس باكستان كان اغتصابا (للهند الام)[٥] "وان خسارة كشمير ستكون اساءة او تدنيساً للمقدسات مرة اخرى وبصورة غير مقبولة"[٦] وبذلك فان (رمزية) كشمير كانت احدى العوامل التي جعلت الطرفين ينقلون صراعهم السياسي والفكري في الهند البريطانية إلى الاستمرار حول رمز للصراع هو كشمير.

رفض الرأي العام الهندي القبول بتصديق ان باكستان مفهوم حي، لذا فان معظم القادة السياسيين في الهند كانوا يرون انها على ابواب الانهيار[٧]، وكان هذا رأي اوكنلك القائد العام للجيشين الهندي والباكستاني اثناء مرحلة تحويل السلطة ففي ٢٨ ايلول ١٩٤٧ كتب اوكنلك بصورة سرية إلى مسؤوليه في لندن قائلا "لا اتردد ابدا في التأكيد على ان مجلس الوزراء الهندي الحالي مصمم بصورة

---

(١)Brines, Op. Cit., P. 77 – 78.

(٢)Brown, W., Op. Cit., P.147.

(٣)Chopra, V. D. and P. N. Haksar, Studies in indo – Pak relation, Patriot publisher, (New Delhi, 1984), P.2.

(٤) لا زال الهندوس إلى اليوم يحجون إلى كهف Arnarnall (الاب الخالد) في جبال الهملايا. Brines, Op. Cit., P. 64.

(٥)Tinker, Op. Cit., P. 2.

(٦)Brines, Op. Cit., P. 74.

(٧) علي، محمد جواد، سياسة التسلح التقليدي في الهند، في مجموعة مؤلفين، التسلح في العالم الثالث، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٨٧.

شديدة على القيام بكل ما في وسعه لمنع تأسيس دومينيون باكستان على اساس ثابت ويدعمني في هذا الرأي عدد من الضباط القدماء وكل الضباط البريطانيين المسؤولين والمطلعين على الوضع"[١].

وارتبط الدافع العاطفي بشخصية رئيس الوزراء الهندي نهرو هو الذي ينحدر من اصول كشميرية ومتعلق بموطن اسلافه، اذ قال في ١٩٤٠ اثناء زيارته لكشمير "ان كل كشميري يذكرني بانني ابن هذه الارض النبيلة واني مدين بواجبات تجاهها.. فانا رغم غيابي الطويل لا زلت كشميريا"[٢]، وبعد عام من الاستقلال وعند ما اتخذ الصراع حول كشمير صورة المجابهة العسكرية اعترف نهرو امام المجلس التأسيسي باهتمامه الشخصي بكشمير اذ قال "انا مهتم جدا بكشمير لاسباب شخصية عاطفية"[٣].

وقد تمكنت الهند من ان تضم دوافعها في اطار قانوني لضم كشمير اليها عبر آلية الضم الموقعة من مهراجا كشمير، فاصبح هذا الاطار القانوني هو الحجة الاساسية في الطروحات الهندية للدفاع عن موقفها حول كشمير امام الرأي العام العالمي من حيث ان تدخل الهند العسكري في كشمير عد ضمن واجبات الحكومة الهندية في الدفاع عن اراضيها من الفوضى الداخلية والاعتداء الخارجي.

---

(١)Lamb, Op. Cit., PP. 40-41.

(٢)Burk, Op. Cit., P. 21

(٣)Ibid.

المحادثات الهندية – الباكستانية

للمدة من ٢٨ تشرين الاول – ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، تم تبادل سلسلة من الاتصالات بين الهند والباكستان سواء عبر البرقيات والرسائل، او من خلال اللقاءات المباشرة، في اطار سعي الطرفين لايجاد تسوية للمشكلة الناشئة في كشمير وقد عكست هذه الاتصالات وجهات ومواقف الطرفين من المشكلة الكشميرية.

بدأت اولى الاتصالات في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٧، وذلك بعد ان حصلت الهند على ضم ولاية كشمير وبدأت قواتها في القتال داخل كشمير، فدعى رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو في برقية موجهة إلى رئيس الوزراء الباكستاني لياقيت علي خان، الحكومة الباكستانية "للتعاون في ايقاف الغزاة" وشرح له من ان ضم كشمير كان اجراء ضروري لدرء الخطر الذي تعرضت له سرينجار وان موضوع الضم "سيخضع لرغبة شعب الولاية وقراره بعد ان يسود السلام والقانون والنظام"(١).

ردت الحكومة الباكستانية في ٣٠ تشرين اول ١٩٤٧، شارحة ان اضطهاد المهراجا للمسلمين هي التي دفعت بقبائل الباثان. التي من الصعوبة المجازفة بالتصدي لها في الدخول إلى كشمير لمساندة اخوانهم المسلمين، وان ارسال حكومة الهند قوات عسكرية إلى كشمير قد استفز سكان الحدود الباكستانية. وحمل الرد نهرو مسؤولية الاحداث "ان مسؤولية ما حدث ويحدث تقع على عاتقك"، واكدت باكستان من ان هناك مؤامرة بين الهند والمهراجا لضم كشمير ".. كل الادلة والاجراءات توضح ان عملية الضم كانت خطة معدة مسبقا" واختتمت باكستان ردها بتهديد ضمني ".طالما استمرت الاعتداءات فان مشاعر السكان ستبقى ملتهبة"(2).

---

(١) Telegram Dated October 28, 1947 from Nehru to Liaguat Ali Khan, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 66.

(٢)Telegram Dated October 30, 1947 from the Pakistan Prime Minister to the Indian Prime Minister, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP, 68 – 69.

ردت الهند في ٣١ تشرين اول ١٩٤٧، مؤكدة ان ما حدث في كشمير سيكون له عواقب بعيدة المدى فيما يتعلق بالعلاقات بين الهند والباكستان، واتهمت القوات العسكرية الباكستانية بتقديم دعم كبير لرجال القبائل، ورات ان القوات الباكستانية ".. على استعداد للدخول إلى كشمير اذا ما اصاب الغزاة الضعف.."، وبعد ان نفت تهمة المؤامرة اكدت من جديد على ان الضم مشروط بـ".. قيام الشعب بنفسه، بتقرير مسالة الضم بعد استعادة القانون والنظام واخراج الغزاة من ارض كشمير .. وهذا ليس عهدا إلى حكومتك فحسب بل لشعب كشمير، والعالم ايضا.."، واشارت إلى ان حكومة باكستان كانت متواطئة مع رجال القبائل، اذ ".. ان اسهل شيء في العالم كان ايقافهم على الجسرين اللذين يربطان الجبهة الباكستانية بكشمير .."، ورفض نهرو القاء المسؤولية على عاتق الحكومة الهندية، وقال ان المسؤولية تقع على ".. عاتق اولئك الذين قاموا بالغزو والهجوم.."، وحاول ان يبقى الطريق مفتوحا للتوصل إلى حل سلمي، عندما قال ".. انا مقتنع بأنة اذا كان للهند وباكستان ان تعيشا في سلام فعلى قادتها ان يثق احدهما بالاخر ويعملا وفق تبادل للفهم المشترك.. اذ ان عدم الثقة وتبادل الاتهامات العدوانية لن يقود إلا إلى عواقب ليست لصالح الهند وباكستان.."[١].

بعد هذه البرقيات المتبادلة. التي استطلع الطرفان من خلالهما مواقف كل منهما وكالا لبعضهما الاتهامات المتبادلة، جرت محاولة للقاء المباشر. وتقررت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧، لتجمع مونتباتن، ونهرو، وجناح، ولياقيت على خان، الا ان نهرو امتنع بسبب وعكة صحية، وكان لياقيت على خان مريضا ايضا، واعرب السرداد باتيل عن عدم قدرته على ترك دلهي، وبعد ثلاثة ايام من التاجيل حضر مونتباتن لوحده في ١ تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى لاهور وبدا مباحثاته مع جناح[٢].

(١)Telegram Dated October 31, 1947 from Indian Prime Minister to the Prime Minister of Pakistan, in:Ibid., PP. 70 – 71.

(٢)Johnson, Op. Cit., P. 226.

وقبيل بدأ هذه المباحثات نشرت حكومة الباكستان بيانا اشارت فيه إلى ان ضم كشمير كان عبر مؤامرة هندية، وكررت طروحات ليقايت خان في برقياته إلى نهرو، واكدت على ان باكستان هي التي تعرضت إلى استفزازات مستمرة من قبل كشمير، واخيرا رفضت الاعتراف بالضم، وقد لاحظ كامبل جونسون هذا البيان وعلق عليه بالقول "ان هذه السياسة ... هي تكتيك جناح للضغط الدبلوماسي"(١).

وفي اجتماع مونتباتن – جناح، صار واضحا عمق الفجوة بين وجهتي النظر حول كشمير، فبينما اعتقدت الهند بانها ابلغت باكستان بعملها حالما قررت القيام به، فان باكستان اعتقدت بعدم منحها الوقت للحذر من جارتها، واحتجت باكستان بان الضم قد حدث عن طريق العنف والخداع، ووافق مونتباتن على ان العنف ربما قد سرع في الضم، لكنه العنف الذي سببه (غزو القبائل) وليس شيئا اخر(٢).

طرح جناح خلال المحادثات ثلاثة مقترحات لحل المشكلة وتتلخص بالاتي:-

١. ايقاف فوري للقتال، وتخويل الحاكمان العامان، ومنحهما السلطة الكاملة من قبل حكومتيهما لاصدار قرار بايقاف اطلاق النار خلال ٤٨ ساعة.

٢. انسحاب كل القوات الهندية، وقوات القبائل، فوريا وتزامنيا، وباقصى سرعة.

٣. ومن خلال مرسوم تقره الحكومتان يخول فيه الحاكمان العامان لديهما باستعادة السلام، وتعهد الادارة في كشمير، والاعداد لاجراء استفتاء عام ودون تأخير وتحت اشرافهما وسيطرتهما(٣).

وعندما حاول مونتباتن استيضاح كيف يمكن لباكستان تنفيذ هذه الالتزامات، وهي تعلن عدم امتلاك السيطرة على قوات القبائل، فرد جناح "سنحذرهم بوضوح

(١) Ibid, P. 227.
(٢)Ibid, P. 229.
(٣) India, White Paper, P. 60.

بانهم اذا لم يقوموا باطاعة امر ايقاف اطلاق النار الفوري فان قوات الحكومتين ستعلن حربا عليهم[١]. فلم يرد مونتباتن على هذه المقترحات بالموافقة او الرفض، وقال انه لا يملك الصلاحيات اللازمة للبت في هذه المقترحات، وانه سيعمل على نقلها إلى مجلس الوزراء الهندي ليتخذ القرار بصددها[٢].

وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تبدو على كثير من الواقعية، لكن الهند رفضتها على اساس انه لا يجوز المساواة بينها وبين قوات القبائل، فهي دخلت إلى حماية كشمير، وعبر تشريع قانوني بالضم، بينما قوات القبائل دخلت كشمير (للغزو)، وقد علق بيردود على مقترحات جناح ورفض الهند لها بالقول "ان مقترح جناح كان محاولة منصفة ونبيلة تماما لتقديم حل فعال، وان نعت هذا المقترح بالمراوغة هو تشويه للحقيقة بصورة تامة"[٣]، وفي المقابل اقترح مونتباتن اجراء الاستفتاء العام في ظل رعاية الامم المتحدة، الا ان باكستان رفضت هذا المقترح في هذه المرحلة دون ان تشرح اسباب الرفض[٤].

وقد شرح غوبتا سيسر اسباب فشل هذه المباحثات من ان "مونتباتن ليس الا مديرا تشريعيا في الدولة، على النقيض من جناح الذي يعمل بمعية سلطة واسعة... كما ان جزءاً من مجلس الوزراء الهندي قد عارض قيام بعض المسؤولين بالانتقال إلى لاهور لمناقشة مسالة كشمير مع حكومة يجدونها متهمة بالعدوان، وعلى خلفية هذا الامر لم يستطع مونتباتن تحمل مسؤولية التفاوض مع جناح على نفس الاسس والشروط المعدة لحسم المشكلة"[5]، ان هذا الرأي الذي يطرحه غوبتا الذي يكتب من وجهة نظر الهند، يثير تساؤلاً هاماً فاذا كان مونتباتن غير قادر على تحمل

---

(١) Ibid.

(٢) المفاوضات الهندية الباكستانية وقضية كشمير المسلمة، مجلة كشمير المسلمة، السنة الخامسة، العدد ٦٢، حزيران، (اسلام آباد، ١٩٩٧)، ص٢٠.

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 63.

(٤)Johnson, Op. Cit., P. 229.

(٥)Gupta, Op. Cit., P. 130.

مسؤولية التفاوض مع جناح، لان سلطاته محدودة، فلماذا اذن ذهب إلى لاهور؟ ولماذا لم يتم تخويله من قبل حكومة الهند بالصلاحيات اللازمة للوصول إلى اتفاق؟

ان الجواب الذي يبدو اكثر رجحانا من غيره، هو ان الحكومة الهندية تبدو غير جادة بالتباحث للوصول إلى حلول ممكنة للمشكلة الكشميرية، وانها تنظر إلى المشكلة من جانب واحد ومن الزاوية التي اختارتها، لذا فهي غير مستعدة للمغامرة بالتفريط بما حصلت عليه في كشمير، لقد كانت هذه المباحثات فرصة حقيقية للوصول إلى حلاً سلمياً سريعاً للمشكلة يجنب المنطقة صراعاً عسكرياً وسياسياً، ويهدئ من طبيعة العلاقات المتوترة بين البلدين، لكن الفشل في استثمار هذه الفرصة اعطى للمشكلة زخما تصاعديا للتوتر.

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، شرح نهرو وجهة نظر الهند عبر وسائل الاعلام، فأكد على ان دخول الجيش الهندي إلى كشمير كان امرا اضطراريا لانه لم يكن هناك بديل اخر، وأكد على تعهد الهند باجراء الاستفتاء العام بعدما يحل السلام والقانون والنظام "ان الضم يجب ان يتم برغبة الشعب، اننا لا نستطيع ولا يمكن ان نفكر في تجاهل ذلك"، ورأى انه لا يستطيع "تصور عرضا اكثر انصافا من هذا"[١]، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، وجه نهرو برقية لرئيس الوزراء الباكستاني، حثه فيها على اجراء اتفاق بين الدولتين لاجراء (الاستفتاء الشعبي) وتحت اشراف الامم المتحدة و "تطبيق هذا المبدا على اية ولاية حيثما يوجد نزاع حول الضم"[٢].

وفي اليوم نفسه اعلن لياقيت خان وعبر خطاب اذاعي وجهة نظر الباكستان فاكد على ان ما يجري الان في كشمير هو (مؤامرة) لابادة المسلمين، وهذا ما يناضل الشعب الكشميري ضده، وهذا هو الذي اثار مشاعر السكان المسلمين في مناطق القبائل الذين اندفعوا لمساعدة اخوانهم في كشمير واشار إلى الطبيعة

---

(١) India, White Paper, PP. 54 – 55; الباكستان، سفارة، صوت من السجن، رسالة الشيخ عبد الله رئيس وزراء كشمير إلى مجلس الامن عام ١٩٥٧، مطبعة المعارف، (بغداد، د. ت).

(٢) Telegram Dated November 4, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Ibid, PP. 55 – 56.

الداخلية للثورة "الثورة كانت داخلية بصورة اساسية ... ان تقديم الثوار من المضطهدين في الشعب على انهم غزاة امام العالم لمجرد تعاطف بعض العناصر الخارجية معهم هو تشويه للتاريخ.. ان ضم كشمير كان خداعا ويمثل تهديدا لامن باكستان"، ووجد لياقيت ان الخيار المتاح امام مسلمي كشمير هو اما "الحرية او الموت ... فاذا نجحت خطط اعداءهم فيسبادون مثل بقية المسلمين في الاجزاء الاخرى من الهند، وبعد ان تتم تلك الابادة ستقترح حكومة الهند اجراء الاستفتاء العام فما الفائدة من الاستفتاء العام بعد ان يتم طرد الناخبين من وطنهم او يموتون صامتين"[1].

وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٤٧، رفضت باكستان الاقتراح الهندي باجراء استفتاء بعد انسحاب قوات القبائل وتحت اشراف الامم المتحدة، وكررت في برقيتها الموجهة إلى رئيس الوزراء الهندي، المقترحات التي قدمها جناح إلى مونتباتن[2].

رفضت الهند في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٧، ما جاء في وجهة النظر الباكستانية، وعبرت عن اسفها للهجة والقناعات التي ادلى بها رئيس الوزراء الباكستاني في خطابه الاذاعي في ٤ تشرين الثاني، واشارت الهند إلى مقترحات جناح، من انه من غير الممكن سحب القوات الهندية قبل ان يتم سحب قوات رجال القبائل وعودة الامن والنظام في كشمير، وطرح نهرو على لياقيت علي خان في امر القبائل خيارين كان لا يبدو ثالث لهما، ".. اما ان تسيطر على الغزاة او لا تسيطر، فاذا كانوا تحت سيطرتك فيجب سحبهم وايقافهم مهما يكلف الامر عن الدخول إلى كشمير عبر باكستان، واذا لم يكونوا تحت سيطرتك فانك لا تستطيع القيام، باي شيء لايقافهم، ولذلك فمن المؤكد ان نخول بالتعامل معهم وفقا لما نعتقده الافضل.."، وحدد مقترحات الهند بثلاثة نقاط يمكن ايجازها بالاتي:-

---

(١) India, White Paper P. 58.

(٢)Telegram Dated November 6, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 75 – 76.

١. ينبغي للحكومة الباكستانية ان تعلن تعهدها ببذل اقصى الجهود لارغام قوات القبائل على الانسحاب من كشمير.

٢. تصرح حكومة الهند من انها ستسحب قواتها حالما تنسحب قوات القبائل ويتم ارساء القانون والنظام.

٣. تقدم كل من حكومة الهند وباكستان طلبا مشتركا للامم المتحدة، ليعهد اليها باجراء استفتاء عام في اقرب وقت ممكن.

ودعت الهند باكستان إلى الاتفاق حول هذه المبادئ لتكون اساساً حول الامارات التي يدور حولها خلاف بين الدولتين[١].

من جانبها وجهت باكستان في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٧، دعوة إلى نهرو للحضور إلى لاهور، وابداء الرغبة في زيارة لياقيت علي خان لنيودلهي[2]، فردت الهند على هذه الدعوة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٧، موضحة عدم امكانية حدوث لقاء يجمع رئيس الوزراء في الدولتين في الوقت الراهن، وذلك لان نهرو ملزم بحضور اجتماعات اللجنة العاملة في المؤتمر الوطني. ولجنة المؤتمر العام للاحزاب لعموم الهند، ومن ثم اجتماعات المجلس التأسيسي. واختتم نهرو تهربه الواضح من لقاء لياقيت على خان، بتشكيكه في جدية هكذا لقاء. مشيرا إلى ان مثل هذا اللقاء ستكون له نتائج ... فقط عندما يتم طرد كل الغزاة من كشمير. وتعلن حكومة باكستان عن سياسة التعاون لطرد الغزاة"، وفي تطور جديد، اكد نهرو، على ان أي شي له علاقة بمشكلة كشمير يجب ان يحظى برضا وموافقة الشيخ عبد الله رئيس الادارة الحالية في كشمير[3].

وعبر بيان صحفي اصدره لياقيت علي خان في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧، اكد من جديد على طرح المؤامرة لضم كشمير إلى الهند ، ووصف سياسة الهند بأنها

---

(١)Telegram Dated November 8, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Lakhnpal, Op. Cit., PP. 77 – 78.

(٢)Telegram Dated November 10, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in Ibid, P. 79.

(٣) Telegram Dated November 13, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in Ibid PP. 79 – 80.

سياسة استعمارية، وحذر من انه اذا سمح لسياسة " اغتصاب الارض هذه ، فانها ستنتشر في آسيا والعالم كله"، ووصف الشيخ عبد الله بـ (البائع لوطنيته)، وطرح لياقيت علي خان حلاً للمشكلة عبر الامم المتحدة من خلال تعيين ممثل عنها في كشمير للاشراف على ايقاف القتال في الولاية، وتنظيم برنامج لانسحاب (القوات الاجنبية)، وانشاء ادارة غير متحيزة في كشمير حتى يتم اجراء الاستفتاء العام تحت اشراف الامم المتحدة، وانه مستعد للتوصل إلى حل مماثل فيما يتعلق بمسالة جوناغاد[1].

ردت باكستان في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، على اتهامات الهند الموجهة لها في ١٣ تشرين الثاني، نافية هذه الاتهامات، واتهمت بالمقابل الجنود الهنود في الاغارة على الاراضي الباكستانية، وبخصوص عقد اجتماع لرئيسي الوزراء، وفي اشارة إلى عدم استعداد الهند لاجراء مناقشة حتى يتم سحب قوات القبائل، وضرورة الحصول على رضا وقناعة الشيخ عبد الله قال لياقيت ".. ان هذا يكاد لا يكون مدخلال بناءً .. لايجاد حل سلمي.."، وبناءً على هذا فان الحل "السلمي المنصف والوحيد"، يتم عبر تحويل "المسالة برمتها"، إلى منظمة الامم المتحدة[2].

انتقدت الهند في ردها على هذه المقترحات في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧، مقترح تحويل المسالة إلى الامم المتحدة. ويمكن ايجاز انتقاداتها لهذا المقترح بالاتي:-

١. طالما ليس لدى الامم المتحدة تخويلا باستخدام القوة، فانها لا يمكن ان تكون بديلا عن القوات العسكرية فيما يتعلق بواجب طرد قوات القبائل.

٢. ان حكومة كشمير الحالية غير متحيزة، وليس امام الامم المتحدة ما تفعله بشان انشاء ادارة بديلة.

---

(١)Gupta, Op. Cit., PP. 132 – 133.

(٢)Telegram Dated November 19, 1947 *from Liguot Ali Khan to Nehru, in* Lakhnpal, Op. Cit., PP. 80 – 81.

٣. طالما ان راي الشعب لا يمكن التاكد منه الا بعد انسحاب قوات القبائل فانه حالما يتم الانسحاب فان تعهد الهند سيتم الايفاء به دون الحاجة إلى تدخل الامم المتحدة[1].

ردت باكستان على هذه الانتقادات في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، برفضها ووصفتها بالمراوغة، والمتناقضة، والمضللة، ورأت انه "لو كانت حكومة الهند صادقة وراغبة بصورة حقيقية بايجاد حل سلمي وعادل لمسالة كشمير فانها ستوافق فورا على ضرورة ايقاف القتال، وليس التخفي تحت غطاء ضرورة طرد الغزاة.."؛ وشنت باكستان هجوما على الشيخ عبد الله ".. ان الشيخ عبد الله هو عميل للمؤتمر طوال العقدين الماضيين من الزمن ولولا بعض رجال العصابات ممن اشتراهم باموال المؤتمر ما كان ليوجد له اتباع بين الجماهير المسلمة"، واظهرت باكستان قلقها المتزايد من التزايد اليومي المستمر للاجئين التي قالت ان أعدادهم وصلت إلى ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ، واتهمت الهند من ان سياساتها في كشمير ترمي إلى "ايجاد الامر الواقع من خلال الاحتلال الدائم لكشمير"، وانها غير قادرة على تحقيق هذا الهدف الا من خلال "تغيير التركيب السكاني عن طريق تحويل الغالبية المسلمة إلى مجرد اقلية"[2].

وفي الاسبوع الاول من كانون الاول ١٩٤٧. جرت بين الهند والباكستان محادثتان مباشرتان في اجتماع لمجلس الدفاع المشترك في دلهي ولاهور، وحضرا وزيرا الخارجيتين في الاجتماعين، حيث نوقشت مسالة كشمير، وقد اظهرت المناقشات استمرار الخلاف حول شرعية حكومة كشمير، وحول الاتفاق على سحب القوات العسكرية الهندية، وسحب قوات القبائل، واقترح مونتباتن على الطرفين ان تقوم

---

(١)Telegram Dated November 21, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Ibid PP. 81 – 82.

(٢)Telegram Dated November 24, 1947 from Liguot Ali Khan to the British Prime Minister (Copy Cabled to Nehru also), in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 84 – 86.

الحكومتين بتقديم طلب مشترك لمنظمة الامم المتحدة من اجل الوساطة، لكن الهند رفضت هذا المقترح[1].

وفي اشارة إلى اجتماعي دلهي ولاهور قال نهرو في ١٢ كانون الاول ١٩٤٧، في برقية إلى باكستان "بينما نحن نتناقش لدعوة مراقبين من الامم المتحدة للمجيء وتقديم النصح بشان الاستفتاء العام المقترح اجراءه فليس من الواضح لنا، ما الذي يمكن لمنظمة الامم المتحدة القيام به للمساعدة في حل المشكلة"، وشدد على انه ".. غير قادر على اقتراح أي شيء يتجاوز ما عرضته سابقا، وتحديدا هو مطالبة الامم المتحدة بارسال مراقبين محايدين لتقديم النصح لنا فيما يتعلق بالاستفتاء العام"[2].

رد لياقيت خان على نهرو في ١٦ كانون الاول ١٩٤٧، وبعد ان اوضح اهمية كشمير بالنسبة للباكستان فيما يتعلق بالناحية الامنية، وشرح اهمية الروابط التي تربط كشمير بالباكستان، توصل إلى "ان المشكلة يمكن حلها فقط عن طريق الحل السياسي، في ضوء الحقائق الواقعية الاساسية للموقف، وليس عن طريق المجادلات القانونية المتعلقة بكيفية وجود باكستان طرفا في النزاع او كيفية تدخل الامم المتحدة"[3].

وبعد هذه البرقيات المتبادلة والبيانات المعلنة، والمباحثات المباشرة، التي فشل الطرفان في التوصل عبرها إلى اية نتيجة، تبادل الطرفان رسالتين، وبعدها انتقلت القضية من الاطار الثنائي إلى الاطار الدولي، ففي ٢٢ كانون الاول ١٩٤٧، بعث رئيس الوزراء الهندي برسالة إلى رئيس الوزراء الباكستاني تتضمن اجمالا لشكوى الهند من السياسات الباكستانية في كشمير، فاشارت الرسالة إلى المساعدات التي

---

(١)Gupta, Op. Cit., P. 134.

(٢)Telegram Dated December 12, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 86 – 87.

(٣)Telegram Dated December 16, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehrue, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 87.

توفرها باكستان لرجال القبائل هي "عمل عدواني ضد الهند"، واكدت على ان أمل الهند بتوقف باكستان عن القيام بهذه الاعمال استجابة لطلبنا قد تقلص، وان جميع الاحتجاجات الهندية كانت غير ذات جدوى، وبناءً على هذا فان الهند تطلب رسميا من باكستان الامتناع عن تقديم اية مساعدات تعمل على دعم ومساندة قوات القبائل، وتعمل على اطالة امد الصراع، ورأت ان عدم الاستجابة لهذا الطلب معناه ان الهند ستكون مضطرة إلى "القيام بما يلزم لحماية مصالحها وحقوقها كعضو في الامم المتحدة، وكما تجده ضروريا لحماية مصالح وحقوق حكومة وشعب ولاية جامو وكشمير"[١].

ردت باكستان في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧، عبر رسالة مطولة، ضمنتها تبادل التهم مع الهند، وعبرت عن قناعتها بان الهند اخيرا تبنت ".. مسار منهجنا لبحث المشاكل بيننا.."، في اشارة إلى تحويل المسالة إلى الامم المتحدة، وفي سعي باكستاني لتوسيع نطاق ما يجب حله من مشاكل بين البلدين رأت "ان تحويل المسالة إلى منظمة الامم المتحدة.. يجب ان يشمل مساحة اوسع ويشمل كل اساسيات الاختلافات بين كلا الدومنيون.. اذا لم يتم تحديد الجذر الاساسي الذي سبب تدهور علاقتنا وتتم ازالته فستكون هناك مخاوف اكبر من استمرار الحوادث المماثلة القادمة لتشكل تهديداً للسلام بين كلا الدومينيون على امتداد اوسع". وقالت الرسالة ان ضم كشمير قد "استند على الخداع والعنف وبالضد من رغبة الشعب الكشميري المسلم، ولذلك لم يكن مقنعا على أية اسس للاقناع اخلاقية او تشريعية، او جغرافية او اقتصادية او حضارية او دينية"، واكدت الرسالة الباكستانية على انه ما كان للمشكلة حول كشمير ان تنعقد لو قامت الهند باستشارة باكستان قبل ادخال القوات العسكرية اليها، فلقد جعل تصرفها هذا من المستحيل بالنسبة للباكستان القيام بكبح موجة الغضب الشعبي، واكدت على انها اتخذت كل الاجراءات لمنع تدفق رجال القبائل، وربما يكون الوطنيون الباكستانيون

(١)Letter, Dated December 22, 1947 from Nehru to Liguot Ali Khan, in: Ibid, PP. 87 – 88.

يقاتلون في كشمير، لكنهم مجرد متطوعين منفردين، ورأت الرسالة الباكستانية ان سبب الصراع ليس كشمير بالنسبة للهند بل ان وجود باكستان هو بحد ذاته السبب الرئيس للصراع، " فالهند "لم تقم في أي مرحلة بتقديم دليل عملي على رغبتها للتعايش وفق شروط العلاقات الودية مع باكستان"(١).

ان فشل الاتصالات بين مسؤولي الهند والباكستان للتوصل إلى صيغة للحل في الاطار الثنائي كان نتيجة لسبب رئيس لم يظهر مع ظهور الدولتين في مجال العلاقات الدولية بل انه كان سمة رئيسة من سمات العلاقة بين الرابطة الاسلامية والمؤتمر الهندي في فترة نضالهما ضد الاستعمار البريطاني وصراعها مع بعضهما لتحقيق اهدافهما، وهذا السبب او السمة هي (ازمة الثقة) بين سياسي التنظيمين الحزبيين، وفيما بعد مسؤولي الدولتين الجارتين.

ويبدو ان ازمة الثقة هذه هي التي جعلت الجهات الهندية لا تعمل على الاتصال بمسؤولي باكستان قبل اتخاذ اجراءاتها في كشمير، وانما جاء الاتصال بمسؤولي باكستان بعد ان حققت الضم. وبدأت قواتها العسكرية القتال في كشمير، وهذا العمل لوحده كان كافياً لتعزيز انحسار مستوى الثقة بين البلدين اذ ان هذا العمل اوصى للباكستانيين المتشككين اصلا في وجود مؤامرة للسيطرة على كشمير. وهكذا فان الاتصالات بين مسؤولي الدولتين ضلت تدور في اطار من عدم التقدم والخلاف والاصرار على الخلاف.

(١)Letter, Dated December 31, 1947 from Liguot Ali Khan to Nehru, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 88 – 95.

الموقف البريطاني

بعد صدور قانون ٣ حزيران لتحويل السلطة، ظهر واضحا ان بريطانيا تريد الانسحاب باسرع وقت ممكن وانها لا ترغب في التدخل لحل المشاكل التي قد تنتج من عملية التقسيم وظهر ذلك واضحا في منتصف ذروة اعمال العنف الطائفي في البنجاب، حيث طلبت باكستان في نهاية ايلول ١٩٤٧، مساعدة بريطانيا للتدخل من اجل تهدئة هذه الاعمال[١]، الا ان باكستان تلقت من لندن رداً وصفه آن ستيفنس بأنه "مكتوب ببرود لدرجة انها تلقته على انه تأنيب"[٢].

وازاء ظهور الازمة الكشميرية في افق العلاقات بين الهند والباكستان، وقبل يوم واحد من انضمام مهراجا كشمير للهند، نصحت وزارة الخارجية الهندية الحكومة البريطانية في برقية موجهة لها بضرورة دعم المهراجا ضد تدخل القبائل الباثان ووفقا للاسس الاتية "تشترك حدود كشمير الشمالية مع حدود ثلاثة بلدان، وهي افغانستان والاتحاد السوفيتي والصين، ان امن كشمير الذي يعتمد على الاستقرار الداخلي، ووجود حكومة مستقرة، مسألة اساسية لا من الهند وخاصة في ضوء اشتراك الحدود الجنوبية لكشمير مع الهند. ولذلك فان مساعدة كشمير هو التزام بالمصالح الوطنية الهندية"[٣]، ومع ضم الهند للولاية في ٢٦ تشرين اول ١٩٤٧، ارسل نهرو برقية إلى رئيس الوزراء البريطاني اتلي Attlee يبلغه فيها بمستجدات الاوضاع في كشمير، حيث أكد على ان الوضع "يهدد بتعقيدات دولية"، واشار إلى ان الهند ستساعد كشمير، واكد له ان "مسالة تقديم المساعدة إلى كشمير في هذا الظرف الطارئ لا تستهدف باية طريقة ما التاثير على الولاية للانضمام إلى الهند"، واكد على ان رغبة الشعب هي الكلمة الفاصلة في اختيار الانضمام "ان مسالة ضم

---

(١)جريدة اليقظة، العدد١٤٩، ٣٠ ايلول ١٩٧٤.

(٢)Stephens, Op. Cit., P. 216.

(٣)Lamb, Op. Cit., P. 40.

أي اقليم او ولاية متنازع عليها يتم اتخاذ القرار بشانها بما يتلائم ورغبة الشعب في تلك الولاية"[1].

طالب الحكومة البريطانية في ردها في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، من حكومة الهند ان لا تكون الاستجابة للطلب الكشميري للمساعدة بصورة تدخل مسلح، واقترح اجراء اجتماع بين رئيس وزراء الهند وباكستان ومهراجا كشمير لحسم المشكلة[2]، ومن جهة اخرى طالب اتلي الحكومة الباكستانية في برقية موجهة لها في ٢٧ تشرين اول ١٩٤٧ "القيام باي شيء ممكن لمنع مسلمي الباكستان ورجال القبائل من القيام باي تدخل مسلح في كشمير"، وابلغ اتلي لياقيت على خان من انه ابلغ نهرو من انه لم يستلم "تقارير مؤكدة حول مدى واهمية الغارات الهجومية التي حدثت"[3].

ردت باكستان على البرقية البريطانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧، فشرحت مراحل نشوء المشكلة الكشميرية، واكدت على ان تدخل القبائل كان بسبب اعمال الابادة التي ارتكبت ضد المسلمين. ونفت ان تكون قد قدمت اية مساعدات لرجال القبائل[4].

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، ارسل المندوب السامي البريطاني في كراتشي رسالة إلى الحكومة الباكستانية، عبر فيها عن امله في وجود نقطة واعدة للمناقشات، في اشارة إلى الخطاب الاذاعي الذي وجهه رئيس الوزراء الهندي بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي قدم فيه تعهدين الاول بسحب القوات الهندية بعد احلال الامن والنظام، والثاني التأكد من رغبة الشعب في الانضمام[5].

---

(١)Telegram Dated October 26, 1947 from Nehru to the British Prime Minister Glement Attlee, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 64 – 65.

(٢)Lakhapal, Op. Cit., P. 62.

(٣)Telegram Dated October 27, 1947 from Attlee to Liguot Ali Khan, in Ibid, PP. 65 – 66.

(٤)Telegram Dated October 27, 1947 from Liguot Ali Khan to Attlee, in Ibid, PP. 66 – 68.

(٥)Letter Dated November 7, 1947 from the U. K High Commissioner in Karachi to the Secretor Ministry of Foreign Affairs and Common – Wealth Relations, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 76 – 77.

لم تتدخل بريطانيا اكثر من ذلك فسرعان ما اخبر اتلي نظيره الباكستاني عن عدم قدرة بريطانيا على تقديم المساعدة المطلوبة للتدخل بين الدولتين لحل المشكلة، اذ كتب: "من الصعوبة بالنسبة لي ولحكومتي ان نصدر حكما... حول اذا ما كان هناك سبيل لتقديم مساعدتنا لحل المشاكل المعقدة التي نتجت عن سلسلة الاحداث المتعلقة بكشمير"، واشار إلى انه لم يتمكن من اتخاذ أي خطوة للمساعدة الا في الربيع القادم، واشاد بتبني الحكومتين الباكستانية والهندية منهجاً يقول بضرورة ان يبت في قضية الانضمام، شعب الولاية،واقترح ان يتم الاشراف على الاستفتاء من خلال محكمة العدل الدولية، وابدى استعداده للاتصال برئيس محكمة العدل الدولية[1].

ردت حكومة الباكستان في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، على الحكومة البريطانية، معترضة على اقتراح ارسال القضية إلى محكمة العدل الدولية، الذي وجدت انه يقوم "على عدم تقدير كاف لحقائق الوضع في كشمير، وذلك لان الاقتراح البريطاني لم يركز الا على اخر مرحلة في حل مسالة كشمير، بينما تجاهل الشروط الضرورية وهي وقف اطلاق النار، وانسحاب القوات الهندية وقوات القبائل، وانشاء ادارة محايدة، ومنح فرص متساوية والحرية لجميع الاحزاب السياسية في الولاية". واكدت على انه "بدون هذه الشروط المسبقة الاساسية لن تكون هناك فرصة للتأكد من رغبة الشعب الحرة حول مسألة الضم". واشارت البرقية الباكستانية إلى ان الهدف من وجود القوات الهندية في كشمير هو تغير التركيبة السكانية لصالح الهند عن طريق تحويل الغالبية المسلمة إلى مجرد اقلية من خلال عمليات الابادة والتهجير الواسعة، واكدت ان "أي مقترح يخفق في التوصل إلى هذه الحقيقة لا يقدم حلا حقيقياً"، وفي ختام البرقية الباكستانية وجدت ان

(١)Telegram November 22, 1947 from Attlee to Liguot Ali Khan, in: Lakhnpal, Op. Cit. P. 84.

الحل يكون من خلال الامم المتحدة، التي بامكانها توفير " قوة شرطة دولية تحفظ القانون والنظام"[1].

وعند هذه البرقية الباكستانية لم تتخذ بريطانيا أي سعي للتدخل لحل المشكلة بين الدولتين، اذ رفض رئيس الوزراء البريطاني، طلب الحاكم العام الهندي القيام بوساطة شخصية، واعتقد اتلي ان الامم المتحدة هي الهيئة الملائمة لمناقشة مشكلة الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.

---

(١)Telegram November 24, 1947 from Liguot Ali Khan to Attlee, in: Ibid., P. 135.

الفصل الثالث

دور الامم المتحدة في قضية الصراع الهندي –الباكستاني حول كشمير ١٩٤٨ـ١٩٤٩

- الشكوى الهندية.
- الشكوى الباكستانية.
- اجراءات مجلس الأمن.
- مقترحات الهند وباكستان للاستفتاء العام في كشمير.
- موقف أعضاء مجلس الأمن من مقترحات الهند والباكستان.
- قرار ٢١ نيسان.
- تشكيل لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان (يونسيب) UNCIP ومباحثاتها مع الدولتين
- قرار ١٣ آب ١٩٤٨.
- مباحثات لجنة يونسيب مع الدولتين، ووقف اطلاق النار.
- جهود لجنة يونسيب للوصول إلى اتفاق هدنة.
- مقترح الوساطة وحل مجلس الأمن للجنة يونسيب.

الشكوى الهندية

بعد أن فشلت الهند وباكستان في التوصل إلى صيغة للاتفاق لايجاد الحلول المناسبة لمشكلة صراعهم حول كشمير، وبعد أن ظهر واضحاً عدم رغبة بريطانيا في التدخل الجاد لحل المشكلة أو للضغط على أطرافها للتقريب بين وجهات نظرهم، وتفضيلها نقل المشكلة الى إحدى المنظمات الدولية، نقلت الهند المشكلة إلى الأمم المتحدة في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، من خلال شكواها إلى مجلس الأمن، حيث قدمت شكواها تحت البند رقم ٣٥ من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، الذي يقضي بـ "التوصية باجراءات ملائمة لغرض التسوية"[1] من أجل الحل السلمي للخلافات.

طرحت الهند من خلال هذه الشكوى، قضيتها والذي جاء في ديباجتها: "تطالب حكومة الهند مجلس الأمن بدعوة باكستان لايقاف المساعدات التي تقدم إلى رجال القبائل فوراً، التي (المساعدات) تعتبر عملاً عدوانياً ضد الهند واذا لم تقم باكستان بذلك فإن حكومة الهند ستكون مرغمة ودفاعاً عن النفس لدخول الجبهة الباكستانية من أجل اتخاذ اجراء عسكري ضد المحتلين، ولذلك فالأمر طارئ للغاية ويتطلب اجراءاً فورياً من قبل مجلس الامن من أجل تجنب خرق السلام الدولي.."[2].

وعبر خمسة عشر نقطة شرحت الشكوى دخول رجال القبائل إلى ولاية كشمير، والعمليات (التخريبية الواسعة) التي ارتكبوها، وأوضحت الهند من أنها استجابت لدعوة الحكومة الكشميرية للمساعدة في ضوء اعتبارين أساسيين الأول هو عدم امكانية تقبلها السماح لولاية صديقة وجارة بأن ترغم على تحديد شؤونها الداخلية أو علاقاتها الخارجية عن طريق القوة، أما الثاني فيتمثل في أن ضم الولاية

---

(١) للتوسع ينظر نص البند في:
Lakhnpal, Op. Cit., P. 104.

(٢) S/ No. 628.

للاتحاد الهندي قد جعل الهند مسؤولة بصورة كاملة للدفاع عنها، وحددت الهند شكواها من باكستان بسماحها لرجال القبائل بالعبور إلى كشمير عبر الحدود الباكستانية، وسماحها لرجال القبائل باستخدام الجبهة الباكستانية كقاعدة للعمليات، ومشاركة وطنين باكستانيين لرجال القبائل في الدخول إلى الولاية، وتجهيز باكستان لرجال القبائل بوسائل النقل ومختلف التجهيزات والمساعدات الاتي مكنتهم من القيام والاستمرار بعملياتهم في داخل كشمير، وتدريب وتنظيم رجال القبائل من قبل ضباط باكستانيون. وأشارت الشكوى الهندية إلى أن قواتها تضطر لدخول الجبهة الباكستانية من أجل "انجاز هدف طرد المحتلين من الجبهة الهندية ومنعهم من القيام بهجمات أخرى". ورأت الهند أنها مخولة في ظل القانون الدولي من القيام باجراء كهذا ".. طالما أن المساعدة التي يتسلمها المحتلون من باكستان تعد عملاً عدوانياً ضد الهند".

وطلبت الهند من مجلس الأمن ابلاغ باكستان بما يلي:-

أ- منع عناصر الحكومة الباكستانية العسكرية والمدنية من المشاركة أو المساعدة في غزو كشمير.

ب- منع العناصر الباكستانية الوطنية من المشاركة في القتال.

ج- منع (المحتلين) رجال القبائل من:

١- استخدام جبهة باكستان كقاعدة لعملياتهم العسكرية في كشمير.

٢- نقل المواد ذات الطابع العسكري من باكستان لهم.

٣- الافادة من أية مساعدات أخرى تقدمها باكستان قد تعمل على اطالة أمد الصراع الحالي.

وختمت الهند شكواها بالتعبير عن أسف حكومة الهند لـ "وصول العلاقات مع باكستان إلى هذه المرحلة الخطيرة، إذ أن باكستان ليست دولة جارة للهند فحسب،

بل ورغم الانفصال الأخير الذي حدث فإن للهند روابط ومصالح مشتركة مع باكستان، ولا ترغب الهند بشيء أكثر من رغبتها بالعيش مع جارتها وفق أسس التقارب والصداقة الدائمة"[1].

لقد اتجهت الهند إلى تدويل المشكلة الكشميرية عبر نقلها من اطر المحادثات الثنائية إلى منظمة الامم المتحدةبعد ان كانت تشكك في قدرة هذه المنظمة على ايجاد اية حلول مناسبة واعترضت على اقتراحات كل من باكستان وبريطانيا لرفع المشكلة إلى الامم المتحدة.

ويبدو ان هذا التغير في السياسة الهندية قد نتج من عدة عوامل هي:

١. مواجهة الهند صعوبات عسكرية في كشمير، بسبب عدم تمكنها من تحقيق نصر حاسم يمكنها من السيطرة الكاملة على كشمير ونتيجة لطبيعة التضاريس في كشمير وتساقط الثلوج في فصل الشتاء، وتواصل مقاومة جيش آزاد بدعم باكستاني متزايد.

٢. وبناءً على العامل الاول وجدت الهند ان الوضع مرشحاً لتحوله إلى حرب استنزاف ترهق الجيش الهندي. وتأخر عملية حسم المشكلة. مما يترتب عليه من تعقيدات سياسية. داخلية وخارجية.

٣. اطمئنان الهند إلى رجحان موقفها القانوني اعتمادا على ان كشمير انضمت قانونيا اليها، وبالتالي فان من حقها الدفاع عن اراضيها، وعلى هذا الاساس يمكنها المطالبة بادانة دولية للباكستان تشكل ضغطا سياسيا على الباكستان من جهة ودعما دوليا للموقف الهندي من جهة اخرى.

٤. ان الهند تمكنت من السيطرة على ما يقارب من ثلثي مساحة الولاية، ومن ثم فان اية حلول تطرح عليها من قبل الامم المتحدة، ستمكن الهند من التعامل

---

(١) S/ No. 628.

معها من منطلق القوة اعتمادا على اعتبارين، سلامة موقف الهند القانوني، وسيطرتها على القسم الاكبر من الولاية على ارض الواقع.

ادرجت الهند شكواها تحت البند رقم (٣٥) وهذا يعني انها تريد من الامم المتحدة تدخلا جزئيا ومحدودا في المشكلة يمكنها من تحقيق هدفها في ادانة باكستان والضغط عليها لوقف مساعداتها لقوات آزاد، وهذا الهدف هو الذي دفعها إلى رفض تقديم المشكلة بصورة ثنائية مع الباكستان للامم المتحدة وكما اقترحت باكستان عليها، وقدمت المشكلة على اساس شكوى منفردة وعلى اساس ان كشمير بعد الضم اصبحت جزءاً من الهند وليس هناك من حق للباكستان في كشمير او التدخل في شؤونها.

ويلاحظ ان الشكوى الهندية حملت تهديدا واضحا بتحويل الحرب المحدودة حول كشمير إلى حرب واسعة مع باكستان في حالة عدم اتخاذ الامم المتحدة اجراءً للضغط على الباكستان ويبدو ان الهدف من هذا التهديد هو حمل مجلس الامن على اختصار مناقشاته واتخاذ اجراء سريع دون الخوض في تفاصيل قد تربك السعيّ الهندي نحو تحقيق اهدافه.

شكوى الباكستان

اجتمع مجلس الامن في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ لمناقشة الشكوى الهندية، فطالب ممثل الباكستان حسن اصفهاني في تأجيل الاجتماع لاتاحة الفرصة امام وزير الخارجية الباكستاني للرد على الشكوى الهندية، وليتمكن من الوصول إلى نيويورك في ١٥ كانون الثاني[1]، اعترض الممثل الهندي بيلاي (P.P.Pilloi) من ان الامر طارئ وان التأجيل لمدة اسبوع سيكون كافيا، الا ان المجلس قرر ان يعقد اجتماعه في ١٥ كانون الثاني[2].

قدمت باكستان ردها في ١٥ كانون الثاني، عبر رسالة مطولة تألفت من ثلاثة اقسام، تعلق القسم الاول بالرد على شكوى الهند، وتضمن القسم الثاني شكوى باكستان المقابلة، وكانت تفاصيل القسمين الاول والثاني هي موضوع القسم الثالث.

وتناول القسم الاول التهم الهندية بالقول: "لقد تبنت باكستان كل الوسائل لمنع الحرب ومن اجل عدم تشجيع الحركة القبلية، فلم يتم استخدام الجبهة الباكستانية كقاعدة للعمليات العسكرية. وكذلك لم يكن صحيحا قيام الحكومة الباكستانية بتزويد المحتلين بالامدادات العسكرية والمواصلات والمعونات الاخرى، او قيام الضباط الباكستانيون بتدريب او قيادة او مساعدة رجال القبائل"، الا انها عللت المساعدات لرجال القبائل بانها من خلال الدعم الشعبي الباكستاني لهم[3].

واتهمت باكستان الهند في القسم الثاني، قيامها بالتخطيط المنظم لابادة المسلمين والاعتداء على باكستان عن طريق احتلال جوناغاد والتآمر ضد شعب

---

(١) جريدة الثغر، العدد ١٨٢٧، ٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 144.

(٣) S/ No. 646.

كشمير من أجل ضم كشمير للهند، فضلاً عن الموقف العدائي ضد باكستان وتقصد الهند عدم تنفيذ اتفاقيات التقسيم، واتهمت الهند بعدم الموافقة باخلاص على مشروع التقسيم، وقيامها منذ حزيران ١٩٤٧ بمحاولات مستمرة من أجل عدم التنفيذ، وتنظيمها لحملات واسعة ومخططة لابادة المسلمين،ولازالت تلك الحملات مستمرة في مناطق معينة تشكل الآن جزءاً من الاتحاد الهندي مثل شرق البنجاب ودلهي وغيرها. وأن أمن وحرية ووجود دين وحضارة ولغة المسلمين في الهند في خطر حقيقي، وبينت لمجلس الامن ان الهند احتلت عبر استخدام القوة العسكرية جوناغاد والامارات الأخرى في كاثيور التي انظمت بصورة قانونية إلى باكستان وشكلت جزءاً من الدولة الباكستانية، وحصلت الهند على ضم كشمير عن طريق الخداع والعنف، وارتكبت القوات الهندية وقوات كشمير ورعايا المهراجا غير المسلمين مجازر بمسلمي الولاية، واختراق القوات الهندية وقوات كشمير الجبهة الباكستانية والاعتداء على أراضي باكستان، واعاقة الهند المتعمدة لتنفيذ اتفاقات التقسيم، ومنع حصص باكستان من الأموال أو المخازن العسكرية. ورفض بنك الايداع الهندي وبضغط من حكومة الهند تنفيذ التزاماته المتعلقة بالتعامل بالعملات المتداولة الباكستانية. وأن هذا الضغط مصمم لتدمير البنية المالية للباكستان. وتهديد الهند الحالي للباكستان بقيامها بهجوم عسكري على باكستان. وأن الهدف من الاعمال العدائية المتنوعة التي تقوم بها الهند هو تدمير دولة الباكستان[١].

وطالب باكستان مجلس الأمن بما يلي:

أولاً: دعوة حكومة الهند إلى:-

أ- التوقف عن الأعمال العدائية ضد الباكستان.

ب- تنفيذ كل الاتفاقات بين الدولتين المتعلقة بالشؤون المالية.

---

(١) S/ No. 646.

ج- التوقف عن الضغط على بنك الايداع الهندي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك فيما يتعلق بممارسة واجباته تجاه حكومة الهند.

ثانياً: تعيين لجنة أو لجان من أجل التحقق في التهم المتعلقة بالابادة الجماعية للمسلمين في المناطق الواقعة الآن ضمن الاتحاد الهندي، ومحاكمة المسؤولين في محكمة دولية. ووضع وتنفيذ الخطط لاعادة المسلمين إلى منازلهم واراضيهم والممتلكات المتعلقة بهم ممن تم ارغامهم على مغادرة الهند واللجوء إلى الباكستان، وتأمين تعويض حكومة الهند لهم، واتخاذ خطوات فعالة لضمان مستقبل وحرية ووجود المسلمين في الهند وحماية ديانتهم وحضارتهم ولغتهم. واجلاء الهند من الولايات التي انضمت إلى باكستان. واعادة السكان إلى تلك الولايات وضمان تعويض الهند لهم. والاعداد لوقف القتال في ولاية كشمير وانسحاب كل (القوات الاجنبية) سواء كانوا ينتمون إلى الهند أو الباكستان وبضمنه الجيش الهندي، واعادة المسلمين الذين اضطروا إلى مغادرتها منذ ١٥ آب ١٩٤٧، ودفع التعويضات لهم من قبل الهند، واتخاذ الخطوات لانشاء ادارة نزيهة ومستقلة في كشمير ذات تمثيل تام من قبل شعب الولاية، ثم اجراء استفتاء عام للتأكد من رغبة الشعب الحرة حول مسألة ضمها للهند أو باكستان. وفي نهاية القسم الثاني أكدت باكستان على ضرورة معالجة المسألة الهندية الباكستانية ككل لأن "هذه الخلافات متداخلة مع بعضها، التي سممت العلاقات بين البلدين.."[1].

أما القسم الثالث فيمكن تلخيص جوهر الطرح الباكستاني فيه بالآتي (لقد بدأت القصة مع نضال المسلمين في الهند من أجل تقرير المصير حيث أن الاعمال العدائية الهندوسية والسيخية كانت موجهة ضد هذا النضال، وعندما صار التقسيم أمراً حتمياً، صارت خطط الابادة الجماعية بصورة منظمة ولا زالت، وصار الهدف الآن هو تحطيم باكستان، وان احتلال جوناغاد كان عملاً يهدف لتحقيق هذه الغاية مثلما كان ضم كشمير عن طريق الخداع والعنف تنفيذاً لهذه الغاية،

---

(١) S/ No. 646.

وقد رغبت باكستان بحل سلمي للمشكلة بينما رغبت الهند بحل عسكري، وأخيراً تهدد الهند الآن بقيامها بهجوم عسكري مباشر لأنها غير مقتنعة بكفاية الاعمال العدائية السابقة لتحطيم باكستان)[1].

يظهر مما سبق أن العرض الباكستاني لقضيته في الأمم المتحدة، كان يرمي إلى اقناع مجلس الأمن بأن مشكلة كشمير ليست هي صلب موضوع تدهور العلاقات بين الهند وباكستان، بل أن مشكلة كشمير هي إحدى افرازات سياسة الهند الرامية إلى خلق الصعوبات أمام باكستان التي استقلت رغماً عن الساسة الهنود، ومن ثم فإن أية حلول جزئية تتعلق بمشكلة واحدة من جملة المشاكل بين البلدين لا يمكن أن تتمتع بفرص نجاح تطبيقه.

وفي مقارنة بين العرض الهندي والباكستاني للمشكلة في الأمم المتحدة بدا أن الفجوة واسعة بين طروحات البلدين للمشكلة، فالحقائق والاستنتاجات كانت مختلفة، فمن وجهة نظر الهند أن الشرط الأول لاستعادة الاوضاع الطبيعية التي يعتمد عليها اجراء الاستفتاء العام هو انسحاب رجال القبائل، بينما كانت وجهة النظر الباكستانية ترى أن الشرط الأول هو استعادة كشمير لوضعها قبل أن يتم ضمها للهند، وانشاء ادارة نزيهة ومستقلة ذات تمثيل شعبي لتتولى عملية اجراء استفتاء عام. وقد كانت هذه الاختلافات واضحة في المطالب التي قدمتهما الدولتان إلى مجلس الأمن، اذ أرادت باكستان أن يطلب مجلس الأمن من الهند التوقف عن الاعتداء على باكستان وتنفيذ الاتفاقات بين البلدين، وتشكيل لجنة للتحقيق في تهم الابادة الجماعية، وحل مسألة الولايات التي انظمت للباكستان واجتاحتها الهند، والترتيب لايقاف القتال في كشمير، وانسحاب كل القوات الأجنبية، والتأكد من عودة كل المسلمين إلى كشمير، بينما أرادت الهند أن يقوم المجلس بمطالبة باكستان بمنع رعاياها من المشاركة في القتال في كشمير، ومنع رجال

(١) Ibid.

القبائل من استخدام مناطقها كقاعدة للعمليات العسكرية ضد كشمير، أو كقاعدة للتموين، ومنع أية مساعدات على اطالة الصراع في كشمير.

ظهر الطرفان كأنهما مظلومان، ويشتكي من ظلم واعتداء الآخر، فالهند تشتكي من أن باكستان ارتكبت عملاً عدوانياً وخرقت حرية اراضيها، وخرقت القانون الدولي، وبالنسبة لباكستان فإن الهند كانت بصورة دائمة بلداً عدائياً، وتريد منع قيام باكستان كدولة مستقلة.وما مشكلة كشمير إلى إحدى الوسائل التي تتبعها الهند لخلق الصعوبات أمام الباكستان.

اجراءات مجلس الامن

اتخذ مجلس الأمن[1] أول إجراءاته في قضية كشمير في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨، قبل انعقاد مجلس الامن، حيث أرسل رئيس المجلس المندوب البلجيكي فان لانكهوف (F. Van Langehove) برقية حث فيها الهند والباكستان على "الامتناع عن أية خطوة لا تتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تفاقم الوضع، الأمر الذي يلقي بالصعوبات أما أي اجراء يتخذه مجلس الامن"[2].

أجابت باكستان على هذه البرقية في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨، اذ أكدت أنها ".. ستستمر بالامتناع عن أي اجراء لا يتلاءم مع ميثاق الامم المتحدة، "وربما يؤدي إلى تفاقم الوضع الحالي"[3]، أما الهند فردت في ٩ كانون الثاني ١٩٤٨، فبدا ردها موافقاً ولكن بتحفظ، حيث أشارت إلى معاناتها من ".. الصبر والتحمل لأجل مصلحة الشعب جراء الاحتلال والاضطهاد" لذا رأت الهند أن "المجلس ليس بحاجة لضمانات من ناحية الحكومة الهندية"[4].

اختارت الهند كوبالاسوامي آيانكار (N. Copalaswami Ayyanghar) رئيس الوزراء السابق لكشمير. ووزير دون وزارة في حكومة الهند ممثلاً عنها في مجلس الأمن. وكل من سي. ستالفا (K. C. Setalvad) المدعي العام الهندي. والشيخ محمد عبد الله رئيس الحكومة المؤقتة في كشمير،كمساعدين له. بينما اختارت باكستان وزير خارجيتها ظفر الله خان ممثلاً عنها في مجلس الامن ويساعده مندوبها في الأمم المتحدة السيد اصبهاني[5].

---

(١) كان مجلس الأمن في هذه الفترة مؤلف من أحد عشر عضواً وهم الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وهم الاعضاء الدائمون، واوكرانيا، وكولومبيا، والارجنتين، وبلجيكا، وكندا وسوريا، وهو الاعضاء غير الدائمين.

(٢) S/ No. 636.

(٣) S/ No. 635.

(٤) S/ No. 640.

(٥) Ali, Op. Cit., P. 301.

استمع مجلس الامن لممثل الهند آيانكار في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، الذي قال أن الهند "كانت مرغمة على عرض مسألة كشمير أما مجلس الأمن بسبب فشلها في التوصل إلى اتفاق عبر المحادثات المباشرة مع باكستان، لأن باكستان كانت متصلبة وتفتقر إلى التعاون"[١]. وأكد آيانكار على أن شكوى الهند ضد الباكستان لا تنحصر في سماحها لرجال القبائل بالمرور عبر أراضيها فحسب، بل لحصولهم على التجهيزات ووسائط النقل والوقود الضروري من باكستان اذ قال: "لقد استخدم المحتلون بنادق نوع 303 ونوع ben & stem، ونوع 3-2 انج، ومدافع 39T، وقاذفات مضادة للدبابات، والغام علامة (٧) ومعدات أخرى ... وكانت المركبات التي تم الاستيلاء عليها تحمل أرقاماً وعلامات باكستانية، وأن كميات كبيرة من الوقود والمواد الغذائية التي دونها لا يمكن لاولئك الرجال أن يصلوا إلى كشمير.. إن الضباط الباكستانيون يدربون ويقودون وما شابه من فعاليات تساعد المحتلين الذين تم السماح لهم باستخدام الارض الباكستانية كقاعدة لعملياتهم"[٢]. وشدد على أن المسألة ملحة وطارئة "... ليس من أجل حماية سكان الولاية فحسب بل لتجنب خطر الحرب بين الهند وباكستان". وفي مسألة الضم شدد آيانكار على "أن حكومة الهند اتبعت وباستمرار السياسة القائلة بأنه في كل قضايا النزاع على الولايات الاميرية. إن شعب الولاية يجب أن يتخذ القرار بشأن تلك القضايا. فعند القبول بضم ولاية جامووكشمير، فإن الهند تنفي قيامها بانتهاز فرصة الخطر الآني الذي وجدت الولاية نفسها فيه، وأنها (الهند) أبلغت الحاكم بأن الضم يجب أن يحسم عبر أجراء الاستفتاء العام حالما يتم استتباب السلام"، ووصل آيانكار إلى تحديد مهمة الامم المتحدة. فرأى أنه على مجلس الأمن "استخدام تأثيره وسلطته لإقناع حكومة باكستان بمنع رعاياها من المشاركة في الغارات، ومنع

---

(١) Lakhnpal, Op. Cit., P. 132.

(٢) Kashmir, Government of, Kashmir in Security Council, Lall Rookh Publications, (Srinagar. N.D.), p. 3.

المساعدات عن الغزاة"[1]، وأن "انسحاب واخراج المحتلين من ارض كشمير، والايقاف الفوري للقتال هما أول الواجبات وأهمها التي يجب أن نكرس أنفسنا لها"[2].

وفي رد ظفر الله خان على خطاب آيانكار في ١٦ و ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨، نفا كل التهم الموجهة ضد حكومة باكستان"تنفي حكومة باكستان بشدة، أنها قدمت المساعدة للمحتلين المزعومين"[3]. ولجأ ظفر الله خان إلى تغطية شاملة لشكاوى باكستان، وبضمنها فشل الهند في تنفيذ التزاماتها المالية ومعالجتها لقضية جوناغاد، وطالب مجلس الامن بتوسيع تحقيقه ليغطي كل هذه المسائل، "ستكون اضاعة لجهد ثمين إذ ما شغل مجلس الامن نفسه، بحل مسألة كشمير لوحدها"[4]، وكان ملخص مناقشته المتعلقة بكشمير هي أن الضم وابادة المسلمين في شرق البنجاب والولايات الأميرية السيخية والهندوسية المجاورة كلها عوامل ضمن مؤامرة كبيرة، وأشار إلى أن الهند لجأت إلى مجلس الأمن لأن جيشها فشل في فرض قرار ما[5]، ورأى أن حل المشكلة الكشميرية يمر عبر "اخلاء جامو وكشمير من كل العناصر الاجنبية في الولاية وبضمنها رجال القبائل والقوات العسكرية الهندية كخطوة أولى لحل عادل للمسألة"[6].

بعد أن استمع مجلس الامن لمثلي الهند وباكستان. تبنى في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٨، مشروع قرار قدمته بلجيكا. ليكون اول قرار يتخذه المجلس حول المشكلة الكشميرية. دعى القرار الحكومتين إلى اتخاذ الاجراءات الفورية لتحسين الوضع والامتناع عن القيام أو السماح بالقيام بأي عمل يفاقم الوضع الراهن في كشمير،

---

(١) Lakhnpal, Op, Cit., P. 131-132.

(٢) Kashmir , Government of, Op. Cit., P. 2.

(٣) Ibid., P.3

(٤)Ibid.

(٥) Birdwood, Op. Cit., P. 87-88.

(٦) Lakhnpal, Op. Cit., P. 132.

والتمس منهما "ابلاغ المجلس بصورة فورية عن أية تغيرات في الوضع قد تحدث أو على وشك الحدوث بينما لا يزال الامر قيد المناقشة"[١].

خلال مناقشة القرار قبل التصويت عليه، اعترض الاتحاد السوفيتي على مضمونه ، اذ قال الممثل السوفياتي اندري كرومايكو (Andrei Gromyko) "نحن نعتقد بضرورة دراسة هذه المسألة بتفاصيل أكبر وأن القرار يجب أن يتخذ بالسرعة الممكنة على أساس جوهر المسألة من أجل اصلاح وتحسين الوضع في كشمير وتسوية العلاقات بين الهند وباكستان". ورأى أن القرار فائضاً عن الحاجة في ظل دعوة رئيس مجلس الامن السابقة إلى الدولتين[٢]. ودعم وجهة النظر هذه المندوب الاوكراني، أما المندوب الارجنتيني فطالب بشيء أكثر فعالية[٣]. إلا أنه صوت لصالح القرار الذي أقر بتسعة أصوات وامتناع الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا عن التصويت[٤].

وبعد تبني مجلس الامن لقرار ١٧ كانون الثاني مباشرة، اقترح المندوب البريطاني نوئيل بيكر (Noel Baker) بأن يلتقي رئيس المجلس بممثلي الهند والباكستان "لايجاد أساس مشترك يبنى عليه الحل". اجيز الاقتراح بالاجماع، وقد توصلت المناقشات إلى الاتفاق على مسودة قرار قدمته بلجيكا. تبناه مجلس الامن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ بموافقة تسعة أصوات وامتناع الاتحاد السوفيتي واوكرانيا عن التصويت[٥].

لقد نص هذه القرار على تشكيل مجلس الامن لجنة مؤلفة من ثلاثة ممثلين من أعضاء الامم المتحدة، تختار الهند الأول، وتختار باكستان الثاني، ويتم اختيار العضو الثالث من قبل الاعضاء الاثنين اللذين يتم اختيارهما من قبل الهند

---

(١) S/ No. 651.
(٢) S. C. O. R. –222- 1948.
نقلاً عن Gupta, Op. Cit., P. 149
(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 131.
(٤) S/ No. 651.
(٥) S/ No. 654

وباكستان،وعلى هذه اللجنة الانتقال إلى موقع الاحداث والعمل استناداً لوصاية وتوجيهات مجلس الامن، واللجنة مخولة بالتحري عن الحقائق، والوساطة التي تمهد السبيل لتنفيذ توجيهات مجلس الامن، وإن واجبات اللجنة تنحصر في الصراع حول كشمير، أما بقية المشاكل التي أشارت إليها باكستان في رسالة وخطاب وزير خارجيتها فإنها ستدخل في صلاحيات عمل اللجنة عندما يوجه مجلس الامن بذلك[1].

انتقد الممثل السوفيتي هذا القرار، ورأى أن تأسيس اللجنة بهذه الصورة يجعلها شبه مستقلة عن مجلس الامن وأنها ستعمل وفقاً لتصوراتها، لذا شدد على أنه إذا أريد أن تكون اللجنة فاعلة فأنها ينبغي أن تشكل من أعضاء مجلس الأمن، وأوضح هذا الموقف بقوله: "رغم ملاحظتي وبرضا استعداد الطرفين لحل المسألة عبر علاقة الجوار الطيبة إلا أنني لا يمكن الموافقة على تأسيس اللجنة بالطريقة التي تم وضعها، فإذا تم تبني هذا الاجراء سأضطر إلى الامتناع عن التصويت"[2].

كان هذا القرار محاولة للتسوية بين وجهتي نظر الهند وباكستان، فبينما اعتقدت الهند بضرورة تعيين اللجنة من أجل هدف اساسي وهو مسألة كشمير، ووافقت على سبيل التسوية على انه "طالما وصلت شكوى باكستان المقابلة ضد الهند فيما بعد إلى مفكرة مجلس الامن. وقرر المجلس ان المواضيع الواردة في تلك الشكوى تستلزم بعد مناقشتها اجراء تحري عنها، فسيكون آنذاك من الملائم طرح تلك المسائل عن اللجنة"[3]. نجد باكستان تعتقد أنه من الضروري وضع المسألة الهندية – الباكستانية كلها لدى اللجنة، وعلى هذا الاساس أرسل ظفر الله خان رسالة إلى رئيس مجلس الامن يهدد فيها بالقيام بعمل عسكري ضد الهند فيما يتعلق

---

(١) Ibid.

(٢) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 1.

(٣) Gupta, Op. Cit., 655.

جوناغاد، وطالب بعقد اجتماع مبكر لمجلس الامن للنظر في الوضع برمته قبل النظر في موضوع كشمير[1].

واستجابة لهذه الرسالة، غير عنوان القضية من (مسألة جامو وكشمير) إلى (المسالة الهندية – الباكستانية)، وبعد مناقشات قصيرة لم تثار فيها اعتراضات قرر مجلس الامن "ستتم مناقشة مسألة كشمير أولاً كقضية خاصة في النزاع الهندي الباكستاني، إلا أن هذا لا يعني تأجيل النظر في المسائل الاخرى التي طرحتها الشكوى الباكستانية، حتى يتم النظر في مسألة كشمير والانتهاء منها"[2].

ان عدم دقة نصوص قرار ٢٠ كانون الثاني ووضوحها، جعلها تخفي خلافاً بين الهند والباكستان حول ما يمكن أن يطلب من اللجنة القيام به في شبه القارة الهندية، وقد لخصت جريدة الهندوس اليومية في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨، هذا الخلاف كما يلي: "ترغب باكستان بأن تمتلك اللجنة أوسع السلطات الممكنة التي تشمل أولاً السلطة لايقاف اطلاق النار والتأكد من اجراء الطرفين لهذا الأمر، وثانياً حرية التشاور مع كل الاطراف ذات العلاقة وعلى أسس متساوية وبضمنها ممثلي حركة أزاد كشمير، وثالثاً السلطات التامة للعمل كأداة حرة تقوم بالتنظيم والاشراف على اجراء الاستفتاء العام في عموم المنطقة.. أما الهند فلديها وجهة نظر معاكسة ترى فيها ضرورة التزام اللجنة المقترحة بالعمل ضمن المجالات الآتية:-

١- ايقاف القتال والتأكد من قيام الطرفين بتأمين السلام.

٢- العمل كمراقب خلال فترة اجراء الاستفتاء العام الذي ستقوم به الادارة الحالية في كشمير[3].

---

(١) S/ No. 655.

(٢) s. c. o. r. – 230 – 1948

نقلا عن Khan, Rahmatullah, **Kashmir in the United Nations**, (Delhi, 1966). P. 71.

(٣) Gupta, Op. Cit., P. 149.

ورأت الهند أن القرار، كان اشارة واضحة للتأثير الذي لعبه العرض الباكستاني للقضية في مجلس الامن[1].

لم يشكل مجلس الامن هذه اللجنة، وظلت القضية تدور في أروقة المجلس حتى تموز من عام ١٩٤٨، وقد شجب كوربيل (الذي سيكون أول رئيس للجنة الامم المتحدة للمسألة الهندية – الباكستانية) الفشل في تنفيذ قرار ٢٠ كانون الثاني، الذي علق عليه أهمية كبيرة اذ كتب "عند التذكر نجد أن من المؤسف أن لجنة كتلك قد تمت الموافقة على تشكيلها لم يتم ارسالها إلى شبه القارة دون تأخير، حتى لو لم تكن قادرة على ايقاف القتال في كل الاحتمالات فأنها كانت قادرة على منع الهجوم الربيعي واستمرار العمليات العسكرية على نطاق واسع بمجرد وجودها هناك إلا أن هذا لم يتم ولم توفر وثائق الأمم المتحدة توضيحاً لهذا التأخير"[2].

---

(١) Khan, Op. Cit., P. 19.

(٢)Korbel, Op. Cit., P. 104.

مقترحات الهند وباكستان
للاستفتاء العام في كشمير

طلب مجلس الامن من الدولتين تقديم مقترحات كل منها على حدة، للوصول إلى نقاط اتفاق يبني المجلس على أساسها اجراءاته، فقدمت الدولتان مقترحاتهما في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨، وهذه الاقتراحات غاية في الاهمية لأن الفجوة التي تضمنتها لم يتم التغلب عليها أو ردمها من ذلك الوقت، وظلت أكثر التناقضات عقبة أمام التوصل إلى حل ضمن السياقات التي اقترحتها الامم المتحدة.

تشكلت مقترحات الهند من قسمين، تعلق القسم الاول بالواجبات التي ينبغي على كل من الدولتين واللجنة المقترحة القيام بها، أما القسم الثاني تضمن الاجراءات التي ستناط بحكومة كشمير للقيام بها. فكان أهم ما تضمنه القسم الأول هو توقف باكستان القتال من خلال انسحاب رجال القبائل ومنع تقديم أي مساعدات لهم، وبعد استعادة السلام والنظام تتم دعوة كل مواطني كشمير للعودة اليها، واطلاق سراح كل السجناء السياسيين واتاحة حرية العمل لكل النشاطات السياسية الشرعية وتقلص الهند من قواتها العسكرية في كشمير. وابقاء ما يكفي منها لضمان حماية أمن كشمير. ودعم السلطة المحلية، وتحويل الادارة المؤقتة من الشيخ عبد الله إلى مجلس للوزراء، وتنتقل اللجنة التي اقترحها مجلس الامن إلى الهند للمراقبة والتأكد من الاجراءات المتفق عليها لوقف القتال، وايصال التقارير إلى مجلس الامن.

أما القسم الثاني فأكد على واجبات حكومة كشمير، فعليها ان تضع ميثاقاً للمجلس الوطني يقوم على تمثيل الناخبين البالغين ونسبة من ممثلي الأديان، وحكومة وطنية تستند إلى المجلس الوطني، واجراء استفتاء عام عبر هذه

الحكومة، وتحت اشراف أشخاص يعينون من قبل الامم المتحدة، والسماح للمجلس الوطني بتشكيل مجلس تأسيسي جديد في كشمير[1].

وعلى النقيض من هذه المقترحات، كانت المقترحات الباكستانية التي ركزت على واجبات اللجنة المقترحة، اذ رأت باكستان أنها تتمثل في تأسيس ادارة غير متحيزة مؤقتة في كشمير، وسحب القوات الهندية المسلحة ورجال القبائل واللاجئين بصورة غير قانونية من الباكستانيين والهنود، وعودة كل سكان الولاية من غادروها بعد حدوث الاضطرابات، و اجراء الاستفتاء العام.[2]

من خلال المقارنة بين هذه النقاط المقترحة من قبل الدولتين، بدت نقاط عدم الاتفاق والاختلاف واسعة المدى، حيث يمكن تسجيلها في الملاحظات الآتية:

أولاً: كان الامر الضروري جداً بالنسبة للهند هو وقف القتال واستعادة الاوضاع الطبيعية، وبالنسبة للباكستان فإن هذه الامور يتم انجازها بصورة جوهرية كجزء من الاستعداد لاجراء الاستفتاء العام.

ثانياً: إن موضوع الضم بالنسبة للهند كان يتعلق بالهند وشعب كشمير، أما بالنسبة للباكستان فهو موضوع يتساوى فيه موقف كل من الهند والباكستان حوله.

ثالثاً: رأت الهند إن انسحاب قواتها يكون بعد انسحاب رجال القبائل. ويبقى جزء من القوات الهندية في كشمير، بينما كانت ترى باكستان أن سحب كل (القوات الاجنبية)، عن كشمير بصورة متزامنة، وبشكل كامل.

رابعاً: وبخصوص وظائف لجنة الامم المتحدة المقترحة، كانت الهند ترى أن وظيفة هذه اللجنة تنحصر في الارشاد والاشراف على عملية الاستفتاء، أما باكستان

---

(١) S. C. O. R. 236-1948
نقلاً عن Gupta, Op. Cit., P.155
(٢) S. C. O. R. 236-1948
نقلاً عن Lakhnpal, Op. Cit., P. 131

فكانت ترغب بتخويل اللجنة سلطة ومسؤولية تنظيم سحب القوات الاجنبية، وتأسيس ادارة غير متحيزة، وعودة كل سكان الولاية، واجراء الاستفتاء العام.

حددت هذه الخلافات الواسعة منهجي الحكومتين، فقد لجأت الهند إلى الامم المتحدة من أجل ادانة باكستان، والضغط عليها لسحب رجال القبائل، وليس من أجل معالجة الخلافات بين الدولتين عن طريق تدخل الامم المتحدة بصورة واسعة النطاق، بينما لجأت باكستان للأمم المتحدة كطرف وقع عليه ظلم من جاره الكبير، ولتخويل مجلس الامن حل المشاكل الهندية – الباكستانية كلها وبصورة شمولية.

موقف اعضاء مجلس الامن
من مقترحات الهند والباكستان

قدم رئيس مجلس الامن لونكان هوف تقريراً حول المقترحات الهندية والباكستانية، إلى أعضاء المجلس أشار فيه إلى أنه وجد في هذه المقترحات على الرغم من اختلافها، اتفاقاً ضمنياً حول:-

١. الرغبة الملحة في وقف القتال.

٢. تعاون الحكومتين لتنفيذ هدف وقف القتال.

٣. ضمان حرية اجراء الاستفتاء العام.[1]

وبناءً على ذلك رأى رئيس المجلس أن تقرير مستقبل كشمير يجب أن يتم عن طريق الاستفتاء العام من خلال الاشراف الدولي[2]، وأن يتم بصورة فعلية "تحت تنظيم وتنفيذ واشراف سلطة مجلس الامن"، وان من مهمات اللجنة المقترحة هو المساعدة في ايقاف الاعمال العدوانية والعنف، وضرورة تعاون القوات العسكرية الهندية والباكستانية لأجل تنفيذ هذا الهدف[3].

هذا الطرح أثار الوفد الهندي، اذ اعترض عليه آيانكار الذي رأى أن المسألة الملحة هي ايقاف القتال لا مناقشة اجراءات الاستفتاء[4]، وأشار إلى أن الطريقة التي يرغب المجلس باتخاذها لمعالجة المسألة تشبه نوعاً ما "وضع العربة أمام الحصان" واضاف: "والآن فإن الحقيقة القاسية هي أن القتال مستمر هذا اليوم، ويوماً بعد آخر

---

(١) S. C. O. R. 236-1948.

نقلاً عن بهوتو، المصدر السابق، ص ٧؛ Gupta, Op. Cit., P. 151

(٢) جريدة الزمان، العدد ٣١٣٠، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) S. C. O. R. 236-1948.

نقلاً عن Gupta, Op. Cit., P. 151

(٤) جريدة الزمان، العدد ٣١٣٠، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨.

.. وأن الوضع يتقهقر ومع هذا فقد اقترح ويترف أن نواصل المناقشة حول مسألة الطريقة التي يجب أن يتم بواسطتها الاستفتاء العام... فهل سنضيع الوقت حول هذا الموضوع قبل أن نتمكن من النظر في الامر الطارئ وهو ضرورة الوقف الفوري للقتال في كشمير؟"[1].

أما الشيخ عبد الله فقد اعترض بشدة على طروحات رئيس المجلس، وخاطب المجلس في ٥ شباط ١٩٤٨ معبراً عن رفضه للدعوة القائلة بتنحيته من السلطة وتشكيل ادارة محايدة ونزيهة ومؤكداً على أنه رئيس حكومة الولاية ليس بناءً على رغبة المهراجا، بل لأنه يتمتع بدعم كبير من الشعب الكشميري، وأكد على توجهه العلماني "إني ومنظمتي لا نؤمن بالقاعدة القائلة أن المسلمين والهندوس يشكلون دولتين منفصلتين، نحن لا نؤمن بنظرية الدولتين، ولا بالكراهية الطائفية أو الطائفية نفسها، بل نؤمن أن ليس للدين مكان في السياسة". وحول الشكوك الدائرة سبب اطلاق سراحه قال: "إن ازدياد الوضع سوءاً يوماً بعد آخروشعور الاقليات بعدم الامن، ونتيجة لذلك كان هناك على ادارة الولاية ضغط لاطلاق سراحي وسراح زملائي وتطلب الوضع اطلاق سراح العاملين في المؤتمر الوطني ورئيسهم، ولذلك تم اطلاق سراحنا"[2].

وصف خطاب الشيخ عبد الله بالتجرد من الدبلوماسية والركة في المنهج،وفشله في تقدير أن الخطاب الذي يغري الفلاحين الكشميريين لا يلائم تعقيد الهيئة الدولية[3].

---

(١) S. C. O. R. 236-1948.

نقلاً عن Khan, Op. Cit., P. 22

(٢)Sheickh Mohammed Abdulah`s Statement in the U.N. Security Council Meeting No. 241 held on. February 5, 1948.

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 89.

أما الممثل الباكستاني فرغب بحل للمسألة السياسية، ورأى ان هذا يؤدي إلى وقف القتال بصورة تلقائية[١]، وأكد على نقطتين أساسيتين هما:

١- انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من كشمير.

٢- استبدال حكومة الشيخ عبد الله بادارة نزيهة ومحايدة.[٢]

أما أعضاء مجلس الامن، فإن مواقفهم كانت أكثر قرباً من الموقف الباكستاني منها للموقف الهندي، فقد رأى ممثل بريطانيا أن الحل السياسي هو "الطريق الافضل لوقف القتال بصورة تامة"[٣]، واعتقد الممثل الفرنسي دولاتورنيل (Dela Tournelle) مؤيداً الرأي البريطاني "أنه سيكون عملاً حكيماً وناضجاً"، أما رئيس المجلس لونكان هوف فرأى أن وقف القتال وايجاد حل سياسي عن طريق الاستفتاء العام هما "جانبان لنفس المسألة حيث يفرض الحس السليم ضرورة مواجهة جانبي المسألة في الوقت نفسه"[٤]. أما مندوبو الولايات المتحدة، وكندا، والصين، وسوريا، فقد أيدوا طرح رئيس المجلس، وكانت وجهات نظرهم تتعلق بأن أجراء الاستفتاء العام لوحده يمكن أن يوقف القتال ولذلك فيجب أن يكون الاستفتاء نزيهاً[٥]، اما مندوب الارجنتين فقد صرح بأنه سوف لن يصوت على أي قرار غير ملزم بالاستعداد للاستفتاء العام واجراءه تحت سلطة مجلس الامن[٦]. اما المندوب الصيني فكان موقفه قريبا من الموقف الهندي. اذ قال ممثل الصين في الامم

---

(١) S. C. O. R. 236-1948.
نقلاً عن Khan, Op. Cit., P. 22

(٢) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 9.

(٣) S. C. O. R. 236-1948.
نقلاً عن Khan, Op. Cit., P. 22

(٤) S. C. O. R. 237-1948.
نقلاً عن Ibid., P. 22

(٥) S. C. O. R. 237-1948.
نقلا عن Gupta, Op.Cit., P. 158

(٦) S. C. O. R. 240-1948.
نقلاً عن Khan, Op.Cit., P. 23

المتحدة تسنغ (T. F. Tsinng) في ١٠ شباط ١٩٤٨ منتقدا مشاريع الاقتراحات " يبدو لي انه في جميع اقتراحتنا يحسن بنا ان نتجنب أي انقطاع يحمل الاخرين على الظن باننا نشك في حق وجود الجيش الهندي في جامو وكشمير، ويحسن بنا ان نتجنب أي انطباع باننا نحاول ان نحد من الاجراءات الشرعية او الدستورية التي اتخذتها حكومة الهند في معالجة هذا الامر"[١].

ولم يشترك المندوب السوفيتي ومن وراءه المندوب الاوكراني في المناقشات، ويبدو أن الموقف السوفيتي قد انطلق من رغبة في الحياد حتى تتضح اتجاهات الدولتين المتعاديتين، اذ أن الدولتين منظمتين للكومنولث البريطاني، كما أن جوزيف ستالين (J. Stalin) (١٩٢٢- ١٩٥٣) لم يخفي انتقاده للفكرة التي قامت عليها باكستان، عندما قال في ١٩٤٨ "إنه من البدائية الشديدة أن تنشأ دولة في وقتنا الراهن على أسس دينية"[٢]، وفي تموز عام ١٩٤٧ ادان مسؤول في وزارة الخارجية السوفيتية سياسة الهند الداعية لعدم الانحياز، ووجد ان هذا المفهوم يعكس اتجاه الهند لتبرير سياستها للتعاون مع الرأسمالية الغربية وارساء علاقات وثيقة بين البر جوازين الهنود والرأسمالية الغربية، وقد كانت الصحافة السوفيتية تصف غاندي بانه عدو للطبقة الكادحة والثورة الجماهيرية[٣]، ودعم الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة الحزب الشيوعي الهندي بزعامة بنادفيا (B. T. Banadive)[٤]، فضلا عن الاولوية في السياسة السوفيتية الخارجية كانت متمحورة حول اوربا الشرقية والمانيا، لذا فان اهتمامها كان قليل بالهند وباكستان في هذه المرحلة[٥]. ويرجع أحد الباحثين امتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت أو

---

(١) شارما، بد. ل.، **قضية كشمير**، دار النشر الاسيوية، (نيودلهي، ١٩٦٧)، ص ٣١-٣٢.

(٢) أبو طالب، حسن، تاريخ باكستان الاجتماعي والاستراتيجي، عداءات اصيلة واتجاهات متغيرة، مجلة المنار، العدد ٤٦، تشرين أول، (باريس، ١٩٨٨)، ص١٢٠.

(٣)Singh, S. Nihal, **The yogi and the Bear, Story of Indo-Soviet Relations**, First Published, Allied Populations private limited (New Delhi, 1986), PP.3-4.

(٤)Ibid, P. 7.

(٥)Bhutto, Zulfikar Ali, **The Myth Independence**, Oxford University, (London, 1969), P. 31.

المشاركة في المناقشات إلى "عدم رغبتها بالعداء مع الهند أو باكستان، أو أنها كانت ترى أن الوضع سيتدهور مما يمنح فرصاً أخرى لزيادة المصالح السوفيتية في منطقة ستراتيجية"[1]، ومع هذا فإن الصحافة الهندية كانت تتحدث عن الاتحاد السوفيتي كحامي للعدل الدولي[2].

اما موقف الدول الغربية فيبدو انه كان رد فعل على تصريحات نهرو المبكرة في رفضه سياسة الاحلاف والتكتلات. فقد صرح عام ١٩٤٦ برفضه ضم الهند المستقبلية إلى أي حلف[3]، وكشف عن هذه الفكرة بصورة أوسع في ٨ آذار ١٩٤٨ عندما قال في المجلس التأسيسي الهندي "إذا حدث وانضممنا إلى أحد معسكري القوى فإننا نقوم من وجهة نظر ما بعمل جيد، إلا أنني أشك من وجهة نظر أوسع بأن هذا لن يسبب أذى ليس للهند فحسب بل للسلام العالمي. وبذلك أصبح من الضروري عدم انضمام الهند إلى أي من المعسكرين السياسيين، وهذا يشكل المدخل الاساسي لسياستنا الخارجية"[4].

اعترض المندوب الهندي على مسار المناقشات، وطلب في ١٠ شباط ١٩٤٨، تأجيل المناقشات حتى يستشير حكومته في نيودلهي، وقد كان طلبه هذا معبراً عن خيبة الأمل الهندية. في مجلس الامن، اذ قال: "لقد كان هناك انتهاكاً للالتزامات الدولية. ومع ذلك فإن هيئة دولية كهذه لم تصدر توجيهاً يتوقع أي فرد أن تقوم باصداره" وأضاف "لم يتم ادراك خطورة والحاح الوضع بصورة كافية، فنوقشت المشاكل التي يمكن أن تنتظر لوقت آخر، ولا زال النقاش في مشاكل أخرى يمكن أن تنتظر لوقت آخر" وعلق آيانكار بنغمة كئيبة على اتجاهات الرأي في المجلس اذ قال: "بينما كنت اراقب الاحداث هذا اليوم تنامى احساسي بصورة متزايدة بأن البلد

---

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 93.

(٢) Ibid, P. 91

(٣) India, Government of, India's Foreign Policy, P.12.

(٤) Jayaramu, P.S., **India's National Security and foreign policy**, ABC Publishing house, (New Delhi, 1987), P. 12.

العظيم الذي أمثله أمامكم اليوم، وأن الحكومة التي تدير هذا البلد لم تحصل على التقدير في مجلس الامن.."[1].

انتقد معظم أعضاء المجلس الطلب الهندي للتأجيل، فقد أشار المندوب البريطاني إلى اصرار المندوب الهندي على ضرورة تركيز المجلس على ايقاف القتال، وقال مستفهماً: "هل سيتوقف القتال إذا فعل مجلس الامن ما يرغب به؟ افترض أننا قدمنا هذا الطلب إلى الباكستان، والآن فهل سيلقي سكان البونش وميربور وريازي أسلحتهم ؟ وهل سيعود المتطوعون من غرب البنجاب إلى بيوتهم، وهل سيطيع العسكريون طلب مجلس الامن ويتراجعون عن مواقفهم أم يتخذ عملنا هذا تأثيراً ونتائج معاكسة ؟"[2]. أما المندوب الامريكي فهاجم وبتهكم ادارك ايانكار للاتجاهات في المجلس، وقال "إن المندوب الهندي إذ يحاول دفع مجلس الامن لاتخاذ اجراءات شديدة ضد باكستان فكأنه يحاول دفع مجلس الامن لاشغال منصب الحليف المساند في حرب ما". والمح بصراحة إلى أن الهند كانت تحاول دفع مجلس الامن للوقوف ضد باكستان، وأكد على "أن الامم المتحدة لا تتورط بتشجيع اندلاع حرب ما، واتخاذ أي جانب في حرب ما"[3]، وعبر المندوب السوري عن دهشته للطلب الهندي. وأبدى رغبته بـ"معرفة إذا ما انتفت الاوضاع الطارئة في كشمير"[4]. وعد المندوب الكولومبي طلب التأجيل بأنه تهديد لـ "استقرار السلطة الخاصة بمجلس الامن"[5] وأشار إلى "أن مغادرة آيانكار دون سماع رغبات مجلس الامن هو سخرية من المجلس وللحفاظ على مكانة هذه الهيئة لا بد لها من الاجتماع مرة

---

(١) S. C. O. R. 243-1948.
نقلاً عن Khan, Op.Cit., P. 24
(٢) Ibid, P. 25.
(٣)Khan, Op. Cit., P. 26، شارما، المصدر السابق، ص ٢٨
(٤) S. C. O. R. 243-1948.
نقلاً عن Gupta, Op.Cit., P. 162
(٥) S. C. O. R. 245-1948.
نقلا عن Ibid

أخرى غداً وأن تواصل الاجتماع حتى تصل إلى نوع من القرار"[1]، أما المندوب الارجنتيني فانتقد بشدة الطلب الهندي، وانتقادات الهند لمجلس الامن اذ قال "أن كشمير ليست جزءاً من الهند، وأن الحرب في كشمير هي تمرد لشعب ضد حاكمه، وأنه يجب حسم مسألة الاستفتاء العام أولاً، وأن مجلس الامن ليس أداة لأولئك الماثلين أمامه،ويجب حسم كل المشاكل الهندية - الباكستانية، وليس مشكلة كشمير فقط"[2].

ويرى بيردود أن تأجيل الاجتماعات لم يكن أمراً شائعاً في مجلس الامن، وقد وجد معظم أعضاءه صعوبة في تسوية المسألة في ظل تأكيدات آيانكار السابقة على الطبيعة الطارئة للمشكلة وضرورة اتخاذ اجراء ما لحسم المشكلة"[3]. أما الاعضاء اللذين أيدوا الطلب الهندي فقد وجدوا أن الطلب طبيعي لضرورة تشاور الحكومات مع وفودها. فقال المندوب الاوكراني كاراسينكو ليس هناك من مشكلة حول ضرورة التأجيل وينبغي أن لا يحاول مجلس الامن تحديد فترة التأجيل لأن من غير الممكن تحديد الوقت اللازم للتشاور مع حكومة الوطن، إذا لم تكن الغالبية الأنكلو - أمريكية مستعدة للموافقة على هذا الالتماس البسيط فليرفضوه بصورة علنية، لنقوم بأخذ الاصوات ونسجلها حول هذا الالتماس" ودعم المندوب السوفيتي وجهة النظر هذه[4]. أما المندوب الصيني تسنغ فقد أيد الطلب الهندي وقدم مشروع قرار للتصويت عليه، وقد سحبت الصين مشروعها بعد أن أعلن رئيس المجلس أن من مصلحة المجلس أن يعود المندوب الهندي إلى وطنه لأن ذلك ضرورياً "من أجل التقدم المطرد باتجاه حسم القضية"، ورأى أن أمام المجلس تطورات خطيرة في

---

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 26.

(٢) S. C. O. R. 245-1948.

نقلا عن Khan, Op.Cit., P. 90

(٣) Birdwood, Op. Cit., P. 90.

(٤) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 11.

العالم[1]، وينبغي التباحث بشأنها كونها ليس أقل أهمية من قضية الصراع الهندي- الباكستاني على كشمير[2]. فانتهت المناقشات عند هذه النقطة حيث غادر يانكار في ١٠ شباط ١٩٤٨ إلى الهند، وعند وصول الوفد إلى بومباي صرح الشيخ عبد الله إلى الصحفيين منتقداً مجلس الامن: "لقد كان الأمر كله لقوة السياسة، ويبدو أنه ليس هناك مكان للمنطق"[3]. وقد عبرت حكومة الهند من استيائها اسلوب معالجة مجلس الامن لمشكلة كشمير، وقد عبر نهرو عن هذا الاستياء في ٥ آذار عام ١٩٤٨ حينما قال امام المجلس التأسيسي "لابد من الاعتراف بان قد دهشت وتضايقت إلى ان ما قدمناه من مسائل امام مجلس الامن لم يلاق التقدير الملائم، وتم النظر في مسائل لا علاقة لها بالموضوع الاساسي"[4]

---

(١) كانت المشكلات الدولية المهمة المطروحة أمام مجلس الامن هي، المسألة الفلسطينية، المسألة الاندونيسية، مشكلة قبول الاعضاء الجدد، المسألة التشيكوسلوفاكية، المسألة المصرية (القوات العسكرية البريطانية في مصر)، المسألة الاسبانية، استقلال كوريا، اجراءات التصويت في مجلس الامن.

Gupta, Op. Cit., P. 172.

(٢) S. C. O. R. 246-1948.

نقلاً عن Gupta, Op. Cit., P. 163

(٣) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 11.

(٤)Nehro's statement in the constant assembly (Legislative), Dated March 5 1948, in: Nehro, Jawahar Lal, **Independence and after**, The Populations Division, (Delhi, 1949), PP. 73-86.

قرار ٢١ نيسان

بعد عودة المندوب الهندي في ١٠ آذار ١٩٤٨، طالب بمدخل جديد للمسألة يمر عبر أربعة نقاط، تمثل النقطة الاولى ضرورة وقف القتال، والثانية عدم قبول الهند بتبديل الادارة القائمة بادارة أخرى لأن هذا يتعارض مع الوضع الدستوري للهند، وأكدت النقطة الثالثة على أنه يمكن لمجلس الامن اتخاذ اجراءات للتأكد من عدم تدخل القوات المسلحة الهندية في الاستفتاء، وأبدى ضمنياً استعداده لتقليص عددها بالرغم من تأكيده الواضح على ضرورة وجودها، وكانت ادارة الاستفتاء موضوع النقطة الرابعة التي أكدت أنه من الممكن توفير الاستقلال لادارة الاستفتاء شريطة أن تنسجم هذه الاجراءات مع الحفاظ على سيادة كشمير[١].

إن هذا المدخل الجديد الذي طرحه المندوب الهندي، لم يشكل في جوهره أي تغير في موقف الهند، فلا زالت الهند ترفض تبديل الادارة الحالية بادارة (غير متحيزة) كما تطالب باكستان، كما ترفض سحب كل قواتها العسكرية، لذا علق المندوب الباكستاني على مدخل الهند بالقول "انه ليس التدخل أو عدم تدخل القوات المسلحة الهندية. بل أن مجرد وجودها هو الذي يعيق الاستفتاء العام". وفيما يخص الادارة في كشمير، أكد على أن الاستفتاء المنصف يتطلب ادارة غير متحيزة تقوم بها الامم المتحدة.[٢]

وبعد اطلاع رئيس مجلس الامن المندوب الصيني، على تطور وجهتي النظر الهندية والباكستانية، قرر اجراء محادثات مباشرة بين الطرفين لاكتشاف مسار للحسم بالتعاون مع ممثلي بلجيكا وكندا[٣]، وقد انطلقت المباحثات على أساس

---

(١) شارما، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.

(٢) Gupta, Op. Cit., P. 165.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 131.

مشروع صيني يعكس الاعتراف بسيادة الهند على كشمير[١]، إلا أن عدم التوصل إلى اتفاق حول هذا المشروع[٢]، دفع المجلس إلى تبني قرار قدمته بلجيكا وكولومبيا وكندا والصين وبريطانيا والولايات المتحدة في ٢١ نيسان ١٩٤٨، وبواقع سبعة أصوات وامتناع كل من الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا وبلجيكا وكولومبيا[٣]. وقد كان امتناع الاتحاد السوفيتي واوكرانيا عن التصويت متماشياً مع امتناعهم على كل قرارات مجلس الامن المتعلقة بمشكلة الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير في هذه المرحلة، اما بلجيكا وكولومبيا فقد كان سبب امتناعهم هو اعتراضهم على تغيير بعض فقرات مشروع القرار.

طرح هذا القرار خطة للاستفتاء العام، وتكون القرار من ديباجة وثلاثة أجزاء، اذ أكدت الديباجة على زيادة أعضاء اللجنة المقترحة إلى خمسة أعضاء، وتوجيه الأوامر للانتقال الفوري إلى شبه القارة الهندية لوضع "مساعيها الحميدة ووساطتها تحت تصرف حكومة الهند والباكستان من أجل تسهيل اتخاذ الاجراءات اللازمة واستعادة السلام والنظام واجراء الاستفتاء العام من قبل الحكومتين من خلال تعاون الحكومتين مع اللجنة ومع بعضهما"، وحث المشروع الحكومتين على استمرار الاجراءات التي تساعد للتوصل إلى حسم شامل للمشكلة.

تضمن الجزء الاول من القرار، اجراءات تتعلق "باستعادة السلام والنظام" حيث عرض فيه التزامات الهند والباكستان، ففي ما يخص باكستان أكد القرار على ضرورة قيام باكستان بـ "استخدام كل جهودها" من أجل تأمين انسحاب قوات القبائل والوطنيين الباكستانيين من كشمير، ومنع الخروقات اللاحقة، والامتناع عن توفير أية مساعدات لهم، والاعلان لكل الاطراف المعنية بأن مشروع الحسم الذي

---

(١) جريدة الاخبار، العدد ٢٢١٨، ٢١ نيسان ١٩٤٨.

(٢) للتوسع في هذا المشروع ينظر: شارما، المصدر السابق، ص ٣٤-٣٥

(٣) S/ No. 726

يحتوي على هذه الشروط تضمن حلاً عادلاً للمشكلة، لذلك يجب عليهم التعاون من أجل الحفاظ على السلام والنظام.

أما الهند فعليها التزامات تنحصر في انه عندما تصل اللجنة إلى اقتناع بأن قوات القبائل قد انسحبت بصورة فعلية تضع الهند وبالتشاور مع اللجنة خطة فعالة لتقليص قواتها وصولاً إلى الحد الادنى اللازم لدعم السلطات المدنية للحفاظ على القانون والنظام. والاعلان عن بدء الانسحاب ووفق مراحل، والابقاء على عدد من القوات بالتشاور مع اللجنة، ووفقاً للمبادئ الآتية:

أ- لا تتسبب في أية مظاهر تخويف لسكان كشمير.

ب- الحفاظ على عدد قليل جداً من القوات في "المناطق الامامية".

ج- بقاء القوات الاحتياطية في مواقع قواعدها الحالية.

ومع بداية ممارسة مدير الاستفتاء العام سلطته، يجب أن توافق الهند على وجود القوات العسكرية وقوات الولاية بالاتفاق مع مدير الاستفتاء العام. وستكون العناصر المجندة المحلية مسؤولة عن القانون والنظام. وإذا ظهر عدم كفاية القوات المحلية، يقوم مدير الاستفتاء، واستناداً للاتفاق بين الحكومتين إلى استخدام قواتهما وكما يجده فعالاً لغرض السلام.

أما القسم الثاني فتعلق موضوعه بـ (الاستفتاء العام)، فقد فرضت على الهند التزامات أخرى تتعلق بتعهد الهند بقيام حكومة كشمير بدعوة الاحزاب السياسية الاساسية لتعيين ممثلين عنها للمشاركة على المستوى الوزاري، للاعداد وتنفيذ الاستفتاء العام، وتعين اللجنة المقترحة ادارة للاستفتاء في كشمير من خلال تفويض تمنحه حكومة الهند لها، وتوفر الهند قوات عسكرية للمساعدة في ادارة الاستفتاء العام، وبناء على طلب ادارة الاستفتاء، ويعين السكرتير العام للأمم المتحدة مديراً للاستفتاء له سلطة تعين مساعدين له، واجراء الاستفتاء العام، وتعين قضاة خاصين لسماع القضايا المتعلقة بالاستفتاء العام، وتتعهد حكومة الهند بمنع

الرشوة والفساد والارهاب، أو أية أعمال تترك تأثيراً على المقترعين في الاستفتاء، وتلتزم علنياً ودولياً بالدعم التام لمدير الاستفتاء، وحمايتها لكل رعايا كشمير بغض النظر عن المعتقد أو الطائفة أو الحزب، وحرية التعبير عن آرائهم في التصويت، وأن تفرج عن جميع السجناء السياسيين، وتتم دعوة اللاجئين بالعودة إلى الولاية، وضمان عدم وجود أعمال انتقامية، واتاحة حرية الصحافة، والخطب، والتجمع، والتنقل في الولاية وخارجها، وعند نهاية الاستفتاء العام تصادق اللجنة على "إذا ما كان الاستفتاء حراً ونزيها بالفعل ام لا".

أما القسم الثالث الموسوم بـ (الاحكام العامة)، فأكد على تعيين ممثل عن كل من الهند وباكستان في اللجنة، وتقوم اللجنة بتعيين مراقبين في كشمير وكما يتطلب الامر[1].

لقد اتسم قرار ٢١ نيسان بعدة خصائص مميزة من حيث أنه أسس اسلوباً للتفكير المستقبلي، كما أنه لم يقم بأي محاولة لتقديم حكم، ولا يوجد فيه تعليق على الجانب القانوني لضم الهند لكشمير. ولم يدين باكستان (كمعتدية). ويبدو أن مسائل كهذه عدت على سبيل الافتراض في نطاق بحث محكمة العدل الدولي وملائمة لها.[2]

يظهر واضحاً أن القرار حاول التوفيق بين مقترحات الهند وباكستان. فالقرار أكد على سحب القوات المؤيدة للباكستان أولاً وتسحب القوات الهندية على مراحل مع الاحتفاظ بجزء من هذه القوات، وفي الوقت الذي تبقى الادارة الحالية في كشمير، فأن عملية الاستفتاء تدار من قبل الأمم المتحدة، وتراقب الهند والباكستان ذلك عبر ممثليها في اللجنة.

---

(١)S/ No. 726.

(٢) Birdwood, Op. Cit., Pp. 91-92.

ونتيجة هذه التوفيقية، فأن كلاً من الهند والباكستان تحفظتا على عدة بنود من القرار، فقد اعترض الممثل الهندي على مشروع القرار قبل اقراره حيث قال في ١٩ نيسان ١٩٤٨ "إن مشروع القرار المطروح أمام المجلس الأمن واهن جداً بحيث ليس بامكاننا الموافقة على مسودته" وشرح ذلك من أن القرار لم يدن باكستان لخرقها الالتزامات الدولية، وأضاف: "لقد طرحت الهند أمام مجلس الامن مسألة واضحة وبسيطة ومباشرة وذات دليل قاطع لا يخطئ، وأن الاجراء الذي اقترحنا على مجلس الأمن ضرورة اتخاذه كان لا بد منه، وبدلاً من اتخاذ ذلك الاجراء توضع الشكوى الهندية في مخزن تبريد لما يقارب أربعة أشهر من استمرار اراقة الدماء والخراب الاقتصادي، وفي نهاية الامر يتم انذارنا في ضرورة الموافقة على قرار شحيح في اعترافه بميزان الامر ويتصف بالغرابة وعدم التحديد للاجراء الذي قامت به باكستان"، ورفض انضمام باكستان من خلال ممثلها في ادارة الاستفتاء "إن مسألة الضم قانونية وملزمة، ولن يتم التخلي عنها إلا حينما تجد الهند أن نتيجة الاستفتاء العام لصالح باكستان، لذلك ليس لباكستان الحق في الانضمام لادارة الولاية بعد وقف اطلاق النار"، وأشار في ختام اعتراضه على صحة موقف الهند، بالقول أن قناعة الهند في ما يتعلق بالقضية "كانت صائبة بصورة مطلقة منذ البدء وحتى النهاية من الجوانب التشريعية والقانونية والاخلاقية".[١]

وعبرت الحكومة الهندية بصورة رسمية عن تحفظها على القرار في ٧ أيار ١٩٤٨، اذ أوضحت حكومة الهند في المجلس من أنها تنظر إلى القرار "بغاية الحذر" ومع ذلك أبدت الهند رغبتها بالتعاون "إذا كان المجلس مصمماً على ارسال اللجنة فستكون حكومة الهند مسرورة لاجراء المحادثات معها"، وصادقت الحكومة الهندية على اعتراضات مندوبها في مجلس الامن السابقة على مشروع القرار[٢]. ومن جانبه رفض المؤتمر الوطني الكشميري القرار، وأكد على رفضه تدخل مجلس الامن في

(١) Kashmir, Government of … , Op. Cit., P. 15.

(٢) Letter dated May 1948m from the Representative of India to thee president of the Security Council, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 143.

تغيير الحكومة الكشميرية، وأكد على أنه "لن يقبل في وقت من الاوقات تدخل أي هيئة من الهيئات السياسية في حريته الجديدة، التي حصل عليها عن طريق الشعب بعد نضال مرير امتد لأكثر من ١٧ عام، إن المؤتمر يرفض القرار اجمالاً ويدعو الشعب إلى رفضه"[١]، وقد أكد الشيخ عبد الله في خطاب له أمام المؤتمر الوطني الكشميري على أن القرار نتاج سياسة امبريالية اذ قال "إن الموقف الغريب الذي اتخذته القوة الامبريالية يقنعني بأن لا شيء سيثمر عن المحادثات، ولذلك أطالب السيد آيانكار بسحب القضية كلها... لقد رأى معظم الاعضاء كشمير على أنها مجرد جارة لروسيا، ولذلك فهي قاعدة أساسية لتطويق روسيا من أجل اعتداء قادم".[٢]

أما باكستان فقد تحفظت على بعض بنود القرار، ففي ١٩ نيسان ١٩٤٨، اعترض مندوبها على مشروع القرار وقال "من أجل أن تنفذ باكستان التزاماتها لا بد أن يكون هناك عدد من قواتها لمساعدتها في الاشراف على الاعداد لوقف القتال والانسحاب"[٣]، وسجلت باكستان تحفظاتها رسمياً في ٣١ نيسان ١٩٤٨، فطالبت بتعديل بعض نصوص القرار، وأكدت على أن القرار غير كافٍ "لضمان اجراء استفتاء حر نزيه حول مسألة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند أو باكستان"، واشارت الى ان تعبير (المناطق الامامية) "يميل الى أن يعني المناطق التي في الوقت الحاضر أكثر قرباً من الخط الذي يفصل القوات الهندية عن القوات في الولاية التي هي الآن في قتال ضدها لذلك لا يضمن عدم تقدم القوات الهندية أكثر في داخل الولاية فيما وراء المناطق التي تحتلها في الوقت الراهن"، ومع التحفظ الباكستاني فأنها أبدت موافقتها على التعاون مع اللجنة المقترحة.[٤]

---

(١) Kashmir, Government of, Op. Cit., P.16.

Kashmir, Government of, Op. Cit., P.16.

(٢) *Ibid*, P. *15*

(٤) Letter dated April 30, 1948, from the Ministry of Foreign Affairs of Pakistan, to the President of the security Council, in: Lakhnpal, Op. Cit., Pp. 141-142.

يظهر واضحاً أنه على الرغم من تحفظات الدولتين على قرار ٢١ نيسان، أنهما قد وافقا على استقبال اللجنة، ويعلق الباحث الهندي في القانون الدولي رحمة الله خان على هذه الموافقة من أنها نتيجة لرغبة الدولتين بعدم اعطاء انطباع عنهما بأن أي منهما يحاول اخفاء شيء عن اللجنة، وأن الهند رأت تخويل اللجنة بأمر ايقاف القتال طرحاً مناسباً في وقت "لم يكن أمامها خيار دبلوماسي آخر في خضم الحرب المتقدة".[١]

لاقت تحفظات الهند والباكستان على القرار عدم ترحيب شديد من قبل أعضاء مجلس الامن، فقال المندوب الامريكي وارين أوستن في ٢٦ آيار ١٩٤٨ "لاحظنا عدم وجود احساس واضح بالالتزام من قبل الاطراف المعني بالقضية.. لقد حضرت الاطراف إلى هنا وشغلت أجهزة الامم المتحدة باهظة القيمة ووقت الشخصيات فيها من كل أنحاء العالم، ويبلغوننا الآن أنهم لن يتعاونوا.. إن هذا الموقف عبثي جداً تجد الأمم المتحدة نفسها فيها وهو ليس خطأً أخلاقياً فحسب بل أعتقد أنه لا يتلاءم مع روحية القوانين فيها"[٢]، وقد ردد أغلب أعضاء مجلس الامن الموقف ذاته من تحفظات الهند والباكستان على القرار.[٣]

وفي محاولة باكستانية لتوسيع صلاحيات عمل اللجنة المقترحة. طلب أصبهاني ممثل باكستان في الأمم المتحدة في ٢٨ آيار ١٩٤٨ من مجلس الأمن، توجيه الأمر للجنة المقترحة لمناقشة مسائل جوناغاد والابادة الجماعية والمسائل التي نتجت عن تقسيم شبه القارة الهندية، اذ قال "رغم الاعتراف بأن مجلس الامن قد نظر إلى مسألة كشمير على أنها مسألة الأكثر الحاحاً من المسائل الأخرى التي يختلف بشأنها الهند والباكستان فإني أرى بأن المسائل الأخرى لا يمكن عدها أقل أهمية في

---

(١) Khan, Op. Cit., 110.

(٢) S. C. O. R., 304, 1948.

نقلاً عن Gupta, Op. Cit., P. 171

(٣) Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 17.

مجمل العلاقات بين كلتا الدومينيون[1]، فتبنت سوريا الطلب الباكستاني وقدمته كمشروع قرار حصل على أغلبية الاصوات بواقع ٨ وامتناع كل من الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا والصين في ٣ حزيران ١٩٤٨، وقد وجه القرار الجديد اللجنة المقترحة إلى القيام بـ "دراسة اضافية، وابلاغ مجلس الامن بعد ذلك وعندما تجد الأمر ضرورياً، حول المواضيع التي أثارتها رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨".[2]

اعترضت الهند بشدة على قرار ٣ حزيران، فكتب نهرو إلى رئيس مجلس الامن "تود حكومة الهند أن تسجل تأكيداً لاحتجاجها على توسيع مدى صلاحيات اللجنة، وتود توضيح عدم موافقتها على ذلك"، وأكد على أن المسائل التي أثيرت في رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ "لا تشكل تهديداً للسلام الدولي، وأنها خارج نطاق تشريعات مجلس الامن"، وشدد على أنه "إذا ما رغبت اللجنة بزيارة الهند فإن الحكومة الهندية ترغب بمعرفة النقطة أو النقاط التي سترغب بالتباحث حولها مسبقاً".[3]

فأوضح رئيس مجلس الامن للحكومة الهندية في ٩ حزيران ١٩٤٨، أن المجلس لم يتخذ أي موقف بشأن المسائل التي اثارتها رسالة وزير الخارجية الباكستاني في ١٥ كانون الثاني، وأن قضية كشمير ذات أولوية في المسألة الهندية – الباكستانية، وأن هدف المجلس من القرار هو "تحقيق حل سلمي وتشجيع العلاقات الودية بين الحكومتين المعنيتين".[4]

---

(١) Ibid, P. 18.

(٢) S/ No. 819.

(٣) Letter dated June 5, 1948 from the Representative of India to the President of Security Council transmitting a communication from the Prime Minister and Minister for External Affairs of the Government of India, in: Lakhnpal, Op. Cit., Pp. 143-144.

(٤) Letter dated June, 9, 1948, from the president of the Security Council to the Prime Minister of India, in: Ibid. Pp. 144-145.

لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان (يونسيب) UNCIP ومباحثاتها مع الدولتين

تشكلت لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان من جوزيف كوربيل Josef Korpil من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، وريكاردو. جي. سيري Ricardo J. Siri من الارجنتين التي اختارتها باكستان، وثلاثة أعضاء عينوا من قبل مجلس الامن، هم ايبرت كريف Egbert Graeffe من بلجيكا الذي عين في ٢٣ نيسان ١٩٤٨، وفي التاريخ نفسه عين افريدو لوزانو Afredo Lozano من كولومبيا، وكلير هودل J. Khlar Huddle من الولايات المتحدة الذي عين في ٧ آيار ١٩٤٨، وانضم إليهم ايرك كولبان Erik Colban كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة.[١] تريجفي لي[٢].

عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في جنيف ١٩ حزيران ١٩٤٨، وقررت حينها اختيار اسم لها دون التأثير على مظهر قضيتها. فاتفق على أن يكون اسمها (لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان) United Nations Commission For India and Pakistan. التي عرفت اختصارا بـ (UNCIP)[٣].

تحددت صلاحيات اللجنة بقرارات الامم المتحدة الثلاثة، قرار ٢٠ كانون الثاني، وقرار ٢١ نيسان، وقرار ٣ حزيران، فمنح القرار الأول اللجنة مهمة ثنائية هي تحري الحقائق وممارسة أي تأثير للوساطة يعمل على تمهيد السبيل لازالة العقبات وتنفيذ توجيهات المجلس، وارسال التقارير له المتعلقة بتنفيذ تلك التوجيهات[٤]،

---

(١) Gupta, Op. Cite. P. 171.

(٢) سياسي نرويجي واول امين عام لهيئة الامم المتحدة، شغل هذا المنصب للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣. عطية الله، احمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص٢٥٧.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 146.

(٤) S/ No. 654.

وطالب قرار ٢١ نيسان اللجنة بالانتقال إلى شبه القارة الهندية، ووضع وساطتها تحت تصرف الهند والباكستان من أجل تسهيل مهمة استعادة السلام واجراء الاستفتاء العام في كشمير بواسطة الحكومتين المعنيتين، والتعاون فيما بينهما ومع اللجنة، وكذلك التأكيد فيما إذا كان الاستفتاء العام غير متحيز أم لا[١]، ووجه قرار ٢٣ حزيران اللجنة إلى الانتقال الفوري إلى شبه القارة الهندية من أجل تنفيذ الواجبات المسندة إليها وفق قراري ٢٠ كانون الثاني و٢١ نيسان لعام ١٩٤٨، وعندما تجد اللجنة الأمر ملائماً لها تقوم بالنظر في المسائل التي أشارت إليها الشكوى الباكستانية في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨[٢].

وصلت اللجنة إلى كراتشي في ٧ تموز ١٩٤٨، لتدخل الامم المتحدة بذلك مرحلة أكثر فاعلية في حل المشكلة[٣]، وقد واجهت اللجنة عند وصولها وضعاً صعباً تمثل في اتجاه الرأي العام المعادي لها في البلدين، حيث قوبلت اللجنة بحملة صحفية عدائية ومتشككة في امكانية نجاحها في حل المشاكل بين البلدين[٤]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى واجهت اللجنة وضعاً مختلفاً عما تدارسه مجلس الامن سابقاً حيث أن القوات المسلحة الباكستانية أضحت موجودة الآن داخل حدود كشمير وتشارك في القتال إلى جانب قوات آزاد كشمير[٥]. ومن جهة ثانية شكل نقص كفاءة أعضاء اللجنة في معرفة شبه القارة الهندية عامة، وكشمير خاصة، صعوبة أخرى.[٦]

أجرت اللجنة أول لقاءاتها مع وزير الخارجية الباكستاني، الذي ابلغهم بوجود ثلاثة ألوية من القوات العسكرية الباكستانية تقاتل في كشمير منذ شهر آيار[٧]، والتي تحركت في عمل دفاعي وبناءاً على طلب القائد العام للقوات

---

(١) S/ No. 726.

(٢) S/ No. 819.

(٣) Lakhnpal, Op. Cit., P. 146.

(٤) Korbel, Op. Cit., P. 122.

(٥) Birdwood, Op. Cit., P. 92.

(٦) *Ibid.; Korbel, Op. Cit.*, P. 119.

(٧) Bamzai, Op. Cit., P. 156.

الباكستانية الجنرال غريسي في ٢٠ نيسان ١٩٤٨ الذي شرح للحكومة الباكستانية من أنه إذا أريد للجيش أن يحمي الحدود فعلى الحكومة السماح له بالدخول في كشمير. ومن جانبه أكد ظفر الله خان للجنة أنه كان من الضروري للباكستان سياسياً وعسكرياً تدعيم خط الدفاع الذي أقامته قوات آزاد لحماية القنوات المائية ولاعتبارات الامن الباكستاني.(١)

وفي مرحلة لاحقة برر الجنرال غريسي إلى اللجنة هذا الاجراء، ذاكراً خمسة أسباب هي:

١- حماية الجبهة الباكستانية من احتمال وقوع هجوم هندي على أراضيها عبر كشمير.

٢- منع تدفق اللاجئين إلى باكستان.

٣- حماية القنوات المائية.

٤- التحسب لقيام حركة التفاف بين الهند وأفغانستان ضد باكستان.

٥- التحسب من احتمال انشاء الهند روابط مع حركة الانفصال الباثانية Pathatoonistan.(٢)

يبدو أن باكستان وجدت في هذه الاسباب ما يقنع اللجنة بصحة الاجراء الذي اتخذته من حيث أن لهذه الاسباب ما يبررها، فالنقطة الاولى ليست في اطار الاحتمال بل أن الجيش الهندي قد دخل فعلاً عدة مرات للجبهة الباكستانية لضرب قواعد قوات آزاد، أما النقطة الثاني فتجد تبريرها من حيث أن باكستان تعاني صعوبات كبيرة في معالجة موضوع أكثر من ستة ملايين ونصف مهاجر من البنجاب الشرقية فضلاً عن أكثر من مائتي ألف مهاجر من كشمير، وتتعلق النقطة الثالثة في أن سيطرة الجيش الهندي على كل ولاية كشمير يعني سيطرة

---

(١) Korbel, Op. Cit., P. 139.

(٢) Ibid.

الهند على منابع الانهار الرئيسة الثلاثة التي تعتمد عليها بشكل أساسي منطقة البنجاب الغربية ومن ثم تحكم الهند باقتصاد الباكستان، أما النقطة الرابعة والتي وصفت من قبل أحد الباحثين بـ "الاحتمال الخيالي"[١]، فيوجد ما يبررها لكون علاقة باكستان بأفغانستان متوترة بسبب مطالبة أفغانستان باقليم الحدود الشمالية الغربية[٢]، وأفغانستان هي الدولة الوحيدة التي صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قبول باكستان عضو في الأمم المتحدة[٣]، لهذا وصفت أفغانستان في النصف الثاني من عقد الاربعينات والنصف الأول من عقد الخمسينات في القرن العشرين من قبل أحد الباحثين بـ "الجارة غير الودودة هذا إن لم تكن العدوانية" تجاه الباكستان[٤]، وتبدو النقطة الخامسة مثيرة للتناقض للوهلة الأولى من حيث أن باكستان خائفة من ارتباط الهند مع رجال القبائل الذين سبق وأن فسرت باكستان تدخلهم في كشمير بالدافع الديني، إلا أن طبيعة هذه القبائل المتمثلة بعدم ثبات ولاءها فضلاً عن مطامحها الاستقلالية وتشجيع كل من الهند وأفغانستان لهذه المطامح قد يبرر إلى حد ما قلق الباكستانيين.

وعلى الرغم من أن الاسباب المعلنة الموجبة للتدخل الباكستاني العسكري في كشمير تبدو مبررة. إلا أن العامل الرئيس والمباشر في هذا التدخل كان على ما يبدو هو ضمان صمود قوات آزاد كشمير. وتدعيم موقفها العسكري. وتولي عملية القتال بدلاً عنها في حالة انهيارها أما الجيش الهندي، فقد كانت هذه الرغبة الباكستانية حاضرة في أذهان المسؤولين الباكستانيين منذ الايام الاولى لتدخل الجيش الهندي في كشمير، إلى أن رفض القادة العسكريين البريطانيين وتهديدهم بالاستقالة الجماعية هو الذي وقف حائلاً دون تنفيذ هذه الرغبة، فضلاً عن أن

(١) Birdwood, Op. Cit., P. 95.

(٢) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٣٦٣٩، ٧ تموز ١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه، العدد ٣٧٠٢، ٢ تشرين الاول ١٩٤٧؛ Spain, James W., The Pathan Border Lands, **Middle East Journal**, Vol. 15, No. 2, spring 1961, P. 172.

(٤) Stephens, Op. Cit., P. 218.

باكستان كانت ترمي من وراء اجراءها هذا وضع مجلس الامن ولجنته أمام الأمر الواقع؛ وهو السبب نفسه الذي كان يدفع الهند للاستمرار في عملياتها العسكرية.

شرح ظفر الله خان للجنة سبب تأخر الباكستان في ابلاغ مجلس الامن لهذا التطور وفقاً لالتزامها في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨، على اساس أن باكستان قبل أن تتمكن فعلياً من ارسال جيشها للولاية تم تعيين لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان، وإن باكستان "كانت تنتظرها يومياً"[١]، أما اللجنة فلم تعبر عن رأيها علنياً في تلك المرحلة فقد ذكرت كوربيل أن "أعضاءها أقروا فيما بينهم بأن وجود القوات العسكرية الباكستاني في كشمير قد جعل الوضع أكثر خطورة وأكثر اضطراب"[٢].

انتقلت اللجنة إلى نيودلهي في ٩ تموز ١٩٤٨، وعقدت اجتماعها الاول مع جيرجا شانكار باجبايا Girga Shankor Bajpai السكرتير العام في وزارة الشؤون الخارجية اذ أبلغها من أن الهند "تضع أهمية بالغة على الاعلان عن اعتداء باكستان"[٣]، وفي ١٣ تموز ١٩٤٨، عقدت اللجنة اجتماعها الثاني مع باجبايا الذي أكد لها من أنه "إذ كان مستقبل جامو وكشمير أن يتحدد بحكم السيف فإذاً أرغب أن تدرك اللجنة وكأمر واقع أن العرض المتعلق باجراء الاستفتاء العام لن يبقى عرضاً مفتوحاً بعد الآن. فإذا ما رغبت باكستان بقرار عن طريق القوة. وإذا ما سار هذا القرار ضد باكستان فإنها لن تتمكن من استثارة أجهزة الامم المتحدة للحصول في ما فشلت في الحصول عليه عن طريق اختيارها لقوة السلاح.."[٤]، وفي مقابلة اللجنة لنهرو في منتصف تموز أخبرها نهرو أنه ما كان لباكستان أن توجد أو تأسس لولا وقوف بريطانيا "خلف فكرة جناح الحمقاء"، وأكد على أن الخلاف بين الهند والباكستان هو من حيث الجوهر خلاف بين "الحرية والتطور ومجموعة من

---

(١) Korbel, Op. Cit., P. 122.

(٢) Ibid, P. 121.

(٣) Bamzai, Op. Cit., P. 157.

(٤) Korbel, Op. Cit., P. 154.

أصحاب الثروات"، وأن الهند وافقت على التقسيم "لأنه كان أمراً حتمياً"، وكان نهرو يؤكد على نقطة معينة وهي أنه "لا بد من ادانة باكستان لا أريد أي حكم غير رسمي، بل اريد اعلان واضح حول وجود الجيش الباكستاني في كشمير وضرورة انسحابه". وقد سجل كوربيل في مذكراته نقطة هامة وهي أن نهرو أبدى وللمرة الاولى شكوكاً حول جدوى الاستفتاء العام، وعبر عن الفكرة القائلة بأنه لن يعترض على فكرة تقسيم كشمير بين الهند والباكستان[1]. إن الطرح الهندي لفكرة تقسيم الولاية يشير إلى أن الهند كانت تحركها مصالحها باتجاه كشمير خلافاً لما كانت تعلن عنه من احترام لرغبة الشعب الكشميري، وحقه في تقرير مصيره.

واجهت اللجنة في مباحثاتها مع مسؤولي الدولتين وجهات النظر المتصلبة، فقد كان وزير الخارجية الباكستاني معارضاً لوقف اطلاق النار غير المشروط، وأصر على انسحاب القوات العسكرية الهندية وتوفير حماية كافية للسكان المسلمين، والاخذ بنظر الاعتبار وجهات نظر حكومة آزاد كشمير، أما الهند فطرحت شرطاً أساسياً لوقف اطلاق النار وهو انسحاب الجيش الباكستاني وادانة باكستان، وخلف المواقف المتصلبة المختلفة في منهج الحل، اكتشف بعض أعضاء اللجنة الافتقار الى النوايا الحسنة وعدم الثقة بدوافع الطرفين.[2]

لم تكن الصعوبات تتعلق بطروحات مسؤولي البلدين فقط، بل أن الصعوبات الاخرى واجهتها اللجنة مع زعماء المؤتمر الوطني الكشميري والمؤتمر الاسلامي، حيث أن الشيخ عبد الله أعرب عن رغبته بلقاء رئيس حكومة آزاد كشمير شريطة أن توفر اللجنة لهذا اللقاء السرية التامة، إلا أن اللجنة لم تتمكن من أن تحقق هذا المطلب اذ أن تحركها بهذا الاتجاه سيجعل حكومة الهند في حالة معرفتها تشك باللجنة وتتهمها بالتآمر.[3]

---

(١) Ibid. PP. 127-131.

(٢)Korbel, Op. Cit., Pp. 131-132.

(٣) Ibid, P. 133.

فخرجت اللجنة من لقاءاتها مع الاطراف المعنية بالمشكلة الكشميرية بتقييم للوضع يتحدد باستحالة ايجاد حكومة ائتلافية موحدة في كشمير، وادراكها للمشاكل الخطيرة المتعلقة باجراء استفتاء عام، فالولاية واسعة المساحة، متعرجة التضاريس، والقرى متناثرة تمتد لمسافات كبيرة، بحيث أن عملية اجراء استفتاء عام تمثل أمراً فنياً بالغ الصعوبة، وهذا ما دفعها لطرح فكرة تقسم كشمير "على أسس عرقية مع الاخذ بنظر الاعتبار الضرورات الاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية"، ومع ذلك كانت النتائج غير مشجعة[1]، اذ يذكر كوربيل أخبرت ظفر الله خان "عن تجربتنا حول الاستفتاءات العامة في أوربا، والتي تحولت إلى مجرد آلية دعائية وضغط ومخادعات، واستشهدت في قناعاتي هذه بهتلر والشيوعيين، ورغم ملاحظته وادراكه لكل ما قلته، لكنه أصر على أن الامر يعتمد على الامم المتحدة لضمان شروط مقنعة لاجراء الاستفتاء الحر في كشمير"، وأخبر وزير المالية الباكستاني غلام محمد اللجنة بأنه إذا ما تم التفكير في التقسيم فينبغي أن لا تحصل الهند على أكثر من شرق جامو[2]، لذلك اضطرت اللجنة للعودة إلى قرار ٢١ نيسان ١٩٤٨.

(١)Ibid, P. 136.
(٢) Ibid, P. 139.

قرار ١٣ آب

تغيرت الاوضاع في كشمير منذ نيسان ١٩٤٨، وعندما قدمت اللجنة عروضها للدولتين في تموز ١٩٤٨ وكانت اللجنة مدركة لهذا التغير، حيث أنها أوضحت لباكستان من أن تحرك قواتها العسكرية إلى كشمير يمثل خرقاً للقانون الدولي، وأن قراراً مستقبلياً تعده اللجنة سيعكس هذه الحقيقة"[1]، فتبنت اللجنة في ١٣ آب ١٩٤٨، قراراً [2] مختلفاً بصورة جوهرية عن قرار ٢١ نيسان، قسم هذا القرار إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، بدأ الجزء الأول بمقترحات قدمها إلى الحكومتين لتنظيم وقف اطلاق النار وأهم هذه المقترحات هي اصدار كل دولة على حدة، وبصورة تزامنية أمراً بوقف اطلاق النار، والامتناع عن أية استفزازات عسكرية، والتداول في مسألة حدوث أية تغيرات في مواقع القوات العسكرية، ومطالبة الحكومتين من شعبيهما للمساعدة في خلق جو من العلاقات الودية بينهما والحفاظ عليها.

واحتوى الجزء الثاني على مبادئ لعقد اتفاق هدنة، وقد أشارت اللجنة ضمنياً ولأول مرة إلى رأيها في دخول القوات الباكستانية إلى كشمير، اذ جاء في القرار "طالما أن وجود القوات العسكرية الباكستانية على ارض ولاية جامو وكشمير، قد أدى إلى تغير في الاوضاع في ما يتعلق بالوضع الذي قدمته باكستان أمام مجلس الامن"، وتبذل أقصى مساعيها لتأمين انسحاب كل قوات رجال القبائل والمتطوعين الباكستانيين من ولاية جامو وكشمير، وتتولى اللجنة ادارة المناطق التي يتم الانسحاب منها في جامو وكشمير بواسطة السلطات المحلية وتحت اشراف اللجنة، وتضمن هذا الجزء أيضاً الشروط الاساسية لالتزامات الهند حيث نص على انسحاب القوات الهندية الضخمة بعد انسحاب قوات رجال القبائل والقوات الباكستانية، ويسمح للهند بالاحتفاظ بجزء من قواتها والتي تعتبر بالاتفاق مع

---

(١)Korbel, Op. Cit., P. 140.

(٢) S/ No. 1100.

اللجنة ضرورية لمساعدة السلطات المحلية للحفاظ على القانون والنظام، وستقوم اللجنة بوضع مراقبين حيثما تجد ذلك ضرورياً، وعلى الهند أن تلتزم بضمان قيام حكومة جامو وكشمير بالاعلان عن حماية السلام والقانون والنظام وحماية كل الحقوق الانسانية والسياسية للشعب، وبعد أن يتم الانتهاء من تحقيق هذه الاجراءات تقوم الحكومتان بالاعلان عن اتفاق للهدنة.

أما الجزء الثالث من القرار فيتعلق بالاستفتاء العام، ففي حالة الموافقة على اتفاق الهدنة توافق الحكومتان على الدخول في مشاورات مع اللجنة لتحديد الشروط المنصفة والمتساوية لضمان التعبير عن تلك الرغبة الحرة[1].

تميز هذا القرار بخصائص جعلته مختلف عن قرار ٢١ نيسان، فهو لم يضع (العربة قبل الحصان)، كما اشتكى المندوب الهندي اياتكار من القرارات السابقة، وتعامل مع وقف العمليات العسكرية على انها غاية اساسية بحد ذاتها، وان الاتفاق المتعلق باجراء الاستفتاء العام يمكن التمهل بشانه حتى يتم توقيع اتفاق هدنة، وتضمن القرار ادانة ضمنية للباكستان، واكد على ضرورة ان تسحب باكستان اولا قواتها وقوات رجال القبائل ثم تقوم الهند بعد ذلك بسحب قواتها العسكرية، كما ان القرار كان واضحا من حيث انه لم يضع الهند والباكستان على المستوى نفسه اذ اعطى الافضلية للهند.

ردت الهند على القرار من خلال رسالة نهرو إلى رئيس اللجنة في ٢٠ اب ١٩٤٨ مبديا ملاحظاته على عدد من فقرات القرار، اذ اكد نهرو على ضرورة ان لا يقود تفسير بعض النصوص إلى اثارة الجدل حول سيادة حكومة كشمير على المناطق التي ستقوم القوات العسكرية الباكستانية وقوات القبائل باخلائها، او تقديم اعتراف باي شكل من الاشكال بحكومة ازاد كشمير ونبه إلى انه القرار لم يؤكد على حماية كشمير من الاعتداء الخارجي مثلما اكد على القانون والنظام الداخلي لكشمير، واكد على انه ينبغي ان يكون واضحا انه في حالة اجراء الاستفتاء

---

(١) S/ No. 1100.

العام يجب ان لا يكون لباكستان أي دور في تنظيم واجراء الاستفتاء، او أي مسالة اخرى تتعلق بالادارة الداخلية لولاية كشمير، ومع ذلك وافق نهرو على القرار معبرا عن "رغبة صادقة للاسراع بحلول السلام .. ولدعم مبادئ ومكانة الامم المتحدة"[1].

ردت لجنة يونسيب عبر رئيسها جوزيف كوربل برسالة إلى الحكومة الهندية في ٢٥ اب، اشار فيها إلى ان مصطلح (المناطق المخلية)، يشير إلى تلك المناطق التي هي تحت السيطرة الفعالة للقائد العام للقوات الباكستانية، واكد على ان سكان المناطق المخلية سيتمتعون بحرية ممارسة النشاطات السياسية المشروعة، وعبرت اللجنة عن "رضاها الكامل" لموافقة الهند على القرار وتثمين الروحية التي تم عبرها الموافقة على هذا القرار[2].

يظهر مما سبق ان الهند واللجنة قد اتفقتا على القرار، الا ان مسالة واحدة لم يتم الاتفاق بشأنها، وهي متعلقة بالمنطقة الشمالية المشتتة السكان في كشمير، فقد ارسل نهرو في ٢٠ اب ١٩٤٨ رسالة ثانية إلى اللجنة بخصوص المنطقة الشمالية، اوضح فيها ان المسؤولية الادارية لهذه المنطقة ينبغي ان تعود لحكومة كشمير، وان تتولى الهند مسؤولية الدفاع عنها في حالة أي اعتداء خارجي. و "ان الاستثناء الوحيد الذي يمكن للهند قبوله هو غليغيت". اذ ان الهند تجد هذا الامر "ضروريا لمنع دخول قوات القبائل وحماية الطرق التجارية الاساسية"[3]، ردت اللجنة على

---

(١)Letter dated August 20 1948, from the Prime minister of India to the Chairman of the UNCIB, in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 145-156. ; الهند، سفارة، مسالة كشمير، ١٩٤٧-١٩٥٦، مكتب النشر والاستعلامات مكتبة الانجلو -مصرية، (القاهرة، د.ت)، ص ٣٠-٣٢.

(٢)Letter dated August 25 1948, from the Chairman of the UNCIB to the Prime minister of India, in: Ibid, PP. 156-157.; المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣)Letter dated August 20 1948, from the Prime minister of India to the Chairman of the UNCIB, in: Lakhnpal, Op. Cit., P. 157.

الهند في ٢٥ اب ردا غامضا اذ اكتفت بمجرد القول "وبسبب الظروف الغريبة لهذه المنطقة ... فانه يمكن النظر فيها عند تنفيذ القرار"[١].

اما باكستان فقد وجدت القرار غير واضح ومثيرا للعديد من الاسئلة والشكوك، ولم توافق او ترفض القرار، فطلبت في مذكرة إلى اللجنة تفسير مغزى الاختلاف بين لغة مقدمة قرار ٢١ نيسان وقرار ١٣ اب، اذ اشارت مقدمة قرار ٢١ نيسان إلى "النزاع حول مستقبل ولاية كشمير وضرورة اجراء الاستفتاء العام"، بينما اشارت مقدمة قرار ١٣ اب إلى "الحل النهائي للوضع" فقط، كما اعترضت على عدّ دخول الجيش الباكستاني إلى كشمير تغيرا في الوضع، وتساءلت باكستان فيما اذا كانت هناك قوة دولية محايدة تقوم اللجنة بتعيينها لحماية باكستان وازاد كشمير من اية اعمال عدائية مستقبلية تقوم بها القوات الهندية النظامية او غير النظامية، واشارت إلى ضرورة اقتناع رجال القبائل قبل انسحابهم بشان حماية المسلمين واجراء الاستفتاء العام وجهود اللجنة بهذا الصدد، كما نبهت إلى عدم وجود أي نص في القرار يتعلق بضرورة انسحاب المتطوعين السيخ ومنظمة RSSS من ولاية كشمير. واعترضت المذكرة على الشرط القائل بأن تكون السلطات المحلية الموجودة في المناطق المخلية تحت اشراف لجنة يونسيب في حين لا يوجد شرط كهذا يتعلق بالحكومة الاخرى التي ينبغي ان تكون قانونيا تحت اشراف اكبر بالنظر لمعارضة الغالبية العظمى من الشعب لوجودها[٢].

وطالبت بتوفير معلومات حول ضرورة بقاء جزء من القوات الهندية في كشمير، في حين طالب القرار القوات الباكستانية بالانسحاب، وتساءلت كيف يمكن للجنة يونسيب التأكد من الانسحاب المتزامن للقوات الباكستانية والهندية، وهل يعني اشراف اللجنة على حكومة ازاد كشمير السيطرة على قواتها وما هي سيطرة اللجنة على الاجزاء الاخرى من ولاية كشمير؟، ونبهت المذكرة إلى ان

(١)Letter dated August 25 1948, from the Chairman of the UNCIB to the Prime minister of India, in: Ibid,P. 158.
(٢)Gupta, Op. Cit., P. 181.

القرار لم يشير إلى امكانية استدعاء قوات اضافية هندية او باكستانية وكما اقترح مجلس الامن ذلك في قرار ٢١ نيسان، وتساءلت فيما اذا كانت الإشارة المقتضبة لالتزام الهند فيما يتعلق بحرية النشاطات السياسية تشمل كل المسائل المشار اليها في قرار ٢١ نيسان، وهل ان الدخول في مشاورات بشان الاستفتاء يقصد به التشاور بشان تنفيذ الافكار الخاصة لقرارات مجلس الامن مثل اعادة تشكيل حكومة كشمير لتكون حيادية بشان مسالة الضم وتعيين مدير للاستفتاء وقضاة خاصين للنظر في قضايا متعلقة بالاستفتاء[١].

تولت لجنة يونسيب مهمة الرد وتوضيح فقرات القرار إلى الجانب الباكستاني الذي "اخضع كل شك وكل تفسير للبحث والتقصي"[٢]، عبر رسالة اللجنة إلى باكستان في ٢٧ اب ١٩٤٨، ومن خلال اجتماعين موسعين للجنة مع ظفر الله خان في ١٩ اب و ٢ ايلول ١٩٤٨، ففيما يتعلق باعتراض باكستان على تعبير (الحل النهائي للوضع)، وجدت اللجنة انه تعبير غير ناقص او متجاوز لقرار ٢١ نيسان، واكدت اللجنة على انها "ليست مفوضة برفض حل سلمي قد تتفق عليه الحكومتان على شرط ان يكون هذا الحل عاكسا لرغبة الشعب"، وفيما يتعلق بقيادة قوات ازاد فقد رات اللجنة ان حكومة باكستان قد اجابت في ٤ اب ١٩٤٨ عن تساؤل اللجنة عن من يقود قوات ازاد فردت باكستان بالقول ان الجيش الباكستاني هون المسؤول في الوقت الراهن عن قيادة قوات ازاد، كما ان القائد العام الباكستاني قد ذكر في ٩ اب ١٩٤٨ ان الجيش الباكستاني يدير عمليات قوات ازاد، وفي ضوء هذه التأكيدات رأت اللجنة ان حكومة باكستان تعكس موقف سلطات ازاد للوصول إلى قرار يتعلق بقرار اللجنة في ١٣ اب[٣].

---

(١)Ibid, PP. 181-182.

(٢)Korbel, Op. Cit., P. 142.

(٣)Lakhnpal, Op. Cit., PP. 166-167.

واكدت اللجنة على ان "وجود القوات العسكرية الباكستانية في جامو وكشمير، يشكل تغيرا ماديا في الوضع اذ لم يتم ابلاغ مجلس الامن بوجود تلك القوات في الولاية من قبل حكومة باكستان، وان اللجنة لا يمكنها قبول التصريح الوارد في مذكرة الحكومة الباكستانية، وترى اللجنة في هذا السياق على انه احادي الجانب وغير كافٍ"، وحول امكانية استخدام قوة دولية محايدة لحماية اتفاق الهدنة اشارت اللجنة إلى حقيقتين، الاولى ان اقتراح الهدنة لم يتم وضعه على اساس الافتراض القائل بامكانية خرقه من قبل احد الطرفين، والثانية هي عدم امتلاك الامم المتحدة قوة تحت تصرفها، ولذلك لا تعد اللجنة باكستان بتوفير قوة محايدة، الا انه يمكن تعيين مراقبين عسكريين محايدين، وفي يخص الاشراف على المناطق المخلية اكدت اللجنة ان اشرافها على هذه المناطق لا يشمل الا تلك المناطق التي يحتلها الجيش الباكستاني والقوات التي يسيطر عليها، وان ادارة هذه المناطق ستبقى في نطاق تشريعات حكومة كشمير[١].

وحول الاستفسار الباكستاني في ضرورة بقاء جزء من القوات الهندية، اكدت اللجنة على ان جزءاً من القوات الهندية سيبقى في كشمير وليس في نية اللجنة القيام باي اجراءات للتحكم فيها، وانه على القوات الهندية عدم تجاوز الشروط الواردة في قرار ١٣ آب. وفيما يتعلق بالانسحاب المتزامن للقوات العسكرية الهندية والباكستانية. اكدت اللجنة على انه سيتم ترتيبه بين القادة العامون للقوات المسلحة للدولتين ولجنة اليونسيب، وفيما يخص مشكلة حماية مسلمي كشمير فاكدت اللجنة على ان حكومة كشمير ستعلن تعهدها لحماية الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن ضرورة دعوة الحكومتين الهندية والباكستانية لشعبيهما لخلق الظروف الملائمة التي ستساعد كثيرا في هذا المجال، وحول ضمانات اجراء الاستفتاء العام، اكدت اللجنة على ان اتفاق الهدنة سيقود للمشاورات بين الحكومتين، وستحدد اللجنة الشروط المنصفة والمتساوية لضمان حرية تعبير الشعب

---

(١)Ibid, PP. 167-168.

عن رغبته، وفيما يتعلق بالشكوى من عدم النص على انسحاب المتطوعين السيخ ومنظمة RSSS، فوعدت اللجنة بأنه سيتم النظر في هذه المسالة بعد توقيع اتفاق هدنة، اما بقية المسائل التي اثارتها باكستان في مذكرتها، فاكدت اللجنة على انه سينظر فيها عن تنفيذ القرار[1].

بلورت الحكومة الباكستانية ردها النهائي في ٦ ايلول ١٩٤٨، اذ ارسلت إلى لجنة يونسيب رداً رسمياً اشارت فيه إلى انه رد حكومة باكستان فقط ولا يشمل حكومة ازاد كشمير، اكدت فيه على ان الموافقة النهائية ستكون خاصة بحكومة ازاد كشمير، واشارت إلى جملة مبادئ تقوم على اساس ان عملية تقرير ضم كشمير للهند او باكستان يجب ان يتحدد عبر استفتاء عام غير متحيز، وانه على اللجنة الاسترشاد بفقرات قرار ٢١ نيسان، وعلى اللجنة ايضا ان تقوم بتقليص فترة الهدنة إلى الحد الادنى، وتنظيم جدول زمني بانسحاب القوات الهندية والباكستانية، والنظر بمسالة بقاء مناطق ازاد تحت سيطرة حكومة ازاد، وان لا يدخل المسؤولون الحكوميون الهنود او الكشميريون إلى تلك المناطق، والنظر في عدم نزع سلاح او تسريح قوات ازاد كشمير، والتأكيد على عدم تحول الاشراف على مناطق ازاد إلى سيطرة او تدخل في ادارتها. واكدت الرسالة على ضرورة ان تكون الحكومتان الهندية والباكستانية على قدم المساواة فيما يتعلق بمسالة الاستفتاء العام. وينبغي ان لايكون احساس لدى احدى الحكومتين بالتفضيل، وضرورة حصول اللجنة على موافقة مسبقة من حكومة الهند بشان شروط قرار ٢١ نيسان، ويجب ان تعلم وتصادق الدولتان على توضيحات اللجنة، واستنادا للشروط اعلاه ستوافق باكستان على القرار[2].

رأت لجنة يونسيب ان الرد الباكستاني يعبر عن الرفض "لاحتواء الرد على العديد من التحفظات والتوضيحات والافتراضات لذى فان اللجنة مضطرة لاعتبار

(١)Lakhnpal, Op. Cit., PP. 168-171.

(٢)Gupta, Op. Cit., PP 184-185.

اجابتهـا رفـضا"[1]، وردت اللجنـة في ١٩ ايلـول ١٩٤٨ علـى الرسـالة الباكـستانية، اذ كررت وجهات نظرهـا الـسابقة فيمـا يتعلـق بـآزاد كـشمير، رغـم انهـا اوضـحت بعـدم تجاهلها، واشارت اللجنة إلى انها ستعمل على تقليص فترته الهدنة إلى الحد الادنى، وانه لم يتم نزع سلاح او تسريح قوات ازاد، وختمت اللجنة ردها باستنتاج توصلت اليه مفاده "ان اللجنـة لاحظت وباسف شديد عدم قدرة باكستان على قبـول القـرار دون وضع شروط معينة تتجاوز مدى هذا القرار مما يجعل من مسالة وقف اطلاق النار الفورية امرا مستحيلا، او بداية مثمرة للمباحثات بين الحكومتين او مساعدة اللجنة على تمهيد السبيل امام التوصل لحل نهائي وسلمي للوضع"، وتمنت اللجنة ان تعيد باكستان النظر في مواقفها والقبول بقرار ١٣ اب ١٩٤٨[2].

وقبيـل مغـادرة لجنـة يونـسيب شبـه القـارة الهنديـة اصدرت قـرارا في ١٩ ايلـول ١٩٤٨ دعت فيه "حكومتي الهند والباكستان باستخدام افضل مساعيهما خلال فترة غياب اللجنة من اجل تخفيض التوتر"[3].

وقد غادرت لجنة يونسيب إلى جنيف في ٢٢ ايلول ١٩٤٨ حيث قدمت تقريرها الاول إلى مجلس الامن في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨، والذي يغطي فترة جهودها من ١٥ حزيران – ٢٢ ايلول ١٩٤٨، والذي اشرت في ختامه إلى انها قد استنفذت حاليا كل امكانيات ممكنة للمباحثات مع الهند وباكستان[4].

يظهـر ممـا سبق ان لجنـة يونـسيب في هـذه المرحلـة مـن عملـها كانـت تعمـل بسرعة في سبيل وقف اطلاق النار واعلان الهدنة بين الهند وباكستان، فاذا تمكنت من ذلك سيمكن النظر في اية امور اخرى مختلف عليها، ويبدو ان هذا هو السبب نفسه الذي ادى إلى فشل اللجنة في هذه المرحلة حيث ان الطرفين عامة، وباكستان خاصة، كانا يرغبان بتحديدات واضحة وضمانات كافية في ان لا تكون الهدنة حلا

---

(١)Korbel, Op. Cit., P.144.

(٢)Gupta, Op. Cit., P.185

(٣)S/ No. 1100.

(٤)Ibid.

نهائيا في ضوء طرح فكرة تقسيم كشمير الموجود على ارض الواقع من قبل اللجنة وعدم معارضة الهند له. كما ان استفسارات الطرفين التفصيلية تعكس عمق فقدان الثقة المتبادلة بينهما، فضلا عن الافتقار العام المشترك للثقة في قوة وسلطة الامم المتحدة.

وبناءً على هذا الطرح، فشلت اللجنة في وضع معالجات وافية لبعض المشاكل الرئيسية لذا تظهر توضيحاتها غامضة لبعض الشروط، فعلى سبيل المثال اوضحت اللجنة لباكستان من ان قوات ازاد سوف لن ينزع سلاحها او تسرح، بينما لم يكن هناك ما يوضح للهند فيما اذا كانت قوات ازاد ستبقى هكذا ولا يتم زيادة حجمها بما يكفي لتكون مساوية للجيش الباكستاني الموجود في كشمير، اذ اعتقدت الهند ان اللجنة وافقت على نزع سلاح وتسريح قوات ازاد وتسليم اراضيها المخلية بادارة الشيخ عبد الله على اساس انه هو (السلطة المحلية). كما ان اللجنة فشلت في تحديد دقيق لبعض المصطلحات مثل (الاشراف) و(القوات الضخمة) و(السلطات المحلية)؛ وبخصوص المناطق الشمالية من كشمير اشارت اللجنة إلى ان النظر سيتم فيها لاحقا لكن لم تكن هناك ضمانات بعدم استحواذ الهند او الباكستان عليها. لذا فان فجوى واضحة فصلت بين تفسيرات كل من الهند والباكستان لقرار ١٣ اب.

مباحثات لجنة يونسيب مع الهند والباكستان ووقف اطلاق النار

بعد نهاية المرحلة الاولى من عمل لجنة يونسيب، بدا مجلس الامن واللجنة بالتمهيد للانتقال مرة اخرى إلى شبه القارة الهندية لمواصلة العمل في محاولة تحقيق اتفاق هندي باكستاني على صراعهم في كشمير، فاجتمع مجلس الامن في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ للنظر في تقرير لجنة يونسيب، وقرر المجلس ابلاغ اللجنة بدعمه التام، وتصديقه على دعوة اللجنة لحكومتي الهند وباكستان بالامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع. خلال ذلك كانت لجنة يونسيب تجري محادثات في باريس مع ممثلين عن الهند وباكستان، وقد دعم مجلس الامن هذه

المحادثات عبر بيان لرئيس المجلس اصدره في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨، حيث رأى في هذه المباحثات املاً في "فتح الطريق امام حل ممكن"[١].

قدمت لجنة يونسيب مقترحاتها لكلا البلدين في ١١ كانون الاول ١٩٤٨، وبعد تأكيدها على قرار ١٣ اب، حددت المبادئ الاساسية للاستفتاء العام، وكانت مقترحاتها تتمثل في تأكيدها على انه يجب تقرير مسالة ضم كشمير بواسطة الاستفتاء العام، وان اجراء هذا الاستفتاء يتم بعد تنفيذ الجزأين الاولين من قرار ١٣ اب، وسيقوم الامين العام للامم المتحدة بتعيين مدير الاستفتاء العام، على ان توافق حكومة كشمير على اعادة تعيينها باسمها، ويستمد مدير الاستفتاء من حكومة كشمير السلطات اللازمة لتنظيم واجراء الاستفتاء ويتولى تعيين مساعديه والمراقبين، وبعد تنفيذ الجزأين الاولين من قرار ١٣ اب، يقوم مدير الاستفتاء ولجنة يونسيب بالتشاور مع حكومة الهند لتحديد الوضع النهائي للقوات المسلحة الهندية والكشميرية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضمان امن الولاية وحرية الاستفتاء العام، ويتم تحديد وضع القوات العسكرية في المناطق التي يتم اخلائها عن طريق المشاورات مع السلطات المحلية، وانه على كل السلطات المدنية والعسكرية والعناصر السياسية في كشمير التعاون مع مدير الاستفتاء. وانه ينبغي دعوة كل مواطني كشمير المهاجرين للعودة، وتسهيل امر عودتهم عن طريق لجنتين الاولى من باكستان والثانية من الهند، وقبل اجراء الاستفتاء سيدعى الاجانب إلى مغادرة كشمير، وعلى سلطات الحكومة الكشميرية ضمان عدم وجود تاثيرات غير مرغوب بها على الناخبين، وعدم فرض أية قيود على العمل السياسي المشروع وحرية وسائل الاعلام والتجمع والتنقل في كشمير، وطلاق سراح كل السجناء السياسيين، وعدم حدوث اعمال ثار او انتقام. وان اللجنة ومدير الاستفتاء سيكمل بعضهما الاخر، وستؤكد اللجنة في نهاية الاستفتاء فيما اذا كان الاستفتاء العام منصفا وغير متحيزا،

---

(١)Lakhnpal, Op. Cit., P. 148.

وستقوم اللجنة باعطاء توضيحات دقيقة لهذه المقترحات في المشاورات التي ستجري بعد اتفاق الهدنة[1].

لم تتحمس الهند لهذه المقترحات، ففي اجتماع الحكومة الهندية مع رئيس اللجنة في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٨ تساءلت عن "مدى اهتمام اللجنة برفض مقترحاتها من قبل باكستان، وتبني حكومة الهند مواقف ايجابية تجاه هذه المقترحات"، ونبهت اللجنة إلى ضرورة "ان تدرك حدود التحمل وروح التسوية التي تتمتع بها حكومة الهند"[2]، وقد اكد نهرو في اجتماعاته مع اللجنة للمدة من ٢٠ – ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨، على عدد من النقاط هي:-

١. اذا كانت حكومة الهند ستقبل مقترحات اللجنة المتعلقة بالاستفتاء العام، فلن يتم العمل بهذه الموافقة حتى ينفذ الجزء الاول والثاني من قرار ١٣ اب.

٢. في حالة عدم موفقة باكستان على المقترحات، او قبولها بها وعدم تنفيذها الجزأين الاول والثاني من قرار ١٣ اب، فستعتبر الهند موافقتها غير ملزمة وباية طريقة.

٣. مع تأكيد الحكومة الهندية على موقفها من الاستفتاء العام، فانها ترى بان تبذل محاولات في ايجاد طرق اخرى نظرا للصعوبات التي تعترض عملية الاستفتاء والتي لمستها اللجنة بنفسها.

٤. ان عدد قوات ازاد كشمير قد اصبح عشرات الآلاف، وان وجود تلك القوات سيشكل تهديدا مستمرا للمنطقة الواقعة تحت سيطرة قوات حكومة كشمير والقوات الهندية وعقبة امام التعبير الحر عن رغبة الشعب.

٥. ضرورة ان لا تعتبر الدعوة إلى التعصب الديني نشاطا سياسيا شرعيا، لان الهند دولة علمانية وباكستان دولة اسلامية.

---

(١)Ibid.

(٢)S/ No. 1196., Annex 4, Aide-memoir No. 1

٦. ضرورة ضمان امن الولاية الخارجي، والتأكيد على الاهمية القصوى بوضع شرطٍ وافٍ لضمان امن الولاية من جميع النواحي[١].

فيما يتعلق بالنقطة الاولى تساءلت لجنة يونسيب فيما اذا كانت الهند تعترض على تعيين مدير للاستفتاء قبل تنفيذ الجزأين الاول والثاني من قرار ١٣ اب، فابدت الهند عدم اعتراضها على هذا الاجراء، وفيما يخص النقطة الثانية فقد وافقت اللجنة عليها، اما النقطة الثالثة فرأت اللجنة ضرورة ان يتم اكتشاف امكانية اجراء الاستفتاء العام اولا، و"اذا ما وجد مدير الاستفتاء امر اجراء الاستفتاء غير عملي فانه سيكون حرا في اختيار طرق اخرى للتأكد من حرية تعبير شعب جامو وكشمير عن قرارهم فيما يتعلق بمستقبل ولايتهم"، وردت على النقطة الرابعة بأنه ليس في نية اللجنة نزع سلاح قوات ازاد ولا انسحابهم من المناطق التي يسيطرون عليها وذلك لانهم السكان الاصليين لتلك المناطق، ووافقت اللجنة على مضمون النقطتين الخامسة والسادسة[٢].

ومنحت اللجنة تأكيدات اخرى للهند تتمثل في انه لن يستلم مدير الاستفتاء العام مهام حكومة كشمير في مجال الادارة والقانون والنظام، وستقرر حكومة كشمير اذا ما سيسمح بالدخول إلى أي شخص لكشمير لغرض مشروع او غير مشروع. وسوف لن يعتبر خارقي القانون والنظام سجناء سياسيين. وان أي نشاط سياسي يهدف إلى خرق القانون والنظام لن يعتبر نشاطا شرعيا[٣].

ومنحت لجنة يونسيب تأكيداتها للحكومة الباكستانية في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٨، التي كان اهمها يتمثل في انه سيتم اختيار مدير للاستفتاء العام باسرع وقت ممكن ومن خلال التشاور مع الهند وباكستان، الا ان القرار النهائي سيكون بيد الامين العام للامم المتحدة، وان مدير الاستفتاء لن يكون تابع لحكومة كشمير او يعامل كموظف لديها، وسيكون من صلاحياته ممارسة كل السلطات التي يجدها

---

(١)Ibid.

(٢)S/ No. 1196, Annex 4, Aide-memoir No. 1.

(٣)Ibid.

ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء العام، ولن يلغى موضوع الاستفتاء العام الا بعد ان يؤكد مدير الاستفتاء على وجود صعوبات عملية تمنع اجراءه، ويرفع توصيات للجنة بحلول بديلة لها[١]، واوضحت اللجنة لباكستان ان "هناك الكثير من الواجبات الملقاة على عاتق حكومة الهند وحكومة جامو وكشمير في يخص الاستفتاء العام، وانه لا يتوقع منهما القيام بهذه الواجبات بصورة منصفة ما لم يتوفر دليل مقنع حول تنفيذ باكستان لالتزاماتها الواردة في الجزء الثاني"[٢].

وازاء ذلك عرضت اللجنة على الدولتين مشروع قرار قبل اعلانه، وبعد ان حصلت على موافقة الهند في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٨، وموافقة باكستان في ٢٥ من الشهر نفسه، ابلغت اللجنة الدولتين بضرورة وقف اطلاق النار قبل دقيقة واحدة من منتصف ليلة الاول من كانون الثاني ١٩٤٩[٣].

وفي ضوء ذلك وعلى اساس ان النقطة الاساسية من الجزء الاول من قرار ١٣ اب قد نفذت، صاغت اللجنة مقترحاتها التي قدمتها في ١١ كانون الاول للدولتين بقرار تبنته اللجنة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٩[٤]، ليكون تفصيلا للجزء الثالث من قرار ١٣ اب. وقد عينت اللجنة ٣٦ مراقبا في الولاية بقيادة الجنرال الكندي Harry Angle[٥].

وبوقف اطلاق النار اصبحت المنطقة التي تحت سيطرة الباكستان وازاد كشمير تشمل الاراضي الجبلية المشتتة السكان الواقعة ضمن الحدود الشمالية لكشمير، وغليغيت، وجزءً من لادخ المحاذية للصين، واستور، وهي تحت سيطر الحكومة الباكستانية المباشرة، والشريط الغربي من جامو، ومظفر اباد، وسكاردو، وميربور، وباه، وسادهوت، و٦٣٨ قرية كبيرة، و٤٤ قرية ثانوية، وهي تحت سيطرة

(١)Ibid, Aide-memoir No. 2.
(٢)Ibid.
(٣)Lakhnpal, Op. Cit., P.148.
(٤)S/ No. 1196.
(٥)Lakhnpal, Op. Cit., P.148.

حكومة ازاد كشمير، فشكلت المساحة الاجمالية لهذه المناطق ٣٢٣٥٨ ميل٢، وعدد سكانها استنادا لاحصاء عام ١٩٤١ هو ١٣٠٠٠٠٠ نسمة، اما الهند وحكومة الشيخ عبد الله فسيطرت على ما تبقى من مساحة ولاية كشمير التي كانت بحدود ٥٣٦٤٦ ميلا٢، وبعدد سكان ٢٩٤٦٧١٨ نسمة[١].

يظهر مما سبق ان لجنة يونسيب حققت نجاحا ملحوظا في المرحلة الثانية من عملها، فلم تعد المشكلة بين الهند والباكستان الحرب المندلعة حول كشمير، بل اصبحت المشكلة هي منع وقوع الاعتداءات مرة اخرى وابتكار الاجراءات التي تحقق هذا الهدف، وصولا إلى توقيع اتفاق هدنة تتمكن اللجنة في ظله من اجراء الاستفتاء العام، وتمكنت الامم المتحدة بذلك من الزام الحكومتين بخط بوقف اطلاق النار وعدم تكرار او تفاقم الوضع الذي تم انهاءه. ومع ذلك شككت بعض المصادر في ان يكون وقف اطلاق النار هو من انجازات لجنة يونسيب، فقد رأى بيردود ان وقف اطلاق النار "كان مبادرة بريطانية يجب ان تنال شرفها"، وان اعضاء اللجنة "كانوا غير فعالين نسبيا فيما يتعلق بتأثيرهم على الاحداث في كشمير في تلك المرحلة"، ويروي بيردود من ان الجنرال بوجر القائد العام للقوات الهندية قد اتصل بنهرو لاقناعه بالموافقة على وقف اطلاق النار، لان البديل عن ذلك سيكون استمرار الحرب على طول الحدود الهندية – الباكستانية. وحينما اظهر نهرو استحسانه لهذه الفكرة اتصل بوجر بالجنرال غريسي القائد العام للقوات الباكستانية في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨ واخبره "في ضوء التطورات السياسية الحالية تعتقد حكومتي ان استمرار التحركات، والتحركات المقابلة لها التي كانت غالبا نتيجة لسوء الفهم المدعوم باطلاق النار هو عديم المعنى وضياع للارواح البشرية فضلا عن تسببه في ايذاء المشاعر، لقد خولتني حكومتي بالحصول على دعمها التام باصداري الاوامر للقوات العسكرية الهندية بالبقاء في مواقعها الحالية ووقف اطلاق النار، وبطبيعة الحال لا استطيع اصدار امر كهذا حتى اتأكد من قراركم واعلم انكم في موقع يسمح لكم

---

(١)Ibid, P. 11.

في اتخاذ موقف متبادل وفوري وفعال، وقد اقنع غريسي حكومة الباكستان في الموافقة، وتم على هذا الاثر ايقاف اطلاق النار"[1]. ويرى بيردود ان باكستان وافقت على وقف اطلاق النار لانها اصبحت في وضع صعب نتيجة الحقيقة القائلة "ان سايكلوجية رجال القبائل قلما تكون ملائمة لحرب استنزاف"[2]، اما بوجر فيرى "ان الاعتبارات التي اثرت دونما شك على قرار باكستان هو التحسن المشهود للوضع العسكري الهندي"[3]، ويرى المؤرخ الباكستاني اكرامي ان لياقيت على خان وافق على وقف اطلاق النار لانه رأى ان استمرار الحرب دون تحقيق نتيجة ما، سيدفع الهند إلى توسيع نطاق الحرب لتجعلها تشمل كل الحدود الهندية الباكستانية، ومن ثم تصبح باكستان في وضع لا تستطيع مواجهته[4]، لا سيما وان الجيش الباكستاني كان في مرحلة التكوين والاعداد[5].

وبعد هذا النجاح قدمت لجنة يونسيب في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٩ تقريرها الثاني إلى مجلس الامن اعلمته فيه بنتائج جهودها وتوصلها إلى اتفاق لوقف اطلاق النار في كشمير.

---

(١)Birdwood, Op. Cit., PP. 73-74.

(٢)Ibid, P. 74.

(٣)Gupta, Op. Cit., P. 190.

(٤)Ikram, Op. Cit., P. 471.

(٥) السعيد، باهر، المصدر السابق، ص٢٠٤.

جهود لجنة يونسيب
للوصول إلى اتفاق هدنة بين الهند وباكستان

عادت لجنة اليونسيب إلى شبه القارة الهندية في ٤ شباط ١٩٤٩، لمواصلة تنفيذ المسؤوليات المناطة بها وفق قراريها ١٣ اب و٥ كانون الثاني، وابتدأت اول نشاطاتها بتشكيل لجنة تتفرع منها تحت اسم (لجنة الهدنة الثانوية) التي باشرت نشاطها في ١٩ آذار ١٩٤٩[١].

خلال ذلك ابلغ المراقبون العسكريون اللجنة عن انسحاب ما يقارب ستة إلى ثمانية الاف من قوات ازاد من المناطق المحاددة لخط وقف اطلاق النار إلى داخل باكستان، وانسحاب فرقتان من القوات الباكستانية، وبعض وحدات القوة الجوية الهندية، والاعداد النهائي لتبادل اسرى الحرب بمساعدة هيئة الصليب الاحمر الدولي، وفي غضون ذلك رشح السكرتير العام للامم المتحدة الادميرال نمتز من الولايات المتحدة الامريكية بعد مشاورات سابقة مع حكومتي الهند والباكستان، كمدير لادارة الاستفتاء العام في ٢٢ اذار ١٩٤٩، على ان يتم تعيينه رسمياً من قبل حكومة كشمير عندما يتم حسم تفاصيل الاستفتاء العام بعد الموافقة على اتفاق الهدنة.

الا انه سرعان ما ظهرت امام اللجنة صعوبات تنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٣ اب، فمنذ اذار ١٩٤٩ برزت عناصر الصراع بين وجهتي نظر الهند والباكستان امام لجنة الهدنة الثانوية، فرأت باكستان ان هدف اتفاق الهدنة هو اقامة توازن عسكري بين الطرفين على الجانبين، وهذا يعني انسحاب قوات رجال القبائل، وانسحاب القوات النظامية الباكستانية من مناطق ازاد استناداً لخطة زمنية تترافق مع انسحاب القوات الهندية، وهذا يفترض تنظيم قوات الجانبين الذي يعني تدريب قوات

---

(١)Lakhnpal, Op. Cit., P.149.

ازاد من قبل الجيش الباكستاني، حيث تحل قوات ازاد المدربة محل القوات الباكستانية، وتبقى السيطرة الادارية على جيش ازاد من قبل باكستان، وبخصوص المناطق الشمالية فيجب ان تكون تحت سيطرة اللجنة[1].

بينما كانت وجهة نظر الهند ترى ان برنامج انسحاب القوات الهندية لن يعلن حتى يتم التوصل إلى اتفاق مقنع فيما يتعلق بانسحاب القوات الباكستانية وقوات رجال القبائل، وفيما يتعلق بقوات ازاد كشمير فان بقاءها سيشكل تهديداً واضحاً لامن المناطق التي تسيطر عليها، لذا ينبغي نزع سلاحها وتسريحها، وفيما يخص المناطق الشمالية فيجب ان يسيطر عليها من قبل الهند ما عدا منطقة غليغيت، لان من هذه المناطق تنطلق بعض العصابات التي تزعج وتقلق سلطة الحكومة في ولاية كشمير[2].

فقدمت للجنة يونسيب للحكومتين اقتراحات للهدنة في ١٥ نيسان ١٩٤٩، تضمنت تحديد خط وقف اطلاق النار، وقدمت برنامجا لسحب القوات العسكرية الباكستانية على ان يكتمل هذا الانسحاب خلال سبعة اسابيع، وتليها القوات الهندية بالانسحاب وفقاً للبرنامج الزمني نفسه شريطة ان يكتمل انسحاب قوات رجال القبائل والمتطوعين الباكستانيين والقوات الباكستانية قبلها. وتضمنت الشروط ايضا اطلاق سراح السجناء السياسيين واسرى الحرب خلال شهر واحد، والغاء كل قوانين الطوارئ، وتعيين مراقبين عسكريين تابعين للامم المتحدة في المناطق الشمالية، وللمراقبين حق استدعاء القوات الهندية لدخول المنطقة اذا ما اصبح الدفاع عن الولاية ضد الاعتداء الخارجي امراً ضرورياً[3].

اعترضت الهند على هذه المقترحات في ١٧ نيسان ١٩٤٩، وتمحور اعتراضها حول عدم وجود اشارة واضحة إلى ضرورة تسريح ونزع سلاح قوات ازاد، وغياب شرط

---

(١)Ibid.

(٢)Gupta, Op. Cit., P. 191.

(٣) S/ No. 1430.

لوضـع قـوات عـسكرية هنديـة في النقـاط الاسـتراتيجية في المنـاطق الـشمالية[1]، وبالمقابل لم توافق باكستان على هذه المقترحات ورأت ضرورة تعديلها لتتناسب مـع وجهـة نظـر الباكستان الـتي طرحـت امـام لجنـة الهدنـة الثانويـة لكـي يتسنى لهـا الموافقة عليها[2].

ازاء ذلك لم تجد اللجنة امامها طريقا اخر للحل، فصاغت مقترحاتها مـع اجراء بعض التعديلات البسيطة عليها في نص رسمي قدمته للدولتان في ٢٨ نيسان ١٩٤٩، وطالبتهما بالموافقة عليه دون تحفظات[3].

ردت الهند على مقترحات اللجنة في ١٨ آيار ١٩٤٩، فذكرت "ضرورة عدم ترك مـسألة نـزع سـلاح وحـل قـوات ازاد كـشمير غـير محـسومة فتكـون بعدئـذ موضـوعاً للنزاع، ولذلك يجب الحصول على موافقة حكومة باكستان على نزع سلاح وتسريح وحـل ٣٢ فرقـة مـن قـوات ازاد، وان انـسحاب القـوات العـسكرية الهنديـة يجـب ان يعتمـد علـى التقـدم الحاصـل في عمليـة نـزع سـلاحها وتـسريح قـوات ازاد كـشمير بـصورة فعلية"[4]. وفي حزيران ١٩٤٩، رفض كل من الهند والباكستان رسمياً مقترحات ٢٨ نيسان دون تعديلها[5].

وللخـروج مـن هـذا المـأزق الـسياسـي دعـت اللجنـة في ٢٩ تمـوز ١٩٤٩. الـدولتين للمشاركة في اجتماع مشترك لمناقشة الجوانب السياسية للنزاع في نيودلهي بتاريخ ١٧ اب ١٩٤٩[6]، الا ان الهند اقترحت تأجيل الاجتماع إلى ٢٢ اب، فوافقت اللجنة على ذلك، الا ان الدولتان اختلفتا حول جدول اعمال المؤتمر اذ اصرت الهند على ادخال

---

(١)Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 39.

(٢)Bamzai, Op. Cit., P. 172.

(٣)Truce Terms Transmitted to the Government of India and Pakistan by the commission (S/AC-12/295), in: Lakhnpal, Op. Cit., PP. 172-175.

(٤)Memorandum on the Government India's Point of View with respect to the commission's truce tern of April 28, 1949, in: Ibid, PP. 175-176.

(٥) Lakhnpal, Op. Cit., P. 149.

(٦)Ibid, P. 150.

مسالة المناطق الشمالية وقوات ازاد كشمير بينما عارضت باكستان ذلك، مما دفع اللجنة إلى الغاء الدعوة إلى الاجتماع[1].

وازاء تعقد المشاكل السياسية بين البلدين وتطلب حلها وقت اطول اتجهت اللجنة إلى حل المسائل العسكرية البحتة، حيث وجهت اللجنة في ٤ تموز ١٩٤٩ دعوة إلى الحكومتين إلى اجتماع مشترك من اجل ترسيم خط وقف اطلاق النار دون الاخذ بنظر الاعتبار المسائل السياسية او مستقبل المحادثات المتعلقة بتنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٣ اب، وقد اجتمع ممثلي الدولتين العسكريين في كراتشي للفترة من ١٨ — ٢٨ تموز ١٩٤٩، في ظل اشراف لجنة الهدنة الثانوية، وقد قدم الطرفان تسويات مقترحة تم على اساسها توقيع اتفاق في ظل شروط الجزء الاول من قرار ١٣ اب، حيث تم تحديد خط وقف اطلاق النار، ووافقت الدولتان على عدم زيادة قواتهما، وقد صادقت الحكومتان الهندية والباكستانية على هذا الاتفاق[2].

---

(١)S/ No. 1430. Aide – Memoir No. 3.

(٢)Agreement Between Military representatives of India and Pakistan regarding the establishment of acease-fire line in they state of Jammu and Kashmir (s\Aci. 12\tc. 4), in Lakhnpal Op. Cit,. PP. 177-180.

مقترح الوساطة

وحل مجلس الامن للجنة يونسيب

ازاء فشل اللجنة في التوفيق بين وجهتي نظر الهند والباكستان حول شروط الهدنة، ارسلت اللجنة في ٢٦ اب ١٩٤٩ مذكرة إلى الدولتين جاء فيها "لقد درست لجنة يونسيب بصورة مطولة وموسعة ردود حكومتي الهند والباكستان.. وقد لاحظت اللجنة عدم قبول الحكومتين بشروط الهدنة دون تحفظات كما طلبت منهما اللجنة .."[١]، وعرضت اللجنة على الدولتين المقترحات الآتية:-

اولا. توافق الحكومتان على:-

أ. ان تخضعان الخلافات الموجودة بينهما والمتعلقة بالجزء الثاني من قرار ١٣ اب للوساطة، وسيكون قرار الوسيط ملزما للطرفين.

ب. ينجز الوسيط كل شروط الهدنة المتفق عليها مرة واحدة.

ج. يكون الادميرال البحري دبل يو نمتز وسيطا.

د. يتم تحديد اجراءات الوساطة لاحقا.

هـ. طالما ان اجراءات الوساطة ستكون محددة بالتوصل إلى اتفاق هدنة. فان اللجنة ستستمر في مهامها لتنفيذ كامل واجباتها في ظل قرار ١٣ اب وقرار ٥ كانون الثاني.

ثانيا. في حالة الموافقة على الوساطة، فانه على الدولتين عدم المطالبة بتحديد الاجراءات التي سيتم اتباعها من قبل اللجنة[٢].

وكأول تدخل دولي رسمي خارج نطاق مجلس الامن، وجه كل من الرئيس الامريكي ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني اتلي دعوة إلى رئيسي وزراء الهند

---

(١)Memorandum Approved by the commission at its 6th Meeting on 26 August (s\ Ac. 12\ 251), in Ibid,. PP. 180-182.

(٢)Ibid.

وباكستان لقبول مقترح الوساطة[1]، وقد وافقت باكستان في ٧ ايلول ١٩٤٩، على مقترح الوساطة[2]، بينما اعترضت الهند على المقترح في ٨ ايلول ١٩٤٩، اذ وجدت ان الموضوع الاساسي الخاص بنزع سلاح وتسريح قوات ازاد كشمير ليس خاضعا للوساطة "ولكنه بحاجة إلى قرار حازم وفوري"، لذا فان "الموضوع الاساسي لا يمكن حله عبر الوساطة"، واوضحت الهند للجنة من انها في الوقت الذي لا تستطيع فيه الموافقة على مسار العمل الذي قدمته اللجنة في مذكرتها فانها لا تعارض الوساطة من حيث المبدأ، لذا فانها طلبت من اللجنة ايضاحات اكثر حول مقترحها [3].

ارسلت اللجنة في ١٠ ايلول ١٩٤٩، للهند ايضاحاتها اذ اكدت ان المهم هو قبول الاقتراح وسيتم تحديد مواضيع الوساطة لاحقا، وطمأنت الهند من ان اللجنة ستكون برفقة الوسيط وستقدم له شرحا كاملا للحقائق التي لديها، وطالبت الهند برد نهائي[4]، فرفضت الهند المقترح في ١٥ ايلول ١٩٤٩، وكانت اهم اسباب رفضها للقرار هي ان الوسيط لا يمكنه حسم الموضوع الاساسي وهو نزع وتسريح قوات ازاد كشمير، واكدت على ان "عملية المشاورة مع الحكومتين لتحديد المسائل التي سيتم تحويلها للوساطة يجب ان تسبق وليس تلحق الموافقة على مقترح الوساطة، وطالما ان وجود الوساطة او عدم وجودها سيعتمد على اتفاق الحكومتين على المسائل التي سيتم تحويلها للوساطة فانه سيكون مسارا اكثر منطقية واكثر ملائمة"[5].

اما المؤتمر الوطني الكشميري والشيخ عبد الله فقد احتجا على القرار، فقد قال الشيخ عبد الله في خطاب القاه في الجلسة السنوية للمؤتمر في ايلول ١٩٤٩ "ليس

---

(١)Rai, Hameed. A. K., **Pakistan in the United Nations**, Aziz Publishers, (Lahore, N. D.) P. 20.

(٢)Lakhnpal Op. Cit., P. 150.

(٣)Kashmir, Government of, Op. Cit., PP. 45-46.

(٤)Letter Dated September 10, 1949 From the Chairman of the Commission Addressed to the Secretary-General, Ministry of External Affairs, Government of India, Regarding the Commission's Memorandum an Arbitration, in Lakhnpal Op. Cit,. PP.182-183.

(٥)Letter Dated September 15, 1949 from the Secretary-General, Ministry of External Affairs Government of India, Addressed to the Chairman of he Commission regarding arbitration (S/ Ac. 12/ 265), in Ibid, PP. 183-185.

لـدي شـك في ان مقـترح الوسـاطة يحمـل بحـد ذاتـه امكانيـات اكـبر للـصراع في المستقبل اكثر مما يحملها أي موضوع اخـر خـرق الـسلام لحـد الان، نحـن لا نـرغب باغلاق اعيننـا عـن الوقـائع وننسى التـاريخ، نحـن نـشعر بـصراحة ان الوسـاطة ليست سوى تهدئة للمعتدي"، وقد عبر المؤتمر الـوطني الكـشميري عـن ذات موقـف رئيسه في قرار اصدره في ٢٥ ايلـول ١٩٤٩، اكـد فيـه علـى ايمانـه بحـق الـشعب في تقريـر مصيره وفقا لرغبته الحرة وعدم السماح لاي شخص مهما كان ان يقرر مصير اربعـة ملايـين مواطن في كشمير[1].

وازاء ذلـك عـادت اللجنـة الى جنيـف في ٢٥ ايلـول ١٩٤٩، وعرضـت تقريرهـا الثالث والاخير على مجلس الامـن في ٥ كـانون الاول ١٩٤٩. اشارت فيـه إلى ان رغبـة الطـرفين للوصـول إلى حـل نهـائي وسـلمي لمسالة كـشمير، الا انهمـا وجـدتا مـن الصعوبة تقديم التنـازلات، ومـع ان اللجنـة استطاعت احـراز بعض النجـاح في ايقـاف اطلاق النـار الـذي هـو "مهم بحد ذاتـه"، الا ان وسـاطتها بنـزع الـسلاح قد فشلت، وقد حلل التقرير مواقف الهند والباكستان وبعض المشاكل التي وقفت حائلاً دون نجـاح جهـود اللجنـة. حيـث وجـدت ان الموقـف الهنـدي ينطلـق مـن اسـاس "ان الهنـد تعتـبر نفسها في وضـع قـانوني فيمـا يتعلـق بامتلاكهـا لكشمير علـى اسـاس اليـة الـضم في تشرين الاول ١٩٤٧. ومن حقيقـة الضم تنبـع مطالبـة الهنـد بان تكون مـسؤولة عن امـن كشمير وان الاستفتاء العام في كشمير سيجري مـن اجـل تأكيـد الـضم.. ان جـوهر الموقف الهندي هو قناعة الهند بان وجودها في كشمير نابـع مـن حقوقهـا وانـه لا يمكـن ان تعامـل باكستان علـى قـدم المساواة في هـذا الـصراع"، امـا موقـف الباكـستان فـرأى التقرير انـه "يستند علـى قناعتهـا ان ضـم الولايـة للهنـد لـيس شرعيا وان ولايـة جـامو وكشمير قد وقعت اتفـاق تجميـد في ١٥ اب ١٩٤٧ مـع باكـستان وهـو مـا يمنـع الولايـة من الدخول في أي نوع من المفاوضات او الاتفاق مـع أي بلـد اخـر وان عمليـة الـضم قـد تمـت عـبر العنـف والخـداع والاحتيـال ولـذلك فهـي غـير شـرعية وان دخـول القـوات

---

(١)Kashmir, Government of, Op. Cit., P. 46.

الباكستانية إلى كشمير كان ضروريا من اجل حماية الاراضي الباكستانية من احتلال القوات الهندية"[1].

ووجد التقرير ان ثلاث مسائل وقفت حائلا دون توقيع اتفاق للهدنة، وهي مسالة قوات ازاد كشمير، ومسالة انسحاب قوات الجانبين، ومسالة المناطق الشمالية.

وفي ختام تقريرها قدمت اللجنة توصياتها إلى مجلس الامن التي كان جوهرها:-

١. يأمر مجلس الامن الدولتين باحترام وقف اطلاق النار، والامتناع عن أي اجراء قد يفاقم من حالة التوتر في كشمير.
٢. حل لجنة يونسيب، وتعيين مجلس الامن ممثل واحد له ذو سلطة واسعة يخولها اياه المجلس لحل المسائل غير المحلولة.
٣. تشاور مجلس الامن مع ممثلي الهند والباكستان لتقرير صلاحيات ذلك الممثل وعلى رأسها مدى سلطته لحل المسائل الاساسية التي تمنع خلق الظروف الملائمة لاجراء الاستفتاء العام"[2].

لقد وقع على هذا التقرير اربعة اعضاء مثلوا الولايات المتحدة، والارجنتين، وبلجيكا، وكولومبيا، اما العضو التشيكوسلوفاكي اولدرش جيكل (Oldrich Chycle) الذي خلف سلفه جوزيف كوربيل فقد الحق بتقرير اللجنة مذكرة وجه فيها انتقاداته للجنة ودعى مجلس الامن إلى توجيه اللوم لها لفشلها في مساعيها، وقد اكد ان المشاكل التي واجهت اللجنة هي نتيجة لقصور قرار ١٣ اب "اذ لم تقرر اللجنة بصورة كافية وبعمق مغزى (قوات ازاد) وفشلت في الاخذ بنظر الاعتبار (وضع المنطقة الشمالية) وهما المشكلتان اللاحقتان اللتان عرقلتا عمل اللجنة".

---

(١)S/ No. 1430.

(٢)Ibid, Aide- Memoir No. 1.

واشار إلى ان اللجنة قد ارتكبت "خطأ خطيرا اذ تجاهلت المؤتمر السياسي المشترك الذي جرى الاعداد له بموافقة الحكومتين في ٢٢ اب ١٩٤٨ في نيو دلهي"، واكدت المذكرة على عدم استقلال اللجنة اذ قال جيكل في مذكرته "لم تكن اللجنة سالمة من التأثيرات الخارجية على الرغم من انها يجب ان تعمل وفقا لوصاية مجلس الامن فقط ولمصلحة منظمة الامم المتحدة" [١] فمقترح الوساطة الذي طرحته اللجنة لم يكن من صلاحيتها، وان عرض الوساطة كان مطروحا تحت نظر حكومتي الولايات المتحدة، وبريطانيا حتى قبل وضعه امام الهند والباكستان "ان النص الحرفي لمذكرة الوساطة قد وصل إلى ايدي المفوضين السامين البريطانيين في نيودلهي وكراتشي في الوقت نفسه او حتى اسرع من تقديمه رسمياً للحكومتين . . ." ، وان الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني قد استغلا المقترح من اجل الضغط لاجل التدخل العلني في المسألة، ورأت المذكرة ان اللجنة فشلت في كسب ثقة الشعبين في كلا البلدين، وانها كانت تتعامل بصورة مزدوجة مع وسائل الاعلام في البلدين. وتوصل جيكل إلى استنتاج مفاده ان "فشل مهمة اللجنة لا يعزى لعناد حكومتي الهند وباكستان فحسب.. بل يجب البحث عن الاسباب في نشاطات اللجنة بحد ذاتها مع القاء الضوء بصورة ملائمة على جوهر مشكلة كشمير برمتها" [٢].

وقدم جيكل توصياته إلى مجلس الامن التي اكدت على ضرورة تصحيح ما موجود من تصور في قرار ١٣ آب، وان توسع لجنة يونسيب لتضم ممثلي من كل اعضاء مجلس الامن، وعقد اجتماع مشترك لممثلي الهند والباكستان، واذ قرر المجلس تعيين ممثل واحد فيجب ان يكون عنصر الوساطة الجديد "مستقلا بصورة فعلية وان يكون بعيدا عن التأثير الخارجي" [٣].

---

(١)S\ No. 1430, Aide- Memoir No. 3.

(٢)S\ No. 1430, Aide- Memoir No. 3.

(٣)Ibid.

ويبدو ان تقرير جيكل كان احد افرازات الصراع بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي[1]، الذي اخذ بالتبلور في هذه المرحلة، وقد ادت انتقادات جيكل للجنة إلى التأثير على سمعتها ومن ثم صعوبة استمرارها في اداء واجباتها ، وهذا ما علق عليه كوربيل بالقول : " ان العمل التخريبي الذي قام به المندوب الشيوعي كان كافيا لتبرير حل اللجنة ونقل وظائفها إلى وسيط واحد فقط "[2].

وعلى اثر تقرير لجنة يونسيب، ومذكرة جيكل الملحقة بها ، قرر مجلس الامن في ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ ، حل اللجنة ، وتعيين الجنرال ماكنفاتن (Mcnayghton) من كندا كوسيط رسمي ممثلا عن الامم المتحدة[3]، لتشكيل هذه الخطوة نهاية مرحلة اساسية من مراحل عمل مجلس الامن وبداية لمرحلة جديدة في تعامله مع مشكلة الصراع الهندي- الباكستاني على ولاية كشمير.

---

(١) في تموز ١٩٤٨ تمكن الشيوعيون من الوصول إلى رئاسة الحكومة في تشيكوسلوفاكيا بعد فوزهم في الانتخابات بنسبة (٨٩٪)، اذ اعلنت تشيكوسلوفاكيا جمهورية ديموقراطية شعبية.
عطية الله، احمد، المصدر السابق، ص٣٠٠؛ والصمد، رياض، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢) Korbel, Op. Cit., P. 160.

(٣)Lakhnpal, Op. Cit., 186.

الاستنتاجات النهائية

ان الصراع الهندي – الباكستاني ومشكلة كشمير التي اهتم الكتاب بدراستهما يظهر انهما قد نشأ في جوهرهما وفقاً لسلسلة من الحوادث التاريخية، وكان في العديد من جوانبهما نتيجة للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لشبه القارة الهندية، فلم يكن هذا الصراع مقتصراً على اقليم حدودي بين دولتين لهما دوافع استراتيجية وتاريخية واقتصادية للسيطرة على هذا الاقليم، بل ان الصراع في جوهره اوسع واكثر عمقا من هذا المفهوم، فهو لم يكن سوى رمز لانفصال المسلمين الهنود عن الهندوس، ورمز لصراع دولتين مستقلتين بعد زوال الهيمنة البريطانية عنهما، وقضية تراكمت فيها كل الخلافات التاريخية للدولتين.

ان الصراع الهندي – الباكستاني على كشمير جاء نتيجة لمجموعة من عوامل تاريخية وسياسية، وان هذا الصراع قد توافرت له عوامل الاستمرار نتيجة فشل هيئة الامم المتحدة وكل من الهند والباكستان في التوصل إلى صيغة حل مناسبة، ويمكن تحديد ظروف وعوامل نشوء واستمرار الصراع حول كشمير بالاتي:–

اولا. تصاعد حدة الصراع الطائفي في الهند البريطانية، واثره على انفصال المسلمين بالباكستان، والدور البريطاني فيه.

ان الصراع الطائفي الذي كان قبل الهيمنة البريطانية على شبه القارة الهندية غير موجود بوتائر ذات مستوى عالٍ، ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوتائر متصاعدة كاستجابة غير مقصودة لاسسه الاقتصادية والاجتماعية التي اختل توازنها باثر سياسات بريطانية مقصودة. فغطى هذا الصراع على الاسس التي انتجته، وصار الصراع يدور حول الشعار الاكثر اثارة لمشاعر الجماهير الا وهو الشعار الديني، وقد ترافق ظهور هذا الصراع مع ظهور التيار القومي الهندي، الذي

اعتمد ظهوره بصورة اساسية على بعث التراث الهندي ومن ثم التعرض كنتيجة طبيعية للتراث الديني الهندوسي، الذي ادى بدوره إلى استثارة قلق المسلمين وخشيتهم على مستقبلهم في الهند. وقد تصاعد هذا الصراع في العقد الرابع من القرن العشرين لدرجة صار من الواضح ان قوة الصراع هي التي تحرك الاطراف السياسية التي كانت تقود اتجاهاته سابقاً، فقد انتقلت معادلة الصراع من توجيه سياسي يجد اثره في الشارع الهندي إلى ضغط معاكس يسلطه الشارع فتستجيب له الاطراف السياسية الهندية.

خرجت الهند من هذا الصراع وهي مفككة الوحدة، فقد انفصلت باكستان بشقيها الشرقي والغربي كدولة تضم المسلمين الهنود، ويمكن هنا تحديد ثلاثة ادوار رئيسة ادت سياساتها إلى نشوء وتعميق الصراع الطائفي في الهند البريطانية:

أ. دور الرابطة الاسلامية

ان تأسيس الرابطة الاسلامية عام ١٩٠٦ شكل تغيرا في طبيعة الصراع السياسي في الهند البريطانية الذي اوشك ان ياخذ مظهرا يتمثل في صراع بين المؤتمر الوطني وبريطانيا. اذ دخلت الرابطة كطرف ثالث يؤثر بصورة حيوية في مجرى وطبيعة الصراع. فعملت الرابطة في العقد الثاني من القرن العشرين مع المؤتمر الوطني فاكدت اهميتها للادارة البريطانية، الا ان فشل المؤتمر المستمر في كسبها جعلها تبتعد عنه وتناوئ سياساته.

ومع الظهور التدريجي للمؤسسات الدستورية في الهند البريطانية، صارت حاجة الرابطة لموقع في السياسة الهندية امرا لا بد منه، وحتى عام ١٩٣٩ كانت جهود الرابطة موجهة نحو الحصول على حقوق خاصة ولحماية امتيازات للمسلمين الهنود، الا ان رفض المؤتمر الوطني تلبية هذه المطالب بعد تسلمه الوزارات الستة عام ١٩٣٧ ، ادى إلى اتساع الفجوة بين التطلعات السياسية للمؤتمر والرابطة الاسلامية،

وانهيار مستوى الثقة الواطئ اصلا بين الحزبين، فتحولت عندئذٍ سياسة الرابطة إلى مزيد من التطرف وصل اوجه في تبنيها لتصريح باكستان عام ١٩٤٠ كمشروع لانفصال المسلمين عن الهندوس، وتحولت نشاطات الرابطة في المرحلة اللاحقة في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

ب. دور المؤتمر الوطني الهندي، والمنظمات الهندوسية المتطرفة

لقد فشل المؤتمر الوطني في احتواء الاقلية المسلمة، وانتهج سياسة تعبر عن اتجاه المؤتمر بكونه الممثل عن كل قطاعات الشعب الهندي دون الاخذ بنظر الاعتبار اهمية التنظيمات السياسية والطائفية الاخرى ومن بينها الرابطة الاسلامية، ومن ثم فشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية التي يمكن القول انها شوهت صورة النضال الهندي ضد الاستعمار البريطاني.

ان هذا الفشل لا يعود مرده إلى عجز السياسيين العلمانيين الهنود المنظمين للمؤتمر فحسب، بل انه يعود بشكل اساس إلى قوة الجناح الهندوسي المتطرف في المؤتمر، والى المنظمات السياسية الهندوسية المتطرفة مثل الهند ومهاسبا. واريا سماج، التي شكلت ضغطا قويا على المؤتمر في سبيل عدم اعطائه حقوقا ترضي مطامح الاقلية المسلمة هذا من جانب. ومن جانب اخر. ان هذه التنظيمات الهندوسية لعبت دورا اساسيا في زيادة الاتجاه الاسلامي المتطرف. ويمكن القول ان فشل المؤتمر في حل المشكلة الطائفية كان في الوقت نفسه نجاحا للرابطة الاسلامية لتحقيق هدفها بالانفصال بالباكستان.

ج. دور الاستعمار البريطاني

عبرت السياسات البريطانية في شبه القارة الهندية عن نهج يستهدف تحقيق مصالح بريطانيا وتامين استمرار وجودها فيها، وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب مجموعة سياسات استعمارية كان ابرزها السياسة التقليدية (فرق تسد)، التي

وجدت في الهند ذات الاديان المتعددة مجالا رحباً، فحركت سياساتها بهذا الاتجاه لتعرقل اية محاولة هندية للتحرك نحو الحصول على حكم ذاتي واسع او الاستقلال، فتحولت المعتقدات الدينية في ظل الحكم البريطاني وتأثيراته إلى مصدر رئيس للصراع السياسي في شبه القارة الهندية وهمشت الدور الذي قامت به اية عوامل اخرى.

ثانيا: ظهور كشمير كولاية اميرية ذات وحدة ادارية وسياسية، وطبيعة حكم اسرة الدوغرا في كشمير.

تشكلت كشمير كولاية اميرية ذات كيان اداري وسياسي موحد في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ليس وفقاً للروابط التي تربط سكان المنطقة، اذ ان ولاية كشمير تفتقر للوحدة الجغرافية والدينية واللغوية، بل تشكلت وفقا لاعتبارات سياسية واستعمارية ارادها البريطانيون، فقد بيعت منطقة جغرافية غير متجانسة في سكانها ذو الاغلبية المسلمة إلى حاكم جامو الهندوسي عام ١٨٤٦ في اتفاقية امرتسار، فتجاهلت رغبات وارتباطات سكان المنطقة، الذين تركت لهم حكما من الاقلية الهندوسية ذو طبيعة تمييزية وبيروقراطية، مقابل خدمة مصالح الوجود البريطاني في شبه القارة الهندية.

وعندما وصلت اسرة الدوغرا الهندوسية إلى الحكم وبمساعدة عسكرية بريطانية مباشرة، انتهجت سياسة كان من نتيجتها ابتعاد الطبقة الحاكمة عن هموم الشعب ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، اذ كانت الاقلية الحاكمة في واد، والاغلبية المحكومة في واد اخر، ولم يبذل الحكام اية رغبة او مساعي جدية في تقريب الشعب منه او الاستماع إلى متطلباتهم، بل انها عاملت الشعب كمجموعة من السكان المملوكين لها مع الارض، فكان هم الدولة هو استحصال اكبر قدر ممكن من الضرائب دون تقديم أي خدمات ذات قيمة مقابلها.

وجاءت السياسة التي اتبعها المهراجا هاري سنغ في معالجة موضوع تقرير مستقبل كشمير لتكون اخر حلقة من سلسلة مساوئ حكمه، اذ اتبع المهراجا سياسة لا مسؤولة، ففي الفترة التي كانت من المفترض فيها ان يحدد مستقبل الولاية بالانضمام إلى أي من الدولتين، لم يعمد إلى تهدئة الاوضاع في ولايته، بل كان يسير في اتجاه توتيرها، فقمع الحزبين الرئيسين في كشمير ولم يحاول ان يقربهما من حكمه او يعطيهما جزء من المسؤولية بصورة مشتركة، كما انه لم يعلن موقفه بوضوح وظل يراوغ طوال فترة تقرير المصير قبل ١٣ آب ١٩٤٨ وما بعدها، واتجه للسماح للتنظيمات الهندوسية والسيخية المتطرفة القادمة من البنجاب المتوتر باعمال العنف الطائفي في ارتكاب ذات الاعمال في كشمير، كما انه اتخذ عدد من الخطوات السياسية لصالح الهند دفعت الباكستانيين إلى التفكير بوجود مؤامرة تحاك بين الهند والمهراجا لضم كشمير إلى الهند، ومن هذه الخطوات على سبيل المثال افراجه عن الشيخ عبد الله المتعاون مع الهند وابقاء شوذري غلام عباس المتعاون مع باكستان في السجن، وعزله الباندیت كاك من رئاسة الوزراء وهو معروف بميوله نحو باكستان، وتعيين بدلا عنه مهاجان ذو الميول الهندية.

ثالثا. انقسام الحركة الوطنية الكشميرية

لقد كان ظهور الحركة الوطنية الكشميرية في الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة لتأثيرات داخلية وخارجية، ومنذ نشأة هذه الحركة وحتى عام ١٩٤٧ تمكنت من الضغط على حكم المهراجا لتحقيق بعض التنازلات التي وان لم تكن فاعلة في تسلم الشعب جزءاً من السلطة فانها عبرت عن امكانية الضغط المتوفرة لديها، الا انها فشلت في ان تؤثر على المهراجا لدفعه لاتخاذ قرارٍ لتقرير مستقبل كشمير، ولا يعزى هذا الفشل للسياسة القمعية لحكم المهراجا فحسب، بل بالدرجة الاساس إلى الانقسام الموجود في الحركة الوطنية الكشميرية، وعدم قدرتها على تشكيل جبهة موحدة، اذ انها كانت منقسمة على نفسها بشكل واضح إلى تيارين

فكريين سياسيين، تيار علماني مثله المؤتمر الوطني الكشميري برئاسة الشيخ محمد عبد الله، وتيار اسلامي مثله المؤتمر الاسلامي برئاسة شوذري غلام عباس، في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية الهندية تعاني من ذات الصراع بين ذات التيارين المتمثلين في المؤتمر الوطني، والرابطة الاسلامية.

لقد صبغ التنافس السياسي في الهند البريطانية، الحركة الوطنية الكشميرية بصبغته إلى درجة انه حدد شكلها وطبيعة اتجاهها السياسي، وصارت الحركة الوطنية الكشميرية تابعة عمليا للحركة الوطنية الهندية ومرتبطة بها، ومتأثرة بمواقفها، وتنهج سياسات موافقة لخطها السياسي. ونتيجة لهذا الانقسام الذي ولد التنافس والتصارع بدلا من التوحد والتعاون، استطاع المهراجا ان يخترق صفوف الحركة الوطنية الكشميرية وان يحد من نشاطها مستغلا انقسامها، هذا الانقسام الذي اعطى كل من المؤتمر الهندي والرابطة الاسلامية يداً تعمل في كشمير لما يحقق مطامحها السياسية.

رابعا. مذكرة ١٢ ايار، وقانون الآستقلال، وظروف التقسيم

لقد تحدد مستقبل الولايات الاميرية في ضوء مذكرة ١٢ ايار ١٩٤٦. وقانون الاستقلال في ٣ حزيران ١٩٤٧، الذين اتصفا بالغموض وعدم التحديد. مما تركهما عرضة للتفسيرات المتباينة بين الهند والباكستان، قد كان بامكان بريطانيا ايجاد نصوص قانونية دقيقة ومحددة لاسلوب معالجة مشكلة تقرير مستقبل الولايات الاميرية، وظهر الصراع حول كشمير دون غيرها بسبب وقوعها بين حدود الدولتين بين باقي الولايات الاخرى كانت محكومة بموقعها الجغرافي.

وتعد ظروف التقسيم من ابرز المؤثرات في خلق الصراع حول كشمير، فقد جاءت ظروف التقسيم لتزيد من تدهور العلاقات بين الدولتين الناشئتين عامة والعلاقات حول كشمير خاصة، فقد كانت عملية التقسيم عملية سريعة وغير

كفوءة ادارياً، وكان الاهتمام البريطاني متركز في الانسحاب من شبه القارة باسرع وقت ممكن، فتركت الدولتان تتخبطان في مجموعة مشاكل تطورت فيما بعد إلى ازمات دولية، وكان الموقف من الولايات الاميرية هو واحد من اهم واطول هذه الازمات.

لقد كان بامكان بريطانيا فعل الكثير للحد من تفاقم المشكلات في شبه القارة الهندية، الا انها كانت تتقصد خلق هذه المشاكل وتركها دون حل، فكان على سبيل المثال قرار لجنة رادكليف بمنح ثلاث نواحي من منطقة غوراد سبور ذات الاغلبية الاسلامية للهند مثار شكوك كبيرة من قبل باكستان، كما ان البريطانيين رفضوا ان يتم التقسيم تحت سيطرتهم وان يحدو بذلك من اعمال العنف الطائفي، بل تركوا الدولتين تتخبطان في مشكلات العنف الطائفي والهجرة السكانية الكبيرة الغير منظمة، ومشكلة تقسيم الموارد المالية والممتلكات التابعة لاجهزة الدولة، مما زاد من تعميق ازمة الثقة وروح العداء بين الهند وباكستان.

خامسا. عدم التزام الهند وباكستان بمواقفهم السياسية المعلنة تجاه الولايات الاميرية

لقد حدد الحزبان الوارثان للحكم في شبه القارة الهندية المؤتمر الوطني والرابطة الاسلامية، قبل ١٤ آب ١٩٤٧ مواقفهما من وضع الولايات الاميرية. فظهر واضحا ان المؤتمر لا يعترف بحق الامراء في تقرير مصير شعوبهم الذين ينبغي ان يعود لهم الحق في اتخاذ قرار الانضمام للهند او باكستان، وبالمقابل فان الرابطة الاسلامية اعترفت بسلطة الامراء وحقهم في اتخاذ قرار الانضمام، وكان من المفترض ان تحدد هذه المواقف المعلنة سياسة الدولتين تجاه الولايات الاميرية، الا ان تناقض هذه المواقف وعدم التزامها كان ابرز الخصائص التي ميزتها، فبينما نجد الهند تلتزم بموقفها الرافض للاعتراف بسيادة الحكام في قضية جوناغاد وحيدر اباد، نجدها في الوقت نفسه تعتمد في قضية كشمير على قرار الانضمام الذي اتخذه الحاكم وتشترط في اجراء الاستفتاء ان يكون تحت سلطتها وادارتها على اساس ان

كشمير اصبحت قانونيا جزءاً من الهند، كما ان الهند التي اعترضت على ضم باكستان لجوناغاد على اساس خرقه لثلاثة مبادئ هي الحدود الجغرافية، والتركيبة السكانية، ورغبة الشعب، تجاوزت هذه المبادئ بشكل واضح في قضية كشمير واكدت فقط على رغبة الحاكم مع تعهدها باجراء استفتاء تحت ادارتها، وفي المقابل نجد ان الباكستان تؤيد حاكم ولاية جونا غاد في قرار انضمامه إلى الباكستان تماشيا مع المواقف الباكستانية المعلنة، الا ان تناقض هذه الموقف ظهر في قضية كشمير حيث رفضت في هذه القضية حق الحاكم في اتخاذ قرار الانضمام وطالبت بحق الشعب في تقرير اختيار الانضمام إلى الهند او باكستان.

سادسا. الموقف البريطاني

اتجهت بريطانيا منذ وصولها إلى شبه القارة الهندية الى تبني سياسات تهدف إلى زرع الفرقة في المجتمع الهندي، وقد تم ايضاح نتائج تأثيرات هذه السياسة في بعض النقاط السابقة، اذ شكلت هذه السياسات الارضية التي انطلق منها الصراع الهندي الباكستاني، الا ان الموقف البريطاني بعد انسحابه من شبه القارة الهندية، ودخول الدولتان في حرب محدودة حول كشمير يشكل سببا مباشرا في عدم حل المشكلة ودعم استمرارها. فلقد كانت بريطانيا هي الدولة الاجنبية الوحيدة التي كان يمكنها التدخل بصورة فعالة لحل الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، عبر تأثيرها على طرفي الصراع، اللذان حاولا اشراكها منذ الايام الاولى للمجابهة العسكرية في كشمير، الا انها رفضت الاستجابة لطلب الدولتين التدخل، واكتفت بدور المتفرج على صراع خلقته هي، اذ حدد البريطانيون فصل الربيع حتى يتمكنوا من التحقق من امكانية تدخلهم للسعي لحل الصراع، وان هذا التحديد لا يدعوا للدهشة في ضوء السياسات البريطانية السابقة المؤسسة للمشاكل بين الهند وباكستان، ويبدو ان الموقف البريطاني هذا كان ينطلق من عدة اعتبارات يمكن تحديدها بالاتي:

أ. ان بريطانيا نفسها كانت تعاني من عدة مشاكل داخلية وخارجية، وان انسحابها من مستعمراتها كان احد اسبابه الرئيسة هو عدم امتلاك البريطانيين القوة الكافية التي تمكنهم من تامين استمرار وجودهم فيها، ومن ثم ليس من مصلحة البريطانيين زج انفسهم في صراع لا يضر مصالحهم بشي.

ب. ان اندلاع الصراع بين الهند والباكستان يوفر لبريطانيا ضمانا في ان تبقى الدولتين عاجزين عن النهوض بنفسيهما وبقاء اعتمادهما على المساعدة البريطانية في مختلف المجالات، كما انه يشكل موردا اساسيا لتجارة السلاح، ومن ثم استفادة بريطانية من هذا الوضع في ابقاء امتيازاتها الكبيرة في الدولتين.

ج. محاولة البريطانيين بقاؤهم على الحياد قدر الامكان، في محاولة للحفاظ على علاقات جيدة مع كلا الدولتين، لا سيما وان هناك كادر إداري وعسكري بريطاني كبير يعمل في الدولتين وان التخلي عن هذا الكادر بسرعة قد يشكل امام بريطانيا ضغطا اقتصاديا مضافا على الضغوط الاقتصادية التي عانت منها بعد الحرب العالمية الثانية. ولو ان هذا الاحتمال يبقى ذو نسبة ضئيلة في ضوء اعتماد الدولتين على هذا الكادر الاداري والعسكري لعدم توفر الكادر المحلي الكفء البديل.

سابعا. فشل الأمم المتحدة في معالجة الصراع الهندي ـ الباكستاني حول كشمير

اتجهت الهند إلى تدويل الصراع حول كشمير في الامم المتحدة ليس للبحث في هذه الهيئة الدولية عن حل للصراع يأخذ في نظر الاعتبار حجج كل من الهند والباكستان، بل لادانة باكستان ومعاقبتها على التدخل في كشمير التي عدتها الهند جزءا من دولتها استنادا على الاساس القانوني للضم، فظهر واضحا ان الهند

لا تريد من الامم المتحدة التدخل ابعد من ذلك، لذا فانها وقفت باصرار في مجلس الامن تطالب بان يكون العمل الاول الذي ينبغي ان يتخذه المجلس هو ادانة باكستان، الذي بطبيعة الحال سيكون الاساس الذي ستبنى عليه قرارات المجلس اللاحقة، التي ستعمل وفقا لهذا التصور على تعزيز الموقف الهندي دوليا، لذا فان الهند كانت تؤكد باصرار على ضرورة استفتاء سكان كشمير على ان يكون هذا الاستفتاء تحت سلطتها وادارتها مع اشراف رمزي للامم المتحدة، الا ان مطلب الاستفتاء الذي اكدت عليه الهند والباكستان ايضا (التي ارادته تحت ادارة محايدة) صار اكثر المطالب التي تضايق الهند من حيث ان الامم المتحدة ارادت ان يكون الاستفتاء تحت اشراف وادارة واسعة من قبلها، مما جعل الموقف الهندي يتصلب في تحفظاته على قرارات مجلس الامن.

لقد واجهت الامم المتحدة مشكلة الصراع الهندي- الباكستاني حول كشمير، وهي في بداية نشأتها، فالهيئة الدولية التي تأسست قبل عامين من اندلاع مشكلة الصراع حول كشمير، وجدت امامها مشاكل دولية كبرى، كانت مشكلة الصراع على كشمير احداها، فيلاحظ على قرارات مجلس الامن على العموم من انها كانت من النوع التوفيقي انطلاقا من ان القضية تناقش تحت البند رقم ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة. كما ان الامم المتحدة لم تمتلك حينها من الامكانات لفرض قراراتها ومعاقبة من لم يمتثل لهذه القرارات، لا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان دول العالم الكبرى قد خرجت عام ١٩٤٥ من الحرب العالمية الثانية وهي في وضع لا يسمح لها بالانغماس في المشكلات العالمية العديدة التي خلفها الاستعمار، كما ان الوضع الدولي في مجلس الامن لم يكن موحدا تجاه الموقف من الصراع حول كشمير، اذ يبدو ان الدول الممثلة في المجلس لم تحدد بعد وبصورة كاملة سياساتها تجاه الهند وباكستان اللذان كنا في الاشهر الاولى لاستقلالهما، ولم تتضح بعد تواجهاتهم السياسية، ومع ذلك ظهر بوضوح ان الدول الغربية كانت قريبة من الموقف

الباكستاني، اما الكتلة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي واوكرانيا) فكانت على الحياد في هذه المرحلة.

لقد كان الانجاز الوحيد المهم الذي حققه مجلس الامن ولجنة يونسيب هو التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، الذي في حقيقة الامر لم يكن السبب فيه هو امتثال الهند وباكستان لقرارات لجنة يونسيب، بقدر شعور الدولتين المستقلتين حديثا واللتين تعانيان من مشاكل اقتصادية واجتماعية في صعوبة استمرارهما في القتال في حرب صارت تتجه لتكون حرب استنزاف طويلة ومرشحة للتحول من حرب تدور حول اقليم محدود إلى حرب شاملة تكلف الدولتين باهضا، لذا فان مصلحة الطرفين المتحاربين التقت في ايقاف اطلاق النار، فكان الاتفاق على هذا الايقاف وتحت اشراف لجنة يونسيب يوفر للدولتين عملية حفظ ماء الوجه اولا ومراقبة واشراف الامم المتحدة على خط وقف اطلاق النار ثانيا، ولكون وقف اطلاق النار قد بني على الاسس اعلاه فانه ظل وقفا لاطلاق النار، ولم تتوصل لجنة اليونسيب على توقيع اتفاق هدنة واجراء عملية الاستفتاء العام، لان كلا الدولتين لا يثق في ان يجري الاستفتاء تحت سيطرة وتنظيم الدولة الاخرى، لا سيما وان الهند اصبحت تسيطر على ثلثي ولاية كشمير. ومن ثم ان هذا الوضع يكفل لها افضلية على باكستان التي كانت حينها لا تستطيع ان ترغم الهند على الانسحاب من هذين الثلثين في عملية عسكرية نتيجة لامكاناتها العسكرية المحدودة مقابل امكانيات الهند.

الحلول المقترحة لمشكلة الصراع حول كشمير

بما ان الصراع الهندي - الباكستاني حول كشمير لا يزال مستمرا إلى الوقت الراهن، وان البحث اهتم بدراسة المرحلة الاساسية الاولى منه ١٩٤٧ - ١٩٤٩، فان تصور حلول لهذه المشكلة يبدو للوهلة الاولى غير وارد هنا، الا ان لكل مشكلة سياسية احداثا تمثل حجر الزاوية فيها، وان الاحداث المتضمنة في المرحلة صدد

الدراسة هي حجر الزاوية في الصراع الهندي الباكستاني، واساسا لاحداث لاحقة بنيت عليها، ومن ثم يبدو ان أي مقترح لحل هذا الصراع لا يمكنه باستثناء الحل العسكري تجاوز معطيات هذه المرحلة، التي يمكن ان ينطلق منها الباحث في تصور مقترحات لحل هذا الصراع، وان هذه المقترحات تدور حول محورين اساسين يبدوان انهما الحلان المناسبان وهذين المحورين هما الاستفتاء والتقسيم.

اولا. الاستفتاء

لقد طرح موضوع الاستفتاء جعل لمشكلة الصراع على كشمير منذ بداية نشوئها اذ اخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا من الصراع السياسي بين الهند والباكستان في الامم المتحدة، الا ان اجراء استفتاء شامل لكل ولاية كشمير قد فشل بسبب فقدان الثقة بين الدولتين، اذ لم تتمكن الامم المتحدة من وضع خطة يتم في ضوءها اجراء الاستفتاء بصورة تعترف فيها الدولتان بان الاستفتاء سيتم في ظروف محايدة.

الا ان الباحث يرى ان استفتاءاً شاملاً لولاية كشمير غير مناسب، وذلك لان كشمير وكما ذكر سابقا لم تتشكل الا عبر عملية سياسية ولخدمة اغراض استعمارية. لذا فان تصور وحدتها وضرورة ان يكون القرار على اثر هذه الوحدة هو السير وفقا لما اختطه الاستعمار. ولو طرح هذا الرأي جانبا وافترض ان الدولتين قد قبلتا باجراء الاستفتاء لكل الولاية تحت ترتيب معين، وصارت نتيجة الاستفتاء هي الانضمام إلى احدى الدولتين باغلبية ضئيلة لنفترض هنا ٥١٪ مقابل ٤٩٪ للدولة الاخرى، فهل ستقنع هذه النتيجة الدولة الخاسرة، وهل ستلقي الاطراف المتصارعة سلاحها وتسلم بهذه النتيجة ؟، ان امكانية تصور حل كهذا تبدو مثالية إلى حد ما، لذا فان الحل المتصور ينبغي ان يتصف بامكانية تطبيقه وتسليم الدولتين بنتيجته المسبقة، ووفقاً لهذا فان أي عملية استفتاء مقترحة ينبغي ان تاخذ بنظر الاعتبار عدم وحدة كشمير، ومن ثم فان الاستفتاء المقترح هنا يأخذ بنظر الاعتبار اجراءه وفقا للتقسيمات الادارية الموجودة في ولاية كشمير مع مراعاة الوضع الجغرافي

وعقيدة السكان في كل مقاطعة على حدة، ويجرى الاستفتاء في كل مقاطعة بصورة منفردة، ومن ثم من حق كل مقاطعة تقرير مصيرها ورغبتها في الانضمام للهند او باكستان شريطة ان تكون هذه المقاطعة متصلة جغرافيا بالدولة المنضمة لها، ويمنح بالمقابل الحق للسكان الرافضين الهجرة إلى الدولة الاخرى التي يرغب في الاتجاه اليها، وتتكفل الدولة المنضمة لها المقاطعة حق تعويض المهاجرين، وفي حالة تقرير مقاطعة ما تحيط بها مقاطعات اخرى منضمة إلى دولة معينة وترغب هي في الانضمام إلى الدولة الاخرى فتحل هذه المشكلة عبر طريقين فأما تمنح هذه المقاطعة ممرا امنا يصلها بالدولة الراغبة في الانضمام اليها، او تتم عملية تبادل للمقاطعات.

ان طبيعة حل كهذا يتطلب وجود طرف او اطراف خارجية تحوز ثقة الدولتين المتصارعتين، كان تكون هيئة الامم المتحدة لتتولى الاشراف على الاستفتاء، ويكون الاشراف هنا شاملا بحيث يتم تشكيل فريق من الامم المتحدة يتولى عملية الاشراف والادارة في كل مقاطعة وبعد تضم هذه المقاطعة إلى الدولة التي تختارها، وتنتهي عملية الهجرة من هذه المقاطعة وتسلم الادارة فيها إلى الدولة الضامة ينتقل هذا الفريق إلى مقاطعة اخرى وهكذا تباعا. ويمكن ان يجري هذه العملية اكثر من فريق واحد.

ان الخطوط العريضة لهذا المقترح تنطلق من اساس ان توافق الدولتان على سحب قواتهما العسكرية من المقاطعة التي تتولى الامم المتحدة اجراء الاستفتاء فيها، وتتولى الامم المتحدة عملية اخذ الضمانات الكافية بعدم التدخل او الاعتداء فيما بين الطرفين.

ثانيا. التقسيم

اما المحور الثاني المقترح لحل مشكلة الصراع حول كشمير، فانه ينطلق من اساس ارضاء مطامح الدولتين دون الاخذ بنظر الاعتبار رغبات السكان وآمالهم في

ولاية كشمير، ويتمثل هذا المقترح في اتفاق الدولتين على استمرار الوضع القائم كحقيقة نهائية والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما، واذا تعذر قبول الدولتين او بالأحرى باكستان لمثل هذا الحل اذ ان الهند سبقت وان طرحته على لجنة يونسيب ورفضته باكستان، فانه يمكن التوصل إلى طريقة اخرى للتقسيم ليس على اساس الوضع القائم، بل وفقا لعوامل جغرافية واقتصادية ودينية، مع الاخذ بنظر الاعتبار في كلتا الحالتين عملية الهجرة والتعويضات المناسبة، ومع هذا فان الشق الثاني من محور التقسيم قد لا يرضي الهند لأنها ستخسر بطبيعة الحال مناطق هي تحت سيطرتها على ضوء الامر الواقع، الا ان عملية التوصل إلى حلول سياسية تقتضي من الطرفين اجراء تنازلات في مصلحتهما ومصلحة السكان الكشميريين، اذ ان التوصل لمثل هذا الحل سينهي ازمة كلفت الدولتين الكثير من مواردهما الاقتصادية ومن سمعتهما الدولية، وحملت سكان كشمير وطأة الصراع السياسي والعسكري حول ولايتهم.

ان محاور الحلول المقترحة اعلاه تتطلب من الدولتين رغبة صادقة في انهاء التدهور في علاقاتهما وإقامة علاقات تقوم على الثقة والتعاون، وان هذا يتطلب وجود حكومتين قويتين تحظيان بشعبية كبيرة تتمكنان من اقناع شعبيهما إلى النظر إلى المستقبل اكثر من النظر إلى الماضي والاستفادة من دروس التاريخ وتجاوز الأحقاد والضغائن التي أسهم الاستعمار البريطاني بشكل رئيس بزرعها. إن عدم توفر مثل هذه الرغبة يعني بطبيعة الحال ان اية حلول مقترحة لن تجد اذاناً صاغية خاصة من الطرف الهندي الذي يتمسك بالأساس القانوني لضم كشمير، فضلا عن انه يسيطر فعليا على الجزء الاكبر والاهم اقتصادياً وسكانياً.

المصـــــادر

اولا. الوثائق المنشورة

أ. الوثائق المنشورة باللغة العربية

١ . الباكستان، سفارة: صوت من السجن، رسالة الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير إلى مجلس الامن عام ١٩٥٧، مطبعة المعارف، (بغداد، د. ت). موجود في محافظة بغداد، المكتبة الوطنية.

٢ . بهوتو، ذو الفقار علي: كشمير، قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، قسم الصحافة، (بيروت، د. ت)، مختارات من خطب ذو الفقار علي بهوتو في مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة للفترة ١٩٦٣ – ١٩٦٥. موجود في محافظة البصرة، المكتبة العامة.

٣ . نهرو، جواهر لآل: صفحات مطوية من حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط١، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٦٠)، مختارات من رسائل متبادلة بين جواهر لآل نهرو وعدد من الشخصيات السياسية والادبية للفترة ١٩١٧ – ١٩٤٨ .موجود في محافظة البصرة، المكتبة العامة.

٤ . الهندية، السفارة: قضية كشمير في مجلس الامن، خطاب كريشنا مينون في مجلس لامن في ٢٣ – ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧، (بغداد، د. ت). موجود في السفارة الهندية في بغداد.

٥ . الهندية، السفارة: نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مكتب النشر والاستعلامات، (القاهرة، ١٩٥٧)، مختارات من خطب جواهر لآل نهرو للفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٧ .موجود في جامعة البصرة، المكتبة المركزية.

ب. الوثائق المنشورة باللغة الانكليزية

(١) المجموعات الوثائقية

1. Ahmed, Jamil Uddin, speech is and writing of Mr. Jinnah, Vol. 1, 6th Edition, (Lahore, 1960).□

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الوزيرية).

2. Doppin, Christine. E., Basic Documents in the Development of Modern India and Pakistan, Van Nostrand Relnhold company, (London, 1970).

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الوزيرية).

3. India, Government of, India's Foreign Policy, speeches of Jawahr Lal Nehru, September 1946 – April 1961, The Publications Division, (New Delhi, 1961).

موجود في جامعة بغداد، مكتبة كلية العلوم السياسية.

4. India, Government of, White Paper on Jammu and Kashmir, (New Delhi, 1948).

موجود في السفارة الهندية في بغداد.

5. Lakhnpal, P. L, Essential Documents and Notes on Kashmir Disput, Second Edition, International Books, (Delhi, 1965).

موجود في جامعة بغداد، المكتبة المركزية (موقع الجادرية).

6. Nehru, Jawahar Lal, Independence and after, The Publications Division, (Delhi, 1949).

موجود في جامعة بغداد، مكتبة كلية العلوم السياسية.

(٢) وثائق الامم المتحدة

موجودة في القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية.

1. S / No. 628.
2. S / No. 636.
3. S / No. 639.
4. S / No. 640.
5. S / No. 646.
6. S / No. 651.
7. S / No. 645.
8. S / No. 655.

9. S / No. 725.

10. S / No. 819.

11. S / No. 1196.

12. S / No. 1430.

13. Sheikh Mohammed Abdulah's statement in the U.N Security Council meeting No. 241, February 5, 1948.

ثانيا. الكتب

أ. الكتب المطبوعة باللغة العربية

١. ابو الليل، محمد مرسي: الهند، تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها، (القاهرة، ١٩٦٥).

٢. احمد، حامد: هكذا دخل الاسلام ٣٦ دولة، ط١، دار مكتبة الهلال، (بيروت، ١٩٨١).

٣. الاعظمي، محمد حسن: حقائق عن باكستان، الدار القومية، (القاهرة، د. ت).

٤. ـــــ: محمد علي جناح، باعث باكستان، دار مكتبة الحياة، (د. م، د. ت).

٥. الباكستان، سفارة: باكستان، (القاهرة، ١٩٧٠).

٦. ـــ: ماساة كشمير، دراسة مختصرة، (القاهرة، ١٩٦٥).

٧. بالمر، نورمان: النظام السياسي في الهند، ترجمة وتقديم محمد فتح الله الخطيب، مكتبة الانجلو – مصرية، (القاهرة، ١٩٦٥).

٨. برزاد، راجندرا: عند قدمي غاندي، ترجمة منير البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، (بيروت ١٩٥٩).

٩. بريشر، ميشال: صورة زعيم جواهر لآل نهرو، تعريب نخبة من الجامعيين، المكتبة الاهلية، (بيروت، د. ت).

١٠. بزاز، بريم نات: وشهد شاهد من اهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠).

١١. البطريق، عبد الحميد، ومحمد مصطفى عطا: باكستان في ماضيها وحاضرها، سلسلة اخترنا لك، دار المعارف، (مصر، د. ت).

١٢. ثابت، محمد: جولة في ربوع اسيا، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (مصر، د. ت).

١٣. جلاد، ادجار: شعب كشمير قال لي، (د. م.، د. ت).

١٤. الجمعية الاسلامية العالمية: خرافة المطالبة الهندية بجامو وكشمير، (لندن، ١٩٩٦).

١٥. جوهر، حسن محمد، ومحمد مرسي ابو الليل: باكستان، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٨).

١٦. حاطوم، نور الدين: دراسات مقارنة في القوميات الالمانية والايطالية والامريكية والهندية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٦٦).

١٧. الحديثي، هاني الياس خضر: سياسية باكستان الاقليمية ١٩٧١- ١٩٩٤، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٤).

١٨. الحرة، كشمير: كشمير تنحدر نحو العبودية، تحدي الهند للامم المتحدة، مطبوعات كشمير، (مظفر اباد، د. ت).

١٩. الحسني، عبد الحي: الهند في العهد الاسلامي، دار المعارف العثمانية، (حيدر اباد، ١٩٧٢).

٢٠. حسين، عبد الله: المسالة الهندية، مطبعة التوكيل، (مصر، ١٩٤٥).

٢١. حقي، احسان: باكستان ماضيها وحاضرها، ط١، دار النفائس، (بيروت، ١٩٧٣).

٢٢. ـــ: تاريخ شبه الجزيرة الهندية – الباكستانية، ط١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٧٨).

٢٣. ـــ: مأساة كشمير المسلمة، ط١، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٧٠).

٢٤. ـــ: محمد علي جناح، باني باكستان، حياته وسياسته، دار الفكر، (دمشق، د. ت).

٢٥. خان، ايوب: باكستان، اصدقاء لا سادة، ترجمة عمر فروخ، مكتبة لبنان، (بيروت، ١٩٦٨).

٢٦. الخشاب، وفيق حسين، واخرون: الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية، دراسة في التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الاطار الاقليمي، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠).

٢٧. داود، نور الدين: محنة في الفردوس، (بغداد، ١٩٥٠).

٢٨. دروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٦).

٢٩. راغها فان، ج. ن. س: تقديم الهند، ترجمة عبد الحق بن شجاعت علي، ط٣، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، (نيودلهي، ١٩٨٣).

٣٠. زرقانة، ابراهيم احمد: بعض مشكلات الجغرافية السياسية، ط١، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٠).

٣١. الساداتي، احمد محمود: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ج٢، وزارة التربية والتعليم، (مصر، د.ت).

٣٢. سالكبين، ايف: التحدي الباكستاني، ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور، سلسلة الدراسات المترجمة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (بغداد، ١٩٨٧).

٣٣. سعودي، محمد عبد الغني: الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١).

٣٤. السعيد، امينة: مشاهداتي في الهند، دار المعارف، (مصر، ١٩٤٦).

٣٥. شارما، ب. ل: قضية كشمير، دار النشر الاسيوية، (نيو دلهي، ١٩٦٧).

٣٦. الشامي، صلاح الدين: دراسات في الجغرافية السياسية، ط٢، منشاة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٣).

٣٧. ـــــ، وزين الزين عبد المقصود: جغرافية العالم الاسلامي، منشاة المعارف، (الاسكندرية، ١٩٧٤).

٣٨. شلبي، احمد: اديان الهند الكبرى، الهندوسية، الجينية، البوذية، ط٤، سلسلة مقارنة الاديان، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٧٦).

٣٩. الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٨٣).

٤٠. عبد العال خليل عبد الحميد: تاريخ السيخ الديني والسياسي، من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر١٤٩٩ – ١٨٤٩، دار المعارف الجامعية، (الاسكندرية، ١٩٨٧).

٤١. عبد الوهاب، عبد المنعم: جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت، د. ت).

٤٢. العسكري، الحاج عبد الوهاب: مشاهداتي تحت سماء الشرق، دار الحديث، (بغداد، ١٩٥١).

٤٣. عشماوي، سيد: الهند من الحكم الاستعماري حتى الاستقلال ١٨٥٧ – ١٩٤٧، مع دراسة حول التاثير المتبادل بلين الحركة الوطنية الهندية والحركة الوطنية المصرية، جامعة طنطا، (كلية الاداب، ١٩٨٠).

٤٤. العقاد، عباس محمود: القائد الاعظم محمد علي جناح، دار الهلال، (مصر، د. ت).

٤٥. علي، محمد جواد: النظام السياسي في الهند، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (بغداد، ١٩٨٦).

٤٦. العمر، فاروق صالح: محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال، (الكويت، ١٩٧٧).

٤٧. عناية الله، انور: محمد علي جناح، ترجمة بتصرف سعد ابو دية، السفارة الباكستانية، (عمان،١٩٨٥).

٤٨. عودة، محمد: رحلة في قلب نهرو وصور اخرى من الهند، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٣).

٤٩. غاندي، المهاتما: قصة تجاربي مع الحقيقة، ترجمة منير البعلبكي، ط٣، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٧٨).

٥٠. غنيم، عادل حسين، وعبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ الهند الحديث، دار الكتاب الجامعي، (القاهرة، ١٩٨٤).

٥١. فروخ، عمر: باكستان دولة ستعيش، ط١، دار الكشاف، (بيروت، ١٩٥١).

٥٢. فيشر، لويس: غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، دار الهلال، (القاهرة، ١٩٥٢).

٥٣. قلعجي، قدري: غاندي ابو الهند، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٤٨).

٥٤. كشمير، ازاد: الحركة التحررية في كشمير، (مظفر اباد، ١٩٦٠).

٥٥. لامب، الاستر: كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦ — ١٩٩٠، ترجمة وتعليق سهيل زكار، (دمشق، ١٩٩٢).

٥٦. مجموعة مؤلفين: البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، (الرياض، ١٩٧٩).

٥٧. محمد، فاضل زكي: السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، ط١، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٧٥).

٥٨. المراكشي، السيد محمد العربي الهلالي: تاريخ مدينة الهند وباكستان، ج١، (الرباط، ١٩٥٨).

٥٩. مكريدس، روي: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٦).

٦٠. موداك، مانوراما: الهند شعبها وارضها، ترجمة العميد عبد الفتاح ابراهيم، (القاهرة، ١٩٦٤).

٦١. المودودي، ابو الاعلى: قضية كشمير المسلمة، ط٢، دار القلم، (الكويت، ١٩٨٦).

٦٢. مؤلف مجهول: حقائق ساطعة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٠).

٦٣. الندوي، ابو الحسن علي الحسيني: القاديانية والقاديانية، دراسة وتحليل، ط٣، الدار السعودية للنشر والتوزيع، (جدة، ١٩٦٧).

٦٤. ــــــ: موقف العالم الاسلامي تجاه الحضارة الغربية، المجمع الاسلامي العلمي، ندوة العلماء، (لكنو، ١٩٦٣).

٦٥. نقاش، شفيق: محمد علي جناح القائد الاعظم، (د. م.، ١٩٥٢).

٦٦. النمر، عبد المنعم: تاريخ الاسلام في الهند، ط١، دار العهد الجديد، (مصر، ١٩٥٩).

٦٧. ــــ: كفاح المسلمين في تحرير الهند، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٩٠).

٦٨. نهرو، جواهر لآل: قصة حياتي، ترجمة مروان الجابري، ط٢، المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٥٩).

٦٩. ــــ: من السجن إلى الرئاسة او اكتشاف الهند، ترجمة ونشر دار العلم للملايين، ط١، (بيروت، ١٩٥٩).

٧٠. نوار، عبد العزيز سليمان: التاريخ الحديث الشعوب الاسلامية، الاتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧٣).

٧١. ــــــ: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، ج١، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٧١).

٧٢. هدو، حميد مجيد: اقبال الشاعر والفيلسوف والانسان، ط١، مطبعة الغري الحديثة، (النجف، ١٩٦٣).

٧٣. الهند، حكومة: الكتاب السنوي ١٩٦٦، مكتب استعلامات الهند.

٧٤. الهند، سفارة: مسالة كشمير ١٩٤٧ — ١٩٥٦، مكتب النشر والاستعلامات، مكتبة الانجلو — مصرية، (القاهرة، د. ت).

٧٥. هيكل، محمد حسنين: أحاديث في آسيا، دار المعارف، (لبنان، ١٩٧٣).

٧٦. وورسلي، بيتر: العالم الثالث، ترجمة حسام الخطيب، منشورات وزارة الثقافة والسياسة والارشاد القومي، (دمشق، ١٩٦٨).

٧٧. وورهاوس، ك. م: السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، المؤسسة المصرية العامة ، (مصر، د. ت).

٧٨. يونس، محمد: الحدود تتكلم او تاريخ شعب مناضل، ط٢، (نيودلهي، ١٩٦٥).

ب. الكتب المطبوعة باللغة الانكليزية

1. Admes, Joun and Walter C. Neale, India, The Search for unity, Democracy aprogress, Van Nostrand company, INC, (New York, N.D).

2. Ahmed, Aziz, Islamic Modernism in India and Pakistan 1857 – 1964, Oxford University Press, (London, 1967).

3. Ali, Chaudhri, Muhammad, The Emergence of Pakistan, Research Society of Pakistan, (Lahore, 1973)

4. Ansari, Moin, Kashmir Matters, (Islamabad, 1999).

5. Azad Kashmir, Government of, Kashmir Odyssey of Freedom, (Muzafarabad, 2000).

6. Azad, Maulana abul kalam, India wins freedom, first published, orient longmans, , (New Delhi, 1959)

7. Bamzai P. N. K. Kashmir and Power Politics, from Lake Success to Teshkent, (Delhi, 1960)

8. Band, frencis you nchus, Kashmir, A & C Black LTD. (London, 1917).

9. Barrier, in. Gerald, Bannd Controversial Literature and Political Control in British India 1907 – 1947, University of Missouri Press, (Missouri, N.D).

10. Beg, Aziz, Captive Kashmir, Ailiad Business Corporation, (Lahore, 1954).

11. Bennett, Frederic, Kashmir Today, (London, 1997).

12. Bhagwon, Visnnoo, Constitutional History of India and National Movement, (Delhi, 1947).

13. Bhutto, Zulflkar Ali, The Myth Independence, Oxford University, (London, 1969)

14. Birdwood, Lord, Tow Nation and Kashmir, Robert Hale Limited, (London, 1956).

15. Bolitho, Hector, Jinnah Creator of Pakistan, (London, 1960).

16. Brecher, M., the Struggle for Kashmir, (New York, 1953)

17. Brines, Russell, The Indo- Pakistan conflict, Palmall Press, (London, 1968)

18. Brown, W. Norman, The united state and India and Pakistan, Harvard University press, (Massachusetts, 1963),

19. Burke, S. M., Pakistan foreign Policy An Historical Analysis, Oxford University Press, London, 1973).

20. Chopba, P. N., and M.L. Bhragary Ramgopal, A century of Indian National congress (1885-1985), (Delhi,1985)

21. Chopra, V. D. and P. N. Haksar, Studies in indo – pak relation, Patriot publisher, (New Delhi, 1984)

22. Choudhury, C. W, Pakistan's Relations With India 1947 – 1960, Pall Wall Press, (London, 1968)

23. Conpland, R., The Indian problem, 1833-1935, Oxford University press, (London, 1943)

24. Dumont, Louis, Regional Politics and History in India, (Paris, N. D)

25. Fein, Bruce, Self – Determination for Subjugated Kashmir (London, N. D)

26. Fraser, Lovant, India under Curzon and after, (London, 1912)

27. Gajendragedker, P. B. Kashmir, Retrospect, and prospect, University of Bombоy, (Bombоy, 1967)

28. Gupta, Sisar, Kashmir, A study in India – Pakistan Relations, Asia Publishing House, (New Delhi, 1966).

29. Gururajrao, H. S, Legal Aspect of the Kashmir Problem, Asia Publishing House, (Bombay, 1967).

30. Hussain, Syed Tassed Que, Reflections on Kashmir Politics, Rim Publishing House, (New Delhi).

31. Ikram, S. M. Modern Muslim India and the Birth of Pakistan 1858 – 1951, Kashmir Bazar, (Lahore, 1965)

32. Jayaramu, P. S., India's National Security and foreign Policy, ABC Publishing house, (New Delhi, 1987)

33. Jeffrey, Robin, Asia- The winning of independence, (New Delhi, 1981)

34. Johnson, A. Campbell, Mission With Mountabten, Robert Hallited, (London, 1951).

35. Kashmir, Azad, Kashmir Slides in to slavery India defies U. N., (Mazaffarabad, N.D.).

36. Kashmir, Government of, Kashmir in Security Council, Lall Rookh Publications, (Srinagar. N.D.)

37. Khan, Rahamatullah, Kashmir in the United Nations, (Delhi, 1966).

38. Karunakarn, K. P., India in World Affairs August 1947-January 1950, First published, Oxford University Press, (London, 1952)

39. Korbel, Josef, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (USA, 1966).

40. Lamb, Alastair, Crisis in Kashmir 1947 to 1966, First Published, Routledge and kegan Paul, (London, 1966).

41. Lovett, Verncy, India The Nations of To-DAX, Aew History of the world, The Waverely Book Company, Limited, (London, N.D.).

42. Nanda, B. R., Indian Foreign Policy, the Nehru Years, (New Delhi, 1976)

43. Nasselos, Jim, Nationalism on the Indian Subcontinent. An Introductory History. (London, 1972).

44. Pakistan. Government of. Pakistan Facts and Figures. Pakistan Publications. (Karachi. N.D).

45. Prakhar. Coulab Mishra. Indo – Pakistan Relations. (New Delhi. 1987)

46. Rai. Hameed. A. K.. Pakistan in the United Nations. Aziz Publishers. (Lahore. N. D.).

47. Sayeed, Khalied B., Pakistan 1857-1948, Second Edition, Oxford University, (London, 1968).

48. Schefield, Victorie, Kashmir in the Crossfire, (London, 1996).

49. Sharma, B. L., The Pakistan- China AXIS, Asia Publishing House, (New Delhi, 1967).

50. Sharma, T. L., Hindu – Muslim Relations in All- India politics 1913-1925, B. R. Publishing Corporation, (Delhi, 1987).

51. Singh, Jasjit, India and Pakistan, Crisis of Relationship, Lancer Publishers PVT. LTD., (London, 1992).

52. Singh, S. Nihal, The Yogi and the Bear, Story of Indo-Soviet Relations, First Published, Allied Populations private limited (New Delhi, 1986).

53. Spear, Perciral, India, Pakistan, and the west, Forth Edition, Oxford university press, (London, 1949).

54. Stephens, Ian, Pakistan, Second Edition, Ernest Benu Limited, (London, 1967)

55. Tinker, Huch. India and Pakistan, A political Analysis, Second Edition, Pallthall Press, (London, 1967).

56. Weeks, Richard R., Pakistan, Birth and Growth of Muslim Nation, P. Van, Nostra and Company, (New York, 1964).

57. Wilcox, Wayne Ayres, Pakistan the Consolidation of a Nation, Columbia University Press, (U. S.A).

ثالثا. الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة

١. الاحيابي، نايف محمد: الادارة البريطانية في الهند، (١٨٥٨ – ١٩٥٠)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٧.

٢. التميمي، سعد علي حسين خميس: التوازن النووي الهندي – الباكستاني، دوافع التحول واثاره، رسالة ماجستير. جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٣. حسين، ليلى ياسين: حزب المؤتمر الوطني الهندي، ١٩١٩ – ١٩٣٠، دراسة تاريخية. رسالة ماجستير. جامعة البصرة. كلية الاداب، ١٩٨٣.

٤. خورشيد. فؤاد حمه: افغانستان. اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. ١٩٨٩.

٥. الدهان. سراب حميد صالح: دور الاعلام الخارجي في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الهندية، دراسة حالة الاعلام الخارجي تجاه مشكلة كشمير اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥.

٦. فضلي، نادية فاضل عباس: تاثيرات امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية – الباكستانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٧. القيسي، محمود عبد الواحد: النشاط السياسي والتجاري لشركة الهند الشرقية، ١٦٠٠ – ١٦٦٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٣.

رابعا. الدوريات المطبوعة باللغة العربية

أ. البحوث والمقالات

١. ابو طالب، حسن: تاريخ باكستان الاجتماعي والاستراتيجي، عداءات اصيلة واتجاهات متغيرة، مجلة المنار، العدد ٤٦، تشرين الاول، (باريس، ١٩٨٨).

٢. احمد، افتخار: باكستان، تشكل الدولة والطبقة، في مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجمتع والاسلام، تحرير نوبار هوفسبيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦).

٣. الالواي، محي الدين: الادب الهندي المعاصر، مجلة ثقافة الهند، المجلد الرابع عشر، العدد ١، كانون الثاني، (نيودلهي، ١٩٦٣).

٤. الانصاري، رفاعة: حول مشكلة حيدر آباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥١٠، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٨).

٥. بام زئي، ب. ن. ك: كشمير عرض تارخي، تعريب احمد فائد، مجلة ثقافة الهند، المجلد الخامس عشر، العدد٢، نيسان. (نيودلهي، ١٩٦٤).

٦. البدري. عبد الستار، مشكلة كشمير. الندوة رقم ٣٩، المجلة المصرية للعلوم السياسية، السنة الاولى. العدد٣. كانون الاول. (القاهرة. ١٩٥٧).

٧. جانكوسفكي. ي. و.ل. ويولانسكيا: تاريخ باكستان وتركة الفترة الاستعمارية. في مجموعة باحثين، باكستان الدولة والمجتمع والاسلام، تحرير نوبار هوفسبيان، ترجمة غانم بيبي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٨٦).

٨. الحديثي، هاني الياس خضر: مشكلة كشمير بين الحقائق التاريخية والمتغيرات السياسية، اوراق اسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، السنة الاولى، العدد٨، اب، (بغداد، ١٩٩).

٩. حزين، سليمان: دولة باكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد٦، تشرين الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧).

١٠. ـــ: الهند بين الوحدة والتقسيم، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد ٢٥، تشرين الاول، (القاهرة، ١٩٤٧).

١١. رفعت، محمد: مشكلة الهند، مجلة الكاتب المصري، المجلد السابع، العدد١٦، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٤٧).

١٢. السعيد، باهر: النزاع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٧، كانون الثاني، (القاهرة، ١٩٩٢).

١٣. علي، طارق: نظرات تحليلية ثورية عن الوضع في باكستان، ترجمة سلوى الحلو، مجلة دراسات عربية، السنة السابعة، العدد٦، نيسان، (بيروت، ١٩٧١).

١٤. علي، محمد جواد: سياسة التسلح التقليدي في الهند، في مجموعة مؤلفين، التسلح في العالم الثالث، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد، ١٩٨٨).

١٥. علوي، حمزة: الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان، في انور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن القبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧١).

١٦. عنان، محمد عبد الله: قضية حيدر آباد، مجلة الثقافة، السنة العاشرة، العدد ٥٠٨، ايلول، (القاهرة، ١٩٤٨).

١٧. ـــ: المسألة الهندية، مجلة الكاتب المصري، المجلد ٣، العدد١٢، كانون الاول، (القاهرة، ١٩٤٦).

١٨. ـــ: مسالة الهند وقضية الباكستان، مجلة الكاتب المصري، المجلد ٥، العدد١٧، شباط، (القاهرة، ١٩٤٧).

١٩. عودة، محمد: الحزب والجيش في الهند، مجلة الكاتب، العدد٤٢، (القاهرة، ١٩٦٤).

٢٠. ـــ: الفشل المزدوج وقصة اسد كشمير، مجلة الكاتب، العدد٤١، (القاهرة، ١٩٦٤).

٢١. فرج الله، سمعان بطرس: قضية كشمير بين الهند والباكستان، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد ٣، كانون الثاني- آذار، (القاهرة، ١٩٦٦).

٢٢. كبير، همايون، ثورة الهند عام ١٨٥٧، مجلة ثقافة الهند، العدد٤، كانون الثاني، (نيودلهي، ١٩٨٥).

٢٣. كول، في اين: الوضع الجديد في شبه القارة، مجلة ثقافة الهند، المجلد ٢٧، العدد٢ – ٣، نيسان، (نيودلهي، ١٩٧٢).

٢٤. المختار، صلاح: جذور وملابسات الصراع الهندي – الباكستاني، مجلة دراسات عربية، السنة الثامنة، العدد٥، اذار، (بيروت، ١٩٧٢).

٢٥. مصطفى، عبد الجبار عبد: مشكلة البنجاب الهندية والامن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد٥، نيسان، (بغداد، ١٩٩٠).

٢٦. النجار، مصطفى عبد القادر: شركة الهند الشرقية ملامحها وابرز سماتها بالخليج العربي ١٦٠٠ – ١٨٥٨، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الرابعة، العدد١٥، تموز، (الكويت، ١٩٧٨).

٢٧. ياسين، عبد الملك: لماذا باكستان؟ إلى اين؟ مجلة المنار، السنة الرابعة، العدد٤٦، تشرين الاول، (باريس، ١٩٨٨).

ب. التقارير

١. امام مجلس الامن. مشكلة كشمير. مجلة الثقافة. المجلد رقم١٠. السنة العاشرة. العدد ٤٨٤. نيسان. (القاهرة. ١٩٤٨).

٢. باكستان، والمؤامرة الدولية. مجلة الفكر الاسلامي، العدد١، كانون الثاني، (بيروت، ١٩٧٢).

٣. خطاب الشيخ محمد عبد الله في الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام، في تقرير عن الدورة الثانية للمؤتمر الاسلامي العام المنعقد في مكة للفترة ١٧ – ٢٤ نيسان ١٩٦٥، مجلة الدراسات الاسلامية، المجلد الاول، ج٢، حزيران، (كراتشي، ١٩٦٥).

٤. الهند، ونظام الدومنيون، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، المجلد التاسع، العدد٤٤٨، تموز، (القاهرة، ١٩٤٧).

٥. المفاوضات الهندية الباكستانية وقضية كشمير المسلمة، مجلة كشمير المسلمة، السنة الخامسة، العدد ٦٢، حزيران، (اسلام آباد، ١٩٩٧).

ج. الصحف العراقية

١. جريدة الاخبار، بغداد.

٢. جريدة الثغر، البصرة.

٣. جريدة الزمان، بغداد.

٤. جريدة صوت الاهالي، بغداد.

٥. جريدة اليقظة، بغداد.

د. الصحف العربية

١. جريدة النهار، بيروت، لبنان.

خامسا. الدوريات المطبوعة باللغة الانكليزية

أ. البحوث والمقالات

1. Brown, James, D., The History of Islam in India, Vol. 3., The Muslim world, vol.39, No. 3, July 1949

2. Cheema, Pervaiz Iqbal, the Kashmir Dispute and the Peace of South Asia, Regional Studies, Vol. 15, No. 1, (Islamabad, 1967)

3. Dodds, J. Leroy, Pakistan, The Moslem World, Vol. 37 No. 1, January, 1947

4. Donaldson, D. M, Islam in India 1947, The Muslim World, Vol. 38, No. 2 April, 1948.

5. Ganguly, Mridula, Indian culture, An Interdiction, in Facets of Indian Culture, Editor Kalpona Rajaram, Revised and enlarged edition, (New Delhi, 1996).

6. Spain, James W., The Pathan Border Lands, Middle East Journal, Vol. 15, No. 2, Spring 1961.

ب. المجلات الوثائقية

1. Muslim India, Vol. 13, No. 156, December, (New Delhi, 1995).

ج. التقارير

1. The report the U.S. Congressional Sub-Committee on Asia and the Pacific (June 1, 1993).

سادسا. الموسوعات

أ. الموسوعات المطبوعة باللغة العربية

١. عطية الله، احمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧).

٢. الكيالي، عبد الوهاب، وكامل الزهيري: الموسوعة السياسية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤).

٣. لانجر، وليم: موسوعة تاريخ العالم، ج٧، ترجمة محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٩).

٤. مجموعة مؤلفين: الموسوعة التاريخية الحديثة. تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، ج١، تعريب نور الدين حاطوم. دار الفكر الحديث، (لبنان. ١٩٧١).

٥. مجموعة مؤلفين: الموسوعة العسكرية. ج١- ٢. ط١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. (بيروت. ١٩٧٩).

ب. الموسوعات المطبوعة باللغة الانكليزية

1. The World Book Encyclopedia, Vol. 11, (U. S. A, 1965). □

المحتويات


تم بحمد الله